

١٨٣

عالم المعرفة

الطَّاغِيَّة

دراسة فلسفية لصور من الاستبداد السياسي

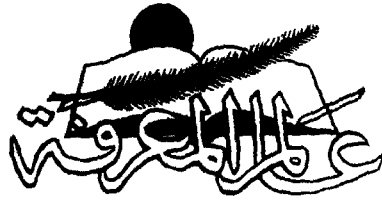
الطبعة الثانية - ١٩٩٦

تأليف: أ.د. إمام عبد الفتاح إمام

اهداءات ٢٠٠٢

المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب

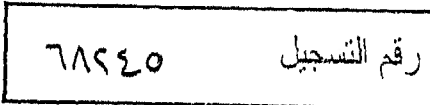
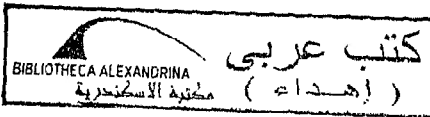
الكويت



١٨٣

سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت

الطَّاعِيَّة



تأليف: أ.د. إمام عبد الفتاح إمام



رمضان ١٤١٤ هـ - مارس / آذار ١٩٩٤ م

مؤسس السلسلة
أحمد مشاري العدواني
١٩٩٠ - ١٩٢٣

المشرف العام:

د. سليمان العسكري

هيئة التحرير:

د. فؤاد زكريا / المستشار

د. خليفة الوقيان

د. سليمان البدر

د. سليمان الشطي

د. سهام الفريح

عبدالرزاق البصير

د. عبدالرزاق العدواني

د. فهد الثاقب

د. محمد الرميحي

مديرة التحرير:

د. سحر الهنيدي

المراسلات:

توجه باسم السيد الأمين العام للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب
فاكس: ٤٨٧٣٦٩٤ ، ص. ب: ٢٣٩٩٦ - الصفاة - الكويت 13100

الطَّاعِيَّة

دراسة فلسفية لصور من الاستبداد السياسي



المواد المنشورة في هذه السلسلة تعبّر عن رأي كاتبها
ولا تعبّر بالضرورة عن رأي المجلس

المحتويات

رقم الصفحة	
٧	مقدمة
١٣	الباب الأول : في فلسفة السلطة
١٥	الفصل الأول : في ضرورة السلطة
٢٥	الفصل الثاني : تأليه الحاكم في الشرق
٢٥	أولا : الحكم الثيوقراطي
٢٨	ثانيا : تأليه الحاكم في مصر القديمة
٣٢	ثالثا : الطاعة البابلية
٣٥	رابعا : فارس
٣٦	خامسا : الصين
٣٧	سادسا : الإسكندر يؤله نفسه في الشرق
٤٣	الفصل الثالث : عائلة الطغيان
٤٣	تمهيد
٤٥	أولا : الطغيان
٥٢	ثانيا : الاستبداد
٦٠	ثالثا : الدكتاتورية
٦٣	رابعا : الشمولية
٦٧	خامسا : السلطة المطلقة
٧١	سادسا : الأوتوقراطية
٧٢	سابعا : المستبد المستنير
٨٧	الباب الثاني : صورتان للطاغية في الفلسفة اليونانية
٨٩	الفصل الأول : الطاغية .. في صورة الذئب (نظرية أفلاطون)
٨٩	أولا : الفيلسوف ... والطاغية
٩٩	ثانيا : تصنيف الدساتير
١٠٧	ثالثا : الطاغية .. الذئب
١١٢	رابعا : شخصية الطاغية
١٢٧	الفصل الثاني : الطاغية .. في صورة السيد (نظرية أرسطو)
١٢٧	أولا : نشأة الدولة
١٢٩	ثانيا : السلطة
١٣٣	ثالثا : أشكال الحكم
١٣٨	رابعا : الطاغية
١٣٨	(١) أنواع الطغيان
١٤٠	(٢) اختلاف الطغيان عن النظام الملكي
١٤٤	(٣) الطاغية .. والملك
١٤٣	(٤) كيف يحتفظ الطاغية بحكمه ؟
١٥٠	خاتمة

رقم
الصفحة

١٥٧	الباب الثالث : الطاغية يرتدي عباءة الدين
١٥٩	الفصل الأول : في العالم المسيحي
١٥٩	أولا : من بداية المسيحية إلى الإصلاح الديني
١٥٩	(١) تمهيد
١٦١	(٢) السيد المسيح
١٦٢	(٣) القديس بولس
١٦٦	(٤) الحق الإلهي غير المباشر
١٦٩	ثانيا : البروتستانتية.. والطاغية
١٦٩	(١) الرجعية البروتستانتية
١٧٢	(٢) مارتن لوثر
١٧٤	(٣) جون كالفن
١٧٩	الفصل الثاني : في العالم الإسلامي
١٨٣	أولا : الواقع .. والمثال
١٨٧	ثانيا : بذور ديمقراطية
١٩٩	ثالثا : من الخلافة إلى الملكية المستبدة
٢١٥	رابعا : الطاغية العباسي..
٢٢٣	خاتمة
٢٤٣	الباب الرابع : فرار من الطاغية . . .
٢٤٥	الفصل الأول : في أوروبا : الديمقراطية
٢٤٥	أولا : رجل المحار
٢٥١	ثانيا : الديمقراطية المباشرة
٢٥٤	ثالثا : استئناف المسيرة في العصر الحديث
٢٥٨	رابعا : قلمر .. وجون لوك
٢٦٧	خامسا : إسهامات شتى
٢٦٨	(١) مونتسكيو
٢٧٧	(٢) روسو
٢٨٣	(٣) إمانويل كانط
٢٨٧	(٤) هيجل
٢٩١	(٥) جون ستوارت مل
٣٠٩	الفصل الثاني : الطغيان الشرقي
٣٠٩	أولا : ظاهرة .. وتفسيرها
٣١٣	ثانيا : طبيعة العبيد
٣١٨	ثالثا : نظرية فيتفوجل
٣٣٢	رابعا : النظرية السادومازوخية
٣٤٨	خامسا : نتائج
٣٥٧	مراجع البحث :
٣٥٧	أولا : المراجع العربية
٣٦٢	ثانيا : المراجع الأجنبية

مقدمة

في ظني أن موضوع «الطاغية» بالغ الأهمية، وأنه لم ينل حقه من الدراسة والبحث في مكتبتنا العربية، بصفة خاصة، مع أننا أحوج ما نكون إلى دراسته بعمق، وتأمله في تدبر وإمعان! . ربما لأن الباحث لا يجرؤ على الكتابة في هذا الموضوع مابقي الطاغية متربعا على كرسي الحكم، فإذا ما تنفس الناس الصعداء، بعد زواله، نسوا، أو تعمدوا نسيان تلك الأيام السوداء التي عاشوها في ظله، وظنوا - واهمين - أنها ذهبت إلى غير رجعة!

غير أن الوضع، في العالم الثالث، مختلف عن ذلك أتم الاختلاف، فقد عاش تاريخه الطويل يحكمه طغاة من كل نحلة ولسان، ومازال الطغيان يطل برأسه هنا وهناك كلما سنحت الظروف، وهي كثيرا ما تسنح في عالم متخلف، ترتفع فيه نسبة الأمية، ويغيب الوعي، فلا يستطيع الشعب أن يعتمد على نفسه، فينتظر من يخلصه مما هو فيه، فتكون بارقة الأمل عنده معقودة على «المخلص» و«الزعيم الأوحده»، و«المنقذ»، و«القائد الملهم» و«مبعوث العناية الإلهية»، والرئيس الذي نفتديه «بالروح وبالدم»! . ولطول إلفنا «بالطاغية» لآلاف من السنين، لم نعد نجد حرجا ولا غضاضة في الحديث عن «إيجابياته»، وما فعله من أجلنا من جليل الأعمال . ولست أجد ردا أبلى من قول السيد المسيح: «ماذا يفيد الإنسان لو أنه ربح العالم كله وخسر نفسه؟!»* ، فحتى لو افترضنا أن له إيجابيات «هائلة»، فما قيمة هذه الإيجابيات إذا كان ثمنها تدمير «الإنسان» وتحطيم قيمه، وتحويل الشعب إلى جماعم، وهياكل

* إنجيل لوقا - إصحاح ٩: ٣٦.

عظمية تسير في الشارع منزوعة النخاع ، شخصيات تافهة تطحنها مشاعر الدونية والعجز واللاجدوى؟ أياكون ما فعله طغاثنا من «إيجابيات» أكثر مما فعله «هتلر» الذي اجتاحت أكثر من نصف القارة الأوروبية ، بل احتل بعض دولها في ساعات قلائل؟! ثم . . ترك ألمانيا تحتلها أربع دول! كلا! لا قيمة لإيجابيات الطاغية - بالغة ما بلغت - لأن الثمن باهظ جدا: ضياع الإنسان! .

فإذا عرفنا أن تاريخنا كله ، من أقدم العصور حتى الآن ، حكمه الطغاة على تنوع نحلمهم وأشكالهم وألوانهم ، عرفنا الأهمية البالغة لدراسة هذا الموضوع الذي يحتاج إلى عدة مجلدات ، وأيقنا أنه السبب الحقيقي وراء تخلفنا الفكري والعلمي والاقتصادي ، وأنه المصدر الأساسي لكل رذائلنا الخلقية ، والاجتماعية ، والسياسية ، لأن المواطن إذا فقد «فرديته» أعني وعيه الذاتي أو شخصيته ، وأصبح مدججا مع غيره في كتلة واحدة لا تميز فيها ، كما هي الحال في قطيع الغنم ، فقد ضاعت آدميته في اللحظة نفسها ، وقُتل فيه الخلق والإبداع ، وانعدم الابتكار ، بل يصبح «المبدع» ، إن وجد ، منحرفا ، و«المبتكر» شاذا وخارجا عن الجماعة!

لكن كيف يظهر الطاغية؟ وما مبررات وجوده؟ وما الدعائم التي يستند إليها في حكمه؟ . الحق أن هناك عوامل كثيرة منها عوامل تاريخية ، وجغرافية ، وعوامل اجتماعية واقتصادية . . إلخ كما أن المبررات عديدة ، منها إنقاذ الشعب ، أو إصلاح ما أفسدته الحكومات السابقة ، بل قد يدعي أنه «مبعوث العناية الإلهية» ، وأنه أعلم من الناس بما يصلح لهم . . إلخ . لكن إذا أردنا أن نرتد إلى الجذور كان علينا أن نسأل : من أين تأتي السلطة التي يسيء الطاغية استخدامها؟! وهذا ما حاولنا الإجابة عنه في الفصل الأول من هذا البحث «في ضرورة السلطة» . فإذا صَحَّ ما قيل من أنه «لا يصلح الناس فوضى» ، بل لابد للجماعة من تنظيم لكي تبقى وتعمل لسد احتياجاتها ، فإن

التنظيم يعني أن ينقسم الناس إلى فئتين: فئة حاكمة تتولى السلطة السياسية، وتصدر القرارات، وفئة أخرى محكومة لا يكون لها سوى الطاعة والتنفيد، وهكذا تولد السلطة مع مولد الجماعة، لأنه بغير سلطة لن يتحقق النظام.

لكن إذا كانت السلطة ضرورية لتحقيق أمن الجماعة - الداخلي والخارجي معا - فإنه ينبغي لها أن تحافظ على حريات الأفراد الذين جاءت لحمايتهم. ومن ثم يظهر السؤال عن الحدود التي يجب أن تقف عندها السلطة فلا تتجاوزها، فإن هي تجاوزتها انقلبت إلى نوع من الطغيان. ولقد كانت السلطة في العصور القديمة، في الأعم الأغلب، بغير حدود تقف عندها، كما كانت متحدة مع شخصية الحاكم الذي يجسدها ويحتفظ بها بمقدار ما يملك من قوة ويتمتع به من بطش وجبروت. لكن إذا كان الحكام بشرا كالمحكومين، فكيف تكون إرادتهم حرة تحدد نفسها بنفسها، بينما تكون إرادات المحكومين خاضعة لهم تحدد وفق مشيئتهم؟! كيف نتصور إرادتين من طبيعة بشرية واحدة ليستا على الدرجة نفسها، بل واحدة منهما تعلو الأخرى؟!

أول إجابة طرأت على ذهن الإنسان في هذه العصور الموعلة في القدم هي: لابد أن يكون الحكام من طبيعة غير طبيعة البشر، هكذا تصور القدماء الحاكم من طبيعة إلهية: فهو إله أو ابن الإله، أو هو يحكم بتفويض مباشر أو غير مباشر من الله.

هكذا كان الحاكم في الشرق القديم - بل والوسيط والحديث - إذا ما قلنا مع «الكواكبي»: «إنه ما من مستبد سياسي إلا ويتخذ لنفسه صفة قدسية يشارك بها الله!». لكن هذه الصفة قد تكون ظاهرة بارزة يعلنها الحاكم نفسه (كما فعل فرعون)، وقد تكون خافية مستترة، وإن كان مضمونها ظاهرا في سلوكه فهو على أقل تقدير «لا يُسأل عما يفعل وهم يسألون!»، وهذا ما فعله

جميع الطغاة على مدار التاريخ! . . ولقد عرضنا، في الفصل الثاني من هذا البحث، نماذج لتأليه الحاكم في الشرق: في مصر القديمة، وبابل، وفارس، والصين، وكيف حاول الإسكندر الأكبر أن يقلد حكام الشرق فقام بتأليه نفسه بمجرد أن غزا فارس .

غير أن هذا «الحكم الثيوقراطي» القديم لم يكن سوى أحد أفراد عائلة كريهة هي «عائلة الطغيان» التي عرضنا لبعض أشقائها في الفصل الثالث: الاستبداد، الدكتاتورية، الشمولية، السلطة المطلقة، الأوتوقراطية - ثم ختمنا الفصل بخرافة «المستبد العادل»! ومعه أنهينا الباب الأول والحديث عن «فلسفة السلطة» .

أما في الباب الثاني فقد عرضنا لصورتين للطاغية في الفلسفة اليونانية، وهما أهم وأشمل ما قاله الفلاسفة من نظريات عن الطاغية بصفة عامة . أما الصورة الأولى فهي نظرية أفلاطون عن الطاغية الذئب (وقد مرّ هو نفسه بتجربة مريّة مع طاغية سيراقوصة ديونسيوس الأب والابن معا وقد عرضناها في شيء من التفصيل) . وسوف يشعر القارئ وهو يقرأ هذه النظرية كأن أفلاطون يصف طغائنا المعاصرين وأساليبهم في الحكم! . أما الصورة الثانية فهي نظرية أرسطو الذي يصف الطاغية بأنه «سيد» يعامل رعاياه معاملة العبيد، وللأسف فإن المعلم الأول يعتقد أن لدى الشرقيين (والشعوب الآسيوية عموماً) طبيعة العبيد، وأنهم لهذا السبب يتحملون حكم الطغاة بغير شكوى أو تذمر! .

إذا كان الطغاة في العصر القديم قد أساءوا استخدام السلطة باسم الديانات القديمة، فقد فعل طغاة العصر الوسيط الشيء نفسه، مستغلين هذه المرة الديانات السايوية، وهذا ما عرضنا له في الباب الثالث تحت عنوان

«الطاغية يرتدى عباءة الدين» وقسمناه إلى فصلين ، الأول عرضنا فيه للعالم المسيحي والثاني للعالم الإسلامي .

أما الباب الرابع والأخير «فرار من الطاغية» . فقد حاولنا فيه أن نجيب عن سؤال مهم : كيف نحمي أنفسنا من الطغاة؟ عرضنا في الفصل الأول للنموذج الذي اتبعته الدول الأوروبية – والغربية بصفة عامة – التي تخلّصت من الطاغية ، وهذا النموذج يتلخص في كلمة واحدة : «الديمقراطية» ، وهي ليست تجربة غربية بقدر ما هي تجربة إنسانية بالدرجة الأولى ، تحترم الفرد وطاقاته ، وقيمه ، وإمكاناته ، وتعمل على نموها وتطويرها إلى أقصى حد . أما الفصل الثاني فقد عرضنا فيه للنظريات المختلفة التي فسرت «الطغيان الشرقي» على أنواع شتى .

أود أخيراً أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى جامعة الكويت التي ساعدت على ظهور هذا البحث من خلال تقديم الدعم له خلال العام الجامعي ١٩٩٢/١٩٩٣ ، مما يسر لي الرجوع إلى عدد كبير من المراجع .

كما أود أن أشكر أيضاً الزميل الصديق الأستاذ الدكتور عبدالغفار مكايي الذي تفضل مشكوراً بقراءة المخطوطة قراءة دقيقة ، وإبداء الكثير من الملاحظات القيمة التي أفدت منها كثيراً .

والله نسأل أن يهدينا جميعاً سبيل الرشاد .

إمام عبدالفتاح إمام

الهرم - أغسطس ١٩٩٣

الباب الأول في فلسفة السلطة

الفصل الأول في ضرورة السلطة

«كل سلطة مفسدة، والسلطة المطلقة، مفسدة مطلقة . .»

لورد أكتون ١٨٣٤ - ١٩٠٢

«موقف الطاغية، هو موقف ذلك الذي يقطع

الشجرة لكي يقطف ثمرة . . .!»

مونتسكيو

كان الفيلسوف الإنجليزي «توماس هوبز» هو أول من أشار إلى أن حالة الفوضى هي «الحالة الطبيعية» في حياة الإنسان، في حين أن المجتمع المنظم هو «مجتمع صناعي»، خلقه الإنسان بإرادته، معارضا بذلك فكرة أرسطو التي ظلت سائدة في تاريخ الفكر السياسي طوال العصر القديم، والوسط، وحتى عصر النهضة، وهي الفكرة التي تذهب إلى «أن الإنسان مدني بالطبع»، وأنه يُقبل على الحياة في جماعة سياسية منظمة بفطرته^(١). فعارض هوبز هذا «التراث الأرسطي»^(٢)، وذهب إلى أن الإنسان لا هو حيوان سياسي بفطرته، ولا هو يميل بطبعه إلى الجماعة المنظمة. ولكن التربية بمعناها الواسع (أي التنشئة الاجتماعية . . Socialization) هي التي تشكل شخصيته بحيث

تصبح صالحة للحياة في المجتمع السياسي^(٣). ذلك لأن «الحالة الطبيعية» - وهي فطرة الإنسان - هي حالة من الفوضى يحاول كل فرد فيها المحافظة على حياته بقواه الخاصة، ولما كان يتساوى مع غيره في هذه القوى - جسدية كانت أو ذهنية - يصبح الصراع عنيفا، كل فرد يتربص بغيره ليفتك به قبل أن ينال الآخر منه، وهكذا يخيم القلق والخوف على هذه الحياة التي تصبح «فقيرة، عقيمة، كربية، موحشة، قصيرة الأمد»^(٤). لا تستقيم مع حياة الجماعة السياسية، ولهذا فهي لا تنتج حضارة، ولا علما ولا فنا ولا ثقافة^(٥).

في حين أن الحياة الإنسانية لا بد لها من قدر من التنظيم إن أردنا لها أن تحقق شيئا ذا قيمة، لا أن تكون مجرد عبث لا معنى له، أو فوضى تقترب من حياة الحيوان. لا يقوم نظام من دون قانون، وحيث لا يكون نظام يفضل الناس السبيل، فلا يعرفون كيف يتوجهون ولا يعرفون ما يفعلون. . . والخارجون على السلطة كالقراصنة ورجال العصابات لهم قانونهم الخاص الذي لا يستطيعون أن يعيشوا من دونه، والصورة الشائعة «للمتوحش الذي لا قانون له» هي صورة وهمية^(٦). وكما قال الشاعر الجاهلي^(٧):

لا يصلح الناس فوضى لا سراة لهم

ولا سراة إذا جهالهم سادوا

غير أن التنظيم يحتاج إلى سلطة منظمة تخضع لها الجماعة إذ لا يمكن تصور المجتمع السياسي بغير سلطة حاكمة تنظمه، وتضع له القواعد، فكما يقول الكاتب الإنجليزي تشيسترتون: «لو أن جماعة كانت كلها قادة أبطالا مثل هانيبال ونابليون، فمن الأفق ألا يحكموا جميعا في وقت واحد». لذلك فإن النظام السياسي يفترض حتما وجود سلطة تتولى إدارة الجماعة وتُسِير شؤونها^(٨). وهكذا ينشأ المجتمع السياسي عندما يحدث فيه ما يسميه فقهاء

القانون بالاختلاف السياسي (أو التمايز السياسي) *Differenciation Politique* أي عندما ينقسم هذا المجتمع إلى فئتين: فئة حاكمة تتولى السلطة السياسية وتصدر القرارات والأوامر، وفئة أخرى محكومة لا يكون لها إلا الطاعة والتنفيذ^(٩). ونظرا إلى ما للسلطة السياسية في الدولة من صفات ذاتية خاصة فقد أطلق عليها الفقه الفرنسي اسم «السيادة»، وصفة السيادة مقتضاها أن سلطة الدولة سلطة عليا لا يسود عليها شيء، ولا تخضع لأحد، ولكن تسمو فوق الجميع، وتفرض نفسها على الجميع^(١٠).

ولقد تابع فقهاء القانون ما قاله أرسطو عن السلطة من حيث إنها أنواع منها: السلطة السياسية: وهي المتعلقة بشؤون الحكم، والسلطة الأبوية المتمثلة في علاقة الأب بأبنائه، وسلطته على زوجته، وهي تعني ما يملكه الزوج على زوجته من سلطات. وأخيرا سلطة السيد على عبيده... إلخ^(١١). ولقد لخص روبرت ماكيفر هذه الأنواع في نوعين فقط هما «السلطة السياسية» التي توجد في الدولة، و«السلطة الاجتماعية» التي توجد في المجتمعات الصغيرة الأخرى، كالأسرة والنقابة، والمؤسسات الدينية والتربوية، والنوادي الرياضية... إلخ^(١٢). والواقع أن اهتمامنا سوف ينصب طوال هذا البحث، في الأعم الأغلب، على السلطة السياسية. وإن كنا سوف نتحدث كثيرا عن الخلط بين هذين النوعين من السلطة وما يترتب عليه من أضرار.

ولقد تدعمت هذه السلطة السياسية داخل الجماعة الإنسانية التي سميت بالدولة، وإن تغيرت أشكالها وصورها وبقي مبررها القديم كما هو: تحقيق الأمن والاستقرار حتى سميت هذه الدولة في بداية ظهورها «بالدولة الحارسة»^(١٣)، أي التي تقوم أساسا بحماية الأمن في الداخل، وصد الغارات عن الحدود في الخارج. بل ذهب البعض إلى أن هذا المفهوم للدولة (أي الدولة الحارسة) هو الصورة الوحيدة للدولة^(١٤). وهم بذلك يتفقون، على نحو أو

آخر، مع هوبز الذي أشار إلى أن حياة الفوضى يسيطر عليها الخوف الدائم حيث يخشى الناس خطر الموت العنيف^(١٥). وهو حالة من العنف العلني الدائم أو هو سيف مسلط على رقابنا جميعا^(١٦). ولهذا كان لا بد للناس من الخروج من هذه الحالة «حالة الاضطراب والفوضى» إلى «التنظيم السياسي» والتمسك بهذا النظام الذي يضمن لهم الأمن والاستقرار، ويحقق ما سماه فقهاء القانون بعد ذلك «الدولة الحارسة» التي تصون الأمن في الداخل والخارج، ولكي يقرب لنا «هوبز» أهمية الخروج من الفوضى إلى النظام، أو من حالة الطبيعة إلى «الدولة الحارسة» يسوق هذا المثال الذي يدل على مدى تمسك الناس بالنظام إذا مروا بتجربة الفوضى: «لقد جرت العادة، عندما يموت الملك في فارس في العصور القديمة، أن يترك الناس خمسة أيام بغير ملك وبغير قانون بحيث تعم الفوضى والاضطراب جميع أنحاء البلاد. وكان الهدف من وراء ذلك هو أنه بنهاية هذه الأيام الخمسة، وبعد أن يصل السلب والنهب والاعتصاب إلى أقصى مدى، فإن من يبقى منهم على قيد الحياة بعد هذه الفوضى الطاحنة سوف يكون لديهم ولاء حقيقي وصادق للملك الجديد، إذ تكون التجربة^(*) قد علمتهم مدى رعب الحالة التي يكون عليها المجتمع إذا غابت السلطة السياسية.». ^(١٧). وبعبارة أخرى «تولد السلطة مع مولد الجماعة، لأنه بغير السلطة لن يتحقق النظام، ولن تكون الحرية.

(*) لقد فرض يزيد بن معاوية هذه «التجربة الخبيثة» على أهل المدينة عندما تمردوا عليه وخلعوه عام ٦٣هـ بسبب إسراره في المعاصي. «... فهو رجل ينكح أمهات الأولاد، والبنات والأخوات، ويشرب الخمر ويدع الصلاة... تاريخ الخلفاء للسيوطي ص ٢٠٩. فأرسل إليهم جيشا كثيفا وأمره بقتالهم، «فكانت «وقعة الحرة» الشهيرة التي ضُربت فيها المدينة بالمنجنيق وأبيحت ثلاثة أيام سرقت ونهبت واغتصبت فيها ألف عذراء، ومفاسد عظيمة ليس لها حد ولا وصف»، على مايقول ابن كثير في البداية والنهاية ص ٢٢٥ وما بعدها من الجزء الثامن من المجلد الرابع دار الكتب العلمية - بيروت. وانظر أيضا تاريخ الخلفاء ص ٢٠٩. والغريب أن ابن كثير رغم اعترافه بأن يزيد «كان إماما فاسقا» فإنه يعتقد أن «الإمام الفاسق لا يعزل بمجرد فسقه على أصح قولي العلماء، بل ولا يجوز الخروج عليه لما في ذلك من إثارة الفتنة، ووقع المهرج وسفك الدماء الحرام، ونهب الأموال وفعل الفواحش مع النساء وغيرهن»!! ص ٢٢٦ — ٢٢٧ من المرجع السابق. وسوف نعود إلى هذا الموضوع فيما بعد.

فالسطة الساسية تعد ظاهرة اجتماعية في المقام الأول ، لأنه لا يتصور وجودها خارج الجماعة كما أنه لا قيام للجماعة دون سطة»^(١٨) .

وكما تطورت الجماعة الإنسانية تدعمت ظاهرة السطة . وتحولت إلى قوانين منظمة للمجتمع ، وما أن ظهرت الدولة حتى أصبحت القوانين والنظم أكثر استقرارا وتعقيدا . ولقد كان من أهمية السطة والدور الذي تلعبه في الدولة أن ذهب فريق من فقهاء القانون إلى أن الخلافات حول «السياسة» مهما تشعبت فهي تدور جميعا حول فكرة السطة^(١٩) . فعلم السياسة هو علم السطة أي علم دراسة السطة عموما أيا كانت وفي أي مجتمع^(٢٠) . ولا أهمية لعدد القائمين بأمر هذه السطة فقد يتولاها شخص واحد ، أو مجموعة أشخاص قادرين على حملها . لكن القدرة وحدها لا تنطوي على شرعية أو تفويض ، «بل إن جبروت أقصى الطغاة يصبح هو الأساس ما لم يتلبس بشرعية السطة .»^(٢١) . لكن لا يعني ذلك أنه يشترط أن تقوم السطة برضاء المحكومين ، فهي يمكن أن توجد عن طريق القوة والقهر ، ومتى وجدت وأصبحت قادرة على إلزام الأفراد على احترام إرادتها والخضوع لسلطانها فإنها تصبح صالحة لتكوين الدولة^(٢٢) .

لابد إذن أن يكون هناك تبرير لهذه السطة السياسية حتى تكون شرعية بحيث يتمكن الحاكم من الاستناد إلى هذه الشرعية في ممارسة السطة ، ثم لابد من ناحية أخرى ، أن توضع لها حدود «فإذا كانت السطة ضرورية لتحقيق أمن المجتمع ، فإنه ينبغي لها ألا تتبلغ حريات الأفراد ، السطة ضرورية ، والضرورات تقدر بقدرها . لكن ما الحدود التي ينبغي أن تقف السطة عندها لا تعدوها حتى لا تتحول إلى نوع من الطغيان ، وما ضمانات تلك الحدود .»^(٢٣) يرى جاك ماريان Jaques Maritain أن علينا أن نفرق بين السطة Authority ، والقوة Power «فالسطة والقوة أمران مختلفان : القوة

هي التي بوساطتها تستطيع أن تجبر الآخرين على طاعتك ، في حين أن السلطة هي الحق في أن توجه الآخرين أو أن تأمرهم بالاستماع إليك وطاعتك . والسلطة تتطلب قوة ، غير أن القوة بلا سلطة ظلم واستبداد ، وهكذا فإن السلطة تعني الحق»^(٢٤) . وإذا كان فقهاء القانون يذهبون إلى أن الأركان الثلاثة الأساسية في قيام الدولة هي الإقليم ، والشعب ، والسلطة ، فإنهم يذهبون إلى القول إنه إذا كان عنصر السلطة السياسية هو الذي باكتماله ، مع الركنين السابقين ، تقوم الدولة ، فإن هذا العنصر هو الذي يعتبر حجر الأساس بالنسبة للدولة وما فيها من أنظمة سياسية ، والحديث عن نشأة الدولة ينصرف في الغالب إلى الحديث عن السلطة السياسية^(٢٥) .

كما أن دراسة الأنظمة السياسية ليست في حقيقة أمرها سوى دراسة لأشكال ممارسة السلطة السياسية ، ولأهداف تلك السلطة وغاياتها ، والفلسفة القائمة وراء تلك الأشكال والغايات^(٢٦) . وموضوع دراسة الأنظمة السياسية هو تحليل الروابط التي تقوم بين الحكام والمحكومين من حيث طبيعة السلطة التي يتمتع بها الحاكم وأساسها ووسائل ممارستها ، وأهدافها ، وحدودها ، ومركز الفرد فيها . . هذه الموضوعات تشكل مقومات النظام السياسي أيًا كانت صورة هذا النظام^(٢٧) .

لقد كانت السلطة السياسية في الماضي تختلف باختلاف أشخاص الحكام ، فهم يجسدون هذه السلطة ويمارسونها على أنها امتياز شخصي يكتسبونه بفضل مواهبهم أو أشخاصهم . ومن هنا لم تكن العصور القديمة تفرق بين الحاكم والسلطة . وقد تغير الوضع في الدول الحديثة تغيراً جذرياً ، إذ أصبحت السلطة ملكاً للدولة وليس لأشخاص الحكام . ولم يعد الحاكمون إلا ممثلين للسلطة ، ويمارسين لها باسم الدولة . ذلك لأن اندماج السلطة في شخص رجل واحد يعني زوالها بزواله ، كما يجعلها نهياً للأطباع ومحلاً للتنافس بين الأفراد ، فيكون الاحتفاظ بها رهناً بقوة صاحبها ، وما يتمتع به من بطش

وجبروت^(٢٨). فكان لابد من الفصل بين السلطة السياسية والحاكم الذي يمارسها وإسنادها إلى شخص له صفة الدوام، وهذا الشخص هو: الدولة.

غير أن تأسيس السلطة، والانتقال من مرحلة السلطة الشخصية التي يتمتع بها الحاكم على أنها ملك له ومرتبطة بشخصه إلى مرحلة السلطة المجردة التي تجدد مصدرها في الجماعة، هذا الانتقال لم يتم دفعة واحدة. فقد كان الحاكم كل شيء في الجماعة، يمارس عليها سلطة مطلقة يستمدّها من شخصيته، أو بسبب ما له من قوة مادية أو ما يتمتع به من شجاعة هيأت له الاستيلاء على السلطة، وإخضاع الأفراد لنفوذه الذي لا حد له. ولكن هذا الوضع الذي ساد العصور الوسطى الأوروبية لم يكن من الممكن أن يستمر.

ولقد كان هذا التكيف للسلطة ثمرة عملية تاريخية طويلة ساهم فيها كفاح الشعب من ناحية وأفكار الفلاسفة من ناحية أخرى. وأصبح من المستقر الآن القول إن السلطة تنفصل عن الممارسين لها من الحكام وتستند تماما إلى الدولة^(٢٩).

ومن ناحية أخرى فالسلطة ليست مجرد قهر مادي فحسب، وإنما هي تعتمد، إلى جانب ذلك، على عوامل نفسية، واقتصادية، واجتماعية، وتاريخية. وهي عندما تتحول إلى نوع من القهر المادي فقط إنما تكشف عن انحراف مرضي ولا تنبئ عن الوضع الطبيعي للأمور، ومن هنا يرى الفقيه الفرنسي ديفرجيه M. Duverger «إن الدكتاتورية ليست إلا مرضا من أمراض السلطة، وليست ظاهرة طبيعية»^(٣٠). وسوف نرى ذلك بالتفصيل فيما بعد.

ولقد ظهرت نظريات كثيرة تفسر نشأة السلطة السياسية منها:

١ - النظرية الثيوقراطية، وهي نظرية تبرر إطلاق يد الحاكم في السلطة باسم شخصيته المقدسة.

٢ - النظرية التعاقدية، هي التي قام على أساسها النظام الديمقراطي

الحديث، لاسيما العقد الاجتماعي عند «جون لوك» و«جان جاك روسو».

٣ - النظرية التطورية وسوف نضرب لها مثلاً تفسير أرسطو لتكوين المجتمع عن طريق التطور العائلي .



هوامش الفصل الأول

- (١) عبارة أرسطو هي «أن الإنسان بطبعه حيوان سياسي، يجب الحياة في جماعة سياسية منظمة فهو مدني بالطبع».
- Aristotle: Ethics, 1097 - B (The Complete Works Of Aristotle Ed. By Barnes, Vol. 2 P. 1734, Princeton, N. Y.
- (٢) أصبحت الفكرة في الواقع مسئلة في التراث السياسي بعد أرسطو في العصور الوسطى إسلامية ومسيحية، فالإنسان عند الفسارابي: «اجتماعي بطبعه وهو لا يبلغ كماله إلا عند وجوده في مجتمع» - آراء أهل المدينة ص ١١٧ - نشرة البير نصري - دار الشرق - بيروت ١٩٨٥. «والله عز وجل خلق الإنسان بالطبع يميل إلى الاجتماع والأنس... إلخ» كما يقول ابن أبي الربيع في كتابه «سلوك المالك في تدبير الممالك» ص ١٧٥ تحقيق د. ناجي التكريتي - دار الأندلس بيروت ١٩٨٣. وقل الشيء نفسه عن العصور الوسطى المسيحية.
- (٣) إمام عبدالفتاح إمام «توماس هوبز» ص ٣٢٦ ط ٢ - دار التنوير - بيروت ١٩٨٥.
- (٤) المرجع السابق ص ٣٢٧.
- (٥) وقد تابع هيجل فكرة هوبز، فوصف حالة الطبيعة، وهو ينقد فكرة روسو بأنها: «يغلب عليها الظلم وتسودها الدوافع الطبيعية التي لم تتروّض، فالمجتمع والدولة يمارسان نوعاً من الحد... إلخ» فلسفة التاريخ ج ١ - ص ١٠٥ من ترجمتنا العربية دار التنوير.
- (٦) روبرت ماكيفر «تكوين الدولة» ص ٨٣ - ترجمة د. حسن صعب.
- (٧) الشاعر هو الأفوه الأودي، وقد نقلنا البيت عن الماوردي في «الأحكام السلطانية» ص ٥ من طبعة مصطفى الباي الحلبي ط ٢، القاهرة ١٩٦٦.
- (٨) د. ثروت بدوي «النظم السياسية» ص ١٢ - دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٨٦.
- (٩) د. عبدالله إبراهيم ناصف «السلطة السياسية: ضرورتها وطبيعتها» ص ٤، دار النهضة العربية القاهرة ١٩٨٣.
- (١٠) د. ثروت بدوي «النظم السياسية» ص ٤٠.
- (١١) قارن ما يقوله «أرسطو» في الكتاب الأول من السياسة ١٢٥٣ - أ المجلد الثاني من الأعمال الكاملة ص ١٩٨٧ - ١٩٨٨.
- (١٢) روبرت ماكيفر «تكوين الدولة» ترجمة د. حسن صعب ص ١٠٨ - ١٠٩، دار العلم للملايين - بيروت عام ١٩٦٦. وأيضاً د. عبدالله إبراهيم ناصف «السلطة السياسية: ضرورتها وطبيعتها» ص ٣ وما بعدها دار النهضة العربية بالقاهرة عام ١٩٨٣.
- (١٣) قارن الدكتور يحيى الجمل «الأنظمة السياسية المعاصرة» ص ١٣ دار النهضة العربية بيروت عام ١٩٦٩.
- (١٤) المرجع السابق في الصفحة نفسها.
- (١٥) المقصود بالموت العنيف أن يلقى المرء حتفه على يد الآخرين على نحو مفاجئ. قارن كتابنا عن «توماس هوبز» ص ٣٢٨.

- (١٦) المرجع السابق ص ٣٣٤ .
 (١٧) «توماس هوبز» ص ٣٣٤ .
 (١٨) د. ثروت بدوي «النظم السياسية» ص ١٧ دار النهضة العربية القاهرة عام ١٩٨٦ .
 (١٩) المرجع نفسه ص ٤٠ .
 (٢٠) د. عبدالله إبراهيم ناصف : «السلطة السياسية» ص ٧ .
 (٢١) روبرت ماكيفر، «تكوين الدولة» ترجمة د. حسن صعب ص ١٠٨ .
 (٢٢) د. محمد كامل ليلة «النظم السياسية : الدولة والحكومة» ص ٣١ دار الفكر العربي .
 (٢٣) د. يحيى الجمل «الأنظمة السياسية المعاصرة» ص ١٤ دار النهضة العربية بيروت ١٩٦٩ .
 (٢٤) جاك ماريان «الفرد والدولة» ص ١٤٦ ترجمة عبدالله أمين، ومراجعة صالح الشماخ، مكتبة الحياة بيروت ١٩٦٢ .
 (٢٥) د. يحيى الجمل المرجع السابق ص ٦٧ .
 (٢٦) د. ثروت بدوي «النظم السياسية» ص ١٣ .
 (٢٧) المرجع نفسه ص ١٨ .
 (٢٨) المرجع نفسه .
 (٢٩) د. يحيى الجمل مرجع سابق ص ٣٩ - وأيضا د. كامل ليلة النظم السياسية ص ١٤ - ١٥ .
 (٣٠) م. ديفرجيه «الدكتاتورية» ص ٣٦ د. هشام متولي - دار عويدات - بيروت ١٩٨٩ .



الفصل الثاني

تأليه الحاكم في الشرق

«وقال فرعون : يا أيها الملأ ما علمت لكم من إله غيري . . !»

(القصص - ٣٨)

«ما من مستبد سياسي إلا ويتخذ له صفة قدسية يشارك بها الله ، أو تعطيه مقاما ذا علاقة بالله . . !»

عبدالرحمن الكواكبي

«طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد» ص ٣٤٤

أولاً: الحكم الثيوقراطي . . Theocracy^(١)

من الأفضل أن نستخدم تعبير «الحكم الثيوقراطي» بدلا من الحكم الديني ، ذلك لأننا نظلم الدين كثيرا عندما ننسب إليه مثل هذا الحكم المطلق المتعسف الذي يأخذ برقاب الناس باسم الإرادة الإلهية ! . فليس ثمة دين من الديانات السماوية الكبرى يذهب إليه أو يتمسك به . وإنما ظهرت في كل عصر مجموعة من أتباع هذا الدين أو ذاك تلجأ إلى تأويل بعض النصوص الدينية ، وتقدم اجتهادات شخصية وتفسيرات ذاتية تمكنها من الوصول إلى السلطة ، فتكون لها مقاليد الأمور ، وهي تستخدم في الأعم الأغلب أحط

السبل : كالدسائس، والقتل، والرشوة، واستتالة الأشخاص بالمال أو الإرهاب، والنفاق والكذب على الله !، وسوف نسوق نماذج كثيرة من هذا القبيل طوال البحث .

والواقع أن الحكم الثيوقراطي ينشأ عندما ينقسم المجتمع السياسي، كما رأينا من قبل، إلى فئتين متمايزتين، حاكمة ومحكومة ويظهر سؤال : من أين جاء هذا التمايز : وإذا كان الحكم بشرا كالمحكومين فكيف تكون إرادتهم حرة تحدد نفسها بنفسها، بينما إرادات المحكومين تخضع لهم وتتحدد وفقا لمشيئتهم ؟ . . كيف نتصور إرادتين من طبيعة بشرية واحدة ليستا على درجة واحدة، بل إحداهما تعلو على الأخرى ؟^(٢).

أبسط وأسرع إجابة هي : لا بد أن يكون الحكم من طبيعة غير طبيعة البشر، هكذا تصور القدماء الحاكم من طبيعة إلهية، فهو إله على الأرض أو هو ابن الإله ! . ومن هنا جاء سمو إرادته، فهي سامية لأنها إرادة إلهية عليا، ثم تدرج الأمر بعد ذلك إلى أن الله يختار الحاكم اختيارا مباشرا ليمارس السلطة باسمه على الأرض .

وعلى ذلك فإننا نستطيع أن نقول إن التفكير قد اتجه أولا إلى تأسيس السلطة على أساس إلهي، فقليل إن السلطة مصدرها الله يختار من يشاء لممارستها، ومادام الحاكم يستمد سلطته من مصدر علوي فهو يسمو على الطبيعة البشرية وبالتالي تسمو إرادته على إرادة المحكومين إذ هو منفذ للمشيئة الإلهية^(٣) .

ولقد لعبت هذه الفكرة دورا كبيرا في التاريخ، وقامت عليها السلطة في معظم الحضارات القديمة، وأقرتها المسيحية في أول عهدها، وإن حاربتها فيما بعد . ثم استند إليها الملوك في أوروبا في القرنين السادس عشر والسابع عشر لتبرير سلطاتهم المطلقة واختصاصاتهم غير المقيدة^(٤) .

على أن هذه الفكرة قد تطورت واتخذت ثلاث صور متتابعة هي :

١ - في الأصل كان الحاكم يُعد من طبيعة إلهية، فهو لم يكن مختاراً من الإله، بل كان الله نفسه. وقد قامت الحضارات القديمة عموماً في مصر، وفي فارس، وفي الهند، وفي الصين، على أساس هذه النظرية، وكان الملوك والأباطرة ينظر إليهم باعتبارهم آلهة. وقد وجدت الفكرة كذلك عند الرومان الذين كانوا يقدسون الإمبراطور ويعدونهم إلهاً^(٥). وإن كان الشرق هو أصلها ومنبعها.

٢ - تطورت النظرية مع ظهور المسيحية، ولم يعد الحاكم إلهاً أو من طبيعة إلهية ولكنه يستمد سلطته من الله. فالحاكم إنسان يصطفيه الله ويودعه السلطة. وفي هذه المرحلة تسمى النظرية «نظرية الحق الإلهي المباشر» لأن الحاكم يستمد سلطته من الله مباشرة دون تدخل إرادة أخرى في اختياره. ومن ثم فهو يحكم بمقتضى الحق الإلهي المباشر^(٦).

٣ - منذ العصور الوسطى، وأثناء الصراع بين الكنيسة والإمبراطور، قامت فكرة جديدة مقتضاها أن الله لا يختار الحاكم بطريقة مباشرة، وأن السلطة وإن كان مصدرها الله، فإن اختيار الشخص الذي يمارسها يكون للشعب. وبعبارة أخرى ظهر الفصل بين السلطة والحاكم الذي يمارسها: فالسلطة في ذاتها من عند الله، ولكن الله لا يتدخل مباشرة في اختيار الحاكم. وإن كان من الممكن أن يرشد الأفراد إلى الطريق الذي يؤدي بهم إلى اختيار حاكم معين. ومن ثم فالله يختار الحاكم بطريقة غير مباشرة. ويكون الحاكم قد تولى السلطة عن طريق الشعب بتوجيه من الإرادة الإلهية، أو بمقتضى الحق الإلهي غير المباشر (نظرية الحق الإلهي غير المباشر)^(٧).

سوف نعرض فيما يلي لنماذج من الحكم الثيوقراطي في الشرق القديم ، لنرى كيف بدأ نظام الحكم عندنا بتأليه الحاكم فارتدى الاستبداد منذ البداية زيا دينيا ، ثم انتهى في العصر الحديث إلى تأليه الحاكم أيضا حتى لقد أصبح لدينا الاستعداد للركوع أمام الطاغية ، على تنوع مجالات الركوع واختلاف أغراضها ، دون أن نجد في السجود شيئا غريبا غير مألوف على نحو ما وجد اليونانيون عندما طلب منهم الإسكندر الأكبر تقليد الشرقيين ، وانتهوا معه إلى اتفاق «أن تقتصر هذه العادة الآسيوية على الآسيويين فقط !!» .

ثانيا : تأليه الحاكم في مصر القديمة

كان الملك في مصر الفرعونية إلها منذ بداية النظام الملكي فيها ، ولم تكن هذه الألوهية رمزية أو مجازية تشير فقط إلى سلطته المطلقة ، ومكانته السامية ، بل هي تعبر حرفيا عن عقيدة كانت إحدى السمات التي تميزت بها مصر الفرعونية وهي عقيدة تطورت على مر السنين ، لكنها لم تفقد شيئا من قدرتها وتأثيرها .

فالملك هو قبل كل شيء الإله حورس Horus أو الإله الصقر وهو أحيانا إله الشمس «رع» ، ويصبح حورس تابعا له ، ويصبح الملك في هذه الحالة هو «حورس - رع» أو يصبح فيما بعد «ابن الإله رع» . وهو في جميع الحالات إله بين الآلهة ، ويمثل البلاد بين الآلهة وتتجسد فيه مصر ، ويمثلها في مجمع الآلهة ، وهو من ناحية أخرى الوسيط الرسمي الوحيد بين الشعب والآلهة ، والكاهن الأورثو المعترف به للآلهة كلها^(٨) .

بل إننا نجد نصوصا في تمجيد الملك تصفه بأنه في وقت واحد مجموعة من الآلهة وليس مجرد إله بين الآلهة ، فهو «سيا» إله الإدراك ، وهو «رع» إله الشمس ، وهو «خنوم» خالق البشر على دولا ب الخزاف ، وهو «باسنث» الآلهة

الحامية و«سخت» إلهة العقاب . ومعنى ذلك أن «الفهم» والإدراك ، والحكم الأعلى ، وإكثار السكان ، والحماية والعقاب هي كلها من خواص الملك ، والملك هو كل واحد منها ، «فالملك هو كل هذه الآلهة!»^(٩) .

وكثيرا ما يقال إن الإله الأعلى «رع» هو الذي نصّب ابنه ملكا على أرض مصر . ولهذا اتخذ فرعون منذ المملكة القديمة لقباً هو «ابن رع» فهو الابن الجسدي الذي جاء من صلب إله الشمس «رع» . ولم يكن أحد ينكر ميلاده في هذه الدنيا من امرأة معينة ، لكن أباه ، مع ذلك ، إله ، ذلك لأن من واجب «رع» الإله الأكبر أن يضمن لأرض مصر حكماً إلهياً ، ونظراً لاهتمامه بمستقبل البلاد ، فإنه كان يتردد على الأرض لينسل لها حكماً . أما الأب الأرضي ، فلم يكن مشكلة عند المصريين ، إذ يزعمون أن الإله الأكبر حين ينشد النسل ، فإنه يتخذ شكل الملك الحي ، ويهب له المني الذي سيصبح فيا بعد «ابن رع» . لقد كانت حتشبسوت ابنة تحتمس الأول ، إلا أن قصة ميلادها الإلهي الذي أتاح لها أن تغدو فرعوناً لمصر ، تدل دلالة واضحة على حصول الاستبدال هنا ، وعلى أن الإله الأكبر آمون رع هو أبوها الفعلي . فقد وقع اختيار الآلهة على الملكة أمها ، وأوصوا «آمون» بزيارتها وفرعون في أوج شبابه ، فاتخذ آمون هيئة تحتمس الأول وذهب إليها وضاجعها ثم أوصاها بأن : «اسم ابنتي التي وضعتها في جسدك هو حتشبسوت وهي التي ستقوم بوظيفة الملك!»^(١٠) .

وعندما يعتلي فرعون العرش كان على الناس أن يفرحوا ويبتهجوا لأن أحد الأرباب أقيم رئيساً على كل البلاد ، إذ سوف ترتفع المياه في النيل ولا يهبط منسوبها ، ويرافق اسم الملك شارات ترمز إلى «الحياة والصحة والقوة»^(*) .

(*) ترتبط سيطرة الحاكم على ظواهر الطبيعة وصلته بها عموماً ، بإضفاء القدسية على شخصيته . فكلمة كان مقدساً كانت له علاقة وطيدة بالطبيعة وظواهرها ، ولهذا اعتقد الناس في العصر العباسي - على نحو ماسنري في الفصل الثاني من الباب الثالث - أن موت الخليفة أو اغتياله يؤدي إلى اضطراب في ظواهر الطبيعة ، واختلال في نظام الكون ، فتحجب الشمس ويمتنع المطر . . . إلخ !

وحتى بعد الوفاة يبقى فرعون يجذب على مصر ويعطف عليها، ولهذا حق له أكثر من أي إنسان آخر، أن يخلد ذكره ويبقى حيا إلى الأبد.

ولا يصبح الملك ملكا إلا بعد حفلة التتويج وهي حفلة تتم مراسمها، عادة، في مدينة منف بسلسلة من الطقوس الرمزية والأدعية التقليدية التي يتم فيها تذكير الناس بتوحيد المملكتين في شخص الملك فيدخل بين مصاف الآلهة ويصبح مساويا لهم، ويتسلم خلال التتويج «الصولجان والسوط». وبعد ذلك يتصب ناهضا وعلى هامته تاج الجنوب الأبيض والشمال الأحمر. ثم البشننت Peschent الذي يجمع بينهما، ويجلس على العرش فوق البردي واللوتس، ويدور حول الجدار الأبيض رمزا لتوليه الدفاع عن مصر أسوة بالشمس التي تقوم بدورة حول الأرض^(١١).

غير أن فرعون الذي هو الملك الإله طوال حياته، يتحول أيضا إلى إله بعد وفاته، ومن هنا فإنه يستحق مناسك العبادة والتكريم الواجبة للملك المتوفى. إنه يصعد إلى السماء ليتحد بقرص الشمس ويندمج مع أبيه «رع». ويصف «برستد» الملك وهو يسبح في السماء، بعد الموت، ليسكن مع والده إلى الأبد، في صفحات طويلة رائعة وممتعة حتى يستقر في تلك المملكة العتيدة التي مقرها السماء^(١٢).

وهذا التأليه في الدارين، الفانية والباقية، ليس من نزوات ملك عات مستبد أوجب على رعاياه الخانعين الأخذ بها، وإنما هو عقيدة تنبع عن إيمان ثابت وأكد بأنه إله، وإله عظيم دائم الاتصال بالآله الكبار، وأن له القدرة على الطبيعة فهو يستطيع السيطرة على ظواهرها ويسخرها لما فيه الخير العام والصالح لمصر، ولهذا يقول أحد الوزراء: «إن الملك إله تساعدنا أعماله على الحياة»، أو يقول أحد الفراعنة المتوفين «كنت ملكا أقوم بتأمين نمو الشعير!».

ولهذا فإن علينا ألا نعجب إذا عرفنا أن الملك بموجب ألقابه الرسمية «سيد المصريين» أو «ربهم»، وهو أيضا «السيدتان» أي ملتقى الإلهتين الحاميتين اللتين تحميان الشمال والجنوب. أما اللقب الموازي فهو «السيدان» ويعبر عن هذه العقيدة بأن الإلهين المتنافسين لمصر العليا والسفلى «حورس» و«ست» يقيمان جسديا ويصطلحان في شخص الملك.

ولهذا كله فإن الملك في مصر يتسم بالسمات الآتية:

١ - شخصية إلهية مقدسة، وبالتالي فهو أقدس من أن يخاطبه أحد مباشرة، فمن كان بشرا عاديا فهو لا يستطيع أن يتكلم «مع» الملك وإنما هو يمكن أن يتحدث في حضرة الملك! بل إن كل ما هو جزء من شخص الملك، كظله مثلا، مترع بالقداسة، فلا يقوى البشر على الدنو منه.

٢ - هذه الشخصية الإلهية تتمتع بعلم إلهي أيضا فلا تخفى عليه خافية. يقول أحد الوزراء «إن جلالته عليم بكل شيء بما حدث وبما يقع، وليس هناك في هذه الدنيا شيء لا يعلمه، إنه توت إله الحكمة في كل شيء، وما من معرفة إلا وقد أحاط بها».

٣ - إن كل ما يتفوه به صاحب الجلالة يجب أن ينفذ، بل لابد أن يتحقق فورا، ذلك لأن مشيئة الملك وإرادته هي القانون، ولها ما للعقيدة الدينية من قوة وشكيمة فهو يعمل ما يجب أن يعمل، ولا يرتكب قط إثما أو ما يثير بغضا أو حقدا، وهكذا لا يسع المواطن المصري العادي إلا التسليم والخضوع لأوامره ونواهيه.

٤ - ترتب على شخصية الملك الأسطورية هذه نتيجة مهمة أيضا هي أنه لم تكن هناك قواعد قانونية مكتوبة أو مفصلة، إذ لم تكن هناك حاجة إليها مادامت كلها متمثلة في شخص الإله الذي كان دائما على استعداد

لإصدار الأوامر اللازمة لما يجب أن تكون عليه نظم الدولة وطرق التعامل فيها، وربما كان من أسباب عدم وجود قواعد قانونية: الخوف من أن تقيد سلطة الملك الشخصية.

٥ - كان القضاة يحكمون حسب العادات والتقاليد المحلية التي يرون أنها توافق الإرادة الملكية التي يمكن أن تتغير إذا اقتضت رغبته ذلك.

٦ - كان الملك هو همزة الوصل الوحيدة بين الناس والآلهة - فهو الكاهن الأكبر وهو الذي يعين الكهنة لمساعدته - ومن هنا فهو وحده الذي كان يستطيع تفسير ما تريده ماعت Maat إلهة العدالة، ويقوم بتطبيقه في مملكته. ولهذا كان من المفاهيم الأساسية التي يُسلم بها الجميع إن الإرادة الملكية لا يمكن أن تهدف إلا لسعادة مصر ورخائها^(١٣).

٧ - معنى ذلك كله أن فرعون في مصر هو المشرع والمنفذ، وهو الذي يحكم القضاء باسمه، وهو الذي يعرف رغبات الآلهة ويحققها، وكثيرا ما كان يقول في أوامره لابنه أو لوزيره: «إن الآلهة ترغب في إحقاق الحق، وهي تكره أشد الكراهية الأخذ بالوجه والتحيز!» فها هنا الناموس! فرعون هو المرجع الأعلى، والموئل الأسمى. إليه وحده ترفع طلبات الاسترحام ولا يمنع منها أحد من رعايا فرعون مهما اتضع قدره وانحط شأنه. وبذلك تتاح له فرصة مراقبة أعمال عماله المتصرفين في شؤون مملكته الشاسعة والضرب بشدة على أيدي العابثين بأمورها والخارجين على إرادته^(١٤).

ثالثا: الطاعة البابلية:

كانت السلطة السياسية في بلاد ما بين النهرين تستند باستمرار إلى مصدر إلهي، فلقد هبط النظام الملكي من السماء، والملك هو «حاكم المدينة» وهو «الكاهن الأعظم» وهو نائب الآلهة ومندوبها.

ويفاضر الملوك بالأصل الملكي الذي ينتسبون إليه ، لكنهم مع ذلك لا يفتأون في الوقت ذاته ، يذكرون الناس باختيار الآلهة لهم ! وإذا ما اختار الملك ابنا ليتولى الحكم بعده حرص على أن يعرض هذا الاختيار على الآلهة لتقره .

وبعد المصادقة على الاختيار يقسم الابن يمين الولاء والخضوع والاحترام لأبيه . ويدخل «المختار» إلى بيت الوراثة حيث يدرب على مهام منصبه المقبل ، ويوم ارتقائه العرش تُجرى احتفالات دينية يمنح أثناءها الابن المختار اسمه الملكي ، ويقلد الشعارات رمز السلطة الإلهية^(١٥) .

ولم يكن ملك بابل من الوجهة القانونية إلا وكيلا لإله المدينة ، ومن أجل هذا كانت الضرائب تفرض باسم الإله . وكان الملك أثناء تنويعه يقام له حفل كبير تخلع عليه الكهنة سلطته الملكية ويأخذ بيد «بعل» ويخترق شوارع المدينة في موكب مهيب ممسكا بصورة «مردوخ» . وكان الملك في هذه الاحتفالات يرتدي زي الكاهن ، وكان هذا رمزا لاتحاد الدين والدولة . ولعله كان أيضا يرمز إلى الأصل الكهنوتي للسلطة الملكية . وكانت تحيط بعرشه جميع مظاهر خوارق الطبيعة ، ومن شأن هذه كلها أن تجعل الخروج عليه كفرا ليس مثله كفر ، لا يجزى من مجرؤ عليه بضياح رقبتة فحسب ، بل يجزى أيضا بخسران روحه . وحتى حمورابي العظيم نفسه تلقى قوانينه من الإله^(١٦) .

ولقد كانت الفضيلة الكبرى في بلاد ما بين النهرين عموما ، وبابل بصفة خاصة ، هي الطاعة التامة^(١٧) . فالدولة تقوم أساسا على الطاعة والخضوع للسلطة ، فلا عجب أن نرى إذن أن «الحياة الفاضلة» في أرض الرافدين كانت هي الحياة المطيعة حيث كان الفرد يقف في مركز مجموعة من الدوائر المتلاحقة من السلطة تحد من حرية عمله ونشاطه . وكان الأمر في الماضي السحيق على نحو ما هو عليه في يومنا الراهن ، تبدأ دوائر السلطة ، أو الطاعة لافرق ، من

دائرة الأسرة حيث يوصي العراقي القديم بهذه العبارة: «اسمع كلمة أملك، كما تسمع كلمة إهلك، واسمع كلمة أخيك الأكبر كما تسمع كلمة أهلك». وتنتهي هذه الدوائر بالدولة والمجتمع، فهناك المراقب والمحاسب، والمشرف في الزراعة وفي التجارة، ثم هناك الملك وهو فوقهم جميعاً، والكل يطلب الطاعة من المواطن، بل الاستسلام والخضوع المطلق. وكان العراقي القديم، كالعراقي الحديث، ينظر إلى الجمهور الذي لا قائد له نظرة الاستياء والشفقة والخوف أيضاً «الجنود بلا ملك غنم بلا راع»! (لاحظ تعبير الغنم، وهم حتى في حالة وجود الراعي لا بد أن يكونوا غنماً! إلخ). «العمال بلا مراقب كالمياه بلا مفتش ري»، و«الفلاحون بلا مشرف كحقل بلا حارث»^(١٨).

وهكذا نجد أنه يستحيل وجود عالم منظم مالم تفرض عليه سلطة عليا إرادتها. والفرد هنا يشعر بأن السلطة دائمة على حق — كما كان المصريون يعتقدون أن فرعون لا يمكن أن يرتكب خطأ أو يقترب إثماً — وأمر القصر، كأوامر «أنو Anu» لا تبدل. كلمة الملك حق، ونطقه كنطق الإله لا غيره شيء. والعصر الذهبي القادم هو «عصر الطاعة» كما تنبأ «الشعراء في نشيد يصف المستقبل»^(١٩).

وفي بلاد ما بين النهرين عموماً كان دور الملك الرسمي أنه يمثل الآلهة على الأرض أو أنه ينوب عنها، فقد منحت الآلهة السلطة لكي يتصرف نيابة عنها، وهي تتوقع منه أن يعامل الناس بالعدل وبلا محاباة، بحيث يدافع عن الضعيف أمام القوي، وأن يكون نصيراً لليتامى والأرامل، وقد كان يوجه الاعتبارات الأخلاقية لما تجلبه من رضا الآلهة وبركاتهما وما يمنع لعناتها.

ولقد تداولت الأجيال طرائق الحياة والحكم السليمة وأيدتها بالنصوص التي تقدم التعليقات والنصائح. لقد كانوا يعتقدون أن سلامة الملك تقوم

عليها سلامة الجماعة ولهذا تتخذ إجراءات صارمة لضمان ذلك^(٢٠)، وما زالت تتخذ هذه الإجراءات الصارمة لضمان سلامة «ولي النعم»^(٢١).

رابعاً : فارس :

كان الفرس يطلقون على الإمبراطور لقب «ملك الملوك». وهو صاحب السلطة المطلقة في طول البلاد وعرضها، فكانت الكلمة التي تصدر من فيه كافية لإعدام من يشاء من غير محاكمة ولا بيان للأسباب تماماً كما يحدث عند الطغاة اليوم! وكان في بعض الأحيان يمنح أمه أو كبيرة زوجاته حق القتل القائم على النزوات والأهواء، وقلما كان أحد من الأهالي، ومنهم كبار وأعيان، يجزئ على انتقاد الملك أو لومه. كما كان الرأي العام ضعيفاً عاجزاً عجزاً مصدره الخيبة والحذر. لدرجة أن كان كل ما يفعله من يرى الملك يقتل ابنه البريء أمام عينيه رمياً بالسهم أن يثني على مهارة الملك العظيمة في الرماية. وكان المذنبون الذين تلهب الشياطين أجسادهم بأمر الملك يشكرون له تفضله بأنه لم يغفل عن ذكرهم^(٢٢).

وعندما غزا الإسكندر فارس وجد القوم يسجدون للإمبراطور ويؤهلونه فابتدع سياسته الخاصة بالمزج وإدماج العناصر المقدونية بالفارسية في إمبراطوريته، واتخذ في المناسبات العامة الزي الفارسي، ومراسم البلاط الفارسي. وإذ ذاك أزعج على اقتباس تلك العادة الفارسية: عادة السجود للملك. وهي التي كان يتعين بمقتضاها على جميع من يقتربون من الملك السجود له. وهو إجراء تقتضيه بالنسبة للفرس الشعائر الرسمية! ولكنه كان في نظر اليونانيين المقدونيين، ينطوي على عبادة حقيقية للحاكم، وما كان الإنسان ليسجد إلا للآلهة، وكان الإسكندر على بينة من موقف اليونان، ومعنى ذلك أنه كان ينوي محاكاة الشرقيين في تأليه الحاكم، أعني أنه كان يريد أن يصبح بصفة رسمية الإله في إمبراطوريته على نحو ما سنبين بعد قليل.

خامسا : الصين

كان التنظيم السياسي في الصين القديمة يقوم على أساس أن الإمبراطور يستمد سلطته من السماء ، فهو يحكم وفقا للحق الإلهي الذي يخوله سلطة مطلقة ، وكانت عبارة مقبول من السماء عن طريق الشعائر «هي رخصة الملك والسيادة ، وهي التي تزوده بالنفوذ السياسي القوي الذي يلزم رعاياه بالولاء له» ، فهو «ابن السماء وممثل الكائن الأعلى ، ومن أجل ذلك فإن مملكته كانت تسمى أحيانا تيان - شان أي التي تحكمها السماء ، وقد ترجم الأوروبيون هذه العبارة بالمملكة السماوية .

وبفضل سلطات الإمبراطور الإلهي كانت له السيطرة على الفصول - كما هي العادة في الحاكم الإلهي ! - وكان يأمر الناس أن يوفقوا بين أعمالهم وبين النظام السماوي المسيطر على العالم . وكانت حكمته هي القانون وأحكامه هي القضاء الذي لا مرد له ، فهو المدبر لشؤون الدولة ، ورئيس ديانتها يعين جميع موظفيها ، ويمتحن المتسابقين لأعلى المناصب ويختار من يخلفه على العرش .

ويعاون الإمبراطور في تصريف وإدارة شؤون الإمبراطورية مجلسان أحدهما مجلس الأعيان ويختار أعضاؤه من الأفراد الأرستقراطيين . وثانيهما مجلس الوزراء وأعضاؤه ستة يُختارون من خيرة رجال الدولة .

كما كان محاطا بحلقة قوية من المستشارين والمبعوثين من مصلحته أن يعمل بمشورتهم ، وإذا ظلم أو فسد حكمه خسر بحكم العادات المرعية ، وباتفاق أهل الدولة ، «تفويض السماء» وأمكن خلعه دون أن يُعد ذلك خروجا على العادات والدين أو الأخلاق ! فقد كانت السماء تُبدي غضبها بأن تقلب الجو في غير أوانه أو ترسل علامات أخرى كالصواعق وهي اضطرابات في ظواهر الطبيعة^(٢٣) .

. وينبغي علينا ألا نخلط فنظن أن وجود المجالس الاستشارية يعني أن هناك لونا من الرقابة الشعبية على الملك؛ فهذا أمر لا أثر له: إن الملك يستشير إذا شئت إرادته الملكية، ومن حقه ألا يستشير فلا شيء يلزمه بقبول المشورة، أو الالتزام برأي الآخرين، فليس ثمة سوى الإرادة الملكية التي هي إرادة السماء، أما الشعب فلا وجود له. وإذا كان الإمبراطور يتحدث إلى الشعب باستمرار بجلال وبرقة وعطف أبوي، فإن الشعب ليس لديه عن نفسه إلا أسوأ مشاعر الذاتية، فهو يعتقد أنه لم يولد إلا ليجر مركبة الإمبراطور، فذلك هو قدره المحتوم، ولا يبدو لهم أمرا مزعجا أن يبيعوا أنفسهم كعبيد، وأن يأكلوا خبز العبودية المر! على مايقول هيجل^(٢٤).

سادسا: الإسكندر يؤله نفسه في الشرق!

وقعت المدن اليونانية، لما يقرب من قرن ونصف، تحت سيطرة الطغاة فيما يسمى عادة عصر طغاة الإغريق، ابتداء من طاغية كورنثه وانتهاء بطاغية أثينا وأبنائه - وهي حقبة ذاق فيها المواطن الكثير من الظلم والاضطهاد والمعاناة - لكن لم يحدث أن طلب أحد الطغاة من الشعب أن يسجد له عندما يشرف واحد منهم بالمثل بين يديه. صحيح أن المدن اليونانية تقلبت عليها الأنظمة وعرفت، من بين ماعرفت، النظام الملكي، لكنه لم يكن بقسوة النظام الشرقي، وتبعاً لذلك يظل من الصواب أن نقول إن المدينة اليونانية كانت جمهورية في مقابل النظام الملكي في الشرق. ولهذا فإنه يقال عادة إنه بعد غزو الإسكندر للشرق انهزمت المدينة اليونانية الجمهورية وانتصر النظام الملكي. فقد قامت دولة واسعة الأرجاء كثيرة السكان على أنقاض مقاطعات صغيرة، وانتقل مركز الثقل في العالم اليوناني نحو الشرق. وأصبح تطور النظام اليوناني أمراً محتوماً، لكن في أي اتجاه يسير هذا التطور؟ لقد ظل الرجل اليوناني يخضع للقانون الذي يصنعه البشر، ولم يخطر بباله أن يكون الحاكم إلهاً، أو أنه

يمثل الإله على الأرض، ففكرة تأليه Deification الملك أو الإمبراطور صناعة شرقية محلية فحسب^١، ولهذا شهد الشرق أسوأ أنواع الطغيان، وكان النموذج الأعلى للطغيان إن صح التعبير.

كيف سار التطور بعد أن التحم الشرق بالغرب بعد غزو الإسكندر؟ إن النظام الملكي الشرقي لا يقبل بمبدأ الحرية السياسية الذي كان سائدا في المدن اليونانية لاسيا في أثينا، فقد أصبح المواطن الآن تابعا، وحل القصر محل الجمعية الشعبية أو «الجمعية الوطنية»، وكانت النتيجة أن أصبحت السلطة الملكية مطلقة، وأصبح الملك هو الشريعة الحية لا يقيده شيء، ولا يخضع لأية رقابة إفرادته إرادة مطلقة. وظهرت عبارات تؤيد ذلك مثل «إن ما يقره الملك هو عادل أبدا»^(٢٥).

ونقل الإسكندر فكرة «التاج» من فارس حتى أصبحت مرادفة للملك، وكذلك لفظ العرش، واستخدمه كل خلفائه من بعده. والمقصود بالتاج عصبة بيضاء، وأحيانا يضاف اللون الأرجواني، تحيط بالرأس وتجمع الشعر وتعتد إلى الوراء^(٢٦).

أصبح الملك، في المرحلة الهلنستية، غير مقيد، فهو المشرع الوحيد للبلاد، وهو القائد الأعلى للجيش، وهو الذي يعلم كل شيء ويصدر أوامره في شتى الموضوعات، ويوجه الكتب الدورية إلى الموظفين، ويجيب عن أسئلتهم وهو أعلى سلطة قضائية^(٢٧).

وبعد غزو الإسكندر لفارس أطلق على نفسه «سيد آسيا»، وكانت آسيا تعني الإمبراطورية الفارسية. وكان قبل ذلك قد أطلق على نفسه «ليث فارس المصور»، ثم تسمى باسم الملك، وهو لقب لم يستعمله إطلاقا على العملة التي سكها في مقدونيا، وقد أخذت هذه الألقاب في الظهور على بعض العملات الآسيوية التي كان يصدرها^(٢٨).

وبدأ الإسكندر يأخذ بعادات الشرق وثياهم، ويتزوج منهم، إلى أن وصل إلى أعلى عادة وهي تأليه الحاكم فأراد أن يعترف به الشعب الآسيوي - بل واليوناني أيضا - ابنا «لزيوس - آمون»!، ويرى ديورانت أن الإسكندر لو أنه تخلى عن فكرة أنه «ابن الإله آمون» لكان من المحتمل أن يغضب المصريون لخروجه هذا الخروج العنيف عن السوابق المقررة عندهم^(٢٩). ولقد أكد الكهنة في سيوة وبابل^(٣٠) - وهم الذين يعتقد الناس فيهم أن لديهم مصادر خاصة - أنه من نسل الآلهة! وبدأت القصص الأسطورية تروى عن ارتباط هذه الشخصية المقدسة بظواهر الطبيعة. فلقد تعرفت الأمواج نفسها على الإسكندر، وهو يسير بمحاذاة الشاطئ، فتأكدت أنه سيدها. . وراحت تسبح بحمده، وقدمت له الولاء بوصفه إلهًا. ! فيا يروي و. و. تارن W. W. Tarn^(٣١).

وشيئا فشيئا بدأ الإسكندر يعتقد أنه إله حقا وبأكثر من المعنى المجازي لهذا اللفظ!، وهكذا ابتداء من ربيع عام ٣٢٧ (ق. م) بدأت سياسته الخاصة بالمزج وإدماج العناصر المقدونية بالفارسية تأخذ منحى جديدا عندما أزمع على اقتباس عادة فارسية هي السجود التي كان يتعين بمقتضاها على جميع من يقتربون من الملك أن يؤدوها! غير أن هذا الأمر كان يعني في نظر اليونانيين والمقدونيين عبادة حقة للإمبراطور وهو أمر لم يألّفوه من قبل. ولقد كان الإسكندر على بينة من الموقف، وذلك لا يعني سوى شيء واحد هو أنه أراد تأليه نفسه، أراد أن يصبح إلهًا بالفعل^(٣٢).

وعندما ابتدع الإسكندر عادة السجود هذه، تطورت الأمور على نحو غير منتظر، فقد عارضها المقدونيون بشدة. وأظهر البعض استياءه وغضبه، بل إن أحد قواده فعل ماهو أسوأ من المعارضة، فعندما سمع بمطلب الإسكندر استولت عليه نوبة من الضحك! وأخيرا اتفقوا معه على أن يقصر هذه العادة

الآسيوية على الآسيويين فقط ! . وكان الإسكندر قد أوتي قدرة فائقة على الإحساس بما هو ممكن من الأمور فأسقط السجود من حسابه نهائياً! (٣٣) .

وهكذا نجد أن الإسكندر لم يفكر في تأليه نفسه إلا في الشرق ، موطن تأليه الحكام ، ولهذا كانت آسيا هي الأصل والمنبع Fons et Origo للاستبداد في كل الفلسفة السياسية في أوروبا ، وكان الطغيان الشرقي هو النموذج الذي تحدث عنه المفكرون في عصر التنوير (٣٤) .

فلقد كان تقديس الشرقيين للملك أمراً مألوفا عندهم . وقد نظر الرومان ، فيما بعد ، إلى هذه الفكرة في افتتان ورهبة ! ، فقلد بومبي الإسكندر الذي وافق على الألوهية لأغراض سياسية ، وكان قيصر يلهو بالتأليه ، وأصبح مارك أنطونيو ، بغير خجل ، هو ديونسيوس - أوزريس زوج كليوباترة - إيزيس ملكة مصر ، وأطلقا على طفليهما اسم الشمس والقمر (٣٥) .

وأقام أغسطس بحاسته السياسية البارة نموذجاً للمستقبل ، فكان عليه أن يصبح في مصر الملك المقدس ، لكنه كان حذراً في أماكن أخرى ، ولا نجد سوى المصابين بجنون العظمة من أمثال « كاليجولا » ونيرون ودميتيان ، فهم وحدهم الذين طالبوا أن يعبدوا في حياتهم ، وأن ينظر إلى كل منهم بوصفه سيذاً وإلهاً Dominus & Deus أي مالك للعبيد وإله للفانين (٣٦) .

لكن هذه كلها محاولات باهتة تحاكي الأصل : النموذج الشرقي الذي هو تأليه حقيقي للحاكم .

هوامش الفصل الثاني

- (١) مصطلح Theocracy مؤلف من مقطعين يونانيين Theos ويعني إله ، و Kratia بمعنى حكم . فهي تعني حرفياً «حكم الله» أو «الحكم لله» إما مباشرة أو من خلال رجال الدين ، والدولة التي ينطبق عليها الحكم الثيوقراطي على هذا النحو هي الدولة اليهودية من موسى إلى القضاة . ومن أمثلة حكم رجال الدين «سافونارولا» في إيطاليا ، وجون كالفن في سويسرا . ولقد صاغ هذا المصطلح لأول مرة المؤرخ اليهودي يوسفوس Josephus ليعني به التصور اليهودي للحكومة على نحو ما جاء في التوراة التي تذهب إلى أن القوانين الإلهية هي مصدر الالتزامات السياسية والدينية معا . انظر: A Dictionary of Political Thought p. 461-R. Scruton
- (٢) قارن «ثروت بدوي» النظم السياسية ص ١٢٤ وأيضاً بجيمى الجمل «الأنظمة السياسية المعاصرة» ص ٧٠-٧١ .
- (٣) د . ثروت بدوي «النظم السياسية» ص ١٢٤ .
- (٤) المرجع نفسه ص ١٢٥ .
- (٥) ظلت فكرة تقديس الإمبراطور موجودة في العصور الحديثة عند اليابانيين حتى عام ١٩٤٧ .
- (٦) د . ثروت بدوي ص ١٢٦ .
- (٧) كان القديس توما الاكوييني من أكبر دعاة الحق الإلهي غير المباشر، إذ فُرق بين السلطة في ذاتها التي تصدر عن الله والسلطة الواقعية : أي طريقة ممارستها، وهذه تكون للشعب . الشعب هو الذي يخمار الوسيلة التي تمارس بها السلطة وبالتالي فهو الذي يعين الأشخاص الذين يتولون السلطة ، ثم نجد الأفكار نفسها على لسان كل من سلومات وسوارز في نهاية القرن السادس عشر وأوائل السابع عشر (د . ثروت بدوي «النظم السياسية» ص ١٢٧) .
- (٨) «تاريخ الحضارات العام» بإشراف موريس كروزيه ، ترجمة فريد داخر وفؤاد أبوريحان ص ٤٦ منشورات عويدات - بيروت ط ٢ - عام ١٩٨٦ .
- (٩) هـ . فرانكفورت «ماقبل الفلسفة» ص ٨٢ ترجمة جبرا إبراهيم جبرا مكتبة الحياة ١٩٦٠ .
- (١٠) هـ . فرانكفورت «ماقبل الفلسفة» ص ٩٠ .
- (١١) تاريخ الحضارات العام المجلد الأول ص ٤٨ .
- (١٢) هـ . برستد «فجر الضمير» ص ٥٧ وما بعدها .
- (١٣) د . بطرس غالي : المدخل في علم السياسة ص ١٨ ط ٩ عام ١٩٩٠ مكتبة الأنجلو المصرية .
- (١٤) تاريخ الحضارات العام بإشراف موريس كروزيه ترجمة فريد داخر وفؤاد أبوريحان المجلد الأول ص ٥٢-٥٣ .
- (١٥) تاريخ الحضارات العام، المجلد الأول ص ١٣٩ .
- (١٦) ولي ديورانت - قصة الحضارة - مجلد ٤ ص ٢٨٠ - ٢٨١ ترجمة محمد بدران - وكذلك ثروت بدوي «أصول الفكر السياسي» ص ٣٦ دار النهضة العربية عام ١٩٧٦ .
- (١٧) ما زالت هي الفضيلة الكبرى في كل بلدان الشرق !!
- (١٨) راجع في ذلك كله هـ . فرانكفورت «ماقبل الفلسفة» ص ٢٤٠ .
- (١٩) المرجع نفسه ص ٢٣٩ .

- (٢٠) المعتقدات الدينية لدى الشعوب ص ٢٨ سلسلة عالم المعرفة عدد ١٧٣ مايو ١٩٩٣ .
- (٢١) «في سبيل تأمين سلامة صدام حسين قامت الشرطة السرية بتعذيب آلاف المواطنين، وقتل عدد لا يعرف على وجه التحديد، وأنشئت أجهزة استخبارات للتجسس على الشرطة والجيش ثم «ست مجموعات» خاصة لقتل اللاجئيين السياسيين العراقيين في مصر وإنجلترا والولايات المتحدة... إلخ» جمهورية الخوف ص ٤٨ - ٥٣ .
- (٢٢) قارن في ذلك «المعتقدات الدينية لدى الشعوب» ص ٢٧٣ و ول ديورانت - قصة الحضارة مجلد ٤ ص ٢٨٠ - ٢٨١، وثروت بدوي أصول الفكر السياسي ص ٣٦ .
- (٢٣) لاحظ باستمرار الارتباط بين الحاكم الإلهي وظواهر الطبيعة سواء في حالة تعيينه فتنتظم أو في حالة اغتياله فتضطرب .
- (٢٤) هيجل «محاضرات في فلسفة التاريخ» الجزء الثاني - العالم الشرقي ص ٩٥ - ٩٦ .
- (٢٥) تاريخ الحضارات العام، المجلد الأول، ص ٤٠٢ .
- (٢٦) المرجع نفسه ص ٤١٦ .
- (٢٧) المرجع نفسه ص ٤١٧ .
- (٢٨) و. د. تارن «الإسكندر الأكبر» ص ١٠٣ ترجمة زكي علي مركز كتب الشرق الأوسط ١٩٦٣ .
- (٢٩) ول ديورانت «قصة الحضارة» المجلد السابع ترجمة محمد بدران ص ٥٣٤ - ٥٣٥ .
- (٣٠) «عندما دخل الاسكندر بابل قيل له إن الناس سوف تركع أمامك لأن البابليين يعتقدون أنك نلت العلا بفضل مردوخ!!» هارولد لامب «الاسكندر المقدوني» ص ٢٤٧ ترجمة عبد الجبار المطليبي ومحمد ناصر الصانع ومراجعة د. محمود الأمين. الكتبة الأهلية بغداد عام ١٩٦٥ .
- (٣١) و. د. تارن: «الاسكندر الأكبر» ص ١٢٨ ترجمة زكي علي ومراجعة د. محمد سليم سالم - الناشر مركز كتب الشرق الأوسط ١٩٦٣ (الألف كتاب رقم ٤١١) .
- (٣٢) المرجع نفسه ص ١٣٠ .
- (٣٣) المرجع نفسه ص ١٣٢ .
- (٣٤) Perry Anderson: Lineages Of The Absolutist State P. 463, Verso, London 1989 .
- (٣٥) جفري بارنر «المعتقدات الدينية لدى الشعوب» ص ١٠٣ ترجمة د. إمام عبدالفتاح إمام ومراجعة د. عبدالغفار مكاوي - سلسلة عالم المعرفة عدد ١٧٣ الكويت مايو ١٩٩٣ .
- (٣٦) المرجع السابق ص ١٠٤ .

الفصل الثالث

عائلة الطغيان

«يبدأ الطغيان عندما تنتهي سلطة القانون، أي عند انتهاك القانون، وإلحاق الأذى بالآخرين»

جون لوك «في الحكم المدني» فقرة ٢٠٢

«الشرطي الذي يجاوز حدود سلطاته يتحول إلى لص أو قاطع طريق . . . كذلك كل من يتجاوز حدود السلطة المشروعة سواء أكان موظفا رفيعا أم وضعيا، ملكا أم شرطيا . بل إن جرمه يكون أعظم إذا صدر عن عظم الأمانة التي عُهد بها إليه . . .»

جون لوك - في الحكم المدني فقرة ٢٠٢

تمهيد:

أفراد هذه العائلة «غير الكريمة»، كثيرون، إذ يبدو أنها هي التي حكمت فترة طويلة من التاريخ. وتعطينا كتب التاريخ العظيمة انطبعا بأن عدد «الطغاة» و«المستبدين»، يفوق بشكل هائل عدد الحكام الخيِّرين أو

الصالحين، وأن هؤلاء الطغاة كانوا دائما موضوعا للكراهية والخوف، ولم يكونوا أبدا موضوعا للحب والإعجاب. . .»^(١). وما يؤكد ذلك ما يذهب إليه فقهاء القانون من أن استقرار القوانين الدستورية لم يكن أمرا سهلا، فهي لم تصدر إلا بعد جهاد الشعوب وكفاحها، واستشهاد الكثيرين من أبنائها، لكي تستخلص الشعوب حقوقها من مغتصبيها، وقد سجل التاريخ أن الدساتير لم تصدر إلا بعد ثورات شعبية أو ضغط قوي من جانب الشعب على حكامه، حتى في البلاد التي اتسم تطورها السياسي بالهدوء إلى حد كبير مثل إنجلترا.

١ - فنانون الماجنا كارتا Magna Carta (العهد الأعظم) صدر عام ١٢١٥ - وهو أول وثيقة مدونة في إنجلترا - بعد ثورة الأشراف والكنيسة على الملك «جون» فتحررت الكنيسة وتحددت حقوق الملك الاقطاعية^(٢).

٢ - حدث أكثر من صدام بين البرلمان الإنجليزي و الملك شارل الأول عام ١٦٢٨ أدى إلى الحرب الأهلية، ثم بعد ذلك مع الملك جيمس الثاني عام ١٦٨٨ . . . إلخ.

دع عنك الثورة الكبرى التي قامت في فرنسا عام ١٧٨٩ للمطالبة بحقوق الشعب وتأكيد حرياته، والعمل على احترامها. وصدر «إعلان حقوق الإنسان» الذي أصبح وثيقة عالمية نقلت عنه مختلف الدساتير. ومعنى ذلك كله أن البشرية لم تستطع أن تصل إلى الحكم الديمقراطي إلا بعد كفاح مرير. أما الأنظمة اللاديمقراطية المسماة بعائلة الطغيان فهي تشمل عددا كبيرا من الأنظمة السياسية التي تتفق في أصول وتختلف في فروع ضئيلة القيمة. ومن هذه الأنظمة: الطغيان، الدكتاتورية، الاستبداد، السلطة المطلقة، الشمولية، الأوتوقراطية. . . إلخ. وسوف نحاول أن نشرحها في إيجاز.

أولاً: الطغيان

أقدم النظم السياسية عند اليونان ، وفي الشرق ، ويبدو أن الشاعر اليوناني أرخيلوخوس Archilochus^(٣) ، كان أول من استخدم كلمة طاغية Tyrannos عندما أطلقها على الملك جيغز Gyges ملك ليديا الذي أطاح بملكها السابق ، واستولى على العرش . وليس واضحاً ما يعنيه الشاعر على وجه التحديد بقوله : «أنا لا أهتم بثروة «جيغز Gyges» وأنا لا أحسده . كما أنني لا أغار من أعمال الآلهة . ولا أرغب أن أكون طاغية . .»^(٤) ، أكان يقصد بلقب «الطاغية» هنا «المغتصب» ، على اعتبار أن جيغز اغتصب عرش ليديا؟ . ليس هناك إجابة حاسمة . وعلى أية حال فإن بعض المؤرخين يذهبون إلى احتمال أن تكون هذه الكلمة الجديدة التي استخدمها الشاعر في وصف الملك - وهي كلمة «الطاغية» - كلمة ليديّة^(٥) . ويعتقد البعض الآخر أن الكلمة الإنجليزية التي تعني طاغية Tyrant قد تكون مشتقة من اسم ترها Tyrha المدينة الليديّة . ومعنى اللفظ هو «قلعة»^(٦) .

لكن هناك رأياً آخر يرد الكلمة إلى القبائل التركية القديمة التي كانت تعيش متفرقة في آسيا العليا ، وهي تركستان الحالية : «وكان الفرس يسمون هذه البلاد توران ، فكان اسم ترك أو تورانيه اسماً لجنس القبائل المتوحشة . وصار توران عند اليونان يلفظ «تيران» ومعناها طاغية أو عات . ولفظة ترك عند العثمانيين مرادفة لكلمة بربري»^(٧) .

ويذكر البستاني أيضاً تحت مادة «طاغية» :

«ويقال طغى فلان أي أسرف في المعاصي والظلم ، والطاغية : الجبار ، والأحقق ، والمتكبر ، والصاعقة ، والمراد به هنا من تولى حكماً فاستبد وطغى ،

وتجاوز حدود الاستقامة والعدل ، تنفيذاً لما ربه فيمن تناوله حكمه أو بلغت سلطته إليه . . »^(٨) .

ويقول كذلك « وفي كتب اللغة أن الطاغية لقب ملك الروم ، وقد وردت بهذا المعنى في تواريخ العرب ، ولعلهم أرادوا بها معنى يفيد معنى اللفظة اليونانية « تيرانوس » وأصل معناها عندهم ملك أو أمير ، ووردت بهذا المعنى في بعض كتبهم وكتب الرومان »^(٩) .

والواقع أن البستاني يخلط هنا بين كلمة « طاغية » وكلمة « مستبد » التي أطلقها الأباطرة البيزنطيون على أبنائهم ، على نحو ما سنعرف بعد قليل ، رغم أنه هو نفسه يدرك أنها كلمتان متمايزتان ، يقول : « ربما خلط البعض بين الطاغية والمستبد من الحكام ، فالبون بينهما يّ عظيم ، فالمستبد من تفرد برأيه واستقل به ، فقد يكون مصلحاً يريد الخير ويأتيه ، أما الطاغية فيستبد طبعاً مسرفاً في المعاصي والظلم ، وقد يلجأ في طغيه إلى اتخاذ القوانين والشرائع سراً يتستر به ، فيتمكن مما يطمح إليه من الجور ، والظلم ، والفتك برعيته ، وهضم حقوقها . وقد يكيف فظائعه بقالب العدل فيكون أشر الطغاة ، وأشدّهم بطشاً بمن تناولتهم سلطته . وقد اختصت الأمم والكتبة لقب طاغية بالملوك ، ولم يطلقوه على كل من طغى منهم . . »^(١٠) والبستاني يشير هنا إلى أن لقب « الطاغية » مصطلح سياسي يطلق على الحاكم المتعسف ، على الرغم من أنه لغوياً قد يطلق على الأفراد أيضاً ، وسوف نرى أفلاطون ، فيما بعد ، يوسع معنى اللفظ ليطلق على الحاكم وعلى الفرد في آن معا . ويشكو البستاني من أن الناس يمكن أن تتقبل « الطغيان » بغير شكوى أو تذمر ، وهي الصفة التي سوف يلصقها أرسطو بالشرقيين ، ويرى أنهم يحملون طبيعة العبيد ، ولهذا السبب لا يتذمرون من حكم الطاغية . « وفي التاريخ ما يشير إلى أن الرعية قد تبكم ، أولاً تبالغ في الشكوى إذا تسلط طاغية عليها ، كأن الجبن يأخذ منها

كل مأخذ فيخمد أنفاسها وتترضح صاغرة، كأنها تتقي شر نقمته(*) . خلافا لما لو اعتدلت السلطة فتجاهر الرعية بمطالبها، ولا يحول بطش الطاغية دون تألبها، والمطالبة بها تروم من حقوق»^(١١) .

ويختم البستاني حديثه عن «الطاغية» بطرح المشكلة التي كثيرا ما أثرت في تاريخ الطغاة، وأعني بها السؤال: أيجوز قتل الطاغية؟! «رأت العلماء، في كل عهد وآن، أن للأئم أن تلجأ إلى ما تيسر لها من الوسائل تخلصا من الطغاة، وسوغوا لها الفتك بهم، فأتاحوا لها قتلهم، ولم يعتبروا من قتل طاغية مجرما، بل أوجبت له بعض القوانين المكافأة. قال شيشرون عن قوانين اليونان إنها تقضي بمنح من قتل طاغية الجائزة الأوليمبية. وله أن يسأل القاضي ما يتمنى وعلى القاضي إجابة سؤاله! فهو قانون يميز القتل، وقال بعضهم بوجوب نبذه لأن الطغي مسألة يستكره حسمها بالسيف»^(١٢) . وسوف نعود إلى هذه المشكلة فيما بعد. وعلينا الآن أن نستكمل تاريخ هذا المصطلح.

الواقع أن كلمة «الطاغية Tyrant» لم تكن تعني بالضرورة في بداية استخدامها، حاكما شريرا، ففي العصور اليونانية القديمة، وعلى وجه التحديد في القرنين السابع والسادس قبل الميلاد، كانت الكلمة تعني، في بعض استخداماتها، «ملك» أو «حاكم»، بل قد يسمى الملك بالطاغية في سياق المديح أو المجاملة. ثم بدأت الكلمة تحمل معنى كريها - هو الذي

(*) «حين يصير الناس في مدينة

ضفادعا مفعوة العيون،

فلا يثورون ولا يشكون،

ولا يغنون ولا يبيكون،

ولا يموتون ولا يحيون،

تحترق الغابات، والأطفال، والأزهار،

تحترق النار،

ويصبح الإنسان في موطنه،

«أذل من صرصار. ١»

نزار قباني الأعمال السياسية ص ١٧ (قصيدة الممثلون) بيروت ١٩٧٤ .

لاتزال تحمله حتى الآن - ابتداء من الجيل الثاني من طغاة الإغريق . ففي العصر الكلاسيكي^(١٣)، سرت شحنة من الكراهية لكل من يشتم منه أنه يعمل على تنصيب نفسه «طاغية»^(١٤). ومع ذلك فقد استخدم «أسخيلوس» و«سوفوكليس» في القرن الخامس كلمة طاغية Tyrannos لترادف لفظ «الملك»^(١٥).

غير أن فلاسفة القرن الرابع قبل الميلاد، لاسيما أفلاطون وأرسطو - كما سنرى فيما بعد - أعلنوا بوضوح حاسم التفرقة بين اللفظين، فلفظ «الملك» يطلق على الحاكم الجيد أو الصالح، في حين تطلق كلمة الطاغية على الحاكم الفاسد أو الشرير^(١٦).

وعندما اعتزل «صولون Solon» السياسة وتفرغ للشعر، نجده يشير إلى أنه رفض أكثر من مرة أن يكون «طاغية»، ويمكن أن نفهم ما الذي كان يعنيه الطغيان في أثينا في ذلك الوقت؛ لقد كان «صولون» يقصد أنه كان متساهلا للغاية مع الأرستقراطيين، وأنه رفض مصادرة أملاكهم وأراضيهم وإعادة توزيعها، كما هي عادة الطغاة عندما يصلون إلى الحكم. وهذا ما فعله كبسيليوس Cypselus طاغية كورنث الشهير عام ٦٥٠ قبل الميلاد، الذي يفتتح المؤرخون به «عصر طغاة الإغريق»^(*) وخلفه ابنه بريندر Periander (٦٢٥ -

(*) يؤرخ عادة لعصر طغاة الإغريق ابتداء من اعتلاء هذا الطاغية عرش كورنث عام ٦٥٠ ق.م، وينتهي بطرد أبناء الطاغية بيزستراتوس Pesisstratus من أثينا عام ٥١٠ ق.م. أي مايقارب من قرن ونصف وقعت فيها المدن اليونانية تحت سيطرة حفنة من الطغاة لأسباب مختلفة. وإن كان من بينها خيوط مشتركة منها المعاناة من الظلم والاضطهاد في الداخل وعدم الإحساس بالأمن نتيجة لهجمات الغزاة من الخارج. ويمثل طغاة الإغريق نقطة تحول في التطور السياسي اليوناني، فهناك نظام قديم ينهار (النظام الإقطاعي) ونظام جديد لم يستقر بعد. وربما كان تركيز الثروة في أيدي قليلة تركيزا وخيم العواقب من أهم الظروف التي مهدت لظهور الطغيان. راجع في ذلك كتاب أندروز «طغاة الإغريق» The Greek Tyrants لاسيما الفصل الأول. وأيضا د. محمد كامل عياد «تاريخ اليونان» الجزء الأول ص ٣٣٧ ومابعد، دار الفكر بدمشق ط ٣ عام ١٩٨٥. وكذلك ول ديورانت «قصة الحضارة» مجلد ٦ ص ٢٢٥ وأيضا د. عبد اللطيف أحمد علي «التاريخ اليوناني» الجزء الأول ص ١٦٢ دار النهضة العربية بيروت عام ١٩٧٦.

٥٨٥ ق.م). ولقد اهتمت معظم الآداب القديمة، التي تحدثت عن الطغاة، اهتماما خاصا بالفرص غير العادية المتاحة أمامهم للاستمتاع بالذات الحسية المختلفة (ومن هنا كان أفلاطون بارعا عندما جعل غاية هذا الحكم إشباع شهوات الحيوان الأكبر). على نحو ما سنعرف بعد قليل^(١٧) وعندما فسر صولون لأصدقائه سبب رفضه لوظيفة «الطاغية» ركز كل حديثه حول المغريات المادية التي يكون الطغاة قلقين بشأنها.

أما من حيث الشكل الدستوري لهذا الضرب من ضروب الحكم، فلم يكن للطغيان دستور، ولا للطاغية مركز رسمي محدد، فإذا ما أطلقت عليه البلاد لقب «ملك» أو «طاغية» فلا يهم، لأن المحور الأساسي هو الاعتراف بسلطانه، وبتمركز جميع السلطات في يده، فلا قانون إلا ما يأمر به حتى ولو خالفت أوامره القوانين القديمة للبلاد، بل إنه هو نفسه قد يصدر أمرا جديدا (قانونا جديدا) يخالف ما أصدره قبل ذلك، ولهذا فليس ثمة غرابة إذا ما وجدنا التناقض شائعا في حكم الطغاة! فقد تكون (القوانين) أو القرارات التي أصدرها مبنية على الانفعال، والانفعال بطبيعته وقتي ومتقلب، وقد يكون القرار بالغ الخطورة لأنه يمس حياة إنسان مثلاً! (*).

لكن مع نمو الديمقراطية في اليونان أصبح الحكم الذي ينفرد به رجل واحد أمرا بغیضا، ومن ثم ازدادت الكراهية للطغيان، بل أصبح قتل الطاغية

(*) الأمثلة كثيرة في تاريخنا، فقد يحكم الخليفة «المهدي» على شاعر بالموت (صالح بن عبدالقدوس البصري) فيأتي إليه يستسمحه ويمدحه ببينين من الشعر فيعضو عنه، لكنه قبل أن يخرج من الباب يتذكر شعرا سيئا آخر له فيطلبه ليقوله له ألسن القائل كذا وكذا؟! ويحكم بإعدامه. تاريخ الخلفاء للسيوطي ص ٢٧٥. وقد تعرض امرأة طريق «المهدي» قائلة: يا عصابة رسول الله انظر في حاجتي! فيقول: «ماسمعتها من أحد قط! اقضوا حاجتها واعطوها عشرة آلاف درهم». هكذا دون أن يعرف ما حاجتها! المرجع نفسه ص ٢٧٤. وقد يقول شخص للسفاح: «سمعت بألف ألف درهم وما رأيته قط؟! فامر فأحضرت، وأمره بحملها معه إلى منزله! أعطيه مليوناً من الدراهم لأنه سمع بها ولم يرها قط! أي ارتجال وسفه وإهدار للمال العام! (انظر في ذلك تاريخ الخلفاء للسيوطي ص ٢٥٨).

Tyrannicide واجبا وطنيا^(١٨). وفي القرن الرابع لخصت الفلسفة اليونانية - ممثلة في أفلاطون ثم أرسطو - هذه الكراهية للطاغية الذي أصبح حكمه أسوأ أنواع الحكم على ظهر الأرض، على نحو ما سنعرف بعد قليل عند الحديث عن نظرية هذين الفيلسوفين عن الطاغية. ويهنا الآن أن نلخص أهم السمات العامة للطغيان التي يمكن استخلاصها من تاريخ «طغاة الإغريق» فيما قبل ظهور الفلسفة:

١ - الطاغية رجل يصل إلى الحكم بطريق غير مشروع، فيمكن أن يكون قد اغتصب الحكم بالمؤامرات أو الاغتيالات، أو القهر أو الغلبة بطريقة ما. وباختصار هو شخص لم يكن من حقه أن يحكم لو سارت الأمور سيرا طبيعيا، لكنه قفز إلى منصة الحكم عن غير طريق شرعي، وهو لهذا: «يتحكم في شؤون الناس بإرادته لا بإرادتهم، ويحكمهم بهواه لا بشريعتهم، ويعلم من نفسه أنه الغاصب والمعتدي، فيضع كعب رجله في أفواه ملايين من الناس لسدها عن النطق بالحق، والتداعي لمطالبته». (١٩)

٢ - لا يعترف بقانون أو دستور في البلاد بل تصيح إرادته هي القانون الذي يحكم، وما يقوله هو أمر واجب التنفيذ، وما على المواطنين سوى السمع والطاعة.

٣ - يسخر كل موارد البلاد لإشباع رغباته أو ملذاته أو متعه التي قد تكون، في الأعم الأغلب، حسية، وقد كانت كذلك بالفعل عند طغاة اليونان الأقدمين، وربما كانت كذلك في الشرق القديم والوسيط أيضا، أو قد تكون «متعته» في طموحاته إلى توسيع ملكه، وضم المدن المجاورة أو الإغارة على بعضها لتدعيم ثروته... إلخ، أو إقامة إمبراطورية... إلخ.

٤ - ينفرد مثل هذا الحاكم بخاصية أساسية، في جميع العصور، وهي أنه لا

ينخضع للمساءلة، ولا للمحاسبة، ولا للرقابة من أي نوع! والواقع أن الطغيان في أي عصر: «... صفة للحكومة المطلقة العنان التي تتصرف في شؤون الرعية كما تشاء، بلا خشية حساب ولا عقاب محققين...»^(٢٠)، والحكومة لا تخرج من هذه الصفة ما لم تكن تحت المراقبة الشديدة، والمحاسبة التي لا تسامح فيها^(٢١). ومن هنا ينبغي علينا ألا نندهش عندما نقرأ في كتب التراث أن الوليد بن عبد الملك استفسر ذات مرة في عجب، «أيمكن للخليفة أن يحاسب...؟»^(*). والسؤال هنا عن الحساب من الله. دع عنك أن يجزؤ البشر على ذلك.

والواقع أن هذه الخاصية بالغة الأهمية لأنها العلامة الحاسمة التي تفرق بين عائلة الطغيان، أيًا كان أفرادها، وبين الأنظمة الديمقراطية التي يحاسب فيها رئيس الدولة كأبي فرد آخر، فلا أحد يعلو على القانون فعلاص لا كلاما ولا خطابة.

٥ - وهكذا يقترب الطاغية من التأله، فهو يرهب الناس بالتعالي والتعاضم، ويذلهم بالقهر والقوة وسلب المال حتى لا يجدوا ملجأ إلا التزلف له وتملقه!... وعوام الناس يختلط في أذهانهم الإله المعبود والمستبدون من الحكام... «ولهذا خلعوا على المستبد (أو الطاغية) صفات الله: كولي النعم،

(*) تاريخ الخلفاء للسيوطي ص ٢٢٣. وعندما تولى أبوه «عبد الملك بن مروان» الخلافة صعد المنبر ليلقي الخطبة الدستورية التي توضح سياسته القادمة، جاء فيها. «والله لا يأمرني أحد بتقوى الله بعد مقامي هذا إلا ضربت عنقه، ثم نزل!»

تاريخ الخلفاء ص ٢١٩. وعندما تولى ابنه يزيد الخلافة عام ٧١ هـ... أتى بأربعين شيخا فشهدوا له: ما على الخلفاء حساب ولا عذاب المرجع نفسه ص ٢٤٦. وعندما أرسل ابن المفتح للمنصور كتابا صغير الحجم عظيم القيمة أسماه «رسالة الصحابة» نصح فيه الخليفة بحسن اختيار معاونيه وحسن سياسة الرعية! عوبق لأنه تجرأ على النصيح والإرشاد وليس المديح والإشادة!، بتقطيع أطرافه قطعة قطعة (وأحمى له تنورا، وجعل يقطعه أربا أربا ويلقيه في ذلك التنور حتى حرقه كله، وهو ينظر إلى أطرافه كيف تقطع ثم تحرق، وقيل غير ذلك في وصف قتله!١). البداية والنهاية لابن كثير الجزء العاشر ص ٩٩ دار الكتب العلمية، بيروت لبنان. وهناك عشرات الأمثلة من التاريخ القديم والحديث! وسوف نعود إليها فيما بعد.

والعظيم الشأن، والجليل القدر، وما إلى ذلك! وما من مستبد سياسي إلا ويتخذ له صفة قدسية يشارك فيها الله، أو تربطه برباط مع الله، ولا أقل من أن يتخذ بطانة من أهل الدين يعينونه على ظلم الناس باسم الله» (٢٢). وبذلك يصبح هو: الحاكم، القاهر، الواهب، المانع (٢٣)، الجبار، المنتقم، المقتدر، الجليل، الملك، المهيمن، المهيّب، الركن... إلى آخر الأسماء الحسنى التي تسمى بها واحد من أعتى طغاة الشرق في تاريخنا المعاصر، دون أن يجد في ذلك حرجا ولا غضاظة!! «... فسبحان الله رب العرش عما يصفون لا يُسأل عما يفعل وهم يسألون» (الأنبياء آية ٢٣).

ثانيا : الاستبداد Despotism

كلمة المستبد Despot مشتقة من الكلمة اليونانية ديسبوتيس Despotes التي تعني رب الأسرة، أو سيد المنزل، أو السيد على عبيده. ثم خرجت من هذا النطاق الأسري، إلى عالم السياسة لكي تطلق على نمط من أنماط الحكم الملكي المطلق الذي تكون فيه سلطة الملك على رعاياه ممثلة لسلطة الأب على أبنائه في الأسرة، أو السيد على عبيده.

وهذا الخلط بين وظيفة الأب في الأسرة التي هي مفهوم أخلاقي، ووظيفة الملك الذي هو مركز سياسي يؤدي في الحال إلى الاستبداد، ولهذا يستخدمه الحكام عندنا في الشرق للضحك على السذج، فالحاكم «أب» للجميع أو هو «كبير العائلة»، وهذا يعني في الحال أن من حقه أن يحكم حكما استبداديا، لأن الأب لا يجوز - أخلاقيا - معارضته، ولا الاعتراض على أمره، فقراره مطاع واحترامه واجب مفروض على الجميع... إلخ. فينقل هذا التصور الأخلاقي إلى مجال السياسة، ويتحول إلى كبت للمعارضة أيا كان نوعها!! وتصبح الانتقادات التي يمكن أن توجه إليه «عيا»، فنحن نتنقل من الأخلاق إلى

السياسة، ونعود مرة أخرى من السياسة إلى الأخلاق، وذلك كله محاولة لتبرير الحكم الاستبدادي .

والواقع أن الحاكم الذي يبرر حكمه «بأبوته» للمواطنين، يعاملهم كما يعامل الأب أطفاله، على أنهم قُصّر غير بالغين أو قادرين على أن يحكموا أنفسهم، ومن هنا كان من حقه توجيههم، بل عقابهم إذا انحرفوا لأنهم لا يعرفون مصلحتهم الحقيقية^(٢٤) .

وها هنا يفرق «جون لوك» تفرقة واضحة للغاية فيقول إن سلطة الأب ليست سلطة سياسية، وإنما هي أخلاقية بالدرجة الأولى بمقدار ما يكون الأب وليّ أمر أطفاله، ومن ثم فعندما يغفل العناية بهم يفقد سلطانه عليهم، فهي تترن بإطعامهم، وتربيتهم، ورعايتهم . ولهذا كانت من حق الرجل الذي يتولى أمر طفل لقيط أو طفل يتيمناه، كما هي من حق الأب الطبيعي . وإنجاب الأب لبنيه لا يسبغ عليه السلطة بالنسبة لهم إذا انتهت عنايته بهم عند حد الإنجاب فحسب . . ومن هنا فإن سلطة الأب تنتقل إلى الأم إذا توفي الأب وكان الأولاد لا يزالون صغارا . . ولهذا ينبغي عليهم طاعة الأم ماداموا في سن القصور، لكن لا الأب ولا الأم بمثابة السلطة التشريعية على الأبناء . فإذا بلغوا سن الرشد، انتهت سلطة الأب عليهم، فلا يحق له أن يتصرف في شؤون ابنه، كما لا يحق له أن يتصرف في شؤون أي شخص غريب . وهكذا يستقل الابن ويبدأ، مثله مثل أبيه، في الخضوع لسلطة القانون السياسي في البلاد . غير أن هذا الاستقلال لا يعفي الابن من إكرام الوالدين الذي تحتمه الأخلاق^(٢٥) .

وها هنا أيضا لا ينبغي أن نخلط بين مجالي الأخلاق والسياسة، فاحترام الوالدين وإكرامهما واجب تفرضه الأخلاق على كل ابن حتى ولو كان «هو الملك الجالس على العرش»، على حد تعبير لوك^(٢٦) . لكن هذا الواجب لا يحد من سلطته، بمعنى أنه لا ينبغي له أن يخضع في تصريفه لشؤون الدولة لسلطة الوالدين .

ومن ثمّ فطاعة الوالدين هنا تختلف أتم الاختلاف عن طاعة القانون ،
 فطاعة الوالد أخلاقية ، واحترامه واجب أخلاقي ، وسوف يظل هذا الاحترام
 قائما حتى بعد أن يبلغ الابن سن الرشد ، وينتهي جون لوك من هذا كله إلى
 القول إن «السلطة السياسية وسلطة الأب تختلفان أتم الاختلاف ، وتتمايزان
 أشد تمايز ، لأنها تقومان على أسس مختلفة كل الاختلاف ، وتهدفان إلى أغراض
 مختلفة ، حتى أن كل ملك مازال والداه على قيد الحياة مدين لهما بالواجب
 والطاعة - شأنه في ذلك شأن أحط أفراد رعيته تجاه أبويه - دون أن يشمل ذلك
 أي درجة من تلك السلطة التي يارسها الملك أو الحاكم على رعيته» (٢٧) .

ولقد ظهر هذا مصطلح «المستبد» لأول مرة إبان الحرب الفارسية الهيلينية
 في القرن الخامس ق . م . وكان أرسطو هو الذي طوّره وقابل بينه وبين
 الطغيان ، وقال إنها ضربان من الحكم يعاملان الرعايا على أنهم عبيد . أما
 الاستبداد - وهو النظام الملكي عند «البرابرة» على مايقول أرسطو - فهو يتسم
 بسمة آسيوية هي خضوع المواطنين للحاكم بإرادتهم ، لأنهم عبيد بالطبيعة !
 فالحاكم الآسيوي المطلق هو وحده الحر ، وهذه الإمبراطوريات الآسيوية
 الاستبدادية معمرة ، مستقرة ، وممتدة أي طويلة الأجل ، لأنها تعتمد على قبول
 ورضاء ضمني من الرعايا الذين يحكمون بوساطة القانون ، ويتبعون مبادئ
 وراثية في الحكم . . وأصبح مصطلح المستبد يعني عند أرسطو: (أ) رب الأسرة
 (ب) السيد على عبيده (جـ) ملك البرابرة الذي يحكم رعاياه كالعبيد .
 ولهذا السبب كان الاستبداد عاديا عند الآسيويين ، وحالة مرضية شاذة
 عند اليونانيين !» .

والاستبداد يشبه الطغيان في جانب ، ويختلف عنه في جانب آخر ،
 فأرسطو يقصر استخدام مصطلح «الطغيان» على اغتصاب السلطة في
 المدينة ، وهي عملية يقوم بها فرد يستخدم الخداع أو القوة لكي يقفز إلى

الحكم، وكثيرا ما يحدث ذلك عن طريق استخدام مجموعة من الجنود المرتزقة، ولقد جرت العادة، كما سبق أن ذكرنا، أن يحكم الطغاة لمصلحتهم الخاصة، وأن ينغمسوا في إشباع شهواتهم، دون اكتراث بالقانون أو العرف، وأن يقيموا سلطتهم على القهر، فليس أسهل عندهم من سفك الدماء(*) . ويعتقد أرسطو أن حكم الطغاة غير مستقر بسبب الكراهية التي يبثها الحكم التعسفي . ولقد ظل مفهوم الطغيان أكثر أهمية في الفكر السياسي الغربي من العصر الروماني حتى القرن الثاني عشر، وظهرت نظريات تبرر مقاومة الطغاة بل حتى قتلهم .

وكان الأباطرة البيزنطيون هم أول من أدخل مصطلح «الاستبداد» (أو المستبد) في قاموس السياسة . إذ كانوا يطلقون لقب «المستبد» كلقب شرف يخلعه الإمبراطور على ابنه أو زوج ابنته عند تعيينه حاكما لإحدى المقاطعات .

وكان الكسيوس الثالث (إنجيلوس) Alexius III Angelus (حكم من ١١٩٥ إلى ١٢٠٥) هو أول من أدخل هذا اللقب، وجعله أعلى الألقاب السياسية مرتبة بعد لقب الإمبراطور^(٢٨) .

ومع ذلك فقد ظل مصطلح «الطغيان» طوال العصور الوسطى أكثر المصطلحات استخداما وأوسعها انتشارا لوصف الحاكم الشرير أو المغتصب، ثم بدأ مصطلح «الاستبداد» يظهر نتيجة لترجمة مؤلفات أرسطو، لاسيما كتابه

(*) «وكان السفاح سريعا إلى سفك الدماء، فاتبعه في ذلك عماله بالشرق والمغرب، وكان مع ذلك جوادا بالمال» تاريخ الخلفاء للسيوطي ص ٢٥٩ «ويؤخذ على المنصور ميله لسفك الدماء . . . وغدره بمن أمته، فقد غدر غدرات ثلاثا: غدر بابن هبيرة وقد أعطاه الأمان، ولم يبد منه ما يدعو إلى الفتك به . وغدر بعمه عبدالله بن علي بعد أن أمته (أسره أولا ثم قتله!) وغدر بأبي مسلم بعد أن طمأنه . . . د . حسن إبراهيم حسن، «تاريخ الإسلام» ج ٢ ص ٣٥ النهضة المصرية ١٩٩١، فقد قتل أبا مسلم الخراساني مؤسس الدولة العباسية نفسه، كما قتل محمدا (النفس الزكية) بن عبدالله بن الحسن في الحجاز وأخاه إبراهيم في العراق!! والأمثلة، في تاريخنا القديم والحديث لا حصر لها! وسوف نعود إليها فيما بعد .

«السياسة». وأدت الظروف السياسية التي سادت القرن السادس عشر سواء داخل أوروبا أو خارجها إلى أن احتل مصطلح الاستبداد مركز الصدارة كمفهوم سياسي، فالزعم بالتفوق الأوروبي، من ناحية، وجد تطبيقات جديدة ارتبطت أحيانا بالقول إن المسيحية رسالة حضارية. كذلك إحياء الأرسطية من ناحية أخرى، ثم مدار من نقاش بين الغزاة الإسبان حول عدالة استرقاق الهنود من ناحية ثالثة، وكثيرا ما كان الرحالة الأوروبيون يحملون معهم تصنيفات أرسطو، واتجاهاته الفكرية البغيضة والمثيرة للاستياء في رحلاتهم الاستكشافية عن: السيادة، والرق، والغزو الاستعماري الذي بررته نظريات الاستبداد التي قال بها في صور مختلفة بودان Bodin وجروتوسوس Grotius وبوفندروف Pufendorf . . . إلخ.

وكان مكيافلي Machiavelli^(٢٩). في هذا القرن، السادس عشر، هو أول من قارن بين الاستبداد والطغيان، عندما قابل بين النظام الملكي في أوروبا، والطغيان الشرقي في الدولة العثمانية، يقول أندرسون P. Anderson: «كان مكيافلي في إيطاليا في أوائل القرن السادس عشر أول مُنظِّر يستخدم نموذج الدولة العثمانية، كنقيض للنظام الملكي الأوروبي، فهو في فقرتين من كتابه «الأمير» يحدد جهود أوتوقراطية الباب العالي The Porte كنظام دستوري يختلف عن دول أوروبا»^(٣٠). ثم تبعه في ذلك بودان Bodin، ثم في مرحلة لاحقة برنيه Brenier الذي رأى أن الدولة العثمانية التي بلغت ذروة قوتها في القرن السابع عشر أصبحت نظاما سياسيا جديرا بالدراسة والمناقشة، وأنه لابد من الكشف عما في هذا النظام من نقائص وعيوب واستخلاصها لتكون خصائص عامة لجميع الإمبراطوريات الشرقية العظمى^(٣١)، وهذه الخطوة الحاسمة هي التي قام بها الطبيب الفرنسي برنيه Brenier الذي قام برحلة طويلة في تركيا، وفارس، والهند، وأصبح الطبيب الشخصي للإمبراطور أرانجزيب Aurangzeb^(٣٢).

ولقد طور جان بودان J. Bodin (١٥٣٠ - ١٥٩٦) نظرية جديدة عن الاستبداد مستخدماً حججاً من القانون الروماني لتبرير الاستبداد الذي ينشأ نتيجة لحق المنتصر في حرب عادلة في السيطرة على المهزوم، بما في ذلك حقه في استعباده، ومصادرة ممتلكاته، أو نتيجة لموافقة المهزوم على استعباده مقابل الإبقاء على حياته وحقن دمه^(٣٣).

وفي القرنين السابع عشر والثامن عشر بدأت الأرستقراطية الفرنسية بالتوحيد بين الاستبداد ونظم الحكم الشرقية، ثم اتخذت خطوة كبرى في تطبيق مفهوم الاستبداد على الدول الأوروبية، وكان هدفها الحقيقي الاعتراض على تركيز السلطة في يد الملك لويس الرابع عشر واحتكاره لها^(٣٤).

لكن ظهور مصطلح الاستبداد في قاموس الفكر السياسي في النصف الثاني من القرن الثامن عشر يرجع في الواقع إلى مونتسكيو (١٦٨٩ - ١٧٥٥) الذي جعل الاستبداد أحد الأشكال الأساسية الثلاثة للحكم (إلى جانب الحكومتين الجمهورية والملكية) ودان الرق والاستعباد بكل أشكاله بصورة حاسمة. وإن كان مونتسكيو ينتهي إلى أن الاستبداد نظام طبيعي بالنسبة للشرق، لكنه غريب وخطر على الغرب^(٣٥). وهي نفسها الفكرة الأرسطية القديمة: قسمة العالم إلى شرق وغرب، للشرق أنظمة سياسية خاصة لا تصلح إلا له وهي بطبيعتها استبدادية يعامل فيها الحاكم رعاياه كالحوانات أو كالعبيد. وللغرب أنظمة سياسية خاصة تجعل تطبيق الاستبداد يهدد شرعية النظام الملكي، لاسيما ما يتطلع منه إلى أن يصبح نظاماً مطلقاً. ولقد وضعت مكانة مونتسكيو الكبيرة في الفكر السياسي، مفهوم الاستبداد في بؤرة النظرية السياسية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر. غير أن الكتاب والمفكرين السياسيين جميعاً - في الأعم الأغلب - هاجموا نظرية مونتسكيو وعلى رأسهم فولتير Voltaire (١٦٩٤ - ١٧٧٨) الذي سخر من نظرية مونتسكيو عن

الاستبداد الشرقي، وقال إنه وضع نظاما لا مثيل له في آسيا، ولا في أي مكان آخر، بل ذهب إلى أنه كان الأجدر به أن يتأمل الكثير من نظم الحكومات الآسيوية كالإمبراطورية الصينية مثلا ويحاول تقليدها.

ولقد ذهب بنيامين كونستانت (١٧٦٧ - ١٨٣٠) B. Constant الليبرالي الفرنسي (الذي شارك مدام دي ستايل في عام ١٧٩٥ Madame de Stael) إلى أن الاستبداد والطغيان نظامان باليان لا يجوز تطبيقهما إلا على النظم السياسية القديمة وحدها. ودعا إلى حكم ملكي دستوري، الملك فيه يملك ولا يحكم «ذلك لأن السلطة يجب أن تبقى سلطة الشعب كله» ودافع عن مبدأ «الحرية في كل شيء»، وعرف الحرية بأنها «الاستمتاع الهاديء بالاستقلال الفردي»، ولهذا فهو يطالب بدولة ليبرالية تتمتع بالحد الأدنى من السلطات، ويقتصر دورها على وظيفة «أمين صندوق» مهمته تقديم المساعدات لأماكن العبادة دون ممارسة الرقابة عليها.

ولقد تابع الكسي دي توكفيل Alexis de To cqueville (١٨٠٥ - ١٨٥٩) فكرة كونستانت في اعتبار هذه التصنيفات (الطغيان والاستبداد) قديمة وبالية، ولا تنطبق على المجتمع الجديد الذي هو مجتمع المساواة الذي أسماه بالمجتمع الديمقراطي، ومع ذلك فقد أشار توكفيل، في تشخيصه لأخطار الحرية التي تفرضها الديمقراطية إلى الاستبداد الديمقراطي، والاستبداد التشريعي، كما أشار إلى طغيان الأغلبية.

وقد أعاد هيجل وماركس التصنيفات القديمة، وأصبح الطغيان والاستبداد هو نظام الحكم الطبيعي للشرق لأسباب ومبررات مختلفة فيما بينهما، وظهر ما يسمى بنمط الإنتاج الآسيوي:

أما هيجل فقد وصف حركة التاريخ بأنها مسار الروح من الشرق إلى الغرب

عبر حلقات متتابعة تمثل درجات مختلفة من الوعي بالحرية، ومراحلها الأولى تعبيرات ناقصة تماما عما سوف تجسده المراحل المتأخرة بشكل أكثر كفاية وأكثر إقناعا. ويهمننا من هذه المراحل بالدرجة الأولى «العالم الشرقي» لا لأنه الخطوة الأولى التي خطتها الروح ولا لأنه في آسيا أشرق ضوء الروح، ومن ثم بدأ التاريخ الكلي كما يقول هيجل^(٣٦)، ولكن لأنه عالمنا نحن، فهو أكثر مراحل التاريخ أهمية لنا، إنه تحليل للشخصية الشرقية التي لايزال الكثير من سماتها السيئة للأسف الشديد قائما حتى يومنا الراهن^(٣٧)، فالحكم استبدادي «شخص واحد حر هو الحاكم»، في الصين، على سبيل المثال، يتربع الإمبراطور على قمة البناء السياسي، ويبارس حقوقه بطريقة الأب مع أبنائه، وهاهنا يكون الخلط بين المفهوم الأخلاقي والمصطلح السياسي والذي يجمع بينهما في الأصل كلمة المستبد اليونانية Despotes، فهو «كبير العائلة» الذي لا يجوز أن يعترض على رأيه معترض: لأنه أب للجميع، أمره مطاع، واحترامه واجب مفروض على الكل، وهم جميعا متساوون في ذلك على نحو مطلق! والأب هو المشرع» وهو ينظر إلى المواطنين على أنهم قُصّر على نحو ما يكشف مبدأ الحكومة الأبوية البطرياركية. فلا توجد فئات أو طبقات مستقلة كما هو الحال في التنظيمات السياسية المألوفة، وإنما كل شيء يدار ويوجه من أعلى! إذا كان الإمبراطور يتحدث إلى «الشعب برقة وعطف أبوي»: «فإن الشعب ليس لديه عن نفسه إلا أسوأ المشاعر، فهو لم يخلق إلا ليجر عربة الإمبراطور، وهذا هو قدره المحتوم! وعاداتهم وتقاليدهم وسلوكهم اليومي تدل على مبلغ ضالة الاحترام الذي يكنونه لأنفسهم كأفراد وبشر». صورة بشعة للرجل الشرقي كما يمثلها الصينيون القدماء في رأي هيجل^(٣٨).

أما «ماركس» فقد فسر الاستبداد الشرقي بطريقة أخرى، فقد كان المجتمع الأوروبي هو الأساس الذي اعتمد عليه ماركس في تحليله لتطور علاقات

الإنتاج وتحديد المراحل الخمس التي مرَّ بها هذا التطور (الشيوعية البدائية - الرق - الإقطاع - الرأسمالية - الاشتراكية)، لكنه أشار إلى نمط من الإنتاج لا يتفق مع حرفية هذه المراحل وهو نمط الإنتاج الآسيوي. وما يهمنا هنا أن الزراعة فيه تعتمد على مياه الأنهار، وليس على الأمطار كما هو الحال في أوروبا، الأمر الذي جعل مشاريع الري والتحكم في مياهه من مهام الدولة لا من مهام الأفراد، وقد تطلب ذلك وجود حكومة مركزية قوية هي التي تقوم بتوزيع المياه. ومن هنا ظهر الاستبداد الشرقي Oriental Despotism في البيئات النهرية في مصر، وبابل، وفارس، والصين... إلخ. وهي نظرية طورها في القرن العشرين كارل فيتفوجل Karl Wittfogel^(٣٩) في كتابه الشهير الذي أصدره عام ١٩٥٥ عن «الاستبداد الشرقي» وذهب فيه إلى أنه يوجد طريقان لا طريق واحد للتطور التاريخي: أحدهما يؤدي إلى التعددية الغربية، والآخر ينتهي إلى السلطة الشرقية الشاملة والجامعة^(٤٠). والواقع أن المثير في نظرية فيتفوجل أمران: الأول أنه يحاول إقامة نظام للسلطة الاستبدادية - غير الغربية - متميز وموثق يبحث موسع يقوم على أساس نظرية عامة تختلف كثيرا عن بداياتها الماركسية. والثاني أنه أراد أن يسقط هذا النظام الاستبدادي الشرقي على ممارسات النظام القوائم في الاتحاد السوفيتي آنذاك لتفسير السلطة الشمولية الشيوعية على أنها تنوع «للاستبداد الشرقي»^(٤١).

ثالثا: الدكتاتورية Dictatorship

مصطلح «الدكتاتور Dictator» روماني الأصل، فقد ظهر لأول مرة في عصر الجمهورية الرومانية، كمنصب لحاكم يرشحه أحد القنصلين بتزكية من مجلس الشيوخ، ويتمتع هذا الحاكم بسلطات استثنائية، وتخضع له الدولة،

والقوات المسلحة بكاملها في أوقات الأزمات المدنية أو العسكرية، ولفترة محدودة لا تزيد عادة على ستة أشهر أو سنة على أكثر تقدير. ولقد كان ذلك إجراء دستوريا، وإن كان يؤدي إلى وقف العمل بالدستور مؤقتا في فترات الطوارئ البالغة الخطورة^(٤٢). وهناك أمران لابد أن ننتبه إليهما بوضوح: الأول أن هذا المنصب بمفهومه الروماني يختلف اختلافا تاما عن مفهوم «الدكتاتور» في العصر الحديث، وأقرب مثل عندنا الآن يقرنا من وظيفة الدكتاتور الروماني، هي وظيفة «الحاكم العسكري العام» الذي يعين في أوقات عصبية تمر بها البلاد لاتخاذ إجراءات سريعة وحاسمة، ولفترة محددة فقط.

أما الأمر الثاني فهو أن طبيعة نظام دولة المدينة في روما كانت تقتضي اتخاذ مثل هذه التدابير الاستثنائية، لأن هذا النظام لم يكن يساعد على مواجهة الطوارئ المفاجئة: كالغزوات، والكوارث، والمؤامرات... إلخ. فالسلطة موزعة بين قنصلين متساويين، ومجموعة من الموظفين، ومجلس شيوخ، وثلاثة أنواع من المجالس العامة، ولذلك نص الدستور منذ أن وضع على أن يكون للحكومة الحق في أوقات الطوارئ أن توقف سلطات كل هؤلاء الحكام، وأن تسلم الحكم لشخص واحد، جرت العادة أن يكون قائدا عسكريا، «فيصبح هذا القائد الدكتاتور، القيم على الدولة وقت الأزمة، وتنتهي سلطته الاستثنائية بانتهاء الأزمة، ويؤدي عندئذ الحساب عما قام به...»^(٤٣).

ولقد كان «الدكتاتور» يُختار في جميع الحالات، إلا حالة واحدة، من طبقة الأشراف، لكن إنصافا لهذه الطبقة لابد من القول إنها قلما كانت تسيء استخدام هذا المنصب^(٤٤). وقد يتقيد الدكتاتور الروماني بالمدة المحددة (سنة أشهر أو سنة على الأكثر). ولعل خير الأمثلة على ذلك هو «سنسناتس Cincinnatus» (نحو ٤٦٥ ق. م) وهو قائد عسكري ورجل دولة، عُين

دكتاتوراً نحو عام ٤٥٨ ق. م، عندما كان الجيش الروماني في خطر، فترك مزرعته، وجمع فرقا من الجنود، وقام بمساعدة الجيش حتى انتصر ثم تقاعد، وذلك كله في ستة عشر يوماً. ثم استدعى مرة أخرى وعين «دكتاتوراً» عام ٤٣٩ ق. م، ولقد أدى مهمته أيضاً ثم عاد إلى مزرعته. أما الاستثناء فهو سلا Sulla الذي عُين عام ٨٢ ق. م دكتاتوراً لمدة غير محدودة، وظل في منصب الدكتاتور من أواخر عام ٨٢ حتى أوائل عام ٧٩^(٤٥). والثاني هو «يوليوس قيصر» الذي اتخذ لنفسه سلطات دكتاتورية لمدة عشر سنوات عام ٤٦ ق. م، ثم أعطيت له هذه السلطات مدى الحياة، قبل اغتياله بقليل^(٤٦).

لكن مصطلح «الدكتاتورية» في الاستخدام الحديث الذي يعني النظام الحكومي الذي يتولى فيه شخص واحد جميع السلطات (وفي الأعم الأغلب بطريقة غير مشروعة)، ويُعَمَلُ أوامره وقراراته السياسية، ولا يكون أمام بقية المواطنين سوى الخضوع والطاعة. هذا المصطلح لا يكاد يتميز عن مصطلح الاستبداد، وكما قيل إنه يمكن أن يكون هناك «مستبد عادل أو مستنير»، فإنه يمكن أن يكون هناك «دكتاتور مستنير». وهذا هو بالضبط التصور الروماني للوظيفة التي تحمل هذا الاسم (وسوف نعود إلى مناقشة هذا التصور فيما بعد)، فالدكتاتور يمكن أن يوجد على نحو مشروع أو قانوني *de jure* كما كان عند الرومان، أو يمكن أن يوجد كأمر واقع *de facto* تفرضه تطورات معينة على نحو ما يوجد في صورته الحديثة^(٤٧)، التي اعتبرها الفقيه الفرنسي المعاصر موريس دوفرجيه M. Duverger «مرضاً» بالنسبة لنظم الحكم، فإذا لاحظنا أنها تشكل النظام السياسي والعادي والطبيعي لبعض البلدان، فهي في هذه الحالة أشبه بالمرض المزمن «أو الأمراض المتوطنة»^١. وإن كانت عارضة في بلد فهي كالمرض الطارئ^٢ - لكنها في الحاليتين قد تكون معدية «كالأوبئة المعدية» - فهذه الشر ظهر قديماً في آسيا الصغرى، ومنها امتد وانتشر في جميع أرجاء

العالم الهيليني . كما أن الطغاة يستفيد بعضهم من بعض فيما يلجأون إليه من طرق وأساليب ، ومن هنا كانت «العدوى» واردة في الطغيان أيضا . أما الرباء الكبير لانتشار النظم الدكتاتورية فقد ولد مع الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ ولا تزال امتداداته حتى اليوم^(٤٨) .

وكما أن الطغيان قد يكون لفرد أو جماعة ، فالدكتاتور قد يكون فردا على نحو ما ضربنا من أمثلة ، أو قد يكون جماعة فيما سُمي باسم «دكتاتورية البروليتاريا» (الطبقة العاملة) Dictatorship of the Proletariat ، وهو مصطلح استخدمه ماركس K. Marx (١٨١٨ - ١٨٨٣) وتبناه لوي بلانكي L. A. Blanqui (١٨٠٥ - ١٨٨١) الذي كتب عن حاجتنا إلى «دكتاتورية ثورية» . ولم يوضح ماركس قط ما الذي يعنيه بهذا المصطلح ، فهو أحيانا يتحدث فقط عن «حكم البروليتاريا» . ثم اتخذ المصطلح فيما بعد دلالات واسعة في الفكر الماركسي ليدل على طبيعة ومشروعية سلطات الدولة خلال فترة التحول من الثورة إلى المجتمع الشيوعي^(٤٩) .

رابعا : الشمولية Totalitarianism

الشمولية ، أو مذهب السلطة الجامعة : شكل من أشكال التنظيم السياسي يقوم على إذابة جميع الأفراد والمؤسسات والجماعات في الكل الاجتماعي (المجتمع ، أو الشعب ، أو الأمة ، أو الدولة) عن طريق العنف والإرهاب ، ويمثل هذا الكل قائد واحد يجمع في يديه كل السلطات . وهو في الغالب شخصية كيريزمية Charismatic له قوة سحرية على جذب الجماهير ، ولهذا يلقبونه «بالزعيم»^(٥٠) ، ويطيعونه طاعة مطلقة . والأنظمة الشمولية مصطلح جديد يستخدم في القرن العشرين (الواقع أنه لم يستخدم على وجه

الدقة إلا في أواخر الثلاثينيات من هذا القرن) وهو يتميز عن مصطلح السلطة المطلقة Absolutism والأوتقراطية Auto cracy . ويشار بهذا المصطلح إلى عدد من الأنظمة تتفاوت خصائصها، إلا أنها تشترك في خواص أساسية هي السيطرة الكاملة للدولة على جميع وسائل الإعلام مع وجود أيديولوجية معينة توجهها، وقائد يجمع في يده جميع السلطات والأمثلة كثيرة: إيطاليا في عهد موسوليني، وألمانيا في عهد هتلر، وإسبانيا في عهد فرانكو، والبرتغال في عهد سالازار. . . إلخ. ولقد عبر موسوليني (١٨٨٣ - ١٩٤٥) تعبيراً جيداً عن هذا المذهب في خطاب ألقاه في ٢٨ أكتوبر عام ١٩٢٥ بقوله: «الكل في الدولة، ولا قيمة لشيء إنساني أو روحي خارج الدولة، فالفاشية^(٥١) Fascism شمولية، والدولة الفاشية تشمل جميع القيم وتوحيدها، وهي التي تؤول هذه القيم وتفسرها، إنها تعيد صياغة حياة الشعب كلها»^(٥٢).

وعلى ذلك فالدولة الشمولية كتلة واحدة لا تقبل بمبدأ فصل السلطات أو بأي شكل من أشكال الديمقراطية التي عرفها الغرب. وكل معارضة لهذا الكل تحطم بالقوة، فلا رأي، ولا تنظيم، ولا تكتل خارج سلطة الدولة. وفي مقال نشره الفيلسوف الإيطالي جيوفاني جنتيلي Giovanni Gentile (١٨٧٥ - ١٩٤٤) بالإنجليزية عام ١٩٢٨ بعنوان «الأسس الفلسفية للفاشية» استعمل صفة Totalitarian بمعنى الإحاطة والشمول واحتواء كل شيء، في وصفه للنظام الفاشي^(٥٣). لكن اللفظ لم يشع استعماله كمصطلح يطلق على أنظمة حكم معينة، إلا في أواخر الثلاثينيات من القرن العشرين، وفي مرحلة ما بين الحربين العالميتين استعملت هذه الكلمة من قبل أعدائها وأعوانها على حد سواء.

ويمكن أن نلخص أبرز خصائص الشمولية فيما يأتي:

١ - ضرب من ضروب الحكم التسلطية يختلف ويتميز عن شتى أنواع الاستبداد والتسلط السابقة (كالفاشية في إيطاليا وألمانيا والاتحاد السوفيتي تحت حكم ستالين). وهي تتمسك بالمظهر الديمقراطي لتسوين سلطتها وإعطاء نظام حكمها طابع الشرعية، فإذا كان الأوتوقراطيون التقليديون يفرضون سلطاتهم دون ادعاء أساس شعبي، فإن الشمولية تلتزم في الظاهر بالمبدأ القائل إن الأساس الوحيد المقبول لشرعية الحكم هو قبول المحكوم بالحاكم وموافقته عليه^(٥٤).

٢ - الترجمة الحقيقية للديمقراطية في المذهب الشمولي هي أن إرادة القائد أو الزعيم هي إرادة الشعب، أو كما ذهب بعض المنظرين عندنا في العهد الناصري هي «ديمقراطية التحسس!» بمعنى أن القائد الزعيم الملهم يتحسس «مطالب الجماهير» ويصدر بها قرارات وقوانين. ولما كان الشعب دائما على حق، فإن الزعيم المعبر عن إرادة الشعب هو أيضا دائما على حق!، ولكي يثبت القادة الشموليون أن إرادتهم هي إرادة الشعب فإنهم يلجأون إلى أسلوب الاستفتاء العام، والتصويت «التهليلي»، وبهذه الطريقة يستخرج الزعيم الملهم، والقائد الساحر، من قبة الدكتاتورية أرنبا اسمه الديمقراطية.

٣ - القائد يعبر عن إرادة الشعب، لكن كيف تتكون إرادة الشعب؟، وكيف تتحدد؟ هاهنا يكمن ضعف الديمقراطية: مظاهره التلاعب بمشاعر الجماهير والسيطرة على الشعب باسم الشعب وباسم الديمقراطية، ظاهرة قديمة قدم الديمقراطية نفسها. وهذا التخوف جعل أفلاطون في القرن الرابع يرفض الديمقراطية - كما سوف نرى بعد قليل - ويعتقد أنه سهل جدا تحويلها إلى فوضى، كما جعل جون استيورات مل J. S. Mill (١٨٠٦ - ١٨٧٣) والكس دي تووكفيل A. de Toqueville (١٨٠٥ - ١٨٥٩) في القرن التاسع عشر يتحدثان عن «طغيان الأغلبية!»، إذ يرى «مل» مثلا أن «طغيان الأغلبية»

أصبح الآن يندرج، بصفة عامة، بين الشرور التي ينبغي على المجتمع أن يحترس منها. . فهذا الضرب من الطغيان أدهى وأمرّ من كثير من ضروب الاضطهاد السياسي»^(٥٥). ثم يقول «ومن ثم فإنه لا يكفي حماية الفرد من طغيان الحاكم وإنما الحاجة ماسة إلى حمايته من طغيان الرأي العام»^(٥٦)، والشعور السائد، وميل المجتمع لفرض الآراء والمشاعر على الفرد الذي يرفض قبولها. . .»^(٥٧). و الواقع أن «مل» يصف سيكولوجية الأغلبية وتصرفاتها بأنها «لا معقولة»، وهو ماسيعبر عنه علم النفس فيما بعد باسم «غريزة القطيع». ولقد أدرك السياسيون الشموليون هذه الحقيقة، فاتهموا إلى مشاعر الناس، لا إلى عقولهم، واكتسبوا التأييد من خلال تعطيل «العقل»، وإلهاب المشاعر، وإثارة الحماس بالخطب واللافتات، والشعارات الكبرى^(٥٨)، إذ يسهل جذب الجماهير عن طريق العواطف والمشاعر لأن طريق المناقشات العقلية أو طرح الأفكار قد تثير جدلا، وبالتالي خلافا في الرأي، والخلاف في الرأي غير مسموح به، لأنه يتعارض مع الرؤية الشمولية التي توحد المجتمع في كل واحد.

٤ - الاستفادة من تحديث وسائل الإعلام، والاتصال، والإثارة، والترغيب والتهيب للتأثير على جماهير الناس، وتحقيق التطابق المنشود بين إرادة الشعب وإرادة القائد. ومن عجب أن تستخدم التقنية الحديثة التي هي ثمرة الحضارة من قبل الدكتاتوريات الحديثة لتزييف مبدأ حكم القانون، وليستبدل به مبدأ الخضوع لإرادة القائد، واعتبار هذه الإرادة معيارا مطلقا ونهائيا للخير والشر، وللحق والباطل. . وهكذا نصل إلى مفارقة غريبة، هي أن حركات الشعوب التي كانت تستهدف الإطاحة بالطغيان، تخلق هي نفسها طغيانا من نوع جديد هو طغيان الجماهير. !



خامسا : السلطة المطلقة Absolutism

مصطلح يعني الحكومة المطلقة، نظريا وعمليا، أو الحكومة التي لا يحدّها حد من داخلها. وينبغي التفرقة بين الحكومة المطلقة والسلطة المطلقة. فالسلطة متضمنة في الدولة باستمرار، وقد تحدّها سلطات أخرى. والحكومة يمكن أن تكون مطلقة حتى دون استيلائها على السلطة المطلقة: وهي تكون كذلك عندما لا تكون هناك كوابح دستورية، فلا يخضع أي تصرف لها للنقد أو المعارضة باسم الحكومة. والحد الأساسي للحكومة هو القانون. والمدافعون عن السلطة المطلقة من أمثال توماس هوبز T. Hobbes (١٥٨٨ - ١٦٧٩). وسير روبرت فيلمر (١٦٥٣ - ١٥٨٨) في إنجلترا. وجان بودان J. Bodin (١٥٢٩ - ١٥٩٦) والأب جاك بوسيه J. Bousset (١٦٢٧ - ١٧٠٤) في فرنسا، كانت تحركهم باستمرار فكرة أن أي حكومة تحتاج إلى سيادة Sovereignty، «أي إصدار القرارات دون مساءلة. ومادامت السيادة نفسها تمارس عن طريق القانون: كان السيد الحاكم يمكن نقده هو نفسه عن طريق القانون، رغم أن القانون من صنعه!»^(٥٩).

والواقع أنه لم يعد لهذا اللفظ معنى محدد الآن، فهو يستخدم، على نحو فضفاض، ليدل على حكومات تمارس السلطة بلا مؤسسات نيابية أو كوابح دستورية. وهو كعضو في «عائلة الطغيان» المشؤومة قد تم التحاقه بالأسرة إبان القرن التاسع عشر بوساطة البونابرتية Bonapartism أو القيصرية Caesarism^(٦٠)، وفي القرن العشرين بوساطة المذهب الشمولي، رغم الفروق الدقيقة بين هذه المذاهب. فهو يتميز عن الشمولية بأنه لا توجد فيه رقابة شاملة على كل وظائف المجتمع، وإنما يعبر عن سلطة الحكومة لا تنقيد بقاء^(٦١).

ولقد ظهر هذا المصطلح في فرنسا لأول مرة نحو عام ١٧٩٦ ، وفي إنجلترا ، وألمانيا نحو عام ١٨٣٠ . وهو مثل مصطلح «الاستبداد المستنير» مصطلح أعاد المؤرخون صياغته من جديد بعد اختفاء الظاهرة التي كان يشير إليها . وقد كان يستخدم في القرن التاسع عشر ، في الأعم الأغلب ، على سبيل الازدراء والتحقير . وإن كان مؤرخو النظرية السياسية لا يزالون يستخدمونه ، كذلك المهتمون ببناء الدولة من القرن السادس حتى القرن الثالث عشر ، حيث يعاود الظهور أثناء المناقشات التي تدور حول السيادة والدستورية ، والحقوق والمقاومة والملكية الخاصة . . . إلخ .

وإذا كان جان بودان هو أعظم منظر لفكرة «السيادة»^(٦٢) ، فإن الاضطرابات التي حدثت في فرنسا في عصره - تماما كالاضطرابات التي عاصرها هوبز في إنجلترا - جعلته يذهب إلى أن هناك حاجة ماسة إلى تركيز السلطة في دولة مركزية . ويرى أن الاستقرار السياسي والاجتماعي يقتضي في كل دولة ، وجود سلطة أو سيادة عليا غير محدودة في صلاحيتها ، ودائمة في ممارستها للسلطة . ولا تعني «السيادة» عند «بودان» سلطة غير محدودة على الأشخاص والممتلكات الخاصة للمواطنين ، وإنما هي تخضع لحدود يفرضها القانون الطبيعي ، وقانون العرف . لكن لا القانون الطبيعي ، ولا قانون العرف يمكن فرضهما على الجماعة ، فالسيد الحاكم لا يقاوم ، ولا يُجْلَع من الناحية القانونية ، لأن السيادة مطلقة ولا يمكن أن تنقسم ، فلما أن يكون أمير الدولة المستقلة حاكما مطلقا ، وإما أن يخضع لسلطة أخرى هي التي تكون «السيد» عندئذ .

ولقد عرض الأسقف «بوسيه J. Bousset» المعاصر للملك لويس الرابع عشر صورة لاهوتية من مذهب السلطة المطلقة ، جمع فيها عناصر تقليدية من الكتاب المقدس ، وتصورات مجازية وتشريعية جديدة ، وحججا مستمدة من

«توماس هوبز». وهكذا ذهب «بوسيه» إلى أن الله هو الذي يُعيّن الملك، ويضعه على العرش لكي يعمل على ازدهار المصلحة العامة، وكذلك لحماية المتواضعين من الرعايا^(٦٣).

وعلى الرغم من أن مصطلح «مذهب السلطة المطلقة» Absolutism قد تمت صياغته في إنجلترا في القرن التاسع عشر. فإن لفظ «المطلق» Absolute سبق أن نوقش مناقشات حادة في القرنين السادس عشر والسابع عشر من خلال المناقشات النيابية والقانونية للنظام الملكي المطلق. وكان سير توماس سميث Sir Thomas Smith (١٥١٣ - ١٥٧٧) هو الذي استخدم كلمة «المطلق» بمعنى فيه قدح ومدح في آن معا على ما في ذلك من مفارقة، فهو يلوم لويس الحادي عشر لأنه حول فرنسا من نظام قانوني مشروع إلى «حكومة طغيان وسلطة مطلقة». وفي الوقت نفسه يعزو «سميث» إلى البرلمان «أعظم وأعلى سلطة مطلقة في المملكة».

ولقد أدى الغموض في استخدام كلمة «المطلق» في القرن السابع عشر إلى منازعات انفجرت في النهاية في «حرب أهلية» في إنجلترا بين الملك شارل والبرلمان، ووجد الكتاب الذين آزرُوا البرلمان بين «السلطة المطلقة» وبين «الطغيان» مرة، و«الاستبداد الشرقي» مرة أخرى! ورفضوا تماما أن يكون للملك أي حق مطلق على المواطنين في طاعته. وذهب بعضهم إلى أن «النظام الملكي المطلق غير المحدود... هو أسوأ أشكال الحكم»^(٦٤).

وأقوى منظرين للسلطة المطلقة في إنجلترا هما: روبرت فيلمر وتوماس هوبز.

أما «فيلمر» فهو مؤلف كتاب «الحكم الأبوي Patriarcha» الشهير الذي ظهر عام ١٦٨٠ (بعد وفاة مؤلفه بأكثر من عشرين عاما) الذي يدافع فيه عن

سلطة الحاكم المطلقة بردها إلى «الحق الإلهي». فالمملكة الكاملة - كما يقول - هي التي يحكم فيها الملك كل شيء حسب إرادته الخالصة، ويستحيل أن تحد قوانين العرف أو القوانين الوضعية من تلك السلطة المطلقة التي يتمتع فيها الملك «بحق الأبوة»، وهو يردها إلى آدم. «فقد كان آدم أباً، وملكاً، وسيداً على أسرته، وكان الابن والمحكوم والخادم والعبد شيئاً واحداً في البدء، وكان للأب حق التصرف في أولاده وخدمته ويبيعهم، ولقد أراد الله أن تحل السلطة المطلقة في آدم، ثم يرثها الملوك من بعده. ومعنى ذلك أن البشر ليسوا أحراراً بالطبع، بل إنهم يفتحون أعينهم على الحياة والعبودية في آن معا» إلى آخر هذه النظرية العجيبة التي أفرد لها جون لوك بحثاً من «البحثن الشهيرين عن الحكومة» جعل عنوانه «في بعض المبادئ الفاسدة عن الحكم» خصصه للرد على السير روبرت فيلمر ودحض حججه.

أما توماس هوبز فقد كتب «التنين» محاولاً أن يبني المجتمع المستقر الذي لا تطحنه الحروب الأهلية، وجعل العقد تنازلاً من جانب المواطنين للعاهل، يقول: «السيد الحاكم هو المشرع، وهو حر في أن يصدر أو لا يصدر ما يشاء من قرارات وقوانين مادام يعتقد أنها في صالح الجماعة، وليس لإنسان الحق في الادعاء أنه كان ضحية للظلم على يد السيد الحاكم، لأنه سبق أن فوض هذا السيد الحاكم في إصدار ما يشاء من قرارات. ومن ثم فسوف تكون الضحية هي نفسها صانعة الظلم الذي لحق بها. وبالمثل ليس لأحد من المواطنين معاقبة السيد الحاكم بطريقة قانونية مشروعة لأنه سيكون في هذه الحالة، قد عاقب الحاكم على فعل قد خوله هو نفسه أن يقوم به»^(٦٥).

غير أن لفظ الحاكم المطلق قد أصبح خالياً من المعنى السياسي أو التطبيق العملي في إنجلترا بعد عام ١٦٨٩. أما في أمريكا الشمالية فقد كان هناك توحيد بين الحكم المطلق، والطغيان والاستبداد على نحو مظهر في إعلان الاستقلال في ٤ يوليو ١٧٧٦.

وعلى الرغم من أن هذا المصطلح أصبح الآن في ذمة التاريخ ، بمعنى أنه لم يعد أحد يناقشه في العالم المتقدم سوى المؤرخين ، فإنه لا يزال جديرا بالدراسة الفاحصة في دول العالم الثالث التي تتقلب عليها أشكال مختلفة من الحكم المطلق في صور متنوعة .



سادسا : الأوتوقراطية Autocracy

تعني الحاكم الفرد الذي يجمع السلطة في يده ويارسها على نحو تعسفي ، وقد يكون هناك دستور، وقد تكون هناك قوانين تبدو في الظاهر أنها تحد سلطة الحاكم أو ترشده ، غير أن الواقع أنه يقدر أن يطلها إذا شاء ، أو يحطمها بإرادته . ومعظم المنظرين يعتقدون أن الحكم الأوتوقراطي يتطلب تركيز السلطة في يد شخص واحد لا في يد جماعة أو حزب أو مؤتمر Caucus .

والواقع أن الأوتوقراطية يمكن بهذا المعنى أن تطلق على حكومات فردية متعددة ومتنوعة ، حيث يتمثل الاستبداد في إطلاق سلطات الحاكم الفرد وفي استعماله إياها في بعض الأحيان ، لتحقيق مآربه الشخصية .

فحكم الطغيان الذي صادفناه من قبل يمكن أن يوصف بأنه أوتوقراطي ، كذلك حكم أباطرة الرومان ، ولأسيا في العهد البيزنطي ، كما نجد تطبيقا للنزعة الأوتوقراطية في المعتقدات القديمة المتعلقة بالطبيعة الإلهية للحاكم أو لحق الملوك الإلهي .

بل يمكن أن توصف بها أنظمة متعارضة أتم التعارض : فحكم قيصر روسيا قبل الثورة كان حكما أوتوقراطيا ، وبالمثل كان حكم ستالين! (٦٦) .



سابعاً : المستبد المستنير أو العادل

بقي أن نختم عائلة الطغيان الكريمة بمناقشة هذا المصطلح «المحب» عند البعض، وأعني به مصطلح «المستبد العادل» أو المستنير أو الطاغية الخبير أو الصالح، أو الدكتاتور العادل... إلخ.

ولقد ظهر هذا المصطلح في القرن الماضي في الفكر السياسي الأوروبي واستخدمه في البداية المؤرخون الألمان للدلالة على نظام معين في الحكم في تاريخ أوروبا الحديث. والفروض أنه عند مصطلح «الاستبداد المستنير» Enlightened Despotism « بشكل عام تلقي مفاهيم الملكية المطلقة التي كانت معروفة في أوروبا، ومفاهيم عصر التنوير، الذي يعبر عنه فلسفياً بكلمات خمس (هي: الفرد - العقل - الطبيعة - التقدم - السعادة). ومن هذا التحالف بين الفلسفة والسلطة المطلقة تخرج سعادة الشعوب. ومن أوروبا انتقلت إلى الشرق، فيما يبدو، عدوى «المستبد العادل»، فالحل الحقيقي الذي ارتآه جمال الدين الأفغاني لمشكلات الشرق إنما هو «المستبد العادل» الذي يحكم بالشورى. فهو في العروة الوثقى يرد على القائلين إن طريق الشرق إلى القوة هو نشر المعارف بين جميع الأفراد، وإنه: «متى عمت المعارف كملت الأخلاق واتحدت الكلمة، واجتمعت القوة». ويقول رداً على هؤلاء: «وما أبعد ما يظنون، فإن هذا العمل العظيم، إنما يقوم به سلطان قوي قاهر يحمل الأمة على ماتكره أزمانا، حتى تذوق لذته وتجنّي ثمرته...»^(٦٧)، وكذلك يقول في كتاب الخاطرات: «لا تحيا مصر، ولا يحيا الشرق بدوله، وإماراته، إلا إذا أتاح الله لكل منهم رجلاً قوياً عادلاً يحكمه بأهله على غير التفرد بالقوة والسلطان»^(٦٨).

والملك المستبد المستنير يكون مستنيراً بقدر ما يعتمد في حكمه لا على حق

الملوك الإلهي، بل على مفهوم العقد الاجتماعي، عقد تبادل المنافع بين الحكام والمحكومين. ويكاد المؤرخون يجمعون على اعتبار فردريك الثاني أو فريديريك الكبير ملك بروسيا (من ١٧٤٠ إلى ١٧٨٦) هو النموذج الأول للملك المستنير، إذ كان يعتبر نفسه الخادم الأول للدولة، ويتصرف وكأن عليه تقديم حساب عن عمله أمام مواطنيه، فيتسامح في الدين، ويهتم بالإصلاح القضائي، وبإصلاح التعليم، وتحسين أوضاع الفلاحين. . فهو ملك مستنير من هذه الزاوية. لكنه مستبد من زاوية أخرى هي أنه ما من شخص أو هيئة لها صلاحية أو حق مراقبة أعماله. وثمة ملوك مستنيرون آخرون، ولكن بنسب أقل، من أمثال كاترين الثانية ملكة روسيا (١٧٦٢ - ١٧٩٦) وجوزف الثاني إمبراطور النمسا (١٧٨٠ - ١٧٩٠) وجوستاف الثالث ملك السويد، وشارل الثالث ملك إسبانيا. . . إلخ^(٦٩)، ولقد لخص جاك شيفالييه هذه الألوان من الاستبداد والاستنارة في شكلين: أما الشكل الأول: فهو المستبد المستنير كما يمثله فردريك الثاني الذي يقول: «لقد اختار الناس من بينهم من اعتقدوه أكثر عدالة لحكمهم، وأفضل من يخدمهم كأب». ولهذا فهو لا يريد إلا خير الدولة، وإذا كان سيذا مطلقا، فمن أجل أن يحسن الاهتمام بمصالح الجميع^(٧٠). ومعنى ذلك أن الملك هو رئيس العائلة أو «كبير العائلة» أو أب لشعبه. ولقد أبدى في بداية عهده على الأقل اهتماما كبيرا بالأخلاق كما يتضح من كتابه «ضد مكيافلي» الذي هاجم فيه أساليب الفيلسوف الإيطالي وأفكاره^(٧١).

لكن الواقع أن فردريك الأكبر (والتسمية لفولتير) كانت له ظروفه الخاصة. فهو بطبيعته لم يكن ميالا إلى الصيد والفروسية، وإنما اهتم بالموسيقى والأدب، وكان هو نفسه ينظم الشعر، ويعزف على «الفلوت»، مما أثار المشاكل مع والده الذي كان يراه طريا رخوا لن يصلح للملك، حتى أنه

سجنه أكثر من مرة بل كاد أن يقتله! . إلى جانب ذلك فهناك صلتته «بفولتير» والرسائل المتبادلة بينهما التي استمرت طوال اثنين وأربعين عاما هي التي جعلت فولتير يلقبه بالملك الفيلسوف^(٧٢).

لكن ذلك كله لم يمنع هذا الملك من أن يقول: «لقد انتهيت أنا وشعبي إلى اتفاق يرضينا جميعا، يقولون ما يشتهون، وأفعل ما أشتهي». لكن هذه الحرية لم تكن كاملة قط، فكلما ارتقى فردريك الأكبر في مدارج العظمة حظر النقد العلني لتدابيره الحربية أو مراسيمه الضرائبية، وكان ملكا مطلقا للسلطة، وإن حاول أن يجعل تدابيرَه متسقة مع القوانين^(٧٣). ولما مات إمبراطور النمسا جهز فردريك جيشه للعدوان على النمسا، وكتب إلى فولتير يقول: «إن موت الإمبراطور يغير كل أفكارى السلمية، وأظن أن الأمور تنحو في شهر يونيو نحو المدافع والبارود، والجنود والخنادق، بدلا من الممثلات والمراقص والمسارح، بحيث أراني مضطرا إلى إلغاء الاتفاق الذي كنا على وشك إبرامه»^(٧٤). ويقول فردريك لأحد مستشاريه مبرا العدوان: «حل لي هذه المسألة: إذا أتيحت لإنسان ميزة فهل ينتفع بها أو لا ينتفع؟. إنني مستعد بجيشي وبكل شيء آخر. فإذا لم أستعمله الآن كنت أملك في يدي أداة عديمة الجدوى رغم قوتها. وإذا استعملت جيشي قيل إنني أدت مهارة استغلال التفوق المتاح لي على جاري». ^(٧٥) وهكذا يبرر الملك «العادل» عدوانه على جارتِه بأنه يملك جيشا قويا كان قوامه مائة ألف رجل! وعندما اعترض مستشاره بقوله: «لكن هذا العمل سيعتبر عملا غير أخلاقي» رد فردريك «ومتى كانت الفضيلة معوقا للملوك؟»^(٧٦).

أما في الداخل فقد كان فردريك يرى «أن الإنسان بطبيعته شرير» وكان يقول لمفتش التعليم: «إنك لا تعرف هذا النوع الإنساني اللعين الذي تحركه أنانية خالصة ويجري وراء مصالحه إن لم يكبحه الخوف من الشرطة»!! . ويقول

ديورانت إنه كان يستطيع أن يناقش الفلسفة مع مساعديه وهو» يرقب في هدوء جنوده وهم يعانون آلام الجلد» وكان له لسان لاذع يجرح أصدقائه أحيانا . . وانتهى الأمر بأن سجن فولتير نفسه ، كما فعل ديونسيوس مع أفلاطون^(٧٧) .

والواقع أننا لا نريد أن نناقش هذا الموضوع المهم من زاوية شخصية فلان أو علان ، وإنما علينا أن نناقش الفكرة نفسها .

وإذا بدأنا بمصطلح «الطاغية الصالح أو الخير» فأظن أن علينا رفضه منذ البداية ، فإذا كانت هناك فكرة واحدة في النظرية السياسية لا خلاف عليها فهي أن الطغيان هو أسوأ أنواع الحكم وأكثرها فسادا ، لأنه نظام يستخدم السلطة استخداما فاسدا ، كما يسيء استخدام العنف ضد الموجودات البشرية التي تخضع له . .^(٧٨) ، ولقد لاحظ أرسطو بحق أنه «لا يوجد رجل حر قادر على تحمل مثل هذا الضرب من الحكم ، إذا كان في استطاعته أن يهرب منه!»^(٧٩) ، فالإنسان الحر لا يتحمل مثل هذه الأشكال التعسفية من الحكم إلا مرغما ، أعني إذا سدت أمامه كل أبواب الانعتاق من هذه الحكومات ، ولهذا فإن عبارة أرسطو تعبر بدقة عن أولئك الذين يعشقون الحرية ، ويمقتون العبودية ، وينظرون إلى الطغيان على أنه تدمير للإنسان ، لأنه يحيل البشر إلى عظام نخرة .

ولهذا فإنه يندر جدا أن يذكر الطغيان بطريقة فيها مدح ، إذا ما كان يمكن أن يذكر على هذا النحو على الإطلاق . وهكذا تبدو عبارة «الطاغية الصالح» أو «الطاغية الخير» بالغة الغرابة ! والشيء نفسه بالنسبة «للمستبد العادل» ! الواقع أنها تناقض في الألفاظ . فإذا كانت كلمة «الطاغية» أو «المستبد» تعني - لاسيما في المصطلح الحديث - الحاكم الظالم أو الحاكم الجائر القاسي^(٨٠) . وإذا كان الطغاة في نظر البعض وحوشا بشرية ظهرت في التاريخ ، وحكمت

شعوبها بالحديد والنار^(٨١)، وإذا كان البعض الآخر يذهب إلى أنهم أمراض أو «انحرافات»، أو أوبئة، على حد تعبير الفقيه الفرنسي موريس دوفرجييه^(٨٢)، فكيف يمكن أن يوصف المستبد بأنه عادل أو الطاغية بأنه صالح أو الدكتاتور بأنه خير أو مستنير. إلخ؟! الواقع أن هذه تعبيرات أقرب إلى تعبير «الدائرة المربعة»^(٨٣). لأنه إذا كان من صفات المستبد أن يكون ظالما جبارا كما يقول الكواكبي بحق^(٨٤)، فكيف يمكن في حكم العقل أن يكون المستبد عادلا؟! وكيف يمكن أن يكون «مستنيرا» من يرضى أن تكون رعيته كالأغنام؟! فالمستبد يرغب أن تكون رعيته كالغنم دورا وطاعة، وكالكلاب تذلا وتلقا. . .^(٨٥). لاشك أن الاستبداد يهدم إنسانية الإنسان، والطغيان يحيل البشر إلى عبيد، وإذا تحول الناس إلى عبيد أو حيوانات فقدوا قيمهم، فلا إخلاص، ولا أمانة ولا صدق، ولا شجاعة. . . إلخ بل كذب، ونفاق، وتلق ورياء، وتذلل ومداينة. . . ومحاولة للوصول إلى الأغراض من أخط السبل!، وهكذا يتحول المجتمع في عهد الطغيان إلى عيون وجواسيس يراقب بعضها بعضا، ويرشد بعضها عن بعض، وليس بخاف ما نراه من أخ يرشد عن أخيه، وجار يكتب تقارير عن جاره، ومرؤوس يكتب زيفا عن رئيسه. . . إلخ. ونحن نعرف أن الطغاة، و«المستبدين» كانوا طوال التاريخ موضوعا للكراهية والخوف، ولم يكونوا أبدا موضوعا للحب أو الإعجاب، وهم في عرف المفكرين السياسيين، قدماء ومحدثين على السواء، بدائيون من الناحية السياسية^(٨٦). ومهما أنجز الطاغية من أعمال، ومهما أقام من بناء ورقي جميل في ظاهره، فلا قيمة لأعماله، إذ يكفيه أنه دمر الإنسان: وماذا أفادت أعمال هتلر وموسوليني؟! وماذا كانت النتيجة سوى خراب الدولتين؟ ولولا أن إيطاليا أفادت مبكرا من غيوبتها لأصبحت دولة محتملة من أربع دول كما أصبحت ألمانيا بعد هتلر.

ويجدر بنا أن نتساءل، من الناحية الفلسفية الخالصة: أيجوز لمستبد، بالغاً ما بلغ عدله واستنارته، أن يفرض على الآخرين آراءه وأفكاره بدعوى أنها في صالحهم؟^{١٩} وبعبارة أخرى، أيجوز لنا أن نفرض على فرد ما أداء عمل معين أو الامتناع عن عمل آخر بحجة أن هذا الأداء أو هذا الامتناع لصالحه؟^{٢٠} ألسنا نعامل الناس في هذه الحالة على أنهم قُصّر لم يبلغوا سن الرشد بعد؟ لقد طرح جون استيورات مل (١٨٠٦ - ١٨٧٣) هذه الأسئلة في بحثه «عن الحرية»، وأجاب عنها بالنفي القاطع: «لا يجوز إجبار الفرد على أداء عمل ما أو الامتناع عن عمل آخر بدعوى أن هذا الأداء أو الامتناع يحافظ على مصلحته، أو يجلب له نفعاً، أو يعود عليه بالخير والسعادة، بل حتى لو كان ذلك في نظر الناس جميعاً هو عين الصواب وصميم الحق!»^(٨٧). بل إن الإيثار نفسه لا يجوز فرضه على الناس وإجبارهم عليه: «(أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين. ١٢٠) (آية ٩٩ يونس). ويرى «مل» أن الأفكار التي يتصور البعض أنها في صالح المجتمع عليهم بطرحها للنقاش، لكن «صحتها» أو صلاحيتها في نظرهم لا تبرر إكراه الآخرين على الأخذ بها إن هم أصروا على رفضها. فلو توصل حاكم إلى أفكار متقدمة ورائعة فإن ذلك لا يبرر له فرضها على الناس بالقوة (وهذا هو معنى الاستبداد) بل عليه أن يعرضها عليهم وأن يقنعهم بها» لأن القهر والجبر والإكراه من جانب السلطة أو تدخلها في سلوك الفرد، أمر غير جائز على الإطلاق، فيما يرى «مل»، إلا في حالة واحدة فقط هي إذا كان تصرف هذا الفرد فيه مساس بالغير أو إلحاق للأذى بالآخرين^(٨٨). ولا يفوت «مل» أن يذكرنا أن هذا المبدأ إنما يراد تطبيقه على البالغين الراشدين دون الأطفال والمراهقين الذين لم يبلغوا سن الرشد، لأن من «يحتاج إلى عناية الغير وحمايته خليق بأن نحيمه من أن يؤدي نفسه بنفسه»^(٨٩).

ومن ناحية أخرى فإنه لما كان الطغاة وحوشاً آدمية ، كما وصفهم البعض بحق^(٩٠) ، يدمرون الإنسان ولا يتركون أثراً صالحاً ، فقد ظهرت مشكلة منذ العهود القديمة وهي «جواز اغتيالهم» ، وظهر مصطلح خاص بذلك هو «اغتيال الطاغية Tyrannicide» نادت به بعض النظريات السياسية الإغريقية والرومانية كرد فعل على سوء استعمال الطغاة لسلطتهم .

والمصطلح بذاته يدل على عملية اغتيال الطاغية أو الحاكم المستبد على يد مواطن ما دون أن تكون هناك إجراءات أو أصول محددة ومعينة لتنفيذ هذه العملية . وقد يدل هذا المصطلح أحيانا على قاتل الطاغية فحسب^(٩١) .

ولقد ظهر التساؤل حول اغتيال الطاغية في التاريخ اليوناني القديم كنتيجة نهائية لما عانته أثينا من هذا الشكل السياسي الذي كانت عليه بعض دولة المدينة في اليونان . وقد اعتبر في بعض الأحيان ضرورة أو واجبا ، ليس وطنيا فقط ، بل إلهيا أيضا . ففي أثينا ورث «هيباس Hippias» و«هيباركوس Hipparchus» ابنا بيزستراتوس Pesistratus طاغية أثينا الشهير الحكم من بعده ، وشعر الأثينيون أن الطغيان حرّمهم من الحرية ، فدبر «أرستوجيتون Aristogiton» وصديقه الفتى «هرمدْيوس Harmodius» مؤامرة لاغتيالهما ، وقتل هيباركوس بالفعل ، لكن هيباس أفلت منها ، ودبر قتلها ، فأصبحا شهيدين من شهداء الحرية!^(٩٢) . وكتب كبار فلاسفة الإغريق (زِينوفون وأفلاطون ، وأرسطو) في تبرير اغتيال الطاغية ، أما ديموستين Demosthenes (٣٨٤ - ٣٢٢ ق . م) أعظم خطباء اليونان فقد جعل من اغتيال الطاغية عملا بطوليا يحمل كل معاني التفاني والديمقراطية . وفي روما كان هناك قانون مقدس يميز لأي مواطن قتل الطاغية .

ولقد نوقشت مشكلة جواز اغتيال الطاغية كثيرا طوال العصور الوسطى ، كما نوقشت أيضا خلال القرن السادس عشر . فعلى الرغم من أن قتل الطاغية

يتعارض مع الوصية الثانية «لا تقتل» ، فإن النزاعات التي كانت قائمة في القرن الثاني عشر بين الكنيسة والإمبراطورية الجرمانية ، أجازت ذلك لصالح الكنيسة على اعتبار أن الطاغية «هرطيق» أما يوحنا السالسبوري John of Salisbury (توفي ١١٨٠م) الذي فرّق بين المستبد المعتصب ، أي المستبد الذي يستولي على السلطة بالقوة ، والمستبد الشرعي الذي يحكم ضد مصلحة المجتمع ولمصلحته فقط ، فقد أجاز اغتيال المستبد في الحالتين ، وهو أول من دافع بصراحة عن مبدأ قتل الحاكم المستبد : «إن من يغتصب السيف خليق أن يموت به»^(٩٣) . أما القديس توما الأكويني Thomas Aquinas (١٢٢٥ – ١٢٧٥) فقد أعلن عدم جواز اغتيال المستبد ، لأن العقوبة الفردية ضد المستبد عمل غير شرعي ، فالسلطة الإلهية وحدها هي التي تعلو عليه ، وهي وحدها التي يمكنها أن تعاقبه ، فعلى المواطن طاعة الحاكم بغض النظر عن طغيانه ، اعتمادا على تلك التفرقة الغربية بين خضوع الجسد وخضوع الروح^(٩٤) .

وإذا كان من حق الشعب اختيار الحاكم فمن حقه أيضا أن يثور عليه باسم المجتمع ككل وأن يخلعه من منصبه وبالقوة إن اقتضى الأمر . وقادت الملكية المطلقة الفقهاء والمرشعين للوقوف في وجه اللاهوتيين الذين ينادون بجواز اغتيال المستبد . وتبنت نظرية حول الاستبداد واغتيال المستبد ، لا تنطبق إلا على المستبد المعتصب فقط أي عدو السلطة الملكية المطلقة ، وليس الملك الشرعي غير العادل^(٩٥) .

ثم عادت نظريات القديس توما الأكويني إلى الظهور مع بعض التعديلات والتبريرات المأخوذة من العهد القديم أثناء الحروب الدينية في أوروبا ، واستند إلى هذه النظريات بشكل خاص الرهبان الدومينيكان أو اليسوعيون في صراعهم ضد الملكية المطلقة .

أما في العالم الإسلامي فقد انقسم العلماء فيما بينهم إلى فريقين: الأول يرى وجوب الصبر والنصح والتقويم للخليفة الظالم أو الذي صار مستحقاً للعزل. والثاني يرى وجوب الخروج عليه بالقوة واستبدال غيره به^(٩٦).

واعتمد كل فريق على تأويل مجموعة من الأحاديث الشريفة: «إنه سيكون هناك هنات وهنات، فمن أراد أن يفرّق أمر هذه الأمة وهي جميع فاضربوا عنقه بالسيف كائنا من كان». واستخدم الأمويون هذا الحديث في تبرير مقتل الحسين مؤولين عبارة «كائنا من كان» على أنها إشارة إلى مكانة الحسين. وسوف نكتفي هنا بمثالين أحدهما قديم والآخر حديث:

فقد ذهب ابن كثير مثلاً إلى أن يزيد بن معاوية كان «إماماً فاسقاً»، لكنه يقول مع ذلك إن «الإمام إذا فسق لا يُعزل بمجرد فسقه على أصح قولي العلماء، بل ولا يجوز الخروج عليه لما في ذلك من إثارة الفتنة، ووقوع الهرج، وسفك الدماء الحرام، ونهب الأموال، وفعل الفواحش مع النساء وغيرهن. وغير ذلك مما كل واحدة فيها من الفساد أضعاف فسقه كما جرى مما تقدم إلى يومنا هذا». «^(٩٧)».

ويؤكد ابن كثير أن يزيد عندما جاءته «أنباء الحرة»، فرح بذلك فرحاً شديداً فإنه كان يرى أنه الإمام، وقد خرجوا عن طاعته فله قتالهم حتى يرجعوا إلى الطاعة ولزوم الجماعة. ثم يعقب بذكر الحديث النبوي السابق^(٩٨). كما ذهب علماء معاصرون إلى أن «الحسين أخطأ خطأ عظيماً في خروجه الذي جرّ على الأمة وبال الفرقة والاختلاف... إلخ»^(٩٩). فقد يكون الإمام عادلاً، وقد يكون غير عادل، وليس لنا إزالته حتى وإن كان فاسقاً، وهكذا أنكروا الخروج على السلطان^(١٠٠). وذهب فريق آخر إلى أن «السمع والطاعة» للسلطة الزمنية له حدود، واعتمدوا أيضاً على مجموعة من الأحاديث: «لا

طاعة في معصية، وإنما الطاعة في المعروف»، «ولا طاعة لمن لم يطع الله»،
و«أفضل الجهاد من قال كلمة حق عند سلطان جائر».

وهناك رأي «وسط» يرى أنه إذا ما وقف الحاكم موقفاً يعتبر «كفراً بواحا»،
الأمر الذي يستوجب نزع السلطة من يده وإسقاطه، فإن ذلك ينبغي ألا يتم
عن طريق ثورة مسلحة من جانب أقلية من المجتمع، لأن رسول الله قد
حذرنا من اللجوء لهذه الوسيلة فقال: «من حمل علينا السلاح فليس منا»،
وقال: «من سل علينا السيف فليس منا». ويتضح من ذلك أن الرسول قد
أمر المسلمين بأن يرفضوا تنفيذ أوامر الحكومة التي تتنافى مع نصوص
الشريعة، وإذا أرادوا أن يخلعوا الحكومة إذا بلغ عملها درجة الكفر. فإن مثل
هذا الحكم لا يمكن أن يصدر إلا عن المجتمع كله أو من مثليه
الشرعيين. «^(١٠١). أي أن هذا الرأي الوسط ينادي «بالمقاومة السلبية»،
والاكتماء بالامتناع عن تنفيذ أوامر الحاكم الجائر إن تنافت مع نصوص
الشريعة إلى أن تجتمع الأمة على رأي.



هوامش الفصل الثالث

- (١). The Great Ideas, Vol. 3 p. 939 (art Tyranny).
- (٢). د. محمد كامل ليلة: «النظم السياسية» ص ٥ - ٦ دار الفكر العربي بالقاهرة عام ١٩٧١.
- (٣). أرخيلوخوس: أشهر شعراء اليونان في المهجاء، عاش في منتصف القرن السابع قبل الميلاد.
- (٤). A Andrewes: Greek Tyrants p. 26.
- (٥). ولي ديورانت «قصة الحضارة» مجلد ٦ ص ٢٢٥ حاشية ١.
- (٦). المرجع السابق - وربما كان ذلك لأن أشهر أمثلة في التاريخ القديم كانت من طغاة الإغريق كيبسولس Cypselus طاغية كورنث و ابنه بريندر Periender الذي استمرت سيطرته على كورنث أربعين عاما. وأورثاجوراس Orthagoras طاغية سيكون Siconn، وثراسيبولوس Thracybulus طاغية ملطية.
- (٧). دائرة معارف البستاني، المجلد السادس - دار المعرفة، بيروت ص ٩٣.
- (٨). المرجع السابق، المجلد الحادي عشر ص ١٦٥.
- (٩). المرجع السابق.
- (١٠). المرجع نفسه.
- (١١). دائرة المعارف للبستاني، المجلد الحادي عشر ص ١٦٥.
- (١٢). المرجع السابق ص ١٦٦.
- (١٣). راجع هذا العصر في بحثنا «أفلاطون... والمرأة» ص ٢٤ وما بعدها.
- (١٤). A. Andrewes: Greek Tyrants p 20.
- (١٥). Ibid.
- (١٦). Ibid, p. 21.
- (١٧). أفلاطون: «الجمهورية» ص ٥٧١ (والترجمة العربية للدكتور فؤاد زكريا ص ٤٩٦ - ٤٩٧) والحيوان الأكبر هو الطاغية الجاهل الذي يرضي شهواته، ولا يخضع لحكم العقل، فالطاغية «شخص كتب عليه أن يأكل أولاده!» على حد تعبير أفلاطون.
- (١٨). أفلاطون: الجمهورية ٧٥١.
- (١٩). عبدالرحمن الكواكبي «طبائع الاستبداد، ومصارع الاستعباد» ص ٣٤٠ من نشرة الدكتور محمد عبارة «الأعمال الكاملة لعبد الرحمن الكواكبي» الهيئة المصرية بالقاهرة عام ١٩٧٠.
- (٢٠). عبدالرحمن الكواكبي «طبائع الاستبداد» ص ٣٣٨.
- (٢١). المصدر نفسه ص ٣٣٩.
- (٢٢). أحمد أمين «زعماء الإصلاح في العصر الحديث» ص ٢٧٥ - ٢٧٦.
- (٢٣). «لن أستريح حتى يأكل الملايين الثلاثون - وهم سكان مصر في أيامه - من يدي هذه. أي: أن يكون هو المعطي الوهاب، ولا معطي ولا وهاب غيره: ويكون هو الباسط والقابض، فلا رزق ولا مال إلا من كفه!» «باشوات وسوبر باشوات» ص ١٦١ د. حسين مؤنس، دار الزهراء للإعلام العربي القاهرة ١٩٨٤.

- (٢٤). The Blackwell's Encyclopedia of Political Thought p. 120.
- (٢٥) بل يحتمه الدين أيضا ، لدرجة أن القرآن يذكره بعد التوحيد مباشرة «وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبوالدين إحسانا .» آية ٢٣ الإسراء . بل يذهب العهد القديم إلى حد القول إن «كل إنسان سب أباه أو أمه فإنه يقتل» سفر اللاويين إصحاح ٢٠ : ٩ .
- (٢٦). John Locke: Two Treatises of Government p. 149 (Everyman - 1988).
- (٢٧). Ibid.
- (٢٨). The Encyclopedia Americana Vol. 9 (art Despot p. 18).
- (٢٩) N. Machiavelli: The Prince p. 22 Eng. Trans. by W. K. Marriott, Everyman's Library.
- (٣٠) Perry Anderson: Lineages of the Absolutist State p. 397, Verso 1989.
- (٣١) Ibid, p. 397
- (٣٢) Ibid, p. 397.
- (٣٣) Dictionary of the History of the Ideas: Studies of Selected Pivotal Ideas, Vol. II (Despotism).
- (٣٤) Ibid.
- (٣٥) Ibid.
- (٣٦) هيجل : «العقل في التاريخ» ص ١٧١ من ترجمتنا العربية العدد الأول في سلسلة المكتبة الهيجلية بيروت ١٩٨١ .
- (٣٧) انظر مقدمتنا لترجمة «العالم الشرقي» لهيجل ص ١٤ .
- (٣٨) هيجل «العالم الشرقي» ص ٢٨ .
- (٣٩) كارل أوجست فيتفوجل (١٨٩٦ - ١٩٨٨) مفكر وعالم اجتماع ألماني أصبح أميركيا عام ١٩٤١ . ارتبط في بداية حياته بمدرسة فرانكفورت لكنه لم يكن أحد أعضائها البارزين . هاجر إلى أميركا عندما اعتلى النازي السلطة عام ١٩٣٣ . أصبح بالتدريج من أعداء الشيوعية السوفيتية . وسوف نعود إلى شرح هذه النظرية في شيء من التفصيل فيما بعد .
- (٤٠) قارن في ذلك د. جمال حمدان «شخصية مصر» المجلد الأول ص ١٢٠ وما بعدها . وهو يبينها إلى أن نضع في الاعتبار عاملا آخر هو أن مصر «واحة صحراوية» وهي لهذا معرضة لأطماع وغارات الرعاة البدو باستمرار ، وهذا في ذاته يستدعي تنظيما سياسيا قويا متاسكا في الداخل ، وهو وحده جدير بأن يعطي الحكومة سلطة قوية ، ص ١٢٤ . وانظر أيضا في نمط الإنتاج الآسيوي «كتاب أندرسون P. Anderson: Lineage of the Absolutist State p. 462 . وانظر أيضا للدكتور خلدون النقيب دراسة بعنوان «بناء المجتمع العربي . بعض الفروض البحثية» في الكتاب التذكاري للدكتور زكي نجيب محمود الذي أصدرته كلية الآداب بجامعة الكويت عام ١٩٨٧ . وسوف نمود إلى عرض وتفسير نظرية فيتفوجل في الفصل الثاني من الباب الرابع . وانظر د . عبدالغفار مكاوي «جلجامش وجذور الطغيان» المجلة العربية للعلوم الإنسانية عدد ٤٢ شتاء ١٩٩٣ الكويت .

The Blackwell's Encyclopedia of Political Thought p. 119. (٤١)

Rogw Scruton: Dictionary of Political Thought p. 127. (٤٢)

- (٤٣) روبرت م. ماكيفر «تكوين الدولة» ص ٢٨٠ - ٢٨١ ترجمة د. حسن صعب. ومن المهم أن نلاحظ أنه يؤدي في نهاية مهنته «كشف حساب» عما قام به، وذلك يعني أن هناك رقابة ومحاسبة، وتلك نقطة أساسية تجعله يختلف عن الدكتاتور الحديث الذي لا يحاسبه أحد.
- (٤٤) هذه خاصية أخرى تجعل الدكتاتور الروماني يختلف عن الدكتاتور المعاصر.
- (٤٥) د. عبداللطيف أحمد علي «التاريخ الروماني» ص ٨٣ دار النهضة العربية بيروت ١٩٧٣.
- (٤٦) Roger Scruton : Dictionary of Political Thought p. 197.
- (٤٧) عند موسوليني (١٨٨٣ - ١٩٤٥)، وهتلر (١٨٨٩ - ١٩٤٥) ... وغيرهما.
- (٤٨) موريس دوفرجيه «في الدكتاتورية» ص ٣٦ وما بعدها ترجمة د. هشام متولي، منشورات عويدات، بيروت ط ٣ عام ١٩٨٩.
- (٤٩) R. Scruton: A Dictionary of Political Thought p. 197.
- (٥٠) مصطلح الكاريزما Charisma مستمد أصلاً من العهد الجديد في النص اليوناني الذي يعني «عطية النعمة الإلهية» وأدخله عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر Max Weber (١٨٦٤ - ١٩٢٠) ليعني الصفة الخارقة التي يملكها بعض الأشخاص فتكون لهم قوة سحرية على الجماهير، ولقد ميّز «فيبر» بين كاريزما الفرد التي تنشأ من صفات طبيعية عنده، وكاريزما المنصب المستمدة من الطبيعة المقدسة للمركز.
- وفي الفاشية يطلقون على القائد لقب «الزعيم الساحر» الذي قد تغلفه الأساطير. وهو يهتم بالجماهير، والإخراج المسرحي، والشعارات الكبرى... إلخ، فيرتبط «الزعيم» بالشعب ارتباطاً وثيقاً، وقد يرتدي أشكالاً هستيرية جماعية.
- (٥١) الفاشية Fascism مشتقة من الكلمة اللاتينية Fasces بمعنى جماعة أو حزمة، وهي رمز لأفراد المجتمع عندما يندمجون معاً لإطاعة وإرادة واحدة. والكلمة اللاتينية تعني مجموعة الحبال التي يتوسطها، ويبرز منها رأس «بلطة» والتي كانت توضع أمام قناصل الرومان في العصور القديمة كرمز للسلطة. وعندما أسس موسوليني الحزب الفاشي عام ١٩٢٢ كان هو صاحب التسمية وأصبح رمز الحبال، ورأس البلطة معبراً عن الوحدة الوطنية (الحبال)، تحت إمرة القيادة السياسية (رأس البلطة). قارن روجر سكروتون «معجم الفكر السياسي».
- (٥٢) راجع في ذلك «الموسوعة الفلسفية العربية» المجلد الثاني - القسم الأول ص ٤٠٠ و ٤٠٨ مادة «التوتاليتارية».
- (٥٣) المرجع السابق.
- (٥٤) المرجع نفسه.
- (٥٥) J. S. Mill: Utilitarianism p. 68 (Everyman's Library).
- (٥٦) قارن المقال الرائع للدكتور زكي نجيب محمود عن الخوف من سطوة الرأي العام وتقلقه بعنوان «أهو شرك من نوع جديد؟» في كتابه «رؤية إسلامية» ص ٣٠٧ - ٣٢٠ دار الشروق بالقاهرة عام ١٩٨٧.
- J. S. Mill: op. cit. (٥٧)
- (٥٨) وهو ما كان يقصده شوقي في مسرحية «مصرع كليوباترا» عندما وصف «الشعب» على لسان حابي بقوله «ياله من بغاء، عقله في أذنيه!». الفصل الأول - المنظر الأول.
- R. Scruton Dictionary of Political Thought p. 1. (٥٩)

(٦٠) البونابرتية هي النظام الحكومي الذي اتبعه نابليون الأول ونابليون الثالث، ويرمز إلى الحكومة المركزية الشديدة التي تعتمد على إجراء الاستفتاء من فترة لأخرى للحصول على التفويض باستمرار السياسة التي يتبعها الحاكم، وتطلق هذه التسمية على كل الأنظمة السلطوية القائمة على الاستفتاء الشعبي. الموسوعة السياسية الجزء الأول ص ٢٦٥ بإشراف د. عبد الوهاب الكيالي المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت - أما القيصرية فهي الدكتاتورية السياسية للحكم الروسي قبل الثورة الشيوعية والمضمون السياسي لهذا المصطلح هو الرجعية والإرهاب مع التخلف، المرجع نفسه المجلد الرابع ص ٨٣٦.

The Blackwell Encyclopedia of Political Thought p. 1 (٦١)

The Blackwell Ency. p. 2. (٦٢)

Ibid. (٦٣)

(٦٤) انظر جون لوك في الحكم المدني، لاسيما فقرات من ٦ إلى ١١. وسوف نعود إلى عرض نظرية فلمر بالتفصيل - قارن فيها بعد الفصل الأول من الباب الرابع.

(٦٥) المرجع السابق.

وانظر أيضا كتابنا «توماس هوبز: فيلسوف العقلانية» ص ٣٨٠ وما بعدها من طبعة دار التنوير بيروت عام ١٩٨٥.

R. Scruton: Dictionary of Political Thought p. 33. (٦٦)

(٦٧) «العودة الوثقى» الأول ص ٦٦، وحول تعبير «المستبد الفاهر العادل» راجع «الرد» ص ٣٩ (نقلا عن العدالة والحرية في فجر النهضة العربية الحديثة) د. عزت قرني ص ٢٥٢ سلسلة عالم المعرفة بالكويت عدد ٣٠، يونيو ١٩٨٠.

(٦٨) د. عزت قرني المرجع السابق ص ٢٥٢ - ٢٥٣.

(٦٩) موسوعة السياسة، المجلد الأول، ص ١٦٧.

(٧٠) جاك شيفاليه تاريخ الفكر السياسي، ص ٣٣٠ ترجمة د. علي مقلد.

(٧١) كان يقول «إن مكيافلي لم يفهم طبيعة الملك الحققة، فهو ليس السيد المطلق المتصرف فيمن يدنون لحكمه، وإنما هو أول خدامهم وينبغي أن يكون هو الأداة لرفاهيتهم كما أنهم الأداة لمجده». قصة الحضارة» مجلد ٣٧ ص ٧٦.

(٧٢) يشبه ول ديورانت العلاقة بينهما بالعلاقة بين أفلاطون، وديونيسيوس مع الفارق طبعا.

(٧٣) قصة الحضارة مجلد ٣٧ ص ٧٨.

(٧٤) المرجع السابق ص ٨٠.

(٧٥) المرجع نفسه ص ٨٤.

(٧٦) ول ديورانت قصة الحضارة مجلد ٣٧ ص ٨٢.

(٧٧) المرجع نفسه ص ٩٣ - ٩٥.

The Great Ideas: A Syntopicon Vol. 3 p. 939. (٧٨)

Aristotle: Politics: 1995 - A (The Complete Works, Vol. 2 p. 2055.) (٧٩)

Encyclopedia Britannica Vol. 10 p. 222. (٨٠)

M. Latey: Tyranny p. 16. (٨١)

(٨٢) موريس دوفرجيه «في الدكتاتورية» ص ٣٦ ترجمة د. هشام متولي، منشورات عويدات بيروت ١٩٨٩.

- The Great Ideas: A Syntopicon Vol. 3 p. 940. (٨٣)
(٨٤) عبدالرحمن الكواكبي: «طبائع الاستبداد» ص ٣٣٧.
The Great Ideas, Vol. 3. p. 949. (٨٥)
The Great Ideas, Vol. 3. p. 940. (٨٦)
J. S. Mill: Utilitarianism p. 73. (٨٧)
Ibid. ز وقارن أيضا الفصل الأول في الباب الرابع، حيث نعرض لهذا الموضوع في شيء من التفصيل.
Ibid (٨٩)
M. Latey: op. Cit. (٩٠)
(٩١) موسوعة السياسة المجلد الأول ص ٢١٧.
(٩٢) A. Andrewes: The Greck Tyrants p. 101. وقارن أرسطو في كتابه «السياسة» ١٢٦٧ -
أ» حيث يشير إلى ضرب الشرف التي أسبغها الأثينيون عليها.
(٩٣) جورج سباين «تطور الفكر السياسي» ص ٣٤٩ من الكتاب الثاني ترجمة حسن جلال العروسي.
D. A. Zoll: Reason and Rebellion p. 94. (٩٤)
Ibid. (٩٥)
(٩٦) المرحوم الشيخ محمد الخضري في تاريخ الأمم الإسلامية ج١ ص ٥١٧ (نقلا عن محمد يوسف موسى «نظام الحكم في الإسلام» ص ١٦٠).
(٩٧) ابن كثير «البيداء والنهاية» ص ٢٢٦ من الجزء الثامن (المجلد الرابع من طبعة دار الكتب العلمية بيروت).
(٩٨) المرجع نفسه ص ٢٢٧.
(٩٩) محمد يوسف موسى، المرجع السابق ص ١٥٤.
(١٠٠) المرجع السابق ص ١٦٢.
(١٠١) المرجع نفسه ص ١٦٤ - ١٦٥.



الباب الثاني

صورتان للطاغية في الفلسفة اليونانية

«ليس للطغيان صورة واحدة . . . فمتى استُغلت
السلطة لإرهاق الشعب وإفقاره تحولت إلى طغيان،
أيا كانت صورته . . !»

جون لوك : «في الحكم المدني» - فقرة ٢٠١

الفصل الأول

الطاغية . . في صورة الذئب !

«نظرية أفلاطون»

«إذا ذاق المرء قطعة من لحم الإنسان تحول إلى ذئب . . !»

«ومن يقتل الناس ظلماً وعدواناً ، ويذق بلسان وفم دنسين
دماء أهلهم ويشردهم ويقتلهم . . فمن المحتم أن ينتهي به
الأمر إلى أن يصبح طاغية ويتحول إلى ذئب . . !»

«أفلاطون : الجمهورية ٤٦٦»

أولاً : الفيلسوف . . والطاغية

أ - لقاء مع أشهر الطغاة :

تجربة أفلاطون المباشرة مع الطاغية في غاية الأهمية لهذا البحث ، ذلك لأن شخصية ديونسيوس كانت شهيرة وبارزة في عالم أفلاطون من ناحية ، ولأن هذه الشخصية من ناحية أخرى ، هي التي أثرت في تكوين آراء الفلاسفة عن الطغيان خلال القرن الرابع قبل الميلاد^(١) . ومن هنا لم يكن أفلاطون صاحب أول نظرية فلسفية عن الطغيان السياسي فحسب ، بل كان كذلك أول فيلسوف يلتقي بالطاغية وجها لوجه ، ويخبره بنفسه خبرة عملية ، قبل أن يضع

فيه نظريته الفلسفية، كما أنه خبر بنفسه أيضا «طغيان العامة» - أو ما يسميه هو بالنظام الديمقراطي، ونسميه نحن الآن بالفوضوية أو الديهاجوجية - وليس الديمقراطية الحقة، فالديمقراطية اليونانية التي عاصرها أفلاطون هي التي حكمت على أستاذه سقراط بالموت عام ٣٩٩ ق.م. فهو من هذه الزاوية أيضا يتحدث عن نوعين من الطغيان السياسي خبرهما بنفسه، ولهذا فإننا نستطيع أن نتحدث عن خبرته عنهما ونستفتيه في أمر «الطغيان» ونطمئن لرأيه في الحكم على هذا «النظام السياسي» لأننا نسأل به خبيراً. !

ضاق نفس أفلاطون بالحياة في أثينا بعد أن نفذت الديمقراطية حكم الإعدام في سقراط، فهجرها، وقام بكثير من الرحلات، زار خلالها «ميجارا»، لكنه لم يبق فيها طويلاً^(٢). بل راح يتنقل خلال الاثنتي عشرة سنة التالية من عام ٣٩٨ إلى عام ٣٨٦ ق.م، على نطاق واسع في بلاد اليونان، ومصر، وإيطاليا، وصقلية^(٣). وبقي في مصر فترة من الوقت، تعرف فيها على الديانة المصرية، وتعلم من كهنتها على نحو ما هو واضح في محاوراته^(٤)، وإن كنا نشك كثيراً فيما يرويهِ البعض من أن أفلاطون عندما زار مصر تأثر بالاستبداد الهيراركي الذي كان قائماً هناك^(٥). فخبرة أفلاطون الحقيقية عن الطغيان جاءت بعد أن ترك مصر متوجهاً إلى «تارنت» في جنوب إيطاليا، حيث أرسل له أعتى طغاة الشرق ديونسيوس الأول. . Dionysius I - طاغية سيراكوصه Syracuse الشهير - يدعوه لزيارته زاعماً أنه أوتي ذوقاً أدبياً، وحساً فلسفياً^(٦). ويبدو أن ديونسيوس كان كاتباً تراجيدياً على ما يروي بعض المؤرخين^(٧). ويقول ديورانت عن هذا الطاغية: «إنه كان رجلاً واسع الثقافة، وكان شاعراً، ولما طلب إلى الشاعر فيلكسنوس رأيه في شعره وأجاب بأنه غث لا قيمة له، حكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة في المحاجر»^(٨). والحق أن ديونسيوس الأول كان كاتباً تراجيدياً محدود القدرة، ربح بعض

جوائز في الاحتفالات الثقافية ، لكنه كغيره من الطغاة الذين اهتموا بالفنون - من أمثال «نيرون» - الذين كانوا يشعرون بالغيرة الشديدة من منافسيهم ، أو من حكم النقاد على أعمالهم ، ولذلك عندما رفض الشاعر فيلكسنوس -Phi-loxenes أن يمتدح هذه الأعمال بعث به ديونسيوس إلى السجن ، لكنه عاد فأرسل إليه ليستمع إلى «تراجيديا ملكية» جديدة كتبها الطاغية ، ووقف الشاعر أمامه صامتا ، وعندما سأله عن رأيه فيما سمع لم يجب بل مال على حارسه وهو يقول : «عد بي إلى السجن»^(٩) .

لماذا لبى أفلاطون دعوة هذا الطاغية . . ؟ ! تتعدد الروايات : يعتقد البعض أن أفلاطون سافر من جنوب إيطاليا إلى سيراقوصه في صقلية لكي يشاهد ما فيها من براكين والبعض الآخر يرى أن هذا الطاغية قد أسس أقوى مدينة في العالم الإغريقي كله «فقد حول هذا الرجل جزيرة أرتيجيا Ortygia إلى قلعة حصينة اتخذها مسكنا له ، وسور الطريق الذي يوصلها بأرض القارة ، فأصبح مركزه فيها منيعاً» . .^(١٠) . وقد أراد أفلاطون أن يشاهد هذه القلعة الحصينة . لكن الأرجح أن أفلاطون داعبه الأمل في أن تتحول أفكاره النظرية إلى واقع عملي ، كما يقول هو نفسه في الرسالة السابعة^(١١) . ولو تساءلنا من ناحية أخرى لماذا دعا الطاغية أفلاطون ؟ ! لكانت الإجابة على الأرجح ، أن الطغاة كانوا على مدار التاريخ ، يفاخرون بوجود الفلاسفة والعلماء والشعراء ، والأدباء في «بلاطهم» . ذلك لأن الطغاة يعرفون بصفة عامة أنهم لن ينالوا الشهرة إلا على يد هؤلاء . فجيلسون Gelon طاغية صقلية كان راعيا للفنون والآداب ، كما كان راعيا للشاعر بندار Pindar (٥١٨ - ٤٣٨ ق.م) أعظم الشعراء الغنائيين عند اليونان . وكان طاغية أثينا ييزستراتوس Peisistratus^(١٢) ، هو الذي أسس احتفالات ديونسيوس التي مهدت الطريق أمام التراجيديا الأثينية - وهو الذي قدم للبشر النص المنقح من «هوميرس»

فأصبحت الإنسانية مدينة له إلى الأبد . وهكذا يعرف الطغاة أن شهرتهم تعتمد على الكتاب ، والأدباء ، والشعراء ، والمؤلفين ، ورجال الفكر عموما - وهؤلاء على استعداد ، في الأعم الأغلب ، للقيام بدورهم في حياة الطغاة ! . لكن إذا ماتوا ، أو فقدوا سلطانهم ، انهاروا عليهم بالمعاول بالقوة نفسها التي كانوا يمدحونهم بها ، وربما أشد قوة^(١٣) . ويسوق البعض أمثلة هيرودت وأفلاطون ، وأرسطو^(١٤) من تاريخ «طغاة الإغريق» . فهاذا كان موقف أفلاطون على وجه التحديد؟ . لبي فيلسوفنا دعوة الطاغية ، وهناك تعرف على «ديون Dion» صهر الطاغية ، وشقيق إحدى زوجتيه ، وكان يبلغ من العمر زهاء اثنين وعشرين عاما ، بينما كان أفلاطون في حوالي الأربعين من عمره ، ومع ذلك نشأت بينهما صداقة متينة هي صداقة الأستاذ المربي مع تلميذ سحرته كلمات الفيلسوف . . ويصف أفلاطون هذه العلاقة في الرسالة السابعة كما يلي :

«عندما التقيت بديون في ذلك الحين ، وكان لا يزال شابا صغيرا ، عملت دون قصد مني على انهيار الطغيان ، وذلك عندما أفضيت إليه بآرائي عن أفضل الأمور البشرية ، وحثته على اتباعها بصورة عملية ، فقد تحمس ديون الذي كان بطبعه سريع الفهم ، وقرر أن يعيش بقية حياته بطريقة مختلفة»^(١٥) . وهكذا يصور أفلاطون كيف أثر في ديون الشاب منذ أول لقاء ، وكيف استطاع أن يقنعه بقبول مبادئ جديدة جعلت الشاب يغير من طريقة حياته السابقة في صقلية (وهي التي انغمس فيها في الملذات والمؤامرات . . الخ) وقرر أن يؤثر الخير على اللذة والترف ! وكان من نتيجة هذا التحول أن حقدت عليه حاشية ديونسيوس ، كما غضب الطاغية على الفيلسوف ، فعزم ديون وأصحابه على مساعدة أفلاطون على الرحيل ! وهكذا حملته سفينة كانت تقل أيضا سفير اسبرطة الذي أسر إليه الطاغية : إما أن يقتل أفلاطون في

الطريق، أو يبيعه! فأثر الثانية وباعه فعلا في أيحينا «واشتراه اينقورس القورينائي بثلاثمائة درهم وأعاده إلى أثينا . . ا» .

ب - اللقاء الثاني : الطاغية الابن

استقر أفلاطون في أثينا بعض الوقت، وكان ذلك عام ٣٨٧، وأسس أقدم جامعة في العالم «الأكاديمية» . . إلى أن دعي مرة أخرى إلى الذهاب إلى صقلية عام ٣٦٧ ق. م. فبعد عشرين سنة مات ديونسيوس الأول عام ٣٦٧ ق. م. بعد أن أفرط في الشراب وأصيب بالحمى^(١٦). وخلفه في الحكم ابنه «ديونسيوس الثاني» الذي كان الأب قد فرض عليه الجهل، والحياة في الظلام، فكان إنساناً ضعيفاً، عاجزاً عن الاستقلال بنفسه، سهل الانقياد، فتصور ديون أن الفرصة سانحة ليصنع منه الحاكم الفيلسوف الذي كان يحلم به تحت تأثير أفلاطون. ويدعو أنه نجح في إقناع ابن شقيقته بأفكار أفلاطون السياسية، وسرعان ما تحمس لها الملك الشاب ورحب بدعوة أفلاطون الذي استجاب لتوسلات صديقه، بعد تردد، وحضر إلى صقلية عام ٣٦٨ لتحقيق حلمه وترويض الطاغية الجديد، الذي لم يكن يحسن به الظن كثيراً^(١٧). ولنستمع إلى قصة رحلته الثانية يرويها الفيلسوف بنفسه: «ظل الأمر على هذا النحو حتى وفاة ديونسيوس الأب، فداخله (أي ديون) الاعتقاد بأن الآراء التي اكتسبها عن الفلسفة قد لا تقتصر عليه وحده، كما تأكد أنها قد انتقلت بالفعل إلى الآخرين، فكان رآه أن ديونسيوس الشاب يمكن أن يصبح واحداً منهم . .»^(١٨). ومن هنا فقد أخذ ديون يلح على أفلاطون في ضرورة الحضور إلى سيراكوصه بأي ثمن! . . «ولقد عقد أكبر الآمال على نجاحه في التأثير في ديونسيوس . . وهكذا تمكن من إقناع ديونسيوس أن يرسل في طلبه، كما توسل إليّ في رسائله أن أبادر إلى الحضور بغير إبطاء، وذلك قبل أن يقع ديونسيوس تحت تأثير بعض العناصر التي تنفر من الحياة الفاضلة، وتغريه

بالتحول عن هذا المثل الأعلى إلى حياة أخرى فاسدة»^(١٩). ومع ذلك فقد تردد أفلاطون طويلا في العودة إلى هذه الجزيرة، والعيش في بلاط الطاغية مرة أخرى، «فقد كنت أشعر، من ناحية بالتخوف من الشباب، وعواقب الأمور التي يتصدى لها، وكنت أعرف من ناحية أخرى أن ديون خير بطبيعته . .»^(٢٠). ومع ذلك فقد كانت هناك أسباب تجعل من المحتم على الفيلسوف أن يقوم بالمخاطرة . . «فقد كنت بحاجة إلى إقناع إنسان واحد بآرائي لكي أحقق الخير الذي قصدت إليه . .» . وكان هناك واقعان آخران حملاه على الإقدام على مغامرة جديدة: «كان الدافع الأساسي هو خوفي من الشعور المخجل من نفسي . . إذ خشيت أن أبدو في عيني مجرد رجل نظري عاجز عن إنجاز فعل واحد . .» ! ثم «أن أقع في شبه الخيانة لوفاء «ديون»، وكرم ضيافته، وذلك في وقت كان يتعرض فيه لخطر لا يقل عن الخطر الذي يمكن أن أتعرض له . .»^(٢١). هكذا تكون أخلاق الفيلسوف، لكن الطغاة لا خلاق لهم ! . ويستطرد أفلاطون: « . . هكذا غادرت وطني بعد أن شجعتني هذه الأفكار على الإقدام على المخاطرة، . . فتركت عملي في التعليم في الأكاديمية، الذي كان أحب شيء إلى نفسي، وقبلت أن أحيى في بلد يسوده الطغيان الذي لم يكن يبدو أنه يتفق مع آرائي أو يوافق طبعي . .»^(٢٢). واستقبل الفيلسوف بالحفاوة والتقدير، ولم تمض ثلاثة أشهر على وجوده حتى بدأت المؤامرات والدسائس من جديد في بلاط الطاغية، وتتلخص كلها في محاولة الدس على ديون عند الطاغية، حتى نجحت الحاشية أخيرا في الإيقاع بين ديون وخاله، وفوجئ أفلاطون بالطاغية ينفي تلميذه وصديقه وخاله (والخال والد كما يقولون!) من الجزيرة على «أبشع صورة» وبطريقة «مخجلة»^(٢٣)، فيأمر بوضعه على ظهر سفينة صغيرة وذلك بتهمة التآمر والطمع في الحكم، ويبقى الفيلسوف وحيدا فترة قصيرة يحاول فيها التأثير في

الملك الشاب لكن الشر الذي استشرى في نفسه، وفي البلاد، كان أقوى منه . عندئذ يش الفيلسوف من إصلاح الطاغية، وتؤكد من فشل مهمته، فاقنع بضرورة الرحيل، وإن كان الطاغية . . . « ألع علي أن أبقى لأن سمعته مرهونة، فيما زعم، ببقائي . . »^(٢٤)، ولهذا «فقد تظاهر بالإلحاف علي في الرجاء، وإن كنا نعلم أن توسلات الطغاة تقتن دائما بالتهديد . . »^(٢٥) . ولما كان أفلاطون يخشى أن يدبر له الطاغية أمراً كما فعل أبوه من قبل، فقد وعده بالعودة إلى سيراقوصه حالما تتغير الظروف السياسية . . . ووافق الطاغية ! . . وبعد أن وصلنا في النهاية إلى اتفاق يقضي بأن يقوم باستدعائنا - ديون وأنا - مرة أخرى بعد أن تنتهي الحرب الدائرة آنذاك في صقلية بعقد معاهدة سلام، ويتم له تثبيت حكمه وتدعيمه . . . وعلى أساس هذه الشروط وعدته بالرجوع . . »^(٢٦) . وهكذا تمكن أفلاطون، من مغادرة الجزيرة والعودة سالماً إلى أثينا .

ج - اللقاء الثالث :

ولما استتب السلام أرسل ديونسيوس مرة أخرى إلى أفلاطون يدعوه لزيارته، ولكنه طلب من ديون أن يؤجل حضوره سنة أخرى . . . « بينما أخذ يلح علي في زيارته إلحاحاً شديداً، كذلك حثني ديون على السفر، إذ أفادت التقارير العديدة الواردة من صقلية بأن ديونسيوس قد تملكته من جديد حماسة غير عادية للفلسفة، ولهذا السبب توسل إلي ديون أن أقبل الدعوة . . . وكنت من ناحيتي أعلم أن الفلسفة كثيراً ما تحدث هذا التأثير في الشباب . . »^(٢٧) . ومع ذلك فقد رفض أفلاطون تلبية الدعوة متعللاً . . . « بأنني قد أصبحت شيخاً متقدماً في السن، وأن ما يجري الآن يتعارض كل التعارض مع ما اتفقنا عليه . . »^(٢٨) . لكن الطاغية لم ييأس وعاد يلح على الفيلسوف من جديد، مما يؤكد لنا أهمية وجود رجال الفكر عند الطغاة، يزدانون بهم، ويتباهون

بوجودهم على أرضهم! . «أرسل إلي مركبا بحريا بثلاثة صفوف من المجاديف، لكي يسر عليّ مشقة السفر بقدر الإمكان . .»^(٢٩). كما أرسل الطاغية بعضا من تلاميذ أفلاطون وأصدقائه . . «وأخبرنا هؤلاء جميعا بالخبر نفسه، وهو أن ديونسيوس قد حقق تقدما ملحوظا في الفلسفة»^(٣٠). كذلك أرسل إليّ خطابا مطولا، إذ كان يعلم مدى حبي لديون، كما كان يعلم مدى لطفته على سفري وعودتي لسيراكوصه . . « . وبدأ الطاغية رسالته بهذه الكلمات: « . . ديونسيوس يحبي أفلاطون»، أو بعد التحية التقليدية قال «إذا لبيت دعوتي، ورجعت إلى صقلية، فسوف تسوى مسألة ديون على الوجه الذي يرضيك، وأنا متأكد أن مطالبك ستكون معقولة، ولهذا فلن أتردد في الاستجابة لها . أما إذا رفضت فلن يتم أي شأن من شؤونه، وبخاصة شؤونه الشخصية على الصورة التي تحبها . .»^(٣١). كما وصل إلى الفيلسوف خطابات أخرى من الأصدقاء: «وكلها تشيد بتقدم ديونسيوس في الفلسفة، وتشير إلى أنني إن لم أحضر على الفور، فسوف أعرض للخطر الشديد علاقات الصداقة التي أقمتهاف بنفسي بينهم وبين ديونسيوس، وهي في نظرهم علاقات ذات أهمية سياسية قصوى . .»^(٣٢). وهكذا قام أفلاطون، على مضض، برحلته الثالثة لزيارة الطاغية^(٣٣). «كان قلبي مفعما بالقلق والهم، ولم يكن لدي . . أي أمل في النجاح . . وعندما وصلت إلى صقلية جعلت مهمتي الأولى هي التحقق من أن ديونسيوس قد تملكه هيب الحماسة للفلسفة، وذلك كما أفادت الأخبار الكثيرة التي وردت إلى أثينا، أو أنه كان مجرد زعم لا أساس له من الصحة . .»^(٣٤).

غير أن هذه الزيارة الأخيرة تحولت إلى كارثة، فلم يف ديونسيوس بشيء من وعوده، ولم يدخل في حوار مع الفيلسوف إلا مرة واحدة. ووجد أفلاطون نفسه سجيناً كالطائر الحبيس في قفصه، وتأزم الموقف حتى تعرضت حياته

للخطر، وحاصره التهديد بالقتل في كل لحظة، فأرسل إلى بعض أصدقائه يبلغهم بالخطر الذي يعيش فيه: «وما هو إلا أن وجدوا ذريعة لإرسال بعثة دبلوماسية من مدينتهم ومعها مركب بثلاثين مجدافا . . وتشفعوا لي عند ديونيسيوس، وأبلغوه برغبتي في الرحيل، ورجوه ألا يقف عقبة في طريقي . . فوافق على أن أغادر البلاد مع المال اللازم للسفر. .» (٣٥).

د - خاتمة المطاف :

كانت هذه خاتمة ثلاث رحلات حاول فيها الفيلسوف أن يحقق أحلامه الفلسفية، وأن يبعد عن نفسه تهمة المفكر الحالم، أو الصوفي الهارب من دنيا الواقع إلى عالم مثالي «يوتوبي» لا يعلم أحد أين يوجد . . لكنه فشل! فما الذي يمكن أن نستخلصه منها . . ؟ :

١ - عرف أفلاطون عن كذب كيف يعيش الطغاة، وما ينفقون على أنفسهم وعلى حاشيتهم، وملذاتهم، ومقدار البذخ - بل السفه في الإنفاق - ولا حسيب ولا رقيب!، وهو يستطيع أن يفرض من الضرائب وأن يجمع من المال ما يشاء! حتى أن ديونيسيوس الأب جمع ذهب النساء وحليهن بحجة أن هذا أمر الإله! «فلما أسرفت نساء المدينة في زينتهن أعلن أن دمترا قد جاءته في الحلم، وأمرته أن يجمع حلي النساء كلها ويودعها في معبدها. وصدع الملك بأمر الإلهة، وصدعت به كذلك معظم النساء، ثم مالبت أن اقترض الحلي من دمترا ليمول بها حروبه» (٣٦). وقد سرق ديونيسيوس الأول الرداء الذهبي أيضا الذي كان يغطي تمثال الإله زيوس Zeus زاعما أن الجو في الشتاء يكون بارداً على نحو لا يطاق، وفي الصيف حاراً على نحو لا يطاق! وفي الحالين فإن الرداء يكون عديم النفع!، كما سرق كذلك الرداء الذي كان يغطي تمثال الإلهة هيرا Hera وباعه للقرطاجنيين! (٣٧).

٢ - اطلع أفلاطون بنفسه على الحراسة المشددة التي يعيش فيها الطاغية وكيف أنه يستطيع أن يعتقل من يشاء في أي وقت! . فديونسيوس الثاني «أسكنه في البرج وحال دون سفره» ولم يكن في استطاعته أن يخرج من البرج إلا بإذن صريح من الطاغية! .

٣ - خبر بنفسه الظلام الدامس الذي يعيش فيه الطاغية، وحيث تنعدم الحرية يكثر الوشاة والمرجفون، وتحاك الدسائس والمؤامرات . . إلخ، حتى إن الطاغية نفسه يعيش في شك وريبة من جميع المحيطين به، فيبث عيونه في كل مكان لكي تنقل له حركات الناس وسكناتهم^(٣٨) .

٤ - ليس للطاغية قيم أخلاقية يحافظ عليها، فلا وفاء بوعده، ولا أصدقاء ولا كلمة شرف، فها هو ينفي خاله «ديون» متها إياه بالتآمر، ثم يسجن أفلاطون في برج لا يرحه إلا بإذن صريح منه! وهكذا تبين أن الطغيان تدمير لقيم الإنسان الأخلاقية، وليس السياسية فحسب .

٥ - لم يتورع ديونسيوس الأب عن محاولة اغتيال أفلاطون، فليس ثمة «مفكر كبير» أمام الطاغية، حتى ولو كان أفلاطون نفسه . وكادت الفلسفة أن تخسر منارة لها في العالم القديم لولا أن القدر ألهم سفير اسبرطة بالحل الثاني فباع الفيلسوف كما يباع الرقيق! كما أعد شخصاً آخر من تلاميذه ليشتريه ويعتقه! .

٦ - شيوع النفاق والتملق سواء من جانب الحاشية للطاغية أو من جانب الطاغية نفسه لمن يريد منهم قضاء حاجة . وفي الحالتين نجد دليلاً جديداً على انهيار الأخلاق في عهد الطاغية! فديونسيوس يحاول بالهدايا وأسباب التكريم المختلفة «أن يقنعي بالشهادة أمام الرأي العام بأنه كان على حق عندما نفى ديون» (٣٣٣ د - ص ١٤٣) .

٧ - وأخيرا فإننا نستطيع أن نقول مع أفلاطون إن أسوأ ما يوجد على الأرض هو الطاغية سواء أكان فردا أم جماعة من الغوغاء^(٣٩). وفي استطاعتنا أن نعرف الطاغية، كما فعل أفلاطون، فنقول إنه مثل كل شر «سلب»، فالحاكم الطاغية «سلب للحاكم الخير»، كما أن الدائرة هي سلب للدائرة الصحيحة، والسفسطائي هو سلب للفيلسوف الحق، كما أن المرض هو سلب للصحة^(٤٠).

أما إلحاح الطاغية وحرصه على زيارة أفلاطون ثم تمسكه ببقائه في الجزيرة وعدم السماح له بالرحيل^(٤١)، فينطبق عليه تماما موقف المتنبي من كافور الإخشيدي الذي منعه هو الآخر من الرحيل ليفاخر بمقامه عنده وهو ما كان يعنيه المتنبي بقوله:

جوعان، يأكل من زادي ويمسكني

لكي يقال عظيم القدر مقصودا!

ثانيا : تصنيف الدساتير:

قصة أفلاطون مع الطاغية التي عرضناها فيما سبق، تكشف عن أمرين مهمين :

الأول : اهتمام أفلاطون الشديد بالسياسة، والتطبيقات السياسية، وإصراره على أن يمحو من نفسه فكرة أنه «بمجرد رجل نظري عاجز عن إنجاز فعل واحد» على حد تعبيره. أما الأمر الثاني فهو الخبرة العملية لأفلاطون بالنظام السياسي عموما، وبأسوأ أنواع النظم وأكثرها فساداً بوجه خاص، فهو يأكل، ويشرب، ويعيش مع الطاغية، ويراه وهو يفكر، وهو يتأمر، وهو

يغدق في سفه حيث لا يجب الإسراف، ويقتر في جوانب أخرى، ويث العيون من حوله. . إلخ. باختصار يـراه رأي العين أكثر من أي فيلسوف آخر.

والواقع أن أفلاطون كان يتوق للاستغلال بالسياسة كما نجبرنا في بداية الرسالة السابعة، وقد فرضت عليه الأحداث التي ألت ببلاده الاشتغال بها، فهو يشهد في سن الثالثة والعشرين استسلام أثينا عام ٤٠٤ ق. م لعدوتها اللدود إسبرطة بعد حرب طاحنة، كما بهرت التنظيمات العسكرية لإسبرطة، وازداد إعجابه بها بعد انتصارها على أثينا في حرب البلبونيز^(٤٢). كما أنه عاصر حكم الطغاة الثلاثين الذي أقامته إسبرطة في أثينا بعد انتصارها، وكان كريتياس - ابن عم أمه - واحدا منهم! كما شهد أفلاطون سقوط هذا الحكم نفسه بعد عام واحد من قيامه (سبتمبر ٤٠٣ ق. م) ليحل محله نظام الحكم الديمقراطي الذي حكم بموت أستاذه سقراط، وهكذا عاش أفلاطون وسط أخطر القلاقل السياسية في بلاده، كما أنه خبر بنفسه كثرة من النظم السياسية التي عاصرها ورفضها جميعا. يقول: «لقد أنعمت النظر في معتك الحياة السياسية. . وانتهى بي المطاف أن أتبين بوضوح، أن جميع أنظمة الحكم الموجودة الآن، وبلا استثناء أنظمة فاسدة، فسداتها لا يمكن إصلاحها جميعا إلا بمعجزة. . ولقد استفحل فساد التشريع، والأخلاق العامة، بصورة مخيفة، بحيث أصابني الدوار في النهاية أمام هذا الاضطراب الشامل، وأنا الذي كنت في النهاية مفعم النفس بالحفاة للحياة السياسية»^(٤٣).

ولقد كان من الطبيعي أن يقوم أفلاطون بعد هذه التجارب كلها، لاسيما محاكمة سقراط وإعدامه، ثم فشله هو مع طاغية سيراقوصه، بطرح ما كان يطمح إليه من «عمل سياسي»، ليتأمل بشاقب فكره هذه النظم التي جعلها في دورة، كل نظام يؤدي إلى الآخر، وينتهي بأسوأ النظم جميعا وأشدّها فساداً ألا وهو الطغيان، فكيف صنف فيلسوفنا هذه النظم. ١٩٠

يرى أفلاطون أن النظم السياسية كلها يمكن أن تنحصر في خمسة أشكال أساسية هي على النحو التالي :

١ - النظام الأرستقراطي Aristocracy^(٤٤)

هو أفضل أنواع الحكم عند أفلاطون، وهو حكم القلة الفاضلة، ويتجه نحو الخير مباشرة، ومن ثم فهو نظام الحكم العادل.

٢ - الحكم التيمقراطي Timocracy^(٤٥)

وهو الحكم الذي يسوده طابع الطموح من محبي الشرف، أو الطامحين إلى المجد، الذين تكون وجهتهم، السمو، والتفوق، والغلبة.

٣ - الحكم الأوليجاركي Oligarchy^(٤٦)

وهي حكومة القلة الغنية، حيث يكون للثروة مكانة رفيعة.

٤ - الديمقراطية Democracy^(٤٧)

التي هي حكم الشعب حيث تقدر الحرية تقديراً عالياً.

٥ - حكومة الطغيان Tyranny

وهي حكومة الفرد الظالم، أو الحاكم الجائر، حيث يسود الظلم الكامل بغير خجل أو حياء.

وهذا الترتيب التنازلي للحكومات، يقابل الترتيب التنازلي للعصور التي عاشها الإنسان، كما يرويها الشاعر «هزيود Hesiod» في كتابه الأعمال والأيام^(٤٨)، والتي تسير على النحو التالي: (أ) العصر الذهبي وهو أزهي العصور، ويقابل الحكم الأرستقراطي أعلى أنواع الحكم عند أفلاطون. (ب) يليه العصر الفضي وهو يقابل الحكم التيمقراطي. (ج) ثم العصر البرونزي

أو النحاسي ، ويقابل حكم الاليجاركية . (د) عصر الأبطال الذي يياثل الحكم الاليمقراطي . العصر الالالال الذي انلحت فله نفوس الناس وهور يشبه حكم الطغان^(٤٩) .

ويزهبال أفلاطون فف مألورة «الجمهورفة» إلى أنه فوجد من أنوال النفوس ، بقدر ما فوجد من أنوال متمفة من الالكمات . . أو قل إن للالكمات أنوالا خمسة ، وللنفوس بهورها أنوالاً خمسة . . ^(٥٠) إال فعتقد سقراط أن هنالك خمسة أنوال من الحكم ، فباللها خمس شلصلات من البشر ، فالرل الطموح إلى المجل فقابل الحكم الاليمقراطي ، والتمفر الذي ظل سائداً فف علم السفاة بفن الشلصلة السلطوفة والشلصلة الاليمقراطية فقابل الململمعات الملسلطة والململمعات الاليمقراطية . كذلك فقابل سقراط بفن النفس الملكفة أو الأرسلراطية أو الاليمقراطية أو نفسفة الطافة . . إلخ ، وففن أنظمة الحكم المالملة^(٥١) . «وللذا فجلر بمن فرفل دراسة شلصلات الرلال أن فدرس الال التي فتممون إللها ، لأن ملل نظم الإنسان لا الال أن تكون الالبارات عن نشاطه العقلف ، فنظمه هف أرأؤه ، والقانون هور لزه من ففكفره ، والاللة هف الال من الالاته العقلفة»^(٥٢) .

اهتم أفلاطون بدراسة هذه النظم التي ساءت عصره ووللها تنهار الواللة بل الالفرى ، فلال أن فضع نظاما لالاللها ، كف فتنقل الوالل منها إلى الالفر ، والنول الأول هور ولله نول الحكم الصالل اللفر فف فحكم النللة الفاضلة ، وففرع الالكم الفلفلسوف الذي وقف على الفللفة ، والاللة ، والمساواة . . إلخ كاملة فف عالم المثل . أما بقفة الأنوال الأربعة فلهف فاسلة ، وفملنا هنا أن فنوقف قللا علل شكل الحكم الاليمقراطي الذي سفللر منه الطغان ، لكن قبل ذلك لابل أن نسال كف فنشأ الاليمقراطية ؟ وفف تنهار ؟ !

أ - النظام الأوليجاركي :

تنشأ الديمقراطية من النظام الأوليجاركي ، فهو أول نظام تظهر فيه الرغبة عارمة في الثراء ، واقتناء المال بغير حد ، ذلك لأن النظام الأوليجاركي هو نظام من الحكم يقوم على الثروة ، ويحكم فيه الأغنياء دون أن يشاركهم الفقراء في السلطة . وهم في سعيهم إلى المزيد من الثروة يقل تقديرهم للفضيلة بقدر ما يزداد تقديرهم للمال ، لأن الثروة والفضيلة لا يجتمعان ، . . . إذ بينهما ذلك الفارق الذي يجعل كفة إحداهما تنخفض كلما ارتفعت الأخرى إذا وضعنا على كفتي ميزان . فإذا كرمت الثروة والأثرياء في دولة ما ، قلّ تكريم الفضيلة والفضلاء فيها حتماً^(٥٣) . وهكذا تسري بين المواطنين نعمة احترام المال ، فيتملقون الرجل الشري ويعجبون به ، ويصعدون به إلى منصة الحكم ، بينما نراهم يحتقرون الفقير ، وهكذا يصبح المجتمع جشعا إلى المال والربح ! بل إن الأمر ليصل إلى حد أن تقوم الدولة بوضع قانون يحدد شروط الامتياز في الأوليجاركية بحد معين من الثروة يزداد كلما كانت الأوليجاركية قوية ، وينخفض كلما كانت ضعيفة . وهكذا يحرم من أدوار المهام العامة كل من لا تسمح لهم ثروتهم ببلوغ هذا الحد المعلوم^(٥٤) . ويعتقد أفلاطون أن اختيار الحكام على أساس ثرائهم مبدأ معيب في ذاته ، وإلا فلك أن تتخيل ماذا يحدث لو أننا طبقناه مثلا في قيادة السفينة؟ ! فقلنا إن ربان السفينة لابد أن يُختار على أساس ماله من ثراء ، ويستبعد الفقراء على الرغم مما قد يكون لديهم من تفوق في هذا المضمار؟ لا شك أن الرحلة ستنتهي عندئذ إلى كارثة .

تلك نقيصة بارزة في الحكم الأوليجاركي ، لكنها ليست الوحيدة ، فهناك نقيصة أخرى لا تقل عنها أهمية ، وهي أن الدولة تفقد وحدتها ، وتغدو دولتين لا دولة واحدة : دولة الأغنياء ثم دولة الفقراء . وهما دولتان تعيشان على الأرض نفسها ، وتتآمر كل منهما على الأخرى بلا انقطاع^(٥٥) .

نقيصة ثالثة هي أن هذه الدولة ستكون عاجزة عن شن أية حرب ، ذلك لأنها مضطرة إلى تسليح الشعب ، لكنها عندئذ ستخشاه أكثر مما تخشى الأعداء ، فجمهور الشعب فقير ، والسلاح معه خطيرا ، لكنها من ناحية أخرى إذا لم تسلحه فسوف يجد أفراد هذا النظام أنهم قلة (أوليغاركيون) في المعركة ، فضلا عن أن تقتيرهم يحول بينهم وبين الإنفاق على الحرب .

ولما كانت الغالبية العظمى من أفراد الشعب في هذا النظام فقراء ، فسوف يوجد فيها متسولون ، وإلى جوارهم لصوص ، ونشالون ، وسارقو معابد وأشرار من كل نوع ، ولا بد أن نعزو وجود هؤلاء الأشرار إلى الجهل وسوء التربية ، وإلى نوع الحكومة الفاسدة .

والحاكم في الدولة الأوليغاركية هو نفسه رجلان في رجل واحد ، كما أن دولته دولتان في دولة واحدة ، وصفة البخل الغالبة عليه هي خليط من التزمت والطمع ، ولا مناص من حدوث صدام بين الاثنين رغم ما بينهما من اتحاد مؤقت^(٥٦) .

ب - الانتقال إلى الديمقراطية :

إن الثروة التي تهالك عليها النظام الأوليغاركي هي التي تتسبب في هدمه وتدميره ، وذلك لأن أبناء الموسرين ، والأغنياء ، والنبل ، يألفون الإسراف والإنفاق على الملذات . ويصعب جدا في أية دولة تمجد الثروة أن يتسم شبابها بالاعتدال وضبط النفس . وهكذا يدفع الحكام بغفلتهم ، وبتركهم الحبل على الغارب للإسراف ، رجالا صالحين إلى الفقر والعوز ، ويظل الحقد يملأ نفوسهم فيتآمرون على أولئك الذين اقتنوا ثرواتهم ، وعلى بقية المواطنين ، وتهفو نفوسهم إلى الثروة . فالمجتمع الذي انقسم إلى دولتين : أغنياء وفقراء تأخذ فيه رقعة الفقراء في الاتساع ، نتيجة لإسراف الأغنياء ، ويزدادون حقدًا على كل من

يملك ثروة، في الوقت الذي يضعف فيه من تبقى من الأغنياء الذين أسلمهم الترف إلى الرخاوة، وأوهن البذخ من عزائمهم! ويصف أفلاطون انقسام المجتمع في الدولة الأوليجاركية وصفا رائعا فيقول: «إذا حدث في مثل هذه الظروف أن تقابل الحكام والمحكومون في صعيد واحد في معركة برية، مثلا، فإن الفرصة تتاح لهم عندئذ أن يرقب بعضهم البعض وهم في لحظة الخطر. وعندئذ لن يستطيع الأغنياء أن يمتقروا الفقراء، بل إن الذي يحدث في أغلب الأحيان حين يقف فقير هزيل لفحته الشمس المحرقة في ساحة الوغى إلى جانب غني ترعرع في الظلال الوارفة، وتراكم على جسده الشحم الزائد، فلهت أنفاسه، وبدت عليه مظاهر العجز، فلا بد أنه قائل لنفسه إن هؤلاء الناس لم يصبحوا أثرياء إلا لأن الفقراء جبناء، فإذا اجتمع الفقراء معا في خفية عن أعين الباقين، فسوف يقولون لأنفسهم دون شك، إن هؤلاء الناس لا يصلحون لشيء. بل إنهم جميعا تحت رحمتنا!» (٥٧).

وتظهر الديمقراطية عندما ينتصر الفقراء على أعدائهم، فيقتلون بعضهم وينفون البعض الآخر، ويقتسمون أمور الحكومة والرئاسة بالتساوي، بل إن الحكام في هذا النوع من الدول غالبا ما يختارون بالقرعة.

ويصبح كل فرد في مثل هذه الدولة حرا، بل إن الحرية تسود الجميع، وحينها تسود الحرية يكون في وسع كل شخص أن ينظم طريقته في الحياة كيفما يشاء. ولما كانت هذه الدولة تشتمل، بفضل ما فيها من حرية، على جميع أنواع الدساتير، فإن المرء يمكن أن يتوجه إليها ليختار منها النظام الذي يروقه، فهي سوق للدساتير يتسنى للمرء فيه أن يتقي الأنموذج الذي يفضلُه (٥٨).

وهكذا يصف أفلاطون الدولة الديمقراطية: «بالتهاون والتساهل المفرط

الذي يؤدي إلى حالة «رائعة» من الفوضى!، ومظاهر التنوع تقوم على المساواة بين الناس «المتساوين وغير المتساوين معا»، حتى يغدو العبد مساويا للمواطن، والمواطن مساويا للعبد، والأجنبي الدخيل مساويا لهما معا! بل إنك لتجد الأستاذ في مثل هذه الدولة يخشى التلاميذ ويتملقهم! ويسخر التلاميذ من أستاذهم، ومن المشرفين عليهم، وعلى الإجمال فإن الصغار يقفون على قدم المساواة مع الكبار، وينازعونهم الأقوال والأفعال، أما الكبار، رغبة منهم في إرضاء الصغار، فيشاركونهم لهوهم، ومرحهم، ويقلدونهم حتى لا يظهروا بمظهر التسلط والاستبداد! .

وينبها إرنست باركر E.Barker إلى أن ما يصفه أفلاطون تحت اسم الديمقراطية هو ما يصح أن نلقبه نحن باسم «الفوضوية Anarchism» - فوضوية الشاعر شللي التي يكون الإنسان فيها^(٥٩):

«حراً لا يقيد، ولا يخضع لسيد،
بل يكون إنساناً يتمتع بالمساواة ولا ينتمي
إلى طبقة، أو قبيلة، أو أمة،
متحرراً من الخوف والعبادة، والمركز الاجتماعي،
ويكون صاحب العرش على نفسه . .»

فهذا الذي يصفه أفلاطون لا ينطبق على ما كانت تعنيه الديمقراطية المباشرة في اليونان قديماً أو ما تعنيه الديمقراطية النيابية اليوم، وبما أن أفلاطون يسوّي بين الديمقراطية والفوضى فإنه على هذا الاعتبار يدين مبدأيها الأساسيين وهما، الحرية والمساواة، ولا يرى أنهما مبادئ على الإطلاق^(٦٠).

ج - الانتقال إلى الطغيان :

حتى الديمقراطية تدمر نفسها بنفسها عندما تصل إلى حدها الأقصى

فتنقلب إلى فوضى، وبدلاً من أن يحكم الشعب نفسه بنفسه^(٦١)، نرى حكم الجاهير أو الغوغاء الذي هو بحر هائج يتعذر على سفينة الدولة السير فيه، لأن كل ريح من خطابة أو شعوذة من جانب الخطباء تحرك المياه وتعطل طريق السير. وتكون النتيجة أن يقفز الطاغية إلى كرسي الحكم لكي ينقذ البلاد من الفوضى.

وهكذا تنشأ الحكومة الاستبدادية، فيما يرى أفلاطون، بطريقة طبيعية من الحكومة الديمقراطية المسرفة في حريتها لحد الفوضى، أي أن التطرف في الحرية يولد أفضع أنواع الطغيان، ويظهر وسط هذه الفوضى من يؤيده الناس قائداً عليهم ونصيراً لهم، ويضفي عليه الشعب قوة متزايدة، وسلطاناً هائلاً، وفي كل مرة يظهر فيها طاغية، يكون الأصل الذي يظهر منه هو هذا النصير، فكيف يبدأ نصير الشعب في التحول إلى طاغية؟!



ثالثاً : الطاغية . . . الذئب!

يبدو أن أفلاطون كان على حق عندما ذهب إلى أن ظهور الطاغية مرهون بوجود ضرب من الفوضى أو التسبب في الدولة، بحيث يكون هو «المنقذ» الذي يعيد النظام، والأمن، والاستقرار إلى البلاد حتى يشعر كل مواطن أنه آمن على نفسه، وأهله، وماله . . . إلخ. يقول أندروز في كتابه عن «طغاة الإغريق» إنهم كانوا يظهرون في فترات الأزمات^(٦٢) : «بحيث يكون المبرر العام الشائع الذي يسوغون به الطغيان - وهو نفسه تبرير الدكتاتورية الآن - هو قدرة الطاغية أو الدكتاتورية على النهوض بحكومة فعالة، بعد أن أصبح جهاز الدولة عاجزاً عن مواجهة الأزمات التي تظهر بسبب ضغوط خارجية أو توترات داخلية^(٦٣). ومن ثم كان الأمل ينعقد على ظهور حاكم قوي،

يعيد النظام والاستقرار إلى المدينة اليونانية ، هو: الطاغية^(٦٤) ، وإن كان أندروز نفسه يستطرد ليقول : «عندما كانت الحاجة تدعو إلى وجود طاغية ، فإنه عندما يحكم كان يذهب في حكمه أبعد من الأزمة التي جاء ليعالجها ، فالضرورة العامة شيء يتحد مع الطموح الشخصي ، ولا يمكن الفصل بينهما بوضوح ، فضلاً عن أنه ليس من السهل على الحاكم المطلق أن يتقاعد!»^(٦٥) .

وفضلاً عن ذلك فإن الصورة التي رسمها أفلاطون للطاغية مأخوذة من سيرة ديونسيوس الأول في سيراكوصه ، حيث جاء هذا الطاغية في أعقاب الديمقراطية أو بعبارة أدق نتيجة للاضطرابات التي حدثت في الجزيرة ، وأدت إلى ما يشبه الفوضى ، ومن هنا نجد أفلاطون في إحدى فقرات محاوره «الجمهورية» يشير إشارة واضحة إلى تجربته الخاصة في سيراكوصه عام ٣٨٧ ق . م . ويلاحظ «أرنست باركر» أنه يكاد يخرج من نطاق المحاوره ويتحدث بلسانه الشخصي ، ويرجو سامعيه أن يفهموا أن حكمه على الطاغية هو حكم رجل «في مقدرته الحكم» ، عاش مع الطاغية في مكان واحد ، ولمس حياته اليومية ، وعرف كل شيء عن علاقاته العائلية^(٦٦) .

يتولى الطاغية الحكم ، في الأصل ، لكي ينقذ البلاد من حالة الفوضى التي تتردى فيها ، ويبدأ في الأيام الأولى من حكمه في التقرب من الناس : «في مبدأ الأمر لا يلقي كل من يصادفه إلا بالابتسام والتحية ، ويستنكر كل طغيان ، ويجزل الوعود الخاصة والعامة ، ويعفي من الديون ، ويوزع الأرض على الشعب وعلى مؤيديه ، ويتصنع الطيبة والود مع الجميع»^(٦٧) . وفي الوقت ذاته يبدأ في تكوين حرس قوي حوله بحجة المحافظة على مطالب الشعب ، ومراعاة لمصلحة الشعب ذاته»^(٦٨) .

وبعد تكوين الحرس الجيد الذي يلتف حوله لحمايته ، يبدأ في تأمين وجوده في الداخل والخارج ، فبالنسبة لأعداء البلاد في الخارج فإنه يتفاوض مع

بعضهم ، ويقا تل البعض الآخر حتى يتخلص منهم بشتى الطرق . ثم يتجه إلى الداخل فيتخلص من المناوئين له : «وعندما يأمن هذا الجانب فإنه لا يكف أولاً عن إشعال الحرب تلو الأخرى حتى يشعر الشعب بحاجته إلى قائد . وكذلك حتى يضطر المواطنون الذين أفقرتهم الضرائب إلى الانشغال بكسب رزقهم اليومي بدلا من أن يتآمروا عليه!»^(٦٩) .

وعندما يجد «زعيم الشعب» نفسه سيداً مطاعاً ، فإنه لا يجد غضاضة في سفك دماء أهله ، فهو يسوقهم إلى المحاكمة بتهم باطلة ، وهي طريقة مألوفة لدى هذه الفئة من الناس ، إنه يحتقر القوانين المكتوبة وغير المكتوبة ، ولما لم يكن شيء يقف في وجه الطاغية المستبد فإنه يصبح عبد الجنون أو يتقلب حكمه إلى كارثة^(٧٠) . فهو يقتل المواطنين ظلما وعدوانا ، ويدوق بلسان وفم دنسين دماء أهله ويشردهم . . عندئذ يصبح هذا الرجل طاغية ويتحول إلى ذئب . . «^(٧١) ويعتمد أفلاطون في «تحول الطاغية إلى ذئب» على أسطورة يونانية تقول إن المرء إذا ماذق قطعة من لحم الإنسان ، ممتزجة بلحم قرابين مقدسة أخرى ، فإنه يتحول حتما إلى ذئب!»^(٧٢) . وبالمثل فإن الحاكم الجبار الذي أمسك بدفة الحكم باسم «نصير الشعب» ، يبدأ في سفك دماء المواطنين حتى لا يتآمروا عليه ، فكأنه بذلك يأكل لحم أخيه ، وهكذا يتحول إلى ذئب مفترس ! ، «إذا شك أن لبعض الناس من حرية الفكر ما يجعلهم بأبون الخضوع لسيطرتة ، فإنه يجد في الحرب ذريعة للقضاء عليهم ، بأن يضعهم تحت رحمة الأعداء ، لهذا السبب كان الطاغية دائما مضطرا إلى إشعال نيران الحرب!»^(٧٣) . غير أن هذا المسلك لن يكسبه إلا كراهية متزايدة من مواطنيه!^(٧٤) .

بيد أن ظلم الطاغية لا يعرف تفرقة بين المواطنين ، وليس للطاغية «صديق» ، فهو لا يمانع في الغدر بالأصدقاء أو المعاوين إذا ما اشتبه فيهم :

«فهو إذا وجد من بين أولئك الذين أعانوه على تولي الحكم، والذين أصبحوا من ذوي السلطان والنفوذ فئة من الشجعان الذين يعبرون عن آرائهم بصراحة أمامه وفيما بينهم وينتقدون ما يقوم به من تصرفات . . فإن الطاغية لابد أن يقضي على كل هؤلاء إن شاء أن يظل صاحب سلطان بحيث لا يترك في النهاية شخصاً ذا قيمة سواء بين أصدقائه أو أعدائه»^(٧٥).

وإذن فلا بد له من «إبصار حاد»^(٧٦)، لكي يرى كل من تتوافر لديه الشجاعة أو عزة النفس أو الذكاء أو الثروة . وهكذا شاء طالعها أن يظل، طوعاً أو كرهاً، في حرب دائمة مع الجميع، وأن ينصب لهم الشراك، حتى يطهر الدولة منهم! ويألفها من طريقة في التطهير! إنها عكس طريقة الأطباء، فهؤلاء يخلصون الجسم مما هو ضار فيه ويتكون ما هو نافع، أما هو فيفعل العكس!^(٧٧)؛ ذلك أنه لا يستأصل إلا المفيد والنافع، لأنه لا يقضي إلا على الشرفاء، والمفكرين، والشجعان، والمخلصين، الذين يرفضون نفاقه^(٧٨).

لكن تصرفات الطاغية، على هذا النحو، تثير في نفوس مواطنيه المزيد من الكراهية، فيزداد بدوره حاجة إلى حرس أكبر عدداً وأشد إخلاصاً^(٧٩): «وهم سيتقاطرون عليه من تلقاء أنفسهم بأعداد كبيرة، إذا ما دفع لهم أجوراً كافية . .»^(٨٠). ولكن المعجبين به لن يتجاوزوا أولئك الرفاق المنتفعين الذين يجتمعون به، ويدافعون عنه، لأنهم يعلمون أن سقوطه يعني سقوطهم أيضاً . . أما المواطنون الشرفاء، فإنهم يمقتونه، وينفرون منه . .»^(٨١).

لكن الرفاق المنتفعين، أو بطانة الطاغية، ليست مجموعة من الأصدقاء، أو «رفاق السلاح»! بل قد يكون منهم الكتاب والشعراء الذين يدفع لهم الطاغية بسخاء، لأنه يعلم أن شهرته لن تكون إلا عن طريقهم . ولهذا فسوف نجد من الشعراء من يمتدح الطاغية، ويرى أن الطغاة يكتبون الحكمة بفضل

صحبتهم للحكماء . . «ويقولون أيضا إن الطغيان يقرب بين الناس وبين الآلهة، وسرى الشعراء يطوفون البلاد واحدة تلو الأخرى فيجمعون الجماهير، ويستأجرون أصحاب الأصوات الجميلة المقنعة لكي يغفروا الجماهير على الأخذ بدستور استبدادي!» (٨٢).

ويغدق الطغاة الكثير من الأموال على الشعراء، والكتاب، والأنصار، والأعوات، كذلك يعدون «المكافآت والجوائز» والمهرجانات . . إلخ. ولا شك أنه لو كان في الدولة كنوز مقدسة، فسوف ينهبها كما ينهب أموال الضحايا من المواطنين. ومن الواضح أنه يعيش هو ورفاقه، وحاشيته، وبطانته، وعشيقاته، من ثروة أبيه - أي الشعب. وهكذا نجد أن الشعب الذي أنجب الطاغية يجد نفسه مضطرا لإطعامه هو وحاشيته! (٨٣).

غير أن أفلاطون يتنبأ بأن الشعب سوف يدرك مدى الكارثة التي جلبها على نفسه يوم ساند الطاغية وارتضى حكمه: يقول «إن الشعب سيدرك بحق، مدى الحماقة التي ارتكبها حين أنجب مثل هذا المخلوق ورعاه، ورباه، حتى أصبح هذا المخلوق أقوى من أن يستطيع الشعب أن يطرده!» (٨٤).

ومعنى ذلك أن الكارثة الكبرى هي أن الطاغية سيمكن لنفسه بحيث يستحيل على الناس أن تتخلص منه، وإذا كان أفلاطون يشبه الشعب بالأب الذي أنجب ابناً عاقا هو الطاغية، فإنه يتساءل: «ما الذي يحدث إذا غضب الشعب، وقال إنه لا يليق بابن زهرة العمر أن يعيش عائلة على أبيه، وأن الابن هو الذي ينبغي أن يعول أباه، وأن هذا الأب لم ينجبه ولم يربه ليرى نفسه عبدا لعبيد ابنه حين يشب أو لكي يظل يطعمه هو وعبيده، وتلك الحثالة التي تحيط به، لكي يخلصه عندما يتولى قيادته من الأغنياء؟ ولنفرض أن الشعب قد طلب منه مغادرة الدولة هو وحاشيته، مثلاً يطرد الأب من بيته ابناً عاقاً، ومعه رفاقه الأشرار، فما الذي يحدث عندئذ؟! ويجب أن الشعب سيدرك

مدى الحماية التي ارتكبتها حين أنجب هذا المخلوق! . وينتهي أفلاطون إلى أن الطاغية، لديه من الوقاحة، ما يجعله يجرؤ على الوقوف في وجه أبيه، بل وضربه إن لم يستسلم لأوامره: «الطاغية قاتل لأبيه، وهو بشر عاق لا يرحم شيخوخة أبيه، وتلك هي حقيقة الطغيان الذي لا يختلف عليه اثنان! وهكذا فإن الشعب يستجير، كما يقول المثل، من الرمضاء بالنار! إذ إن خوفه من الوقوع تحت سطوة الأحرار يجعله يقع تحت سطوة العبيد! وهكذا تتحول الحرية المتطرفة الهوجاء إلى أقصى وأمر أنوع العبودية، وأعني بها الخضوع للعبيد. .» (٨٥).



رابعاً : شخصية الطاغية :

أ - تصنيف الرغبات :

سبق أن ذكرنا أن أشكال الحكم الخمسة تقابلها خمس أنفس عند البشر، أو خمس شخصيات من الرجال، فكيف حدد أفلاطون ملامح شخصية الطاغية؟!

يصنف أفلاطون في نهاية الكتاب التاسع من الجمهورية رغبات الإنسان إلى نوعين أساسيين: رغبات ضرورية، ورغبات غير ضرورية، وهو تصنيف يقترب مما يقوله علم النفس الحديث عن الحاجات الأولية، والحاجات الثانوية عند الإنسان. أما الأولى فهي تلك الرغبات التي لا نستطيع لها دفعا كما أن إشباعها مفيد لنا من ناحية أخرى، في حين أن الثانية لا يجلب إشباعها أي خير، بل ربما عاد بالضرر علينا.

أما الرغبات الأساسية فهي كالرغبة في الطعام مثلاً، وهي ضرورية لأنها تفيد الصحة، وتصور البدن، ومن هنا كان إشباعها مفيداً ولازماً للحياة في آن

معا . لكن إذا كان الخبز واللحم ضروريين للحياة فإن الإسراف فيها ، أو الرغبة في تجاوزهما إلى أنواع أخرى أكثر تنوعا سوف يعد أمراً غير ضروري^(٨٦) . أما النوع الثاني من الرغبات ، وهو غير الضروري ، فربما كان أوضح نموذج له : الملهذات والرغبات التي يظهرها اللاشعور في الأحلام ، أعني «عندما يُغيب الكسرى ذلك الجزء العاقل الرقيق من النفس الذي يتولى التحكم في الجزء الآخر، وينطلق الجزء الحيواني المتوحش في النفس من عقالة مثقلا بالطعام والشراب، فينفض عن نفسه النوم، ويبحث عن مجال لنشاطه، ومتنفس لشهوته . والنفس هاهنا لا تحجل من شيء قط ! كما لو كانت قد تخلت عن كل حياء ، فلا تتردد في ارتكاب أية جريمة ولا تستحرم أي طعام!»^(٨٧) .

ويصور أفلاطون ، ببراعة ، كيف يخرج «الطاغية» من إهاب الرجل الديمقراطي فهو ابنه ! ، وكيف يندفع نحو الرغبات الهوجاء ، فيتولد في نفسه حب جارف يرعى الرغبات المتطرفة ، وعندئذ تحتل هذه الرغبة الموقع الرئيسي في النفس ، وتتخذ من الجنون زعياً لحراستها ، وتثور ثورة هوجاء . فإذا صادفت بعض الرغبات أو الأنظار العاقلة التي لا يزال فيها بقية من حياء ، فإنها تقتلها أو تطردها بقسوة ، حتى تطهر النفس من كل اعتدال ، وتدعو الجنون لكي يحل محلها ! وهكذا يغدو المرء طاغية حين يصبح ، بالطبع أو بالطبع ، أو بهما معا ، جامعاً بين صفات السكر ، والعاشق ، والمجنون^(٨٨) .

على هذا النحو تتكون الملامح العامة للطاغية عندما تسيطر عليه الرغبات اللاواعية (اندفاع اللاشعور الهمجي كما يقول فرويد) وتتحكم في سلوكه ، فكيف تسير حياة مثل هذا الرجل . ؟ !

ب - حياة الطاغية :

يصور أفلاطون حياة الطاغية منذ اللحظة التي تسيطر عليها فيها الرغبات

والميل الشهوانية الجاحجة التي لا تعرف حداً للإشباع، يصور هذه الحياة على أنها سلسلة من «أعياد اللذة، والمآدب، والعشيقات، وغيرها من الانحرافات المنحلة»^(٨٩). والمقصود بالطبع أنه مادامت الرغبات والميل الشهوانية هي المسيطرة، فسوف يعيش مثل هذا الإنسان حياة بوهيمية بلا قيم ولا مبادئ، بل إن هذه الرغبات سوف تخلق رغبات أخرى على المستوى نفسه من البهيمية «فيظهر في كل ليلة العديد من الشهوات العنيفة الملحة التي يقتضي إشباعها شروطاً متباينة!». وإشباع هذه الرغبات المتنوعة المتجددة كل يوم يحتاج إلى مال وإنفاق، وسرعان ما تنضب موارده فيبدأ في الاقتراض، كما يبدأ في تبديد ميراثه وممتلكاته، لكن عندما يأتي عليها جميعاً، ولا يبقى منها شيء، لا تكون الرغبات قد ارتوت لأنها متجددة ومتنوعة وولادة لرغبات أخرى! فتصرخ هذه الرغبات العنيفة العديدة وتلدغه هذه الشهوات، فيجري هنا وهناك كالمخبول، باحثاً عن صديق أو جار. إلخ يملك شيئاً يأخذه منه بالخدعة أو بالإكراه!، لأنه إذا أراد ألا يروح ضحية الآلام المبرحة، والهموم الثقيلة، فإن عليه أن ينهب من كل مصدر: وسوف يبدأ بالبيت فيدعي أنه قيم على أبيه وأمه فينهبهما بعد أن يكون قد بدد نصيبه من أموالهما! . انه الآن لا يريد نصيبه فقط، وإنما يريد أن ينفق عن سعة من أموال والديه، فإن لم يستسلم الأبوان لمطالبه لجأ إلى السرقة أو الخداع، ثم إلى العنف ليسلبهما ما يملكان، فإن تمسكا بعنادهما، وأصرأ على مقاومته، فإنه لا يحجم عن سلوك الطاغية الذي لا يرحم أحداً، ولا يقيم وزناً للأخلاق والقيم: إنه لا يتورع عن ضرب أمه أو الإساءة إلى أبيه المسن^(٩٠).

وتتكدر الرغبات في نفس الابن الطاغية، فيحاول أولاً أن ينقب جدار البيت، أو يسرق عابر سبيل في جنح الظلام أو أن ينهب المعابد. لقد ولد هذا الشاب لأب ديمقراطي كما ذكرنا، ولقد كان في البداية خاضعاً للقوانين

ولسلطة أبيه، ولم تكن هذه الرغبات المنحرفة، أو الأفكار السيئة، تنطلق من عقالها إلا أثناء النوم، أما بعد أن تحول إلى طاغية مستبد فإنه يصبح طوال حياة اليقظة، أعني طوال حياته الواعية، ذلك الرجل الذي كان يصبح من آن لآخر أثناء نومه، أي أن القوى اللاعقلانية واللا شعورية هي التي طغت على سلوكه، وأصبحت مسيطرة على كل تصرفاته، ربما كان في السابق يحلم إنه يسرق أو يقتل أو يرتكب فعلا فاضحا . إلخ . أما الآن فهو يستبجح لنفسه إراقة الدماء وأكل أي طعام محرم، وارتكاب أي سلوك شائن، واقتراف أية ذيلة . إلخ . وهكذا تسوقه القوى اللاواعية - التي تحدث عنها فرويد بالتفصيل بعد ذلك بأكثر من عشرين قرنا - إلى الفوضى والاضطراب، مثلما يقود الطاغية الدولة إلى مغامرات طائشة! (٩١).

ج - أعوان الطاغية :

مثل هذه الشخصية البهيمية، أو الحيوان الأكبر - كما يسميها أفلاطون - لن تصادق إلا رفاق السوء، ولهذا ينبغي ألا نندهش عندما نجد أعوان الطاغية يمارسون مجموعة من «الجرائم البسيطة» كالسرقة أو السلب أو «ثقب الجدار» أو اغتصاب أموال المارة وملابسهم، وبيع الأحرار على أنهم عبيد، وإذا كانوا يجيدون الحديث احترفوا الوشاية، وشهادة الزور أو الاتهام الكاذب مقابل رشوة! ونحن نصف هذه الجرائم بأنها «بسيطة» بالنسبة للجرائم الفادحة التي يرتكبها الطاغية، فهذه الآثام كلها، لا تكاد تكون شيئا مذكورا، إذا ما قورنت بها يجلبه الطاغية على الدولة من بؤس ودمار وبلاء .

ويشير أفلاطون إشارة نافذة إلى أن هؤلاء الأعوان يمكن أن يخلقوا الطاغية! يقول : «إذا وجد في الدولة عدد كبير من هؤلاء الناس، ومن أتباعهم، وشعروا بقوتهم، فإن هؤلاء، مستعنين بغباء الشعب، هم الذين يخلقون الطاغية، إذ

يتقونونه لأنه هو الشخص الذي تنطوي نفسه على أكبر قدر من الطغيان»^(٩٢). وعندئذ إما أن يستسلم له الشعب طواعية، أو يعمل هذا الطاغية، الذي لم يتورع من قبل عن إيذاء أبيه وأمه، على معاقبة قومه إن أمكنه ذلك : فيدخل بينهم عناصر جديدة من بين أنصاره المقربين، ويخضع لهم أهله الذين كانوا من قبل أعزاء لديه، والذين هم شعبه، ويجعلهم عبيداً لهؤلاء الغرباء.. وهكذا تصل رغباته الطاغية إلى اكتمال تحققها..!

إن هذا الطاغية اعتاد قبل أن يستولي على زمام السلطة أن يختلط بالمنافقين الذين هم على استعداد لخدمته في كل شيء، فإذا كان هو في حاجة إلى خدمة يؤديها له شخص آخر، فإنه يقف أمامه في مذلة وكأنه كلب خاضع متظاهرا بالإخلاص، حتى إذا قضى منه مأربه أدار له ظهره^(٩٣). وهكذا نرى الطغاة طوال حياتهم: «لا يجدون لهم صديقا، وإنما هم إما سادة مستبدون، وإما عبيد خاضعون!». أما الحرية والصدقة الحقيقية، فتلك نعمة لا يذوقها الطغاة أبداً^(٩٤). وعلى ذلك فإن المرء يكون على حق، إذا قال عنهم إنهم لا يعرفون الإخلاص، وهم أيضا ظالمون بكل معنى الكلمة.

وأخيراً لابد لنا أن نقول إن أسوأ أنواع الإنسان هو الذي يسلك في يقظته على النحو الذي قلنا إن الناس يسلكونه في منامهم، لأن الجانب العاقل يحد من الجانب الحيواني في الإنسان ويكبته، فإذا نام هذا الجانب العاقل، وهو الجانب الإنساني على الأصالة، انطلق الجانب الحيواني من عقاله يعربد كما يحلو له، وكان الشخص في هذه الحالة هو مجرد حيوان!. فماذا نقول إذا أمسك هذا «الحيوان الأكبر» زمام السلطة في الدولة..؟! بل ماذا نقول إذا طالت مدة رئاسته لهذه الدولة؟! وما قولك في «أنه لا يتقاعد أبدا، فهو إما أن يموت، أو يطيح به شخص آخر». يقول أفلاطون إنه كلما طالت مدة ممارسته للطغيان، ازدادت هذه الطبيعة تأصلا فيه.. وهكذا نجد أن الرجل الطاغية

يشبه دولة الطغيان، مثلما أن الرجل الديمقراطي مشابه للدولة الديمقراطية وهكذا الحال في الباقي^(٩٥).

د - النفس الطاغية :

الدولة والفرد، إذن، متشابهان، وكل منهما يتبين بأحوال الآخر. والدولة التي يحكمها طاغية لا يمكن أن تكون حرة، وإنما هي مستعبدة إلى أقصى حد، وإذا كانت الدولة مشابهة للفرد، فلا بد أن تتغلغل هذه العبودية في نفس الفرد الطاغية أيضاً، بحيث نجده يحمل نفساً وضعية إلى أقصى حد، بل تهبط أشرف أجزاء نفسه إلى أدنى مرتبة من مراتب العبودية، علماً بأن أحسن هذه الأجزاء هو الذي يصبح سيداً مسيطرأ على تصرفاته وسلوكه. ومن هنا كانت النفس التي يسيطر عليها الطغيان لا تفعل - بدورها - ما تريد، أعني ماتريده النفس بأسرها، وإنما هي دائماً مدفوعة بقوة الجوانب الوضعية. وإذن فالنفس الطاغية لا بد أن تكون فقيرة هزيلة يستبد بها الرعب، وتعاني الآلام والأين، والشكوى، والتذمر!، «فقيرة هي النفس التي تنظر إلى باطنها فتجد خواء، فتمتد إلى خارجها لتقتني ما يسد لها هذا الخواء، وماذا تقتني؟ تصيد أناساً آخرين ذوي نفوس أخرى لتخضعهم لسلطانها! إنها علامة لا تخطيء في تمييز أصحاب النفوس الفقيرة من سواهم، فحيثما وجدت طاغية - صغيراً كان أو كبيراً - فاعلم أن مصدر طغيانه هو فقر نفسه. إن المكتفي بنفسه لا يطغى. إن من يشعر في نفسه بثقة واطمئنان ليس في حاجة إلى دعامة من سواه!»^(٩٦) وهكذا تكون النفس الطاغية فقيرة جذباء هزيلة، ويكون الرجل الطاغية أفقر وأتعس الناس أجمعين، لا يفوقه في تعاسته سوى الرجل الذي وضعته الأقدار هو وزوجته، وأطفاله، وعبيده، في صحراء قاحلة لا يجد فيها عوناً من أحد، فيعيش في حالة من الرعب والهلع الشديد، مترقباً على الدوام أن يقوم عبيده باغتياله هو وأطفاله وزوجته فيضطر إلى تملق عبيده،

واستلهم بالوعود! ، ولذا فسوف يظل الطاغية حبيس حشد هائل من المخاوف والرغبات^(٩٧) .

وهذا هو المحصول الوفير من الشرور التي يجنيها ذلك الذي يسيء التحكم في نفسه فيصبح أشقى الناس جميعاً ، وهو الرجل الطاغية الذي تسوقه الأقدار ، فيأخذ على عاتقه حكم الآخرين ، مع أنه عاجز عن حكم نفسه! وكأنه مريض عاجز ، لكن الأقدار تدفعه إلى أن يقضي بقية حياته مصارعاً في المسابقات الرياضية بدلا من أن يلزم الفراش! وهو موقف يعبر عن خُلف لا معقول .

وهكذا نصل مع أفلاطون ، إلى حقيقة مهمة ، وهي أن الطاغية الحقيقي هو في واقع الأمر ، وعلى خلاف ما يظن الناس ، « عبد » بالمعنى الصحيح ، بل هو شخص بلغ أقصى درجات العبودية ، مادامت دوافعه الحيوانية هي التي تسيطر عليه وتدفعه إلى تملق الناس^(٩٨) . وهو يقضي حياته في خوف مستمر ، ويعاني على الدوام ألما مرهقة ، ويبدو أكثر الناس بؤسا ، بل يمكن أن نضيف إلى تلك الشرور شرا آخر ، وهو أن السلطة تنمي كل مساوئه ، وتجعله أشد حسدا وغدراً وظلماً ، وأقل أصدقاء ، وأشد فجوراً وأمعن في احتضان كل الرذائل . . إلخ . مرة أخرى : ذلك كله يجعله أتعس الناس قاطبة ، بل إن تعاسته هذه تجعله يفيض أيضا على كل من يحيط به .

ويرتب أفلاطون الأنواع الخمسة من الطبائع ليحدد الدرجات المتفاوتة من السعادة بادئا بأسعد الجميع لتكون على النحو التالي : الطبع الملكي ، ثم التيمقراطي ، والأولييجاركي ، والديمقراطي ، وأخيراً : الطاغية!

ذلك لأن أسعد الناس هو أعدلهم وأصلحهم وهو أقربهم إلى الملكية الحقبة (أو قل إنه الملك الفيلسوف!) وهو أقدرهم على حكم نفسه ، ومن ثم على أن

يكون ملكاً على ذاته، قبل أن يكون ملكاً على الآخرين!، على حين أن أشقى الناس هو أخبثهم وأوضعهم وأجدهم نفساً وهو من كان الطغيان في طبعه، من ينظر في داخله فيجد خواء يسده بالبطش بالآخرين! : «فقيرة هي تلك النفوس التي تبطش بالأشياء والأحياء بطش الصبيان . فقيرة - يا أبا العلاء - هي تلك النفوس التي لا تخفف الوطء ، لأنها لا تدري أن أديم الأرض هو من هذه الأجساد!» (٩٩).



هوامش الفصل الأول

- (١) A. Andrewes : The Greek Tyrants p.8. Hutchinson's University Library.
- (٢) لابد من الانتباه جيدا إلى أن الديمقراطية التي يتحدث عنها أفلاطون ليست هي الديمقراطية الحقة بل هي أقرب إلى القوضى أو الدياجوجية أو حكم الفوغاء . وسوف نعود إلى هذا الموضوع فيما بعد .
- (٣) قارن «جورج سارتون تاريخ العلم» ج ٣ ص ١٢ .
- (٤) قارن محاورة طيباوس لأفلاطون حيث يقول الكاهن المصري لصولون «أيها الإغريق أنتم ما زلتُم أطفالاً . . ولا تختلف أحداث بلادكم عن خرافات الصبية» ٢٣ - أ .
- (٥) D-M.Latey : Tyranny p. 144 (pelican Book)
- (٦) السؤال : لم يزع الطغاة بأنفسهم في عالم الثقافة ، وهل هو تقدير دفين عندهم لهذا العالم أم هو إحساس بالدونية ؟! يحتاج للإجابة عنه إلى بحث قائم بذاته !
- (٧) M.Latey : Op. Cit. p. 173
- (٨) قصة الحضارة مجلد ٧ ص ٤٠٢
- (٩) M.Latey : Tyranny P. 173
- (١٠) ول ديورانت «قصة الحضارة» مجلد ٧ - ص ٣٩٩ .
- (١١) الرسالة السابعة ٣٢٨ ب - ص ١٥٢ من ترجمة د. عبدالغفار مكاوي . وسوف نعود إلى هذه الفكرة بعد قليل .
- (١٢) راجع قصته في شيء من التفصيل ، وتشكيله حزبا ثالثا ، وكيف أقنع «الجمعية الشعبية» بإعطائه حرسا استطاع بوساطتهم أن ينصب نفسه طاغية . وكيف ارتدت الفتاة فيا Phya ملابس الإلهة أثينا ، وأعلنت أنها هي التي نصبته طاغية . . إلخ كتاب أندروز «طغاة الإغريق» . A.Andrewes: The Greek Tyrants P.100 - 115.
- (١٣) بل بمجرد الإفلات من قبضتهم ، كما فعل المتنبي مع كافور الإخشيدي ، فجاء هجاءه أروع بكثير من مدحيه ، لأنه كان أصدق بعد أن تحرر من جبروته! راجع كتاب طه حسين «مع المتنبي» ص ٣٢٧ وما بعدها ط ٩ دار المعارف .
- (١٤) M.Latey : Tyranny P.173.
- (١٥) أفلاطون : الرسالة السابعة ٣٢٧ - أ ، والترجمة للدكتور عبدالغفار مكاوي في كتابه «المنقذ : قراءة لقلب أفلاطون» ص ١٣٠ - كتاب الهلال العدد ٤٤٠ أغسطس ١٩٨٧ .
- (١٦) ول ديورانت : قصة الحضارة مجلد ٧ ص ٤٠٢ .
- (١٧) د. أحمد فؤاد الأهواني «أفلاطون» ص ١٨ - ١٩ ، نواحي الفكر الغربي عدد ٥ دار المعارف بالقاهرة .
- (١٨) الرسالة السابعة ٣٢٧ ب و ج - ترجمة د. عبدالغفار مكاوي ص ١٣١ - ١٣٢ .
- (١٩) الرسالة السابعة ٣٢٧ ب و ج - ترجمة د. عبدالغفار مكاوي ص ١٣١ - ١٣٢ .

- (٢٠) المرجع نفسه ٣٢٨ ج - ص ١٣٢ من الترجمة العربية .
- (٢١) المرجع نفسه (٣٢٨ د) - ص ١٣٣ من الترجمة العربية .
- (٢٢) المرجع نفسه (٣٢٩ أ -) - ص ١٣٤ من الترجمة العربية .
- (٢٣) ولعل هذه الصورة هي التي بقيت في ذهن أفلاطون فيما بعد عندما وضع اللمسات الأخيرة لنظريته عن الطغيان، فذهب إلى أن الطاغية لا يتورع عن ضرب والديه وإهانتهم . فما هو الطاغية ينفي خاله «ديون» من جزيرة سيراكوصه على أشنع صورة وبطريقة مخجلة!
- (٢٤) المرجع السابق ٣٢٩ د - ص ١٣٥ من الترجمة العربية .
- (٢٥) المرجع نفسه .
- (٢٦) المرجع نفسه ٣٣٨ ب (الترجمة العربية ص ١٥٢) .
- (٢٧) المرجع نفسه ٣٣٨ ج (الترجمة العربية ص ١٥٣) .
- (٢٨) الرسالة السابعة ٣٣٨ ج (الترجمة العربية ص ١٥٣) .
- (٢٩) المرجع نفسه .
- (٣٠) قيل إن هذا الطاغية كتب رسالة في الميتافيزيقا أراد أن يميط فيها اللثام عن سمو أفلاطون، انظر كتاب أرست بركر «النظرية السياسية عند اليونان» ط ١ ص ٢٠٤ .
- (٣١) العبارة تؤكد ما سبق أن ذكره أفلاطون من أن «توسلات الطغاة تقتزن دائما بالتهديد»!
- (٣٢) لعلنا نلاحظ قيم الفيلسوف الأخلاقية في مقابل غدر الطاغية وخيانتها!!
- (٣٣) «لكن كان من واجب الفيلسوف الحق أن يتحملها، من أجل ألا يدع فرصة، وإن كانت ضعيفة تفلت منه من أجل أن يهدي رئيس المدينة للفلسفة الحقيقية» جان جاك شوفالبييه «تاريخ الفكر السياسي : من المدينة الدولة إلى الدولة القومية» ص ٣٧ ترجمة محمد عرب صاصيلا - المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع - بيروت عام ١٩٨٥ .
- (٣٤) الرسالة السابعة ٣٤٠ ب (ص ١٥٦ من الترجمة العربية) .
- (٣٥) الرسالة السابعة ٣٥٠ أ - ج (ص ١٧٨ من الترجمة العربية) .
- (٣٦) ول ديورانت «قصة الحضارة» مجلد ٧ ص ٤٠٠ .
- (٣٧) M.Latey :Tyranny P.213.
- (٣٨) عندما نقرأ حديثاً «هذه هي بلاد الخوف وأرض الرعب والاستهانة بالإنسان، وكل القيم التي عرفتها الحياة . . إلخ» قارئ السفاح ص ٦ - الزهراء للإعلام العربي بالقاهرة - فكأننا نقرأ ما يقوله أفلاطون قديماً عن سيراكوصه!!
- (٣٩) على الرغم من أنه يمكن أن نتحدث عن «طغيان الأغلبية» - وسوف نعود إليه فيما بعد - أو طغيان أية جماعة حاكمة أخرى ، فإن مصطلح الطاغية يطلق في العادة على الحالات التي يسيء فيها حاكم فرد واحد استخدام السلطة السياسية . انظر : The Encyclopedia Americana Vol. 27 (art Tyranny P. 330).
- (٤٠) المتخذ : قراءة لقلب أفلاطون - ص ٢٩ - للدكتور عبدالغفار مكاوي (ترجمة للرسالة السابعة مع مقدمة ودراسة - كتاب الهلال العدد ٤٤٠ - أغسطس ١٩٨٧) .
- (٤١) لم يكف بعض الطغاة بمفكر أو فيلسوف، لكنه أراد أن يقيم مدينة للعابرة . وآخر يخصص جائزة باسمه في الشعر والأدب والفكر عموماً لأنه ديونسيوس الجديد راعي الثقافة والفنون والأدب!!

- (٤٢) إمام عبدالفتاح إمام «أفلاطون . . والمرأة» ص ٣٥ ومابعدا - حويلات كلية الآداب - الحولية الثانية عشرة ١٩٩٢/٩١ - جامعة الكويت.
- (٤٣) الرسالة السابعة ٣٢٥ د و ٣٢٦ ب (الترجمة العربية ص ١٢٨) وقارن أيضا : جان جاك شوفاليه «تاريخ الفكر السياسي» ص ٣٧ - ترجمة د. محمد عرب صاصيلا - المؤسسة الجامعية للدراسات - بيروت.
- (٤٤) لفظ يوناني مؤلف من مقطعين هما Aristos أي الأفضل والأحسن وKratia أي حكم. فهو حكم القلة الفاضلة.
- (٤٥) مؤلفة من مقطعين يونانين هما Time بمعنى الشرف أو المجد وKratia أي حكم، فهو حكم المتطلعين إلى الشرف أو الطموحين إلى المجد.
- (٤٦) مؤلفة من مقطعين Oligos قلة غنية وKratia أي حكم، فهي حكومة القلة الغنية التي تعمل لصالحها الخاص.
- (٤٧) مؤلفة من مقطعين Demos شعب وKratia أي حكم فهي حكم. الشعب، لكن أفلاطون يفهمها على أنها تعني حكم الجماهير أو الغوغاء.
- (٤٨) قارن دراسة ليون شتراوس عن أفلاطون في كتاب History of Political Philosophy p.61.
- (٤٩) يروي هزرو أن الإله برومئوس خلق الرجل وعاش وحيداً في جنة دانية القفوف، فكان الزمان الذهبي، ثم بعد أن سرق النار وأعطاهما للرجل خلق زيوس الفصول الأربعة فلم يعد الزمان ربيعاً دائماً، فانتقل الرجل إلى العصر الفضي، لكن عندما خلقت المرأة بدأ العصر النحاسي بما جلبته معها من أمراض وأفات، ثم كثرت المصائب فانتقل إلى العصر الحديدي حيث تغلغلت الخطيئة. راجع بحثنا «أفلاطون . . والمرأة» ص ٢٢.
- (٥٠) أفلاطون «الجمهورية» ٤٤٥ د (ص ٣٣١ من ترجمة الدكتور فؤاد زكريا).
- (٥١) Leo Strauss : History of Political Philosophy p.61
- (٥٢) Ibid, p. 62.
- (٥٣) أفلاطون «الجمهورية» ٥٥٠ (الترجمة العربية ص ٤٦٥ - ٤٦٦). وقارن بحثنا «أفلاطون . . والمرأة» ص ٥٧ ومابعدا.
- (٥٤) الجمهورية ٥٥١ (الترجمة ص ٤٦٦).
- (٥٥) leo Strauss : History of Political Philosophy p.63 and Man p.130
- (٥٦) أرنست باركر «النظرية السياسية عند اليونان» الجزء الثاني ص ١٣٦ - ١٣٧ وهو يرى أن صورة الرجل الأوليجاركي التي رسمها أفلاطون هي الصورة التي يتندر بها الساخرون عن الأخلاق الإنجيلية الآن.
- (٥٧) الجمهورية ٥٥٦ (الترجمة العربية ص ٤٧٤ - ٤٧٥).
- (٥٨) هي نفسها الفكرة التي عبّر عنها في القرن السابع عشر الأب جاك بوسيه (١٦٢٧ - ١٧٠٤ Jaques Bossuet) بقوله «عندما يستطيع الكل فعل ما يشاؤون، فإن ذلك يعني ألا أحد يستطيع فعل ما يشاء، وعندما لا يكون هناك سيد، فإن الكل سيد، وحيث الكل سيد، فالكل عبيد».
- (٥٩) غياب هذه الفكرة في فهم الديمقراطية التي يتحدث عنها أفلاطون على أنها الفوضوية، قد جعل بعض الباحثين يرفضون ظهور الطاغية من المرحلة الديمقراطية «القول بأن الاستبدادية تنبثق عن الديمقراطية، وأن المستبد قد جاء به الشعب، هو تحريف للواقع الملحوظ بنقل البحث إلى مجال التجريد» جان تشوار - تاريخ الفكر السياسي - ص ٣٢ - ترجمة د. علي مقلد - الدار العالمية للطباعة والنشر بيروت عام ١٩٨٣.

- (٦٠) أرنست باركر «النظرية السياسية عند اليونان» - الجزء الثاني - ص ١٤١ - ١٤٢ .
- (٦١) في هذه الأوقات العصيبة التي تنهار فيها تقاليد الحكم القديمة، وفي مثل هذا الجو من «اللاشرعية» يفتح الطريق إلى التطور إما نحو الديمقراطية الحققة أو الدكتاتورية على نحو ما حدث في مصر قبل الثورة مباشرة، أي في أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات : «وبذلك تنشأ الدكتاتورية، أو نظم الطغيان عموماً في الأحوال التي تنهى الحكم للديمقراطية. ذلك لأن التحول نحو هذه الأنظمة الدكتاتورية قد يكون سطحيًا، فيتغير مركز السلطة دون أن يتغير شكل الحكم، ويحدث هذا التغير بانقلاب أو ثورة داخل قصر الملك، أو بتبديل عائلة بعائلة أخرى»، روبرت ماكيفر «تكوين الدولة» - ص ٢٧٨ - ٢٧٩ ترجمة د. حسن صعب - دار العلم للملايين ١٩٨٤ .
- (٦٢) قارن ما يقوله موريس دوفرجه «يؤدي اضطراب الكيان الاجتماعي إلى ظهور الحكم الدكتاتوري وذلك عقب الحرب مثلاً، أو خلال أو بعد الأزمات الاقتصادية أو أزمات متصلة بالتركيبة الاجتماعي أو متعلقة بالنظام القائم» ص ٣٤ في الدكتاتورية ترجمة د. هشام متولي منشورات عويدات، بيروت، ١٩٨٩ .
- (٦٣) قارن البيان الأول الذي أصدرته حركة الانقلاب العسكري في مصر في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ والذي يتحدث عن الفساد الذي سرى واستشرى في البلاد، وكيف عجزت الحكومات آنذاك عن مواجهته، وكيف أنهم هم وحدهم القادرون على إصلاحه .
- (٦٤) A. Andrewes : The Greek Tyrants p.7 .
- (٦٥) المرجع السابق، وقد كتب أستاذنا الدكتور فؤاد زكريا بمناسبة الانقلاب الذي أطاح برئيس تونس السابق الحبيب بورقيبة، مقالاً طريفاً في جريدة «الوطن» الكويتية يدعو فيه الحكام العرب إلى تقليد لاعبي الكرة الذين يعتزلون في سن معينة بدلاً من الإطاحة بهم في سن متأخرة!! لكن للأسف لم يثبت ذلك في أي فترة من فترات تاريخنا القديم أو الحديث الذي حكم فيه الطغاة عن طريق الانقلابات العسكرية، ولك أن تقارن مثلاً تاريخ الخلفاء الذي رواه جلال الدين السيوطي، أو البداية والنهاية لابن كثير!
- (٦٦) أرنست باركر : «النظرية السياسية عند اليونان» الجزء الثاني ص ١٣١ .
- (٦٧) أفلاطون : «الجمهورية» ٥٦٧ (ترجمة الدكتور فؤاد زكريا ص ٤٩١) .
- (٦٨) ما يذكره أفلاطون يدعمه أمراؤنا في بلادنا الأولى تحول الجيش إلى حرس جمهوري يحمي كرسي الحكم، والثاني اعتبار أي نقد يوجه للحاكم شخصياً نقداً يوجه للبلاد كلها، وللشعب ذاته! وبالتالي فأمر عليه هو ضد «مصلحة الشعب» لا ضد مصلحته هو!!
- (٦٩) الجمهورية ٥٦٧ - ج (الترجمة العربية ص ٤٩١) . هذا أمر في غاية الوضوح في معظم الدول العربية التي يدخل بعضها في حرب تلو الأخرى دونما نتيجة (كما فعل صدام في حرب السنوات الثماني مع إيران، ثم في غزوه للكويت - وكما فعلت مصر في الدخول في مغامرات لا معنى لها في أفريقيا، وفي اليمن، كما كانت لحروبها مع إسرائيل نتائج بشعة!!) .
- (٧٠) جان توشار «تاريخ الفكر السياسي» ص ٣١ ترجمة د. علي مقلد الدار العالمية للطباعة والنشر بيروت ١٩٨٣ .
- (٧١) أفلاطون : «الجمهورية» ٥٦٦ (الترجمة العربية للدكتور / فؤاد زكريا ص ٤٨٩) .
- (٧٢) أفلاطون : «المرجع نفسه»
- (٧٣) المرجع السابق .

- (٧٤) أفلاطون : الجمهورية ٥٦٧ .
- (٧٥) المرجع نفسه .
- (٧٦) هذا يفسر لك «التطور الهائل» في أجهزة المخابرات عندنا!
- (٧٧) أفلاطون : «الجمهورية» ٥٦٧ - ص ٤٩٢ من ترجمة الدكتور فؤاد زكريا .
- (٧٨) كأن أفلاطون يتحدث عن تاريخنا القديم والوسيط والمعاصر! والأمثلة لأحصر لها : من تعذيب المنصور لأبي حنيفة، وحبسه، وجلده، ودس السم له في النهاية لأنه رفض ولاية القضاء، إلى جلده للإمام مالك، وهو عاري الجسد، غير مستور العورة تشهيرا به لذكره حديثا عن الرسول لم يعجبه، إلى التطهير الذي قامت به ثورة يوليو في الجامعة وغيرها للتخلص مما هو نافع، كما يقول أفلاطون، إلى مظاهرات ١٩٥٤ التي هتفت أمام مجلس الدولة : «يجيا الجهل»، ويسقط العلم»، إلى ضرب فقيه مصر الأول الدكتور عبدالرزاق السنهوري في مكتبته، إلى مذبحه القضاء، إلى القتل والسحل والتعذيب ونسف القرى كاملة، وضربها بالطيران والغارات السامة في العراق وغير العراق، إلى نبش القبور وإخراج الجثث وعظام الموتى، لإلقائها في البحر، لأن تراب الأرض الطاهر لا يأوي الخونة! . فظائع لا مثيل لها، وكلها أمثلة تؤيد ما يقوله أفلاطون الذي يكاد يصف ما نعيش فيه!! .
- (٧٩) حتى يتحول الجيش في النهاية إلى حرس جمهوري مهمته حماية الحاكم لا البلاد، فإذا دخل حرباً مُني بهزيمة في غاية البشاعة لأنه لم يكن في برنامج تدريبيه إلا الحراسة!!
- (٨٠) أفلاطون : «الجمهورية» ٥٦٧ (ص ٤٩٢)، وهذا هو تفسير الزيادات الهائلة في رواتب العسكريين!
- (٨١) المرجع نفسه ٥٦٨ (ص ٤٩٣) .
- (٨٢) المرجع السابق، وقارن قول الأخطل لآل مروان :
أعطاكم الله ما أنتم أحق به إذا الملوك على أمثاله اقترحوا
وقول الفرزدق لهم أيضا أن الله جعلهم الخلفاء ونصرهم على أعدائهم :
فالأرض لله ولاها خليفته وصاحب الله فيها غير مغلوب
- ومن ذلك الكثير في التراث العربي - فإذا أضفنا جريرا كان لديك شعراء السياسة في بني أمية «فقد كان الأخطل لسان الدفاع عن الدولة، وصحافي السياسة القائمة . كما أصبح رسول قومه لذي الدولة، وكان يعيش في البلاد ناعما بالحظوة والإكرام، منادما ليزيد بن معاوية في شرب الخمر، ملازما له في الحج إلى البيت الحرام» . الجامع في تاريخ الأدب العربي - ص ٤٦٥ - دار الجليل - بيروت ١٩٨٦، وكذلك «الأمويون والخلافة» للدكتور حسين عطوان ص ٣٠ وما بعدها دار الجليل عام ١٩٨٦، ويقال الشيء نفسه عن الدولة العباسية وشعرائها!
- (٨٣) الجمهورية ٥٦٨ (والترجمة ص ٤٩٤) .
- (٨٤) الجمهورية ٥٦٩ (الترجمة ص ٤٩٤) .
- (٨٥) الجمهورية ٥٦٩ (الترجمة العربية ص ٤٩٥) .
- (٨٦) أفلاطون : «الجمهورية»
- (٨٧) الجمهورية ٥٧١ (الترجمة ص ٤٩٧) .
- (٨٨) المرجع نفسه .
- (٨٩) المرجع السابق نفسه .

(٩٠) كانت الخيزران أم «الهادي» - الخليفة العباسي الرابع - سيدة تغدو المواكب إلى بابها، فزجرها ابنها عن ذلك وكلّمها بكلام وقح، وقال: لئن وقف ببابك أمير لأضربن عنقه. ثم بحث إليها بطعام مسموم، لكنها أطعمت منه كلبا فمات - فعمدت إلى قتله! تاريخ الخلفاء للسيوطي ص ٢٨٠. ونرون Neron (٣٧ - ٦٨) إمبراطور روما ٥٤ - ٦٨ اتبع في البداية نصائح معلمه الفيلسوف الرواقي الشهير Seneca ثم طغى فأجبر معلمه وأستاذه على أن يتنحّر بقطع أحد شرايينه، وقتل أجربا - أمه، وقتل أوكتافيا: زوجته، وأحرق روما واتهم المسيحيين بحرقها. وفي النهاية انتحرا!

(٩١) أفلاطون: «الجمهورية» ٥٧٥ - أ (الترجمة العربية ص ٥٠١).

(٩٢) الجمهورية ٥٧٥ - أ (ص ٥٠٢).

(٩٣) المرجع السابق. والواقع أن أفلاطون يعبر هنا عما قاله المنصور في «حكيمته الخالدة» «إذا مد عدوك إليك يده فاقطعها إن أمكنتك، وإلا فقبلها!» تاريخ الخلفاء للسيوطي ص ٢٦٨.

(٩٤) الجمهورية ٥٧٦ - ب.

(٩٥) المرجع السابق ٥٧٦ - ج.

(٩٦) د. زكي نجيب محمود «... والثورة على الأبواب» ص ٧٧ - الأنجلو المصرية، وباسمها الجديد «الكوميديا الأرضية» وقد أصدرتها دار الشروق.

(٩٧) أفلاطون: الجمهورية ٥٧٦ - د.

(٩٨) هي نفسها الفكرة التي سيذهب إليها هيجل حين يقول إن الحاكم الشرقي هو الوحيد «الحر»، لكن لو تأملناه بدقة لوجدناه عبدا لغرائزه وشهواته شأنه شأن الإنسان الطبيعي أو الإنسان في حالة الطبيعة. ومن هنا نراه يعارض بشدة فكرة «روسو» التي تذهب إلى أن الإنسان حر بالطبيعة ويقول إنه: على العكس عبد من زاويتين عبد للدخايل أي لغرائزه وشهواته وأنفعالاته. الخ ثم هو عبد للمخارج أعني أنه عبد لظواهر الطبيعة التي لا يعرف لها تفسيراً، فالريح التي تقتلع كوخه لا يجد أمامه سوى عبادتها. الخ. يقول إن الشرقيين لم يتوصلوا إلى أن الإنسان بما هو إنسان حر. وكل ما عرفوه هو أن شخصا معينا حر. لكن حرية ذلك الشخص الواحد لم تكن إلا نزوة شخصية وبشاشة وأنفعالا متهورا وحشيا. ومن ثم فإن هذا الشخص الواحد ليس إلا طاغية، لا إنسانا حراً. «العقل في التاريخ» ص ٨٧ العدد الأول من المكتبة الميجلية، دار التنوير - بيروت - ط ٣ - عام ١٩٨٣. وأنظر معارضته لفكرة روسو التي تقول إن الإنسان حر بالطبيعة ص ١١٢ وما بعدها من نفس المرجع السابق. وسوف نعود إلى هذه الفكرة في الفصل الأول من الباب الرابع.

(٩٩) د. زكي نجيب محمود «... والثورة على الأبواب» ص ٨٢ وهو يتفق تماما مع فكرة أفلاطون التي تقول إن الطاغية صاحب نفس فقيرة خاوية، قارن مقاله «نفوس فقيرة» في هذا الكتاب.

الفصل الثاني

الطاغية . . في صورة السيد

«نظرية أرسطو»

«يتمثل الطغيان بمعناه الدقيق في الطغيان الشرقي، حيث نجد لدى الشعوب الآسيوية - على خلاف الشعوب الأوروبية - طبيعة العبيد، وهي لهذا تتحمل حكم الطغاة بغير شكوى أو تذمر. . .!»

أرسطو: «السياسة» ١٢٨٥ - أ

أولا : نشأة الدولة :

ربما كان أرسطو أول فيلسوف يأخذ، صراحة، بنظرية التطور العائلي في تفسير نشأة الدولة، فهو يذهب إلى أن الدولة ظهرت نتيجة لتطور تاريخي من الأسرة التي هي النواة الأولى في بناء المجتمع. وقد نشأت الأسرة نتيجة للحاجات الضرورية التي يشعر بها المرء، وأهمها، في رأيه، الحاجة إلى التناسل لبقاء النوع «فهناك دافع يجعل كل موجود يترك خلفه موجودا آخر يشبهه في طبيعته»^(١). فضلا عن الحاجة إلى الطعام والسكن والملبس. . . إلخ، مما يعجز الفرد الواحد عن القيام به على نحو ما أشار أفلاطون من قبل^(٢). وهكذا كانت الأسرة أسبق الجماعات إلى الظهور، إذ الأصل أن يجتمع كائنان لا غنى للواحد منهما عن الآخر، هما الرجل والمرأة، لإنجاب النسل، ولا يتم

تكوين الأسرة بطريقة متعمدة، فارتباط الذكر والأنثى موجود عند الحيوان، بل والنبات أيضا، وذلك، كما سبق أن ذكرنا، لوجود الدافع الطبيعي الذي يدفع الموجود أن يخلف بعده موجوداً على صورته^(٣).

ويظل الأفراد يعيشون في أسر منعزلة ماداموا لا يشعرون بالحاجة إلى إشباع رغبات جديدة أكثر من الحاجات اليومية، فالأسرة كفيلة بإشباع الحاجات الضرورية، فإذا ظهرت حاجات أو رغبات أخرى مثل حماية الأفراد داخل الأسرة من الهجمات التي تشنها الأسر الأخرى، أو خطر الحيوانات المفترسة، فإن الحاجة تصبح ماسة لتجمع الأسر واتحادها في مجتمع أعلى وهو القرية: التي يصفها أرسطو بأنها «المستعمرة الطبيعية للأسرة» لأن الأفراد الذين يعمرونها «قد وضعوا من لبن واحد للأبناء وأبناء الأبناء»، وتلك هي ثانية مراحل الاجتماع^(٤).

أما المرحلة الثالثة، بعد الأسرة والقرية، فهي اجتماع عدة قرى لتتكون منها المدينة أو الدولة، وهي أرقى الجماعات البشرية لأنها تستطيع أن تكفل نفسها بنفسها، وتضمن للأفراد حياة سعيدة، فالسياسة عند أرسطو «هي علم السعادة الاجتماعية»، كما أن «الأخلاق» هي علم السعادة الفردية. ووظيفة الدولة أن تحقق أعظم قدر من السعادة لأكبر عدد من المواطنين. وهكذا يتبين لنا أن الدولة هي تطور طبيعي من الأسرة والقرية، غير أن التطور هنا لا يقتصر على «الكم» أو عدد السكان، بل يشمل «الكيف» أيضا، فالصفة المميزة للدولة هي أنها على الرغم من أنها توفر الظروف اللازمة للحاجات الضرورية (التي كانت تقوم بها الأسرة)، فإنها تستمر في تحقيق حماية الأفراد في الداخل والخارج (وهو ما كانت تفعله وحدة الأسر في القرية) ثم تسير نحو غاية أعلى وتشبع جوانب عليا في الإنسان حين توفر له الحياة الفاضلة في مجتمع أكثر تمدنا، وأقرب إلى الطبيعة الحققة للإنسان، صحيح أن الإنسان بطبيعته حيوان

سياسي «فهو المخلوق الوحيد الذي يميل إلى الحياة في مدينة، ويخضع نفسه للقوانين، لكنه أيضا المخلوق الوحيد الذي ينتج العلم، والفن، والدين، وجميع مظاهر الحضارة. وهي أمور تدل على كمال التطور البشري، ولا يستطيع الإنسان تحقيقها إلا في مجتمع المدينة أو الدولة. ومن يستطيع الحياة خارج المدينة، وليس به حاجة لأنه مكثف بنفسه بالفعل: إما أن يكون حيوانا أو إلهاً...»^(٥).

وهكذا نجد أن الدولة هي الهدف النهائي للاجتماع البشري، وإن جاءت متأخرة من حيث الزمان، إلا أن لها الأولوية لأنها غاية المراحل السابقة: «لما كانت الدولة إتماما لتجمعات توجد بالطبيعة، فإن كل دولة إنما توجد بالطبيعة كذلك. أعني أن لها الكيف نفسه الذي للتجمعات الأولى التي نشأت عنها، إنها الغاية أو القمة التي تتحرك نحوها هذه الجماعات. و«طبيعة» الأشياء تكمن في غايتها أو قمتها، لأن كل شيء عندما يكتمل تطوره، فإننا نسميه بطبيعة هذا الشيء، سواء أكان ذلك بالنسبة للإنسان أو الحصان أو الأسرة»^(٦).

وهكذا تكون الدولة طبيعية لا لأنها تطورت من تجمعات طبيعية فحسب، بل لأنها طبيعية في ذاتها أيضا بوصفها غاية تطور الإنسان. ولما كانت الطبيعة لا تفعل شيئا باطلا، فإن الغاية أو العلة الغائية هي الأفضل، والاكتفاء الذاتي، وهو الهدف الذي تريد الدولة أن تحققه هو الغاية، وبالتالي هو الأفضل، وبناء على ذلك فإن الدولة تحقق الأفضل، وهي من ثم طبيعية، مادامت الطبيعة تستهدف الأفضل دائما^(٧).

ثانيا السلطة:

إذا أردنا أن ندرس السلطة في الدولة، كان علينا أن نتبع المنهج الأرسطي

في التحليل ورد المركب إلى البسيط . فالدولة تتألف من مجموعة من الأسر،
وعلى أن نبحت السلطة في الأسرة أولاً قبل أن نتناولها في الدولة : هناك في
المنزل ثلاث علاقات تمثل ثلاث سلطات «أول عناصر المنزل وأبسطها هي
العلاقة بين السيد والعبد، ثم الرابطة بين الزوج والزوجة، وأخيراً بين الأب
وأطفاله . ومن ثم فإن علينا أن ندرس كل علاقة من هذه العلاقات الثلاث،
فاحصين طبيعتها والخصائص التي ينبغي أن تكون لها»^(٨) .

هناك من يخلط بين هذه السلطات، فيعتقد أن العلاقة بين السيد والعبد،
وسلطة الزوج على زوجته، وسلطة الأب على أطفاله هي كلها من طبيعة
واحدة . ثم يربطون بينها وبين سلطة السياسي أو رجل الدولة، وكذلك الملك
في مملكته^(٩) . ويذهبون إلى أن الاختلاف بينها، ليس في النوع، بل في عدد
الأشخاص الذين يتعامل معهم^(١٠) . فمن تعامل مع قلة من الأشخاص فهو
«سيد»، ومن تعامل مع عدد أكبر فهو «رب المنزل»، ومن تعامل مع عدد
أكبر فهو السياسي أو الملك^(١١) . ومثل هذه النظرة تلغي تماماً التفرقة بين
«المنزل الكبير»، و«الدولة الصغيرة» ! . وهي نظرية لا يمكن أن تكون صحيحة
إذ إن بين هؤلاء الأشخاص فروقا جوهرية^(١٢) . ومعنى ذلك أن الدولة تتألف
من أنواع مختلفة من الناس بينهم بالضرورة اختلافات كبيرة في القدرات، وهو
اختلاف مهم، لأنه يمكنهم من أن يكمل بعضهم بعضاً، لكي يبلغوا حياة
أكمل وأفضل من حياة القرى المنعزلة والمتصلة . . باختصار الدولة هي اتحاد
حقيقي بين عناصر مختلفة في النوع^(١٣) .

أولاً: علاقة السيد والعبد :

يعتقد أرسطو أن هناك أناساً مهينين بطبيعتهم لأن يكونوا عبيداً، ذلك لأن
التفرقة بين الأعلى والأدنى موجودة في الطبيعة وفي جميع الأشياء : بين النفس

والبدن، فالنفس أعلى من البدن، وبالتالي كان من الطبيعي أن تسيطر عليه، وأن توجهه. وقل مثل ذلك في التفرقة بين الإنسان والحيوان بعامه، وبين الذكر والأنثى بصفة خاصة. وأينما وجدت هذه التفرقة، فإن من الأفضل أن يحكم الجانب الأعلى، وأن يطيع الجانب الأدنى. ومن هنا نجد أن بعض الناس هم بطبيعتهم «سادة»، وبعضهم الآخر «عبيد»، فالرق بالنسبة لهؤلاء نافع بقدر ما هو عادل. وينتهي أرسطو من ذلك إلى الحكم على بعض الأجناس بأنهم رقيق بالطبع، والبعض الآخر أحرار، وقد خصَّ الإغريق بأنهم سادة لا يجوز استرقاقهم، لأنهم ورثوا الروح العالية والشجاعة التي تميز بها أهل الشمال، والذكاء الذي تميز به الشرقيون^(١٤).

ثانيا: علاقة الزوج بزوجه:

المرأة بطبيعتها أدنى من الرجل، ولهذا كان من الطبيعي أن يحكمها الرجل، وهو قانون صارم يسري على موجودات الطبيعة أيا كان نوعها عضوية أو غير عضوية، ويقول إن الأعلى يحكم الأدنى.

والحق أن أرسطو يستعير مصطلحات السياسة ليطبقها على الكون، أو يأخذ من تسلسل مراتب الموجودات - أعني هيراركية الكون - مبدأ يطبقه على الدولة، بحيث لا نعرف على وجه الدقة أيهما يسبق الآخر! فإن قلنا إن فكرة التسلسل التصاعدي فكرة ميتافيزيقية، وهي بمثابة الدعامة للفلسفة السياسية، وجدناه يستخدم مصطلحات كالحاكم والمحكوم، والملك والرعايا، والأرستقراطية... إلخ يستحيل أن تكون في مجال آخر غير مجال السياسة! فهو يذهب مثلا إلى أن «الموجودات الجامدة هي الأدنى، ولهذا تسيطر عليها وتحكمها الكائنات الحية، والنفس هي التي تحكم الجسد الذي هو بطبيعته محكوم... إلخ»^(١٥).

ومن هذه الزاوية نراه يعقد مقارنة بين العلاقات في المنزل وأشكال الحكم في الدولة! يقول: «ونحن نجد لأنواع هذه العلاقات شبيها في المنزل أيضا: فعلاقة الأب بأبنائه تتخذ شكل النظام الملكي، لأن الأب، كالمملك، معني بسعادة أبنائه. وهذا هو السبب الذي جعل هوميروس يسمي زيوس Zeus بـ «زيوس الأب»، لأن المثل الأعلى للملك أن يكون حكمه أبويا^(١٦). لكننا نجد بين الفرس أن الحاكم الأبوي يشبه الطاغية، لأنهم يعاملون أبناءهم معاملة العبيد^(١٧).

وعلاقة السيد بالعبد هي أيضا أشبه بحكم الطغيان، مادام السيد هنا كالطاغية، يستخدم العبيد فيما يفيده هو لا ما يفيد العبد. وهذه فيما يبدو علاقة طبيعية سليمة، أما العلاقة الفارسية (علاقة الأب بأبنائه) فهي خاطئة لأن هناك أنواعا مختلفة من الرعايا يحتاجون لأنواع مختلفة من الحكم^(١٨).

وأما العلاقة بين الزوج والزوجة فمن الواضح أنها تشبه صورة الحكم الأرستقراطي، فالرجل يحكم بما له من جدارة واستحقاق، وفي ميدان هو ميدانه، وإن كان يعطي زوجته الموضوعات التي تناسبها. فإذا ما أكد الرجل سيطرته على كل شيء، فإنه يعمل بنظام بيته إلى ما يشبه الحكم الأوليجاركي، لاتفاق ذلك الحكم ومطابقته لتفوقه وسموه^(١٩). لكن في بعض الحالات نجد الزوجة هي التي تحكم بسبب أنها الوريث الوحيد. ومن ثم فإن مثل هذا الحكم لا يقوم على الجدارة والاستحقاق، وإنما على الثروة والقوة كما هي الحال في الحكم الأوليجاركي^(٢٠).

أما العلاقة بين الإخوة فهي تشبه النظام التيموقراطي Timocracy لأنهم أنداد Equals باستثناء اختلاف أعمارهم، ولهذا فلو كانت الفوارق في أعمارهم كبيرة فإن صداقتهم لا تصلح أن تكون أخوية.

أما نظام الحكم الديمقراطي ، فإننا يعبر عنه تعبيرا كاملا في المنزل الذي لا يكون له سيد . فها هنا يكون الأعضاء متساوين جميعا ، ويوجد هذا النظام أيضا عندما يكون رب الأسرة ضعيفا ، بحيث يستطيع كل فرد من أفراد الأسرة أن يسير على هواه! ^(٢١) ، ونحن نجده هنا يفهم الديمقراطية فهما يقترب من فهم أستاذه لها ، فهي أقرب ماتكون إلى الفوضى التي يصبح معها كل فرد حراً في سلوكه وتصرفاته .

ثالثا : أشكال الحكم

درس أرسطو ، مع تلاميذه ، مجموعة كبيرة من الدساتير بلغت ١٥٨ دستورا ، لم يصل إلينا منها ، مع الأسف ، سوى دستور واحد هو «دستور الأثينيين» الذي يتحدث عن تطور الحكم في مدينة أثينا ، في عهود مختلفة ، بشيء من التفصيل .

حرص أرسطو على أن يفرق بين الدولة والحكومة ، من حيث إن الأولى مجموعة من المواطنين يعيشون على قطعة معينة من الأرض . . . وهو يبدأ بتعريف المواطن فيقول : « لا يكون المرء مواطنا بفضل الإقامة في المكان فحسب ، وذلك لأن الأجانب والعبيد يشاركون في الإقامة أيضا مع المواطنين لكنهم ليسوا مواطنين . . . » ^(٢٢) . وينتهي إلى أنه « لا شيء يعطي المواطن صفة المواطنة الكاملة إلا المشاركة في الأمور التشريعية والتنفيذية . . . إلخ » ^(٢٣) .

أما الحكومة فهي الفئة التي تتولى تنظيم أمور الدولة والإشراف على الوظائف العامة ، وهذه الفئة تختلف أشكالها باختلاف الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه ، كما تختلف أيضا باختلاف عدد القائمين بالحكم . فمن حيث الهدف قد تكون الحكومة صالحة أو فاسدة : فأما الحكومة الصالحة فهي التي تعمل

لصالح المواطنين جميعا، فغايتها تحقيق سعادة الكل، في حين أن الحكومة الفاسدة هي التي تتوخى مصلحة من يقومون بالحكم، وتدبر شؤون الدولة وفقا لمصالحها الخاصة، وعلى حساب مصالح المجموع، وتضرب برغبات المواطنين عرض الحائط. أما من حيث عدد الحكام فقد يكون الحاكم فردا أو قلة من الأفراد أو كثرة^(٢٤).

ولو أننا جمعنا المعيارين معا - الكمي والكيفي - لأمكن تقسيم أشكال الحكم عند أرسطو ستة أقسام، ثلاثة منها صالحة وثلاثة فاسدة، على النحو التالي:

(أ) الأشكال الصالحة:

- ١ - النظام الملكي: حيث يكون الحاكم فردا، لكنه يحكم وفقا للقانون ويستهدف الصالح العام.
- ٢ - النظام الأرستقراطي: حيث تكون السلطة في يد قلة متميزة من جميع الوجوه، وهي تحكم أيضا طبقا للقانون، وتستهدف الصالح العام.
- ٣ - النظام الدستوري أو البوليتيا Politeia: وفيه تكون السلطة للأغلبية.

(ب) الأشكال الفاسدة:

- ١ - الطاغية: حيث يكون الحاكم فردا يستغل السلطة لمصلحته الشخصية دون أن يتقيد بقانون، ورغم إرادة المحكومين.
- ٢ - النظام الأوليجاركي: حيث تكون السلطة في يد أقلية متميزة من حيث الثراء، أي حكم الأغنياء لمصلحتهم الخاصة.
- ٣ - النظام الدياجوجي (الفوغائي): وفيه تكون السلطة للأغلبية من الفقراء ويستغلونها ضد الأغنياء.

ويمكن أن نلخص أشكال الحكم عند أرسطو في الجدول التالي:

التقسيم حسب الكيف		التقسيم حسب الكم
حكومة فاسدة	حكومة	
طغيان	ملكية	فرد واحد
أوليغاركية	أرستقراطية	قلة
ديماجوجية	دستورية (بوليتيا)	كثرة

أشكال الحكم عند أرسطو (٢٥)

ويهما من هذه الأنظمة في المقام الأول نظام الفرد الواحد «الملكية - الفرد الصالح - والطغيان - الفرد الفاسد . ويرى أرسطو أن هناك خمسة أنواع من النظام الملكي هي على النحو التالي :

(١) النظام الملكي الذي نص عليه دستور أسبرطة ، وهو أول أنواع الملكية ، وينظر إليه عادة على أنه أقوى أشكال النظام الملكي الدستوري ، فهي ليست ملكية مطلقة السيادة . وهناك ملكان في أسبرطة يحكما في آن معا ، لكنهما لا يشرفان على كل شيء ، بل لهما سلطة قيادة الجيش في الحرب ، أعني أنهما يديران المعارك عندما يكونان خارج البلاد - أي خارج الأرض الأسبرطية . كما أن لهما الحق في الإشراف على الطقوس الدينية ، لكن ليس من حقهما إصدار الحكم بالإعدام «أو سلطة الحياة والموت» (٢٦) .

(٢) هناك نوع آخر من النظام الملكي يوجد عند الشعوب غير المتحضرة - البرابرة أو غير اليونانيين بصفة عامة . والملك في هذا الضرب من الملكية يمسك في يديه جميع السلطات ، وهو لهذا قريب الشبه بالطغيان ، لكنه لا يزال نظاما

دستوريا، فهي ملكية وراثية يتولى فيها الابن عرش أبيه .

والحق أن النظام الملكي عند الشعوب غير المتحضرة يحمل سمة الطغيان لاسيما عند الشعوب الآسيوية، لأن هذه الشعوب غير المتحضرة لديها طبيعة العبيد، وهي طبيعة غير موجودة عند الشعب اليوناني، ولهذا فإننا نجد الشعوب الآسيوية التي تتسم بسمة العبيد أكثر من شعوب أوروبا، تتحمل الحكم الاستبدادي، وكذلك الطغيان بغير شكوى أو تدمير^(٢٧).

(٣) هناك شكل ثالث من أشكال الحكم الفردي عرفه اليونانيون القدامى، وهو يشمل من يسمون «بالدكتاتورية» (أو القضاة)^(٢٨). وهذا النوع من الملكية يمكن أن يكون، على وجه التقريب، شكلا من أشكال الطغيان المنتخب أو المختار، وهو - مرة أخرى - يختلف عن النظام الملكي عند الشعوب غير المتحضرة ليس في أنه غير دستوري، بل في أنه غير وراثي، فبعض الدكتاتوريين يتقلدون مناصبهم مدى الحياة، وبعضهم الآخر لفترة محدودة أو للقيام بمهام معينة، فلقد تم اختيار تاكوس Pittacus في مدينة ميتلين Mitylene ليصد هجمات المنفيين والمبغضين، الذين كان يقودهم أنتميدس Antimeides والشاعر الغنائي الكايوس Alcaeus^(٢٩).

هذه الدكتاتوريات القديمة كانت ولا تزال تحمل طابعا مزدوجا، فهم طغاة من حيث ما لديهم من سلطة استبدادية، أي من حيث انفرادهم بالحكم، ولكنهم ملوك من حيث إنهم مختارون يستندون إلى رضا المواطنين وموافقتهم .

(٤) لكن هناك نوعا رابعا من النظام الملكي، وهو النظام الذي ساد في العصر البطولي، وكان نظاما دستوريا يعتمد على رضا المحكومين، وينحدر من الأب إلى أبنائه . وكان مؤسسو الأسر المالكة محسنين لشعوبهم في الفنون

وفي الحروب ، وقد احتفظوا بثلاث وظائف من وظائف السيادة :

أ - فهم قادة في الحروب .

ب - وهم قضاة يحكمون في الدعاوى القانونية .

ج - ولهم وظيفة دينية عند تقديم القرابين بحيث لا يحتاجون إلى كاهن .

ولقد استمتعوا في العصور الغابرة بسلطة دائمة ، وأشرفوا على شؤون الدولة الداخلية والخارجية ثم تغير الوضع مع نهاية هذه العصور حيث تقلصت هذه المميزات ، فبعضها تخلى الملوك عنه طواعية ، وبعضها الآخر استولى عليه الشعب . والشيء الوحيد الذي ترك لهم في النهاية هو الإشراف التقليدي على تقديم القرابين للآلهة . وحتى في الأوقات التي كان يقال فيها إن النظام الملكي لا يزال له وجود حقيقي ، فإن السلطة الوحيدة الفعالة التي كانت للملك هي سلطة القائد العسكري إبان الحملات الخارجية .

(٥) لكن لاتزال هناك صورة خامسة تختلف عن الصور الأربع السابقة وهي الصورة المطلقة ، أعني التي هي ضرب من الحكم المطلق ، حيث يكون لشخص واحد السيادة على جميع المواطنين ، وفي شتى المسائل ، وفي جميع الأمور ، وهي تناظر الحكم الأبوي في العائلة ، فكما أن سلطة الأب هي ضرب من الملكية في الأسرة ، فكذلك النظام الملكي الذي نتحدث عنه الآن هو صورة من إدارة الأسرة مطبقة على مدينة أو قبيلة أو مجموعة من القبائل .

ولما كان الملك في هذه الصورة الأخيرة يسيطر على جميع الأمور ، ولما كانت له السيادة في شتى الموضوعات والمواقف ، فإن ملكا من هذا القبيل هو جدير بأن يُسمى « بالملك الشامل » Pan Basileus ؛ وهو مصطلح يعني عند أرسطو الملك صاحب السلطة الشاملة التي يمكن مقارنتها بوضع الأب الذي يمارس سلطات شاملة ماثلة على جميع أفراد الأسرة ، فالواقع أن السيادة هنا سيادة

أخلاقية يتمتع بها «كبير العائلة»! ، وسيادة الأب هنا تشبه نظرية بودان Bodin أو نظرية فلمر Filmer ، وسوف نتحدث عن الأخير بشيء من التفصيل فيما بعد .

رابعاً : الطاغية

(١) أنواع الطغيان :

يرى أرسطو أن الطغيان صورة من صور الحكم الفردي عندما يتحول إلى حكم سيئ ينفرد فيه صاحبه بالسلطة دون حسيب ولا رقيب ، فلا يكون هناك قانون يحكم بل إرادة الفرد . وهناك ثلاثة أنواع تتدرج في السوء وإن اشتركت كلها في التفرد بالحكم :

النوع الأول : ماسبق أن تحدثنا عنه في النظام الملكي وهو الدكتاتور الذي يختاره الشعب للقيام بمهام معينة ، ولفترة محددة ، على نحو ما حدث عند الإغريق في فترة مبكرة من تاريخهم^(٣٠) . وهو ما يمكن أن نسميه بلغتنا الحديثة «الحاكم العسكري العام» ، عندما تُفرض الأحكام العرفية في بلد ما بسبب الحرب أو الكوارث الطبيعية أو انتشار أمراض وبائية . . إلخ ويحتاج الأمر إلى قرارات سريعة ، وهو ضرب من الحكم وجد عند الرومان أيضاً ، قد لا يكون سيئاً ، اللهم إلا إذا خرج فيه صاحبه عن المهام الموكولة إليه ، أو تجاوز حدود المدة الزمنية فاستمر في الانفراد بالحكم^(٣١) .

النوع الثاني : النظام الملكي المطلق الموجود عند «البرابرة» ، على نحو ما هو موجود مثلاً في الإمبراطورية الفارسية ، حيث نجد سلطة الملك مطلقة لا يقيدوها عرف ولا قانون ، وهذا الضرب من الحكم يقول عنه أرسطو إنه «نصف ملكية» ، ونصف طغيان : نصف ملكية لأن الحاكم هنا لم يفتصب الحكم ، وإنما تولاه بناء على أساس شرعي عندما ورثه عن أبيه ، ونصف طغيان لأن

الحاكم يسلك بمزاج السيد الذي يسيطر على عبيده، فالحكم يسير طبقا لإرادة الحاكم وحدها! (٣٢).

النوع الثالث: الشكل الثالث من الطغيان هو ما يُفهم عادة من هذا المصطلح، وهو الذي يستحق فعلا هذا الاسم، فالحاكم هنا يحكم حكما مطلقا بلا رقيب ولا حسيب ولا مسؤولية من أي نوع: إنه السيد الأوحده الذي يحكم لمصلحته الشخصية، ولأهدافه الخاصة وحدها، فالنوع السابق من الطغيان قد ينفرد فيه الحاكم بالحكم، لكنه قد يضع في ذهنه مصلحة الناس والخير العام للشعب. أما في الشكل الثالث فإننا نجد الحاكم لا يكثرث لشيء سوى صالحه الخاص: ذلك هو الحكم الفردي الذي يتسلط فيه الطاغية بلا مسؤولية على مواطنين أنداد له، بل قد يفضلونه، ويتولى فيه السلطة لمصلحته الشخصية لا لمصلحة المحكومين، بل دون أن يهتم أدنى اهتمام بمصالحهم الشخصية، وهذا ما يجعله حكما بالإكراه، إذ لا يخضع أحد من الأحرار طوعا لهذا الحكم (٣٣).

ولما كان هذا حكما بالإكراه فإن الطاغية في هذا الضرب من الحكم يغتصب السلطة اغتصابا دون أن يكثرث برضا المواطنين، إنه يصل إلى الحكم بالقوة المسلحة أو بحد السيف... إلخ دون أن يستند إلى أي حق شرعي في توليها (٣٤).

وذلك هو تعريف الطاغية الذي ساد الفكر السياسي الأوروبي بعد ذلك. يقول جون لوك معرفا الطغيان تعريفا يكاد يكون هو نفسه تعريف أرسطو: «إذا كان الاغتصاب هو ممارسة إنسان ما لسلطة ليست من حقه، فإن الطغيان هو ممارسة سلطة لا تستند إلى أي حق، ويستحيل أن تكون حقا لإنسان ما! (٣٥). والخاصية الثانية التي سادت الفكر الأوروبي وأخذت عن أرسطو

أيضا هي أن الطاغية يستخدم السلطة التي انفرد بها لصالحه الخاص . يقول الملك جيمس في خطاب أمام البرلمان الإنجليزي سنة ١٦٣٠ ، «إن الفرق بين الملك والطاغية هو أن الأول يجعل من القوانين حدا تنتهي عنده سلطته، كما أنه يجعل من خير المجموع الغرض الأساسي لحكمه، أما الطاغية فلا حد لسلطانه، كما أنه يسخر كل شيء لإرادته ورغباته»^(٣٦). وإن كان من الممكن الجمع بين هاتين الخاصيتين في خاصية واحدة فهي «عدم المساءلة»، فهو لا يُسأل عما يفعل وهم يسألون! . وإذا كان طغاة اليونان كانوا يشبعون شهواتهم ومصالحهم الخاصة، فقد تكون شهوات طغاة اليوم أوسع وأعمق كتكوين إمبراطورية، أو إقامة أجداد زائفة لأنفسهم، أو إعادة فكرة تاريخية عفا عليها الزمان! .

(٢) اختلاف الطغيان عن النظام الملكي :

يعتقد أرسطو أن الطغيان هو أسوأ أشكال الحكومات كلها، فحكومة الطاغية تجمع مساوئ وانحرافات وعيوب الحكومتين الأوليغاركية والديمقراطية، ولهذا كانت أشد منها ضررا على رعاياها!^(٣٧).

وإذا كان أرسطو دائم الحديث عن الطغيان في النظام الملكي بل والربط والمقارنة بينهما، فإننا نراه يبنها إلى أنها إذا كانا متشابهين، فإن بينهما فروقا أساسية، واختلافات مهمة، يمكن أن نذكر بعضها على النحو التالي^(٣٨):

أ- من حيث المنشأ، فإننا نجد أن الملوك قد نشأوا في أسر رفيعة وخرجوا من طبقات عليا، وهم مع ذلك يحمسون بطبيعتهم الطبقات الشعبية، ذلك لأنهم يعتمدون في حكمهم على السمو، السمو الشخصي، وسمو الأسرة في الخلق والسلوك .

ب- أما الطغاة فقد نشأوا، على العكس، في أجواء دنيا، فقد خرجوا من

الطبقات الشعبية ومن الجماهير، ولهذا استهدفوا في الأعم الأغلب حماية الجماهير الذين خرجوا من بينهم ضد طبقة النبلاء والأشراف (ويبدو أن أرسطو متأثر هنا بفكرة أفلاطون القائلة بخروج نظام الطاغية من الديمقراطية أو الغوغاء!)، فالطاغية يظهر لإنقاذ الجماهير وهو يتولى الحكم بدعوى رفع الظلم الواقع عليها. ويرى أرسطو أن سجلات التاريخ تشهد بهذه الواقعة، أو يمكن القول بحق إن معظم الطغاة بدأوا حياتهم ديباجوجيين، ثم اكتسبوا ثقة الشعب باقتراءاتهم ضد طبقة النبلاء.

بل إن الطاغية قد يلجأ إلى إشاعة الفوضى والبلبلة والاضطراب، حتى يشعر الجماهير بحاجتها إليه وحمايتها من طبقة الأغنياء التي تستولي على حقوقها!

جـ - لكن أرسطو ينبهنا إلى أنه ليست هذه هي الطريقة الوحيدة لمنشأ الطغاة، فعلى الرغم من أن العدد الأكبر من الطغاة نشأوا بهذه الطريقة في الأمة التي كانت بها الطبقات الشعبية قوية في الدولة، فإن هناك بعض الطغاة في فترات أكثر قدما نشأوا بطرق مختلفة. فقد استمد بعض الطغاة مصدره من طموحات الملوك الذين انتهكوا الحدود التقليدية لقوانين بلادهم، فطمعوا في اكتساب سلطة استبدادية ومعظم نظم الطغيان الأخرى أسسها رجال أصلاء انتخبهم الشعب في البداية لمهام عليا^(٣٩). فالملوك قد ينقلبون طغاة إذا لم يتقيدوا بالقوانين، والحاكم العسكري قد ينتهز الفرصة فيمد السلطة الممنوحة له لأداء مهمة معينة، ويتولاها طيلة حياته، ويسخرها لأغراضه هو، بل قد يخرج الطاغية من قلب النظام الأوليجاركي (حكم القلة الغنية)، عندما تختار هذه القلة شخصا معيناً تمنحه اختصاصات سياسية واسعة إلى أقصى حد، كالإشراف على شؤون الدولة ومراقبتها.

وفي جميع هذه الحالات تسنح الفرصة لشخص من الأشخاص الطموحين

ليصبح طاغية إذا أراد، فقد يتاح له أن توضع السلطة كلها في يديه أو قد يخضع لسطوة المنصب، لاسيما إذا كان من المناصب العليا أو السامية . . وقد حدث ذلك طوال التاريخ اليوناني القديم في كثير من المدن اليونانية . وعلى هذا النحو أصبح فيدون Pheidon طاغية لمدينة أرجوس Argos^(٤٠)، وقد يبدأ الحاكم ملكا ثم يتحول إلى طاغية، على نحو ما حدث لطغاة أيونيا Ionia، وفلاريس Phalaris، طاغية مدينة أجريجنتم Agrigentum^(٤١) فقد استغلوا مناصبهم جسرا للطغيان^(٤٢).

(٣) الملك والطاغية :

يعقد أرسطو مقارنة مهمة بين الملك والطاغية لأنها ترددت كثيرا في الفكر السياسي الغربي بعد ذلك . ويمكن أن نوجز أهم نقاطها فيما يلي :

أ - مهمة الملك حماية الشعب، ومنع الظلم الذي يمكن أن يلحق به . ولا يحاول قط أن يلحق بالغالبية العظمى من الناس أي أذى أو إهانة .

ب - أما الطاغية فهو على العكس لا يهتم إلا بمنافعه الشخصية . إن هدف الطاغية هو المتعة والاستمتاع، في حين أن هدف الملك هو الفضيلة والخير.

ج - يطمع الطاغية في المال أو الثروة أو الجاه أو المجد في حين يطمع الملك إلى الخير والشرف والفضيلة .

د - يعتمد الطاغية في حراسته على المرتزقة من الأجانب، في حين يعتمد الملك في حراسته على المواطنين^(٤٣) . وهنا لابد أن نتوقف قليلا، لأن الطاغية في بلادنا قد لا يعتمد على المرتزقة من الأجانب كما يشير أرسطو (رغم أن بعضهم كان يعتمد على المستعمر الأجنبي في القرن الماضي!)، لكنه قد

يستخدم مواطنين مرتشين يعطيهم مناصب ووظائف لم يكن لهم أن يحلموا بها، أو رتباً أو مبالغ طائلة من المرتبات، أو من التسهيلات الأخرى!، والفكرة واحدة، وهي أن الطاغية كما يقول أرسطو «يدفع لكي يحمي نفسه»! أما الملك أو الحاكم الصالح فيحميه النظام ويدافع عنه المواطنون!.

هـ- يتصف الطاغية بعدم الثقة في الشعب، ولهذا يفزع من حمله للسلاح، وهكذا يلجأ إلى إيذاء الناس، متفقاً في ذلك مع الأوليجاركية التي يأخذ أسوأ ما فيها! (٤٤).

و- يقف الطاغية من المشاهير والأعلام موقف العداء ويضع الخطط السرية والعلنية للقضاء عليهم، أو الإيقاع بهم وتشريدهم، كخصوم سياسيين ومناهضين للحكم، ذلك لأنه يعلم تمام العلم أن الثورات ضده تخرج من صفوف هؤلاء القوم! فبعضهم يتآمر عليه لأنهم لا يريدون أن يكونوا عبيداً للطاغية! . ويفسر لنا ذلك تلك النصيحة التي قدمها بريندر Periander طاغية كورنث لأحد أصدقائه من الطغاة الذي أرسل رسولا يطلب النصيحة، فأخذ الرسول إلى الحقول، وراح يضرب بعصاه سنابل القمح البارزة مشيراً عليه بذلك بضرورة قطع رقاب عليّة القوم في المدينة!، وكانت نصيحة تناقلها الطغاة من عصر إلى عصر، وهي «ضرورة التخلص من العناصر البارزة في المجتمع!!» (٤٥).

(٤) كيف يحتفظ الطاغية بحكمه؟

في استطاعتنا أن نقول إن عوامل استقرار الحكم الفردي عموماً تكاد تكون واحدة، هي الاعتدال، فالملك المعتدل يحتفظ بعرشه، كذلك يبقى الملك كلما تقلصت امتيازاته وقلل هو نفسه من سلوكه كسيد أو من معاملة المواطنين

معاملة دنيا . إن عليه ، على العكس ، أن يعاملهم كأنداد ونظراء . وهذا هو السبب في بقاء النظام الملكي في بعض البلدان لفترة طويلة . كذلك يمكن أن نعزو بقاء النظام الملكي في إسبرطة إلى أن السلطة كانت موزعة بين ملكين من ناحية ، وأنه كان هناك اعتدال في تصرفاتها بصفة عامة ^(٤٦) من ناحية أخرى .

أما الطاغية فإنه يحتفظ بعرشه بإحدى وسيلتين تعارض كل منهما الأخرى تمام المعارضة وهما على النحو التالي :

الطريقة الأولى :

سوف نجد أن الوسائل التي يعتقد أرسطو أن الطاغية يلجأ إليها للاحتفاظ بعرشه مألوفة لنا تماما ، فهي طريقة تقليدية يتوارثها الطغاة ، ويسير عليها معظمهم في تدبير شؤون سلطانهم . ولقد ابتكر أغلب خصائص هذه الطريقة ، في الأصل ، بريندر Periander طاغية كورنث ، وإن كان قد استمد الكثير من سماتها من نظام الحكم في فارس . ولقد سبق أن أشرنا إلى بعضها بالفعل ، ولكن علينا أن نجعل أهمها فيما يلي :

١ - الغاية النهائية للطاغية ، لكي يحتفظ بعرشه ، هي تدمير روح المواطنين ، وزرع الشك وانعدام الثقة فيما بينهم ، وجعلهم عاجزين عن عمل شيء أو فعل أي شيء ! كذلك تعويد الناس الخسة والضعفة ، والعيش بلا كرامة ، بحيث يسهل عليهم أن يعتادوا الذل والهوان ^(٤٧) .

٢ - القضاء على البارزين من الرجال ، وأصحاب العقول الناضجة ، واستئصال كل من تفوق أو حاول أن يرفع رأسه ^(٤٨) . وقد سبق أن تحدث عنها أفلاطون باسم «طريقة التطهير» التي هي عكس طريقة الأطباء ! .

٣ - منع الموائد المشتركة والاجتماعات والنوادي وحظر التعليم (أو جعله

لونا من الدعاية للحاكم كما يحدث عندنا الآن!) وحجب كل ما يعمل على تنوير النفوس أو كل ما ييث الشجاعة والثقة بالنفس! (٤٩).

٤ - منع المواطنين من التجمع لأغراض ثقافية أو أي تجمع مماثل ، واتخاذ كافة السبل التي تغرس في المواطن ، في نهاية الأمر ، الشعور بأنه غريب عن بلده ، بقدر المستطاع ، أعني قطع الحبل السري الذي يربط المواطن بوطنه! ذلك لأن تعارف المواطنين وتوادمهم يؤدي باستمرار إلى ثقة متبادلة .

٥ - إجبار كل مقيم في المدينة أن يظهر للعيان بصفة مستمرة ، وإكراهه بوجه عام ألا يجاوز أبدا أبواب المدينة إلا إذا كان الطاغية وأعوانه على علم بما يعمل الناس في دولته . وهكذا يواصل الطاغية استعباد المواطنين ، وعن طريق الاستعباد المستمر يعتاد الناس الخسة والضعفة والهوان . وهذا يعني إعطاء الطاغية ثقباً صغيراً ينظر منه ليرى أفعال مواطنيه حتى يعتادوا الهوان ويألفوا العبودية اليومية . ويشتمل هذا الخط السياسي كذلك على وسائل أخرى ذات طبيعة مشابهة ، وهي شائعة عند الفرس ، وعند البرابرة عموماً . وهي كلها تؤدي إلى نتيجة واحدة ، هي المحافظة على الطاغية (٥٠) .

٦ - أن يجتهد الطاغية حتى تكون لديه معلومات منتظمة حول كل ما يفعله رعاياه أو يقولونه . وهذا يعني أن تكون هناك شرطة سرية وجواسيس أو عيون يثبتها في أرجاء البلاد على نحو ما كان طاغية سراقوصه يفعل عندما كان يستخدم جواسيس من النساء ، أو المتنصتون الذين كان يبعث بهم هيرو Hiero الطاغية في كل المجتمعات والمحافل والمجالس العامة ، لأن الناس بهذه الطريقة كانوا يقللون من صراحتهم إذا ما تكلموا عن نظام الحكم ، أو يكتُمون آراءهم بداخلهم ، لأنهم يخشون الجواسيس ، ويهابون العيون والآذان المنتشرة حولهم ، ذلك لأنهم إن تجاسروا وتحدثوا انكشف أمرهم! (٥١) .

٧ - كذلك يعتمد الطاغية على إغراء المواطنين أن يشي بعضهم البعض الآخر، فتعتمد الثقة بينهم، ويدب الخلاف بين الصديق وصديقه، وبين العوام وعلية القوم. وبين الأغنياء والفقراء. وهكذا فإن الطاغية يذر الشقاق والنميمة، ويثير حقد الشعب على الطبقات العليا التي يجتهد أن يفرق بينها! ^(٥٢)، ولو اطلع أرسطو على أحوال الطغاة عندنا ما زاد كثيرا على ما يقول، ربما تحدث مثلا عن كتابة التقارير بحيث يتحول كل موظف في موقعه إلى جاسوس على من حوله. وربما تحدث عن رشوة البعض الآخر على طريقة المعز لدين الله الفاطمي: هذا حسبي، وهذا نسبي!، فبعض الناس يشترهم الطاغية بالمال أو بالمنصب أو برتبة عسكرية، أو بوظيفة لم يكن يحلم بها. والبعض الآخر يودعهم السجن أو يفصلهم أو يطهرهم أو يصفهم جسديا. . . إلى آخر هذه المصطلحات الحديثة!

٨ - وأخيرا هناك وسيلة أخرى للطاغية هي إفقار رعاياه حتى لا يكلفه حرسه شيئا من جهة، وحتى ينشغل المواطنون من جهة أخرى، بالبحث عن قوت يومهم، فلا يجدون من الوقت ما يتمكنون فيه من التآمر عليه - وهذه عبارة أرسطو لأنها بنصها تجعل القارئ يظن أنني أتحدث عن واحد من العهود العسكرية عندنا! - ويستمر المعلم الأول في ضرب الأمثلة بمصر وما فيها من «أعمال السخرة» أو الأعمال اللاإرادية التي يجبر عليها الإنسان!، يقول: «لديك المنشآت التي أقيمت في مصر كالأهرام والمعابد الهائلة. . . وكذلك تشييد المعابد لزيوس التي أقامتها أسرة بيزستراتوس طاغية أثينا. ومثال آخر الإضافات التي أضافها بوليكراتس Polycrates طاغية جزيرة ساموس Samos إلى الآثار العظيمة في الجزيرة، فليس لجميع هذه الأعمال سوى هدف واحد هو إفقار المواطنين، وشغل فراغهم حتى لا يجدوا وقتا لشيء آخر» ^(٥٣)، كما أن أرسطو يضيف لنفس الغرض، فرض الضرائب التي تؤدي

إلى نتيجة مماثلة، «ويمكن أن نسوق مثالا من سيراقوصه، حيث نجد أنه خلال خمس سنوات من حكم الطاغية ديونسيوس الكبير (الأب)، دفع المواطنون كل ما لديهم من ممتلكات للدولة على سبيل الضرائب، فقد فرض الطاغية ضريبة سنوية اسمها ضريبة الممتلكات تقدر بـ ٢٠٪ مما يملكه الفرد!»^(٥٤).

وفضلا عن ذلك كله فقد يلجأ الطاغية إلى إشعال الحروب، بهدف أن ينشغل المواطنون بصفة مستمرة، ولا ينفكون يحتاجون إلى قائد على الدوام.

إن السمات الأساسية للطاغية هي بذور بذور الشقاق، وانعدام الثقة بين المواطنين، وعلى حين أن النظام الملكي يعتمد في حمايته على الأصدقاء، فإن الطاغية يسير على المبدأ التالي: «إن الناس جميعا يودون الإطاحة به، غير أن الأصدقاء وحدهم هم الذين يستطيعون ذلك». ومن ثم فينبغي أن تنعدم الثقة في الأصدقاء قبل غيرهم. ولهذا نجد الطاغية يشجع التأثير الأنثوي في الأسرة، على أمل أن تقوم الزوجات بالإبلاغ عن أزواجهن! وللغاية نفسها تراهم يفرطون في تدليل العبيد والخدم حتى يتمكنوا من الإفشاء عن ساداتهم^(٥٥).

ولهذا السبب أيضا نجد الطاغية يختار الفاسدين من البشر في نظام حكمه ليكونوا له أصدقاء، فهم عبيد النفاق والتملق، والطاغية تسره المداينة، ويتشبه من النفاق، ويريد من يتملقه. ولن تجد إنسانا حرا شريفا يقدم على مثل هذا العمل. فالرجل الخير يمكن أن يكون صديقا، لكنه لا يمكن تحت أي ظرف أن يكون مدهانا أو متملقا. أما الرجل السيء فليس لديه الاستعداد للقيام بهذا الدور فحسب، وإنما نراه يسعى إليه. إنه: «أداة حسنة لأغراض شريرة». «ولا يقل الحديد إلا الحديد» كما يقول المثل^(٥٦).

من عادة الطاغية ألا يحب رجلا ذا كرامة، أو رجلا شريفا ذا روح عالية أو صاحب شخصية مستقلة. ذلك لأن الطاغية يدعي أنه يحتكر لنفسه هذه الخصال الحميدة. ومن ثم يشعر أن أي إنسان شريف صاحب كرامة إنها يزاخه في الجلال والإباء، أو أنه يجرمه من التفوق والسيادة، فذلك اعتداء على سيادته بوصفه طاغية. ومن هنا فإن الطاغية يكره جميع الأخلاق الشريفة؛ لأنها اعتداء على سلطانه. ومن عادة الطاغية أن يفضل صحبة الأجانب والغرباء على صحبة مواطنيه، ولهذا يدعوهم إلى مائدته، وإلى لقائه، ويأنس لهم في حياته اليومية. وهكذا يصبح المواطنون أعداء، وأما الغرباء فلا خطر منهم لأنهم لا ينافسونه ولا يزاخونه^(٥٧).

ويعود أرسطو فيلخص هذه الأساليب في ثلاث غايات تضرب بجذورها في أعماق الشر، على حد تعبيره، ويتطلع الطاغية إلى تحقيقها:

- الغاية الأولى: هي تدمير روح المواطن، لأن الطاغية يعلم علم اليقين أن صاحب الروح الفقيرة - وهو الدليل الخانع - لن يتأمر عليه على الإطلاق!

- الغاية الثانية: ارتياب المواطنين بعضهم من بعض، إذ إنه لا يمكن القضاء على الطاغية إلا إذا اتحد المواطنون، وتشاوروا، ووثق كل منهم بالآخر، وكذلك فإننا نجد الطاغية يكاد يطارد الأخيار من الناس، لأنه يراهم خطرا مزدوجا على سلطانه، فهم من ناحية خطر عندما يشعرون بأن من العار أن يحكموا كما يحكم العبيد. وهم خطر، من ناحية أخرى، عندما يشعرون بالولاء بعضهم لبعض، وبالثقة المتبادلة بينهم، وفي رفضهم أن يخون بعضهم بعضا!

- الغاية الثالثة: والأخيرة هي أن الطاغية يهدف إلى أن يصبح مواطنوه عاجزين عاجزا تاما عن أي فعل، ومن ثم يكون السعي إلى القضاء على

الطاغية ضربا من المحال . ولا أحد يحاول أن يصنع المستحيل ، ومن ثم فلا أحد يحاول أن يطبخ بالطاغية ، ماداموا قد أصبحوا جميعا عاجزين عن الحركة ! .

الطريقة الثانية :

الأساليب السابقة الذكر التي شرحناها بالتفصيل تمثل عند أرسطو الطريقة الأولى التي يلجأ إليها الطاغية للمحافظة على حكمه - وهي أكثر الطريقتين شيوعا - وهي مألوفة لنا نحن الشرقيين . فجميع الأساليب التي تحدث عنها أرسطو قد خبرناها طوال تاريخنا ، ولا نزال نعيش فيها حتى يومنا الراهن ، حتى أن القارئ العربي عندما يقرأها يشعر بأن أرسطو يصف له ما يدور في مجتمعه ، لا سيما المجتمعات العسكرية «الثورية» التي رفعت شعارات وطنية لتضحك بها على الجماهير، وتستميل مشاعر العامة، وعواطف الدماء، على نحو ما فعل «بيزستراتوس» طاغية أثينا الذي ستحدث عنه في الفصل الأول من الباب الرابع .

غير أن هناك طريقة أخرى أقل شيوعا من الطريقة الأولى ، وهي تسير في خط معاكس ومضاد تماما ، وسوف يكون في استطاعتنا أن نفهم بسهولة هذه الطريقة لو أننا عدنا إلى الوراء قليلا ، وتذكرنا العوامل التي تُسهِم - في رأي أرسطو - في تدمير النظام الملكي . فلقد سبق أن لاحظنا أن إحدى الطرق التي تدمر الملك هي أن يتحول إلى طاغية ، وذلك يعني أن إحدى الطرق التي يحافظ بها الطاغية على نظام حكمه هي أن يتحول الطغيان إلى طبيعة النظام الملكي ، أعني أن يظل الطاغية محتفظا بالقدرة وبالسلطة في حكم رعاياه ، ليس برضاهم بل رغبا عنهم ، فتنازله عن هذه الخاصية يعني تنازله عن الطغيان ، غير أنه متى ثبتت هذه القاعدة استطاع الطاغية فيها يبقَى أن يسلك سلوك الملك الحق ، أو على الأقل ، أن يتخذ منه بمهارة كل سماته ! .

خاتمة :

عرضنا نظرية أرسطو عن الطاغية بالتفصيل لأهميتها، فقد ترددت عند كثير من الفلاسفة والمفكرين السياسيين في الفكر الأوروبي بعد ذلك . ولقد سقنا كثيرا من النصوص الأرسطية لأنها أبلغ من أي حديث، فنحن أمام فيلسوف خبر الطغيان، سواء كان طغيان الفرد أو الجماعة، حتى أنه هرب من أثينا، بعد موت الاسكندر، عندما اضطربت المدينة، وسادتها موجة عاتية من المد الشعبي الذي سيطرت عليه الدهماء، قائلا عبارته الشهيرة: «إنني لن أسمح لأثينا أن ترتكب الجريمة نفسها مرتين في حق الفلسفة!» مشيرا إلى إعدام الديمقراطية الأثينية لشيخ فلاسفة أثينا سقراط، وهي ديمقراطية يعتبرها أرسطو — كما اعتبرها أستاذه من قبل — ضربا من طغيان الدهماء، واستبداد العامة ! .

كذلك فإننا نجد أن أرسطو وصف الطاغية وصفا دقيقا مفرقا بينه وبين النظام الملكي، وهي تفرقة ظل يرددها الملوك لاسيما ملوك إنجلترا، كما لاحظنا من قبل، بعد ذلك بما يقرب من عشرين قرنا! : الطاغية يعمل لصالحه الخاص . والملك يعمل لصالح الجميع ! .

كما أن أرسطو وصف «الطغيان الشرقي» بأنه النموذج الحقيقي للطغيان، وهو أيضا وصف ظل يتكرر منذ عصر أرسطو حتى يومنا الراهن ! حتى أن الأوروبيين عندما «يسبون» ملكا أو حاكما لاستبداده يصفونه بأنه أقرب إلى الطاغية الشرقي ! . فالطاغية الشرقي «الشهير» يعامل المواطنين معاملة السيد للعبيد، وهاهنا نجد أصل الفكرة الهيجلية التي تقول إن الشرقيين كانوا جميعا عبيدا للحاكم الذي ظل هو وحده «الرجل الحر» في الدولة ! .

والغريب أن أرسطو أرسل إلى تلميذه الإسكندر الأكبر رسالة ينصحه فيها بمعاملة اليونانيين كقائد، وأن يعامل الشرقيين معاملة السيد لأنهم بطبيعتهم عبيد! (٥٨).

وأود أخيراً أن أسوق ثلاث ملاحظات :

الأولى : أن القول إن الطاغية يعمل لصالحه الخاص ، ينبغي أن يُفهم فيها مرناً . فقد يعمل الطاغية في فترة من فترات التاريخ لصالحه الخاص بالمعنى الضيق للكلمة ، أعني لمتعه الحسية أو لجمع المال أو لإشباع شهواته ، للخمر، للنساء . . . إلخ . وقد مرّ بنا طغاة في تاريخنا الوسيط من هذا القبيل على نحو ما سنرى بعد قليل .

وقد لا يميل الطاغية إلى شيء من المتع الحسية ، فيظهر بمظهر من يصرف كل اهتمامه وعنايته إلى الصالح العام ، ولا يظهر بمظهر المبدّر أو من يتفق نفقات طائلة تشق على سواد الناس ، وتثير سخطهم ، لاسيّما إذا ما كانت الأموال تجمع من الطبقات الكادحة ، وكان على الطاغية أن يقدم كشف حساب عن إيرادات الدولة ومصروفاتها . وهو ما قام به أكثر من طاغية بالفعل . فهو في هذه الحال سوف يظهر بمظهر المدبر لا الطاغية ، وهو مع ذلك لن يخشى أن تعوزه الأموال مادام قابضاً على زمام الأمور . والأفضل أن يوظف الأموال بدلاً من تركها ثروات مكدسة ، وبذلك يكون الحراس ، والأعوان ، أقل شهوة للمال والسلطة (٥٩) .

كذلك ينبغي على الطاغية أن يظهر ، وهو يجمع الضرائب ، بمظهر من يتصرف للصالح العام ، فهو لا يجمع الضرائب إلا من أجل مصلحة عامة كالتهيز للحرب مثلاً ، وهو لابد أن يظهر بمظهر الحارس ، والخازن للثروة العامة ، لا لثروته الخاصة ، وعلى الطاغية أن يكون في مثل هذا السلوك الشخصي ، شجاعاً في غير غلظة ! ، بحيث يبعث الرهبة في نفوس كل من

يتقدمون للقائه ، دون أن يث الرعب في قلوبهم ، وذلك هدف ليس من السهل تحقيقه ما لم يحترمه الناس! (٦٠).

أما فيما يتعلق بشأن المتع الحسية فإن عليه أن يسلك سلوكا يتناقض مع سلوك الطغاة المعاصرين لنا في أيامنا هذه ، والذين قد لا يشبعون من المتع الحسية لو استمروا يفترون منها أياما وليالي . إن عليه ، على العكس أن يسلك سلوكا معتدلا ، بل إن عليه أن يظهر بمظهر الرجل الذي يتجنب الملذات ، المستيقظ للصالح العام ، حتى لا يكون عرضة للازدراء ثم الاغتيال (٦١).

وباختصار يبدو أن أرسطو ، في هذه الطريقة الثانية ، يتحدث عما سمي في العصر القديم «بالطاغية الصالح» أو الخَيْر ، وهو نفسه الذي سمي في العصر الحديث بالمستبد العادل ، وهو حاكم ينفرد بالحكم ، لكنه لا يهتم إلا بالصالح العام ، ولا يبدد أموال الدولة على ملذات أو يسرف في رشوة حرسه الخاص ، وهو بذلك يقترب من الملك الصالح .

وإن كان أرنست باركر يرى أن أرسطو هنا يستبق نصائح مكيافلي ، ويقدم نصائح سياسية «لأميره الجديد» بطريقة واقعية . غير أن نصيحته تختلف اختلافا أساسيا عن نصائح مكيافلي من حيث إنه يدعو الأمير الجديد أن يكون «عقل الدولة» ، وأن يكون ملكا وإنسانا ، أو على الأقل أن يلعب دور الملك والإنسان! (٦٢).

لكن مفهوم هذا «الطاغية الصالح» قد يتسع : فهتلر وموسوليني ، وستالين في الغرب ، وكذلك سوكارنو وعبد الناصر ، وصدام في الشرق ليس من الضروري أن يكون طغيانهم من أجل الشراب والنساء والمتع الحسية ، بل قد تكون لهم أهداف أخرى : بناء إمبراطورية ، السيطرة على شعوب العالم ، نشر فكرة بالقوة ، التفرد بالحكم في جميع هذه الحالات ، والتشبه بالله ، في صفة من صفاته : وهي «ألا يسأل عما يفعل!!» .

الثانية: أن المعيار الذي يميز حكم الطاغية هو انعدام الرأي الآخر، ولهذا فإن جميع أنظمة الحكم غير الديمقراطية هي أنظمة طغيان أو استبداد بطريقة أو بأخرى، ولهذا كرهت الفاشية النظم الديمقراطية كراهية شديدة!، إن المجتمع الذي يرتبط فيه الشعب بالزعيم القائد الملهم بحبل سري، يتنفس كلما تنفس شهيقاً وزفيراً هو مجتمع يحكمه طاغية بغض النظر عما يفعل!، فليست العبرة بما قدمه الحاكم الملهم من أعمال مجيدة، فقد يبني السدود ويقيم الجسور، وينشئ المصانع، لكنه في النهاية يقتل الإنسان!، يدوس كرامته وقيمه ووجوده كإنسان! . إنه يدمر «روح المواطن» - كما قال أرسطو - بحق - ليحيل المجتمع إلى مجموعة من النعاج تسهل قيادتها!.

الثالثة: مايقوله أرسطو من أن الشرقيين لديهم طبيعة العبيد، وأنهم خلقوا عبيداً، هي الفكرة نفسها التي كررها هيجل بعد ذلك عن الشرق عموماً والصينيين خصوصاً، عندما قال إن الشعب الصيني لديه عن نفسه أسوأ الأفكار، فهو يعتقد أنه لم يخلق إلا ليجر عربة الإمبراطور!

هذه الفكرة تحتاج في الواقع إلى مناقشة؛ لأنها تتضمن «مبالغة شديدة»، وإن كان سلوك الشرقي المتدني يعطي المفكرين العنصريين الفرصة لوصفه بأحط الصفات، وسوف نعود إلى مناقشة هذه الفكرة في الفصل الأخير من هذا الكتاب.

هوامش الفصل الاول

- (١) Aristotle: Politics 1252 - A - The Complete Works of Aristotle Vol 2, p. 986 - 7.
- (٢) Plato: Republic 369 - d.
- (٣) Aristotle: op. Cit. (٣)
- (٤) Ibid. (٤)
- (٥) Ibid, 1253 - A
- (٦) Aristotle: Politics, 1253 - A.
- (٧) Ibid, 1253 -B
- (٨) Aristotle: Politics, 1953-13 (The Complete Works Vol. II, p. 1988).
- (٩) يعتقد أرسطو أن هذا هو رأي أفلاطون، انظر تعليق أرنست باركر في ترجمته لكتاب السياسة ص ١ حاشية ٢، وأيضاً جورج سيابن: تطور الفكر السياسي مجلد ١ ص ١١٨ - ١١٩.
- (١٠) Aristotle: Op. Cit. 1959-A.
- (١١) Ibid. (١١)
- (١٢) Ibid. (١٢)
- (١٣) Ibid: 1961-A.
- (١٤) Aristotle: Ethics, 1166-B-Complete Works Vol. 2 p. 1834.
- (١٥) Ibid. (١٥)
- (١٦) فكرة لو عرفها الرئيس السادات لأصبح مشائياً متعصباً، فالمعلم الأول يريد للحاكم أن يكون كبير العائلة (انظر كبير العائلة تناقض في الألفاظ، كتاب «في مفترق الطرق» للدكتور/ زكي نجيب محمود ص ٣٢٤).
- (١٧) Aristotle: Ethics, 1161 - A and Politics 1259B
- (١٨) Ibid. (١٨)
- (١٩) Ibid. (١٩)
- (٢٠) Ibid. (٢٠)
- (٢١) Ibid. (٢١)
- (٢٢) Aristotle, Politics, 1274-B.
- (٢٣) Ibid. (٢٣)
- (٢٤) Ibid. (٢٤)
- (٢٥) هذا التقسيم بالغ الأهمية لأنه هو الذي سيتكرر بعد ذلك في الفكر السياسي الأوروبي سواء في العصور الوسطى أو العصر الحديث.
- (٢٦) Aristotle: Politics, 1285 - A.
- (٢٧) Ibid. (٢٧)

(٢٨) الكلمة اليونانية التي يستخدمها أرسطو أسميتتيا Aisumentia وهي تعني القاضي في معناها المؤلف . لكن أرسطو يستخدمها بمعناها التطبيقي غير المعتاد الذي يكاد يقترب بصفة خاصة من منصب «الدكتاتور الروماني» الذي سبق أن أشرنا إليه ، وهو في مصطلحاتنا المعاصرة «الحاكم العسكري» الذي يتولى دفة الأمور في فترات خاصة بالحروب والكوارث . . .

Aristotle: Politics, 1285 - A. (٢٩)

ويرى ديوجينيس اللايرقي أن بتاكوس Pittacus كان في القرن السادس ق.م واحداً من الحكماء السبعة ، ويرى عنه أنه قاد قوات مدينته ميتلين Mitylene في حربها ضد الأثينيين ، عندما تنازعت المدينتان على قطعة أرض ، وأنه وافق على نزال قائد الأثينيين في معركة فردية وقتله . وقد أولا شعب مدينة ميتلين سلطات استثنائية حكم بها البلاد عشر سنوات ، وأعاد فيها الدستور والنظام ثم تنحى عن منصبه . وقد عاش عشر سنوات بعد تنازله عن الحكم فوهبه الشعب قطعة من الأرض كانت تحمل اسمه في أيامه . والخلاصة أن الدكتاتور تعني هنا إطلاق يد الحاكم للقيام بمهمة معينة فهي أقرب إلى الحاكم العسكري عندنا الآن . انظر :

Diogenes Laertius.: Lives of Eminent Philosophers Vol.I

P. 75 - 77. Trans. by R. D. Hicks, Loeb Classical Library, 1972.

Aristotle, Politics, 1286 - A. (٣٠)

Ibid. (٣١)

Ibid. (٣٢)

Aristotle: Politics, 1295 - A. (٣٣)

(٣٤) كل حاكم يصل إلى منصة الحكم بغير اختيار حر من الشعب هو طاغية ، سواء جاء عن طريق الانقلابات العسكرية أو البيعة بحمد السيف !

(٣٥) جون لوك «في الحكم المدني» - فقرة رقم ١٩٩ .

(٣٦) المرجع السابق فقرة رقم ٢٠٠ .

Aristotle: Politics, 1310 - B. (٣٧)

Ibid. (٣٨)

Aristotle: Op. Cit. (٣٩)

(٤٠) كان فيدون ملكا على مدينة أرجوس في القرن الثاني قبل الميلاد ثم تحول إلى طاغية .

(٤١) يروى أن فلاريس «طاغية» أجريجتيم (من أعمال صقلية وكان طاغيته نحو عام ٥٦٥ ق.م) - كان يشوي المساجين من أعدائه في مملكته بأن يضعهم داخل ثور نحاسي ضخم ، ثم يوقد تحته نارا هادئة ، وتوضع قصبته تشبهان المزمارة في منخري الثور بطريقة فنية بارعة بحيث تتحول أنات المساجين ، وصرخاتهم حين تصل إلى أذنيه إلى نغيمات وألحان موسيقية شجية ! ويرى «أندروز» أن هذه القصة ربما كانت أسطورة اختلقها الناس لتشويه الصورة الحقيقية لتاريخه . قارن :

Andrewes: Greek Tyrants, p. 129.

(٤٢) ويرى أرسطو أن هناك طغاة آخرين من أمثال بنيتيوس Panaetius طاغية مدينة ليونتين Le-ontini وكبسيلوس Cypselus طاغية كورنثيه و«بيزستراتوس» Pesistratus طاغية أثينا ، وديونيسيوس طاغية سيراكوسة وعدد آخر من الطغاة الآخرين - بدأوا ديماجوجيين السياسة ١٣١٠ ب . ويقول أندروز «إنهم حرضوا العامة ، وأثاروهم ضد الأغنياء من الأوليغاركيين» طغاة الإغريق ص ١٢٩ .

Aristotle: Politics, 1311 - A. (٤٣)

Ibid. (٤٤)

Ibid. (٤٥)

Aristotle: Politics, 1313-A. (٤٦)

Ibid. (٤٧)

(٤٨) يشير أرنست باركر إلى أن أرسطو يقصد المعاداة الشرقية وهو يتحدث عن ضعة المواطن وإذلاله، من ذلك ماكان موجودا في فارس وعند الصينيين وغيرهم من «عبادة الطاغية»، في صورة السجود تحت قدميه!! انظر ترجمته لكتاب السياسة لأرسطو ص ٢٤٤ حاشية رقم ٤.

Aristotle: Politics, 1313-B. (٤٩)

ibid. (٥٠)

(٥١) تعد أجهزة المخابرات في جمهورية الخوف العراقية من أرقى وأقوى الأجهزة في العالم! وإذا كانت أجهزة المخابرات تنشأ في العادة للتعسس على الخارج لحماية الدولة فإنها عندنا تعمل أساسا في الداخل، وجهاز المخابرات عند «صدام حسين» من أكثرها تنوعا. فهناك استخبارات خاصة بالحزب، وهناك فرع آخر مهمته مراقبة أجهزة الشرطة! ثم هناك أفرع للتعسس داخل الجيش، والإدارات الحكومية والمنظمات الشعبية الخاصة بالشباب والمرأة والعمال، وأجهزة للتعسس على بعض المؤسسات الأخرى مثل «قسم الأمن الخاص» الذي يرأسه شقيق صدام الأصغر! «جمهورية الخوف» ص ٥٤.

Ibid. (٥٢)

Ibid. (٥٣)

Ibid. (٥٤)

Ibid. (٥٥)

Ibid. (٥٦)

Ibid. (٥٧)

(٥٨) قارن مثلاً ترجمة أرنست باركر لكتاب السياسة لأرسطو ص ٣٨٨. وانظر نص الرسالة في مجموعة مؤلفات أرسطو المجلد الثاني ص ٢٤٦٠ من نشرة بارنز ١٩٨٥.

Aristotle, Politics, 1314-B. (٥٩)

Ibid. (٦٠)

Ibid. (٦١)

(٦٢) قارن ترجمة سير أرنست باركر لكتاب السياسة لأرسطو وتعليقه على النص ص ٢٤٧ حاشية رقم ١.

الباب الثالث

الطاغية يرتدي عباءة الدين

«إننا ، نحن الملوك ، نجلس على عرش الله على الأرض .!»

جيمس الأول ملك إنجلترا

«أيها الناس : إنما أنا سلطان الله في أرضه . . .!»

المنصور : الخليفة العباسي الثاني

«إننا لم نتلق التاج إلا من الله ، فسلطة سن القوانين هي من اختصاصنا وحدنا بلا تبعة ولا شركة . . .!»

لويس الخامس عشر

مرسوم ديسمبر ١٧٧٠

الفصل الأول في العالم المسيحي

«مملكتي ليست من هذا العالم . . .»

المسيح

إنجيل يوحنا ١٨ - ٣٣

أولاً : من بداية المسيحية إلى الإصلاح الديني

١ - تمهيد :

سبق أن ذكرنا في حديثنا عن «الحكم الشيوعي» أننا نظلم الدين كثيراً عندما ننسب إليه ذلك «الحكم المطلق» الذي يقيم حاكماً مستبداً أو طاغية جائراً ليكون هو الإله أو ابن الإله، كما هي الحال في الشرق القديم، أو ليكون «خليفة الله في الأرض» يأمر وينهى بلا حسيب ولا رقيب سوى ضميره - إن افترضنا وجوده . . . أو حساب الله في الآخرة! . والواقع أن كثيراً من الطغاة الذين ارتدوا عبادة الدين لم يكن لديهم ضمير بالفعل!، كما أن بعضهم الآخر كان يتساءل في دهشة : أيمن أن يكون للحاكم المطلق حساب في الآخرة؟، في حين أن بعضاً ثالثاً من هؤلاء الطغاة جمع الفقهاء فأصدروا فتاوهم أن ليس على الحاكم باسم الدين حساب، ولا عقاب! . . إلى آخر هذه المآسي البشرية التي ارتكبت ظلماً باسم الدين وهو منها بريء .

ولقد سبق أن رأينا أن اليهود هم أول من حاول إقامة الدولة الدينية، من

بين الديانات السماوية الكبرى^(١) ، وهم أيضاً أول من صاغ مصطلح
التيوقراطية^(٢) . وذلك لأسباب خاصة بهم منها : اعتقادهم بأن الله ميزهم
عن الأمم الأخرى وأنهم أقرب الشعوب إلى الله ، لما لهم عنده من حظوة
خاصة ! ، ولهذا فإن الفكر السياسي اليهودي يمكن أن يعد أقدم ضروب
الحكم الديني على نحو ما عبرت عنه آيات العهد القديم . فالفكرة الظاهرة فيه
هي أن الشعب اليهودي هو «شعب الله المختار» ومن ثم فمميزه متميز ، وهو
لا يشبه غيره من الشعوب لأنه يمثل قومية ثيولوجية تعتمد على ما جاء في سفر
التثنية من أن «إسرائيل يحكمها الله بصورة مباشرة» ، فهو الذي قسم الأمم ،
وفرق بني آدم ، ووضع حدوداً للشعوب ، واصطفى شعب إسرائيل ليكون
«شعب الرب» . وإذا كان لكل شعب ملاك حارس يرعاه ويمثله في السماء ،
فإن الرب هو الذي يرعى شعب إسرائيل على نحو مباشر ، فهو «إله أمانة» ، لا
خور فيه وصديق وعادل هو^(٣) . لكن اليهود هم الذين أفسدوا هذه الدولة
عندما أفسدوا هذه العلاقة الحميمة مع الإله ، فلم يرعوا عهداً ولا ذمة :
«الرب تكافئون بهذا يا شعباً غيباً غير حكيم . . ١٩»^(٤) . ويعتقد برتراند رسل
أن محاولة بعض المسيحيين إقامة الدولة المسيحية ، ما هي إلا محاولة لمحاكاة
الدولة اليهودية ووراثتها : «لقد كانت الدولة اليهودية إبان العصر الأسطوري
الذي ساد «القضاة» ، أو إبان الفترة التاريخية التي أعقبت العودة من الأسر
البابلي ، دولة دينية . ولقد كان على الدولة المسيحية أن تحذو حذوها في هذا
الصدد . .»^(٥) .

ومن هنا كانت محاولة الملوك إبان العصور الوسطى ارتداء عباءة الدين أو
الادعاء بأنهم يستمدون سلطانهم من الله تبريراً لسلطنتهم المطلقة ، إنها هي في
الواقع محاولة لإحياء «الدولة اليهودية» ، هذا إن لم نقل إنها محاولة لتقليد
الطغيان الشرقي القديم بوصفه نمط الحكم الذي يمكن الملك من الاستبداد ،
ويطلق يده في أمور الرعية ، ويجعل الشعب يقده في الوقت ذاته ! .

لكن ماذا كان موقف المسيحية نفسها من هذا الحكم المطلق؟ وكيف استطاع الملوك أن يقولوا - كما قال الملك جيمس الأول ملك إنجلترا: «إننا نحن الملوك، إنما نجلس على عرش الله على الأرض».؟

الواقع أن الفكر السياسي المسيحي قد مر بعدة مراحل علينا أن نعرض لها في إيجاز:

٢ - السيد المسيح :

كان التركيز الأول للسيد المسيح على فكرة «الروح» في مقابل الجسد الذي اهتم به اليهود، فهو لم يهتم بالمادة أو بالعالم أو بهذه الحياة الدنيا بصفة عامة، وهذا واضح في رده على بيلاطس عندما سأله: «أأنت ملك اليهود؟» أجاب يسوع مملكتي ليست من هذا العالم. . « (يوحنا ١٨ : ٣٣ - ٣٦). وفي موعظة الجبل: «طوبى للمساكين بالروح لأن لهم ملكوت السماوات. . « (متى ٥ : ٣ - ١٠).

ومن هنا فقد كان من الطبيعي ألا تحتوي تعاليمه على أية عقيدة سياسية، لأن «البشارة» تقتضي إلغاء الفكر السياسي. لقد حاول المسيح أن يوقظ في كل فرد من مستمعيه الاهتمام بالحياة الروحية، وأن يلفت انتباهه إلى عالم جديد يحمله بداخله. هذا العالم هو صورة من مملكة السماء «مملكة الله»، ولكي يصل إلى هذه المملكة عليه أن يحطم الأوثان التي أقامتها شهوات الأرض، وأهواء الدنيا، وطموحات المجتمع.

وهكذا انقسم العالم إلى مملكتين: واحدة في السماء هي التي ينبغي أن يطمح المؤمن إليها، والأخرى على الأرض، يعيشها، ويؤدي واجباته عليها دون أن يكثر بها، بل عليه أن يمقتها إن عوقت وصوله إلى الحياة الأخرى^(٦). وهذه القسمة يعبر عنها بوضوح في تلك الحادثة الشهيرة التي

ذهب فيها مجموعة اليهود يسألون المسيح : «أيها المعلم ، إننا نعلم أنك صادق . . فقل لنا أيجوز أن نعطي جزية لقيصر أم لا ؟ فقال لهم : أعطوا ما لقيصر لقيصر ، وما لله لله» (متى ٣٢ : ١٦ - ٢١) . ولقد تكرر هذا النص الحاسم كثيراً حتى أصبح معياراً للفكر السياسي المسيحي في بعض العصور : فالحياة الاجتماعية والسياسية جزء من الحياة على الأرض ، وقواعدها وقيمها أرضية ، وهي لا تشترك مع الحياة الروحية في شيء . ولما كانت الروح وحدها موضوع اهتمام المسيح ، كما ذكرنا ، فإن الحياة الأرضية أصبحت في مركز ثانوي ، ومع ذلك ، وربما بسبب ذلك ، فإن المسيح أوجب الخضوع لمقتضيات السياسة ومطالبها لأنها «لا قيمة لها» ! .

٣ - القديس بولس :

لما كانت الحياة الأرضية «بغير قيمة» فقد أصبحت هي نفسها عبثاً مؤلماً علينا أن نتحمله لنعبر جسر التهنيدات إلى الحياة الأبدية ! ، بل أصبحت جزئياتها وتفصيلاتها مجرد أعباء ومحن ! ، وهكذا كانت العبودية من الناحية السياسية - كالفقر من الناحية الاجتماعية والمرض من الناحية الصحية . . محنة قد يمر بها الإنسان على الأرض ، فهذه كلها آلام جسدية «مادية» أو ضروب من العذاب الأرضي ، وتلك هي طبيعة المملكة الدنيوية التي يمكن أن تفرض على الإنسان مجموعة من المحن أو الآلام التي ينبغي عليه أن يتقبلها ويرضى بها لصالح الحياة الروحية : العبودية محنة والفقر محنة ، لكن قد تكون الثروة محنة أيضاً مهلكة لصاحبها وملقية به في عذاب جهنم ! . ومن هذه المحن التي يمر بها المرء محنة الحكم المطلق أو الاستبداد ، أو حكم الطاغية ، فلما كان مجال الجسد ومجال الروح مفصولين تماماً ، فإن علينا ألا نبتس كثيراً لمحن الجسد ، وإن كنا نجزع من محن الروح وآلامها ، ولما كانت مآسي الحياة البشرية هي من صنع البشر - وهي تختلف بطبيعتها عما تصنعه السماء فإن على المواطنين أن

يتحملوا حكم البشر، وبالمثل على العبيد أن يتحملوا ما هم فيه من عبودية ! .
وهكذا أقرت المسيحية وجود الرق واعتبرته أحياناً من صنع السماء ولا
حيلة للإنسان فيه (مما يذكر بفكرة أرسطو القائلة بأن العبد يولد
عبدًا!)، وأحياناً أخرى تقول إن الاسترقاق إنما هو للجسد فقط، أما الروح
فهي ملك للمسيح ! .

ومن هنا جاءت عبارات القديس بولس التي دعم بها الطغاة ملكهم
وترددت بكثرة لأنها دعوة واضحة للعبيد أن يتحملوا العبودية في صبر وتقوى :
«أيها العبيد أطيعوا في كل شيء سادتكم . . والظالم سينال ما ظلم به، وليس
ثمة محاباة»^(٧) . وكذلك يدعو بصورة أوضح إلى طاعة السلطة المدنية
ويعتبر السلطة على الأرض، حتى سلطة الطغاة، مستمدة من الله .
يقول في عبارة يعتبرها سباين «أعمق ماجاء في العهد الجديد أثراً من
الناحية السياسية»^(٨) :

«لتخضع كل نفس للسلطين الفائقة، لأنه ليس سلطان إلا من الله
والسلطين الكائنة هي مرتبة من الله . . حتي أن من يقاوم السلطان يقاوم
ترتيب الله . والمقاومون سيأخذون لأنفسهم دينونة، فإن الحكام ليسوا خوفاً
للأعمال الصالحة بل للشريرة»^(٩) . وهكذا يعلن القديس بولس أن الحاكم
يستمد سلطته السياسية من الله، وبالتالي فإن مقاومته تعني عصيان الإرادة
الإلهية ومعارضة للترتيب الإلهي ! . أما وجود هؤلاء الحكام فالهدف منه نشر
الأعمال الصالحة . وهم يرعبون الأشرار ويضربون على أيديهم لكنهم سند
للسالحين الأبطال ! «فإذا كنت تريد ألا تخاف السلطان : أفعل الصلاح .
فيكون لك مدح فيه، لأنه خادم الله للصلاح، لكن إذا فعلت الشر فخف
لأنه لا يحمل السيف عبثاً، بل هو خادم الله منتقم من الذي
يفعل الشر»^(١٠) .

وهكذا نجد القديس بولس يحث المواطنين على الخضوع للسلطة العليا في المجتمع وهي سلطة الحاكم التي أرادها الله ووضعها بترتيب منه، ومَنْ يعترض فإنها يعترض على المشيئة الإلهية ويستوجب غضب الله ونقمته! كما أنه يفترض أن «سيف الحاكم» لا يستخدم إلا في معاقبة الأشرار، وكل من يعارضه فهو شرير، وكل من يخافه فلأنه مجرم آثم! .

وتلك هي الفكرة نفسها التي دعا إليها القديس بطرس في قوله: «أيها الأحباب . . اخضعوا لكل ترتيب بشري من أجل الرب، إن كان للملك فكمَنْ هو فوق الكل، أو للولاة فكمرسلين منه للانتقام من فاعل الشر، وللمدح لفاعلي الخير. . أكرموا الجميع، أحبوا الإخوة، خافوا الله، أكرموا الملك . .»^(١١).

وهكذا نجدهما معا، بولس وبطرس، يؤكدان ضرورة احترام النظام القائم بل والخضوع له باعتباره عملاً إلهياً!، فليس من حق المواطن مهاجمة المؤسسات القائمة، وإنما عليه فقط الاستسلام والإذعان، فهكذا اقتضت مشيئة السماء كما كان الصينيون يقولون قديماً! .

ومن هنا ظهر المبدأ الذي حكم به الطغاة، واستغله الملوك المستبدون طويلاً في أوروبا ألا وهو: «كل سلطة فهي مستمدة من الله . . Omnis Potestas a Deo». وهو المبدأ الذي يبرر الطاعة المطلقة، والاستسلام الكامل للطاغية أينما وجد! . وماذا يقول المواطن في مبدأ يضفي القداسة على الحكم الاستبدادي؟! ، ماذا يقول أمام التفويض المباشر من الله للحاكم أن يحكم رعاياه كما يشاء؟! . وهكذا ظهر الحق الإلهي المقدس للملوك، رغم أن المسيحية خطت بعد ذلك خطوة مهمة جداً عندما نفت بشدة الطبيعة الإلهية للحاكم، واعتبرته بشراً، وإن كان بشراً يتمتع بسلطان من الله! وهو سلطان

ينبغي الخضوع له ، والامتناع عن مناقشته ، وإرجاء الأمر كله إلى الله ليحاسب الملوك في الدار الآخرة! . أما في هذه الدنيا : فالسمع والطاعة ، والامتثال والاستسلام ، واعتبار صاحب السلطة ، ومانحها للحكام هو وحده دون سواه الذي يملك محاسبتهم إذا ظلموا أو أساءوا استخدام هذه السلطة! ، على حين أن البشر العاديين وفقا لهذه النظرية ، لا حق لهم في سؤال الحكام ولا يجوز لهم أن يناقشهم في أمر لم يعهدوا به إليهم ، ولا شأن لهم فيه ، ونعني به أمر السلطة التي جاءت من عند الله ، ومن هنا كان على الشعوب أن ترضخ لطفيان الحكام وسلطاتهم غير المحدودة وكان لابد أن تستمر الحال على هذا النحو ما يقرب من خمسة قرون! ^(١٢) .

وهذه النظرية الفلسفية الغربية ، في مصدر السلطة ، وجدت من المفكرين المسيحيين من انبرى للدفاع عنها . فذهب ترتليان Tertullian (١٠٥ - ٢٢٠) إلى القول إن «الإمبراطور هو لنا أكثر مما هو لأي إنسان آخر، لأن إلهنا هو الذي أقامه! ولهذا وجب علينا ان ندعمه ، فالسلطة الإمبراطورية مستمدة من الله ، وإن كانت لا تشارك في فضائل الألوهية لأنها مخلوقة ، فالله خلقها لتنفيذ مشيئته» . ومن هنا فإننا «نحترم في الأباطرة حكم الله الذي أقامه لحكم الشعوب ، فنحن نعلم أنهم بإرادة الله يمسكون بالسلطة» ^(١٣) .

وإلى ما يقرب من ذلك ذهب يوحنا فم الذهب (٣٤٧ - ٤٠٧) John Chrysostom (أو ذهبي الفم) الذي عينه الإمبراطور أركاديوس رئيسا لأساقفة القسطنطينية عام ٣٩٧ والذي امتدح النظام الملكي الفردي بوصفه النظام السياسي الأمثل ، «وإرتأى أن سلطة الملك مطلقة» : «ولكنها ليست تعسفية» إذ ينبغي أن تكون له «الصفات الأخلاقية لكي يكون مثلاً أعلى في أعين الشعب»! ، فعزله الإمبراطور ثم أعيد إلى منصبه تحت إلحاح الجماهير التي أحبت حديثه العذب فأطلقت عليه لقب «ذهبي الفم»!

٤ - الحق الإلهي غير المباشر:

عندما ضعفت الإمبراطورية الرومانية ، لم يعد من المناسب القول إن الأباطرة يمثلون الله في أرضه ؛ «إذ كيف يمكن للملك ضعيف أن يستمد السلطة من الله؟». وفي الوقت ذاته تطورت الكنيسة وزادت أملاكها حتى أصبحت من أكبر ممالك الأرض في أوروبا، كما نمت قوتها إزاء ضعف الأباطرة. وفضلا عن ذلك تدعمت سلطتها الروحية أكثر من ذي قبل ، فلم يعد من المناسب أيضا أن تقف مكتوفة اليدين إزاء نظم الحكم القائمة أو أن تكفي بموقف الحياد أو السلبية . وهكذا ظهرت نظرية جديدة توفق بين هذه الأوضاع السياسية الجديدة وبين الأقوال الثابتة للسيد المسيح ولبعض الرسل الأوائل ! .

وتتلخص هذه النظرية الجديدة في أن الحكام إنما يستمدون سلطتهم من الله ، لكنهم يمارسونها بموجب رضا الشعب المسيحي ، فالله لا يختار الحكام مباشرة ، وإنما يوجه أحداث التاريخ والمجتمع توجيهها بمقتضاه يختار المسيحيون بأنفسهم حكامهم . ولكن لما كانت الكنيسة تمثل المسيحية ، ولما كان المسيحيون جميعا يتحدون في المسيح ، والكنيسة هي التجسيد لهذا الاتحاد ، فإنها بالتالي لابد أن ترضى عن هذا الاختيار وتباركه ، وهكذا دخلت الكنيسة طرفاً في إضفاء الشرعية الدينية على الحاكم ! .

وبناء على ذلك لا يكون الحاكم شرعياً إلا بعد أن تقوم الكنيسة بتأدية بعض الطقوس التي تنبئ عن رضاها عنه ، وأنها هي التي ربطت الحاكم بشعبه^(١٤) .

وظلت هذه النظرية قائمة حتى عصر النهضة ، بل إننا نجد لها بعد عصر النهضة ، وفي عهد بعض الملوك الأقوياء من أمثال لويس الرابع عشر في فرنسا ، الذي كتب يقول : «إن سلطة الملوك مستمدة من تفويض الخالق ،

فالله مصدرها وليس الشعب، والملوك مسؤولون أمام الله وحده عن كيفية استخدامها».

ولقد كان القديس أوغسطين Augustin في نهاية القرن الرابع الميلادي (٣٥٤ - ٤٣٠) أقوى الفلاسفة المسيحيين الذين دافعوا عن مفهوم الطاعة، وآمنوا بأن كل سلطة أرضية قائمة بأمر من الله!، ومن هنا فإن المسيحية، في رأيه، تدعم الوطنية ولا تهدمها، عندما تجعل منها واجبا دينياً، فأنباء العهد القديم، وكذلك كتاب العهد الجديد، يدعون إلى طاعة السلطة المدنية، والخضوع لقوانين المدينة، ويعتبرون مقاومة هذه القوانين تحدياً للإرادة الإلهية، وترتيب الله، لأن المجتمع المدني الذي تلجأ فيه الحكومة إلى العنف والقوة، دليل على ما استشرى فيه من شر وخطايا يرتكبها المواطنون في هذا المجتمع، فكان العنف، إذن، دواء سماوياً أرسل لعلاج الخطيئة، ذلك رحمة من شرور العالم كما ذهب القديس بولس الذي يشير إليه القديس أوغسطين بصفة مستمرة في هذا السياق^(١٥). «فالحاكم المستبد لا يحمل السيف عبثاً، إذ هو خادم الله منتقم للغضب من الذي يفعل الشر»^(١٦).

وهكذا فإن الله هو الذي يسلط الحاكم الظالم ليتقم من الأشرار، وبصفة عامة فإن طاعة الحاكم واجبة بصرف النظر عما إذا كان صالحاً أو فاسداً - استناداً إلى عبارات القديس بولس سالف الذكر - كما أن المؤمن، من ناحية أخرى، عليه أن يتحمل الظلم، وهو بذلك إنما يدافع عن المواقف المسيحية المسالمة التي ترفض مقاومة الشر بالشر!^(١٧).

علينا أن نلاحظ هنا عدة أمور مهمة :

الأول : تأثر المفكرين المسيحيين بالفكرة اليهودية القديمة التي تحبذ قيام دولة دينية، يحكمها الإله مباشرة على عادة الشرقيين . وقد أشار القديس

أوغسطين إلى أهمية الطاعة اليهودية وإلى أنبياء العهد القديم الذين تحدثوا عنها مباشرة! .

الثاني : النظر إلى الحاكم المستبد على أنه سيف الله الذي ينتقم من الأشرار والطالحين كأنه معصوم من الخطأ، على نحو ما كان فرعون قديماً! .

الثالث : لو افترضنا أن الحاكم الطاغية كان ظالماً، فإن علينا أن نتحمل، لأن المواطنين بذلك إنما يطبقون فكرة مسيحية أساسية هي «عدم مقاومة الشر»، أو «من لطمك على خدك الأيمن، فحول له الآخر أيضاً» . متى ٥ : ٣٨ .

الرابع : إن اشتداد استبداد الحاكم وظلمه يمكن أن يفسر على أنه رحمة من السماء، فهو دليل على كثرة الشرور في العالم! .

ولقد استمرت الفكرة المسيحية الأساسية كما هي طوال العصور الوسطى، إذ لم يتأثر واجب الطاعة المدنية، والخضوع للسلطة القائمة على النحو الذي عبر عنه القديس بولس - أدنى تأثر بنمو الكنيسة وتزايد سلطانها بعد ذلك . ومن الحقائق اللافتة للنظر، التي تثبت اتخاذ رجال الكنيسة في ذلك العصر، موقفاً سلبياً من الحكومة المدنية، وامتناعهم عن محاولة الحد من سلطانها أو التقليل من نفوذها، أن أقوى الحجج التي جاءت مؤيدة لواجب احترام سلطة الحكام الدنيويين تضمنتها كتابات القديس جريجوري St. Gregory ٥٤٠-٦٠٤ الذي كان يرى أن من حق الحاكم السيئ والطاغية الظالم أن يطيعه الناس، وليس ذلك فحسب، بل لابد أن تكون هذه الطاعة صامتة وسلبية، وتلك وجهة نظر قد يصعب أن نجد أحداً آخر من آباء الكنيسة يشاركه فيها بهذا القدر من الحماسة والقوة! ؛ فهو يؤكد أنه لا يتعين على الرعايا أن يطيعوا فحسب، بل يتعين عليهم أيضاً الامتناع عن محاولة الحكم على حياة حكامهم أو نقدها أو مناقشتهم الحساب! ، يقول : «لا ينبغي أن تكون أعمال

الحكام محلا للطعن والتجريح بسيف اللسان حتى لو ثبت أن هذه الأعمال تستحق اللوم . ومع ذلك فإن أقل ما ينبغي إذا انزلق اللسان إلى استنكار أعمالهم أن يتجه القلب في أسف وخشوع إلى الندم والاستغفار التماس لعفو السلطة العظمى التي ما كان الحاكم إلا ظلها على الأرض!»^(١٨) .

ولقد سبق أن عرضنا لآراء بعض المفكرين المسيحيين - من أمثال «يوحنا السالسبوري» والقديس توما الأكويني - وموقفهم من الطاغية وجواز قتله^(١٩) . ولم يبق لنا سوى أن نعرض لمفارقة غريبة هي آراء زعماء الإصلاح الديني أو المذهب البروتستانتي : مارتن لوثر، وجون كالفن ؛ لنرى استمرار الفكرة المسيحية كما هي (ويبدو أنها مرتبطة بالفكر الديني الذي يضفي قداسة على الحاكم ربما دون أن يدري!) والمفارقة هنا تأتي من أننا أمام مصليين كبيرين كان لهما دور ثوري بالغ الأهمية في الفكر المسيحي، ومع ذلك فقد كانت آراؤهما السياسية شديدة الرجعية، بالغة التخلف، إذا ما قورنت بأفكارهما الإصلاحية! .

ثانيا : البروتستانتية . . والطاغية!

١ - الرجعية البرتستانتيّة :

لو افترضنا أن الطاغية طلب من رجال الدين أن يبرروا أمام الناس، أفعاله الاستبدادية وسلوكه السيئ، فإنه لن يجد، في ظني، أروع من المقدمة التي يبدأ منها زعماء البروتستانتية! فالمقدمة التي يبدأ منها مارتن لوثر Martin Luther (١٤٨٣ - ١٥٤٦)، وجون كالفن John Calvin (١٥٠٩ - ١٥٦٤) هي أن الطبيعة البشرية فاسدة، وما يرتكبه المرء من شرور إنما يعود في أساسه إلى هذه الطبيعة، أما ما يأتيه من أعمال صالحة، فهو يرتد في النهاية إلى الله، إنه منحة أو هبة إلهية أو فضل من الله ومنة Grace، فجميع أفعالنا تتسم بوصمة الطبيعة الشريرة الفاسدة، وكل ما فيها من

صلاح فمرده إلى الله لا إلى أنفسنا، ويتساوى البشر جميعاً في ذلك. كتب كالفن يقول «حتى القديسين لا يستطيعون القيام بعمل واحد لا يستحق الإدانة، إذا ما حكمنا عليه بما هو حقيق به»^(٢٠)، ولن يشفع لنا أمام الله سوى شيء واحد هو الإيمان فحسب Sola Fide. والإيمان هبة من الله، وليس شيئاً يصنعه الإنسان لنفسه^(٢١).

وهكذا نجد الإنسان عند زعماء البروتستانتية «موجوداً ساقطاً»، خلق في الأصل على صورة الله، لكنه ثار وتمرد على خالقه، ودنس هذه الصورة بسقوطه. وهكذا أصبح هذا الموجود الذي كان معداً في البداية للاستمتاع الدائم بصحبة الإله، غريباً عنه. ولهذا السبب حلت الفوضى محل النظام الذي كان ينبغي أن يكون سائداً في الكون، لاسيما على الأرض التي هي مسكنه. وبدلاً من الانسجام والوئام حل الصراع والنزاع. وعلى هذا النحو أصبح هذا الإنسان الساقط ينتمي إلى مملكتين يمكن أن نرى في إحداها بوضوح الفساد والخطيئة (مملكة الأرض)، وفي الثانية النور والطهارة وهي التي يحاول الوصول إليها (مملكة الروح)، لكن ذلك لا يمكن أن يحدث بغير مدد من السماء!^(٢٢)

ومادام الإنسان قد اغترب عن الله وعاداه، فقد أصبح بحاجة إلى كوابح وضوابط، إذا أردنا للحياة في هذا العالم أن تكون ممكنة أو محتملة: فغرور الإنسان، أو مركزية الذات البشرية، هي التي قطعت صلة المحبة مع الله، وهي في الوقت نفسه التي كونت جذور الصراع والنزاع والعداوة بين الناس. وإذا ما كان العقل والضمير في انسجام فسوف تكون التربية كافية، ولن يكون ثمة حاجة إلى قهر أو قسر، لكن لما كان الإنسان الساقط لا يعرف إلا القليل عن الله، والعدالة والخير، ومادام قد رفض السير على هدى البقية الباقية من النور الكامن بداخله، فإن الإكراه أو القسر سيكون في هذه الحالة هو الأساس الضروري للحياة الاجتماعية والسياسية.

ولما كان الناس بطبيعتهم خطائين آثمين ، فلا بد لهم في هذه المملكة الأرضية من إنسان يجبرهم على الطاعة ! فطاعة السلطة خير في ذاتها وهي الركيزة الوحيدة التي تقوم عليها الحياة السياسية والاجتماعية المستقرة الآمنة . لم يكن الإنسان بحاجة إلى حكومة في حالة البراءة والبساطة الأولى ، لكنه بعدما سقط احتاج إلى من يقوم «بتلجيمه»! (٢٣) كما تطلب الأمر شخصاً يجبره على التوافق مع القواعد الضرورية للحياة الاجتماعية أو قل طاعتها ولو على مضض ! : «لأنه ما لم يكبح جماح هذا الإنسان فسيفوق في وحشيته جميع أنواع الحيوانات المفترسة!» . صحيح أن الإكراه قمع لسلوكه وقيد على تصرفاته . لكنه في الوقت ذاته حدٌ من ارتكاب الخطايا ومحاولة دائمة لتذكرته بالطبيعة الإلهية للقانون الأخلاقي ، وكيف أنه الوسيلة التي يقدم بها الله رحمته للناس ويضفي بركاته على الحياة الاجتماعية الصالحة! (٢٤) .

وهكذا نجد أن أصل السلطة الدنيوية يكمن في إرادة الله الرحيمة التي تريد حماية الإنسان من عواقب عصيانه وليس لحاجة بشرية . ولا يوجد في فكر «لوثر» أو «كالفن» أي مجال لأي نوع من أنواع «العقد الاجتماعي» أو سيادة الشعب . . إلخ . فالحكومة المدنية هي ترتيب من الله لرخاء الناس في عالم ساقط ! ، ولا ينبغي تحت أي ظرف أن يظن أنها وسيلة من وسائل البشر للحكم «على أساس الرضا والاتفاق ، إذ ينبغي رد استخدام السلطة فيها باستمرار إلى الله لا إلى البشر!» (٢٥) .

الدولة هي إذن «خادم الله على الأرض» ! وهي موجودة للتعبير عن عناية الله بالبشر لعقاب الشرير ، وحماية الصالح ولرخاء الكنيسة ! وما دام الأمر كذلك فلا بد أن يكون السؤال عن شكل الحكومة المدنية سؤالاً بغير معنى «لأن السلاطين القائمة خُدّام لله ، مرتبون من عنده ، والقول بأنهم موجودون على الأرض يعني أن الله هو الذي وضعهم في مناصبهم ومن ثم فهم جديرون

بالاحترام والطاعة! (٢٦) ويرى فورستر D.B.Forester أن شكل الحكومة كان في الواقع موضوعاً هامشياً بالنسبة للإصلاح الديني، فوجود الحكومة من أي نوع هو مسألة ضرورية وأساسية للحياة الاجتماعية فحسب، لأن الحكومة الجيدة أو الصالحة قادرة، أكثر من غيرها، على جلب الكثير من البركات للناس. لكن حتى أقسى الحكومات، وأشد الأنظمة طغياناً وعنفاً، بل أشد ألوان الطغيان الوثني ضراوة تعجز عن إطفاء شعلة الإيمان، فيما يقول جون كالفن في شرحه على رسالة القديس بولس (٢٧).

٢ - مارتين لوثر (١٤٨٣ - ١٥٤٦)

غير أن لوثر يستحق في الواقع، وقفة قصيرة أو موجزة لما نجد في آرائه السياسية من تبرير للطغيان، فهو يرى أن فساد الطبيعة البشرية أمر لا مندوحة عنه، وهذا الفساد يزداد حتى يصبح هائلاً ومريعاً، مع زيادة الأعداد البشرية، بحيث يكون الفساد مربعاً مع التجمعات البشرية. . . وعلى هذا النحو يقدم لوثر حجة دينية قوية لصالح حكم الفرد المستبد:

«لو كان لابد لنا من معاناة الألم، فخير لنا أن نعانيه على يد الحكام أفضل من أن نعانيه على يد رعاياهم، ذلك لأن الرعاع لا يعرفون الاعتدال ولا يعرفون حداً. إن كل فرد من الغوغاء يثير من الألم أكثر مما يثيره خمسة من الطغاة. . . ولهذا كان من الأفضل أن نعاني الألم من الطاغية، أو من الحاكم المستبد، بصفة عامة، عن أن نعانيه من عدد لا حصر له من الطغاة الغوغاء، فيما يقول «لوثر» في بحث له عنوانه: «أيمكن أن يكون هناك خلاص للجنود؟» (٢٨).

والواقع أن «لوثر» لم يميز بين الديمقراطية وحكم الغوغاء. فرأى أنها سلب لكل حكم منظم، إذ لا يمكن للجماهير في رأيه أن تكون مسيحية، ولا أن

تكون عاقلة، ذلك لأن الإيمان والعدالة والعقل . . إلخ إنما تنتمي إلى الفرد لا إلى الغوغاء التي تميل إلى التطرف في كل شيء!، ومن هنا فإن حكم الفرد يسمح باستمرار أن يكون الحاكم مسيحياً أميراً عادلاً عاقلاً، بل حتى الطغيان والتوحش والأعمال العنيفة اللا معقولة التي يمارسها أي حاكم سيئ، لا يمكن أن تبلغ من السوء ما يبلغه حكم الغوغاء! .

ويشن لوثر حملة عنيفة على ما يسمى «بالشعب» ويصفه بعبارات بالغة السوء، «فكما أن الحمار يريد أن يتلقى الضربات، كذلك يريد الشعب أن يكون محكوماً بوساطة القوة. إن الله لم يعط الحكام «ذنوب ثعلب» يستعمل في رفع الغبار، وإنما أعطاهم سيفاً، لأن الرحمة ليس لها دور في مملكة العالم التي هي خادمة لغضب الرب ضد الأشرار وتمهيد عادل لجهنم والموت الأبدي»^(٢٩). ويشير لوثر إلى أن «اليد التي تحمل السيف وتذبح ليست يد الإنسان، وإنما هي يد الله. إن الله هو الذي يشق، ويعذب، ويقطع الرأس، فكل هذه الأفعال هي أفعاله وأحكامه»^(٣٠).

وعلى الرغم من أن بعض الكتاب يحاول أن يبرر موقف لوثر من الحكام، ودعوة الناس إلى طاعتهم، بأنه كان مضطراً إلى مخالفتهم، ليقفوا في صفه ضد روما في صراعه معها، فإن هذا التبرير يغفل دوره كمصلح ورجل دين. ومهما يكن من أمر هذا التحالف المزعوم فإنه لا يبرر له أن يقول عبارة كهذه:

«أمراء هذا العالم آلهة، والناس العاديون هم الشيطان، وعن طريقهم يفعل الرب أحياناً ما يفعله في أحيان أخرى مباشرة عن طريق الشيطان، أو أنه يجعل الثورة عقوبة لخطايا الناس . . إني لأفضل أن أحتمل أميراً يرتكب الخطأ على شعب يفعل الصواب»^(٣١).

لقد كان «لوثر» في كل مناسبة يؤكد واجب الطاعة العمياء للحاكم ولو كان طاغية:

«ليس من الصواب بأي حال أن يقف أي مسيحي ضد حكومته سواء أكانت أفعالها عادلة أم جائرة! . . ليس ثمة أفعال أفضل من طاعة من هم رؤساؤنا وخدمتهم . ولهذا السبب أيضا فالعصيان خطيئة أكبر من القتل ، والدس ، والسرقة ، وخيانة الأمانة ، وكل ما تشتمل عليه هذه الرذائل» (٣٢) .

وإذا كان الاحترام والطاعة والإذعان تعبيراً عن واجبات دينية للسلطة الأرضية أو هي شرط مسبق للحياة الاجتماعية والسياسية المستقرة ، فإنها لا يمكن أن تتحقق في ظل الديمقراطية ، لأن الحياة السياسية الحقبة إنما توجد في ظل حكم الفرد الذي هو أفضل أشكال الحكم! (٣٣) .

٣ - جون كالفن (١٥٠٩ - ١٥٦٤) (٣٤) :

استنتج كالفن النتيجة الحاسمة المترتبة على مبدأ فساد الطبيعة البشرية وهي أنه لابد للحكام من إقامة نظام من «الضوابط» . ، ومن هنا فلم يكن يهتم كثيراً بفكرة «سيادة الشعب» أو الانتخابات ، ذلك لأن ما يسمى بالانتخابات داخل الكنيسة لا يفعل أكثر من استكشاف الدعوة الإلهية لفرد ما ليكون راهباً . أما عملية الانتخابات في الدولة فإنها كذلك ليست سوى محاولة للتعرف على أن الله رفع شخصاً مناسباً إلى منصب الرئاسة ، فالسلطة ، والسلطان ينبعان من الله ، وليس من الناخبين . وينبغي أن يكون للحاكم المنتخب نفس الولاء والاحترام الذي نكنه لمن لم ننتخبه ، أعني لمن آلت إليه السيادة بالميراث (٣٥) .

وهكذا فإن كالفن لم يقدر قيمة الديمقراطية ، كما أنه لم يهتم كثيراً بفكرة سيادة الشعب ، كما قلنا ، لأن الحقائق تأتي من الله مباشرة ، ومملكته لا توجد على الأرض . «ومن هنا فلا أهمية للظروف التي نعيشها بين الناس ولا يهم كثيراً في ظل أية قوانين نحيا ، مادامت مملكة المسيح لا توجد فيها على الإطلاق» .

وإن كان من الأهمية بمكان أن يضع الملوك نصب أعينهم أن الواجب الأول للحكم هو المحافظة على عبادة الله الخالصة، واقتلاع الوثنية وانتهاك الحرمات، والتجديف والزندقة من جذورها! .

يقول : الغرض من الحكم الزمني، مادمننا نعيش بين الناس، هو أن نشجع ونساند العبادة الخارجية لله، وأن ندافع عن المذهب الخالص ومركز الكنيسة، وأن نحقق التجانس بين بعضنا البعض، وأن نحافظ على السلام المشترك والسكينة المشتركة^(٣٦).

وهكذا نجد آراء كالفن السياسية شديدة الرجعية فهي تؤكد باستمرار واجب الطاعة العمياء للحاكم - وهو هنا على تمام الاتفاق مع لوثر - والسلطة الزمنية هي وسيلة الخلاص الظاهرية، لهذا تكون مرتبة الحاكم أشرف المراتب على حد قوله فهو نائب الله، ومقاومته مقاومة لله. ومن العتب أن ينازع الرجل العادي الذي ليس من واجبه الحكم، فيما هو أفضل الأحوال للدولة، فإذا كان هناك شيء يحتاج إلى تصحيح فليقله لمن فوقه وألا يتولى العمل بنفسه! وليس له أن يفعل شيئاً بغير أمر من يعلوه مرتبة!، والحاكم السيء هو عقاب للناس على خطاياهم وهو يستحق خضوع رعاياه غير المشروط له، وبما لا يقل عما يستحقه الحاكم الصالح، ذلك لأن الخضوع ليس للشخص، ولكنه للمنصب، وللمنصب جلالة لا يمكن انتهاكها^(٣٧).

وهكذا يردد «كالفن» تلك الحجة البلهاء أو ذلك التبرير الساذج الغريب الذي يقول إن الطغيان، والهزائم الحربية، والنكبات السياسية، إنها هي غضب من الله وعقاب للناس لأنهم ابتعدوا عنه، وتخلوا عن الصراط القويم! . قيل هذا بعد هزيمة ١٩٦٧ المروعة التي حلت بنا بسبب بعدنا عن الله (كما لو أن الإسرائيليين كانوا أقرب إليه منا!). وقيل ذلك بعد الغزو العراقي البربري للكويت. . إلخ. ولست أجدر دأ على هؤلاء أبليغ من تساؤل

سدني هوك: «كيف يمكن أن يتصور الناس أن يكون هتلر (وصدام وديان . .) هم أدوات العدالة الإلهية التي تعاقب بها شعبا خرج عن حاجة الحق؟ كيف يمكن أن تكون أداة الفعل الإلهي طغاة على هذه الدرجة من السوء؟!» (٣٨).

أ يكون غريبا بعد ذلك أن يكتب الفيلسوف الفرنسي جوزيف دي ماستر J.De Maistre (١٧٥٣ - ١٨٢١) قائلا:

«ليس في استطاعة الإنسان أن يخلق ملكا . لقد كُتِبَ أنا الذي أخلق الملوك . ليست هذه عبارة من جملة كنسية أو استعارة لمبشر . . وانما هي قانون للعالم السياسي ، إن الله هو الذي يخلق الملوك بالمعنى الحرفي للكلمة . . إن العقل والتجربة يجتمعان ليقينا الدليل على أن الدستور هو عمل إلهي . . وكما أن المبدأ الديني هو الذي خلق كل شيء ، فإن غياب المبدأ هو الذي يدمر كل شيء!!»



هوامش الفصل الأول

- (١) هم أول من حاول ذلك بالنسبة للديانات السابوية، فقد سبقهم الشرق القديم: فالعبرانيون لم يدخلوا - سياسياً - شيئاً يستحق الذكر على تاريخ الحضارة الشرقية. بل إن الشيوعية نفسها ليست نظاماً جديداً في حياة الشرق، حتى ولا النظام القبلي نفسه، وكذلك تكوين الوحدة الوطنية بقيادة شخصيات بارزة، وكذلك ازدهار النظام الملكي القائم على مبدأ المركزية «تاريخ الحضارات العام» بإشراف موريس كروزيه وترجمة فريد داغر وفؤاد أبوريحان - المجلد الأول - ص ٢٦٨، دار عويدات. بيروت ط ٢، عام ١٩٨٦.
- (٢) قارن الفصل الثاني من الباب الأول من هذا البحث.
- (٣) تثنية الاستنزاع ٣٢ - ٣٣ وأيضاً ٨ - ٩.
- (٤) المرجع نفسه ٣٢ : ٦.
- (٥) برتراند رسل «تاريخ الفلسفة الغربية» الجزء الثاني - ص ٩٥ - ترجمة د. زكي نجيب محمود. وانظر أيضاً د. ثروت بدوي «أصول الفكر السياسي» ص ١٠٢ - ١٠٣ دار النهضة العربية عام ١٩٧٦.
- (٦) أقيمت عليها فيما بعد ماسمي «بنظرية السفين» التي تستند إلى قول السيد المسيح إن الله خلق سفينين لقيادة العالم أحدهما روحي والآخر زمني أو دنيوي، وإن أولها للبابا والأخر للإمبراطور. ثم ظهرت المجادلات والمساجلات حسب العصور المختلفة: فهل يتسلم الإمبراطور سيفه من الله مباشرة أم يسلمه إليه البابا نيابة عن الله؟ وقد ترتب على الرأي الثاني أن أصبح من حق البابا إعفاء رعاياه من معين الولاء للملوك! مما دعا الأباطرة والملوك إلى محاربة السلطة الروحية التي يمثلها البابا.
- (٧) رسالة القديس بولس الرسول إلى أهل كولوسي الإصحاح الثالث ٣٣ - ٣٥.
- (٨) جورج سباين «تطور الفكر السياسي» المجلد الثاني - ص ٢٦٥ - ترجمة حسن جلال العروسي.
- (٩) رسالة بولس الرسول إلى أهل رومية الإصحاح الثالث عشر : ١ - ٣.
- (١٠) المرجع نفسه : ٤ - ٥.
- (١١) رسالة بطرس الرسول الأولى : الإصحاح الثاني : ١١ - ١٧.
- (١٢) من هنا تأتي نظريات العقد الاجتماعي، فهي أساساً هدم لنظرية الحق الإلهي والقول على العكس بأن أفراد البشر العاديين هم الذين أعطوا السلطة للحكام - على اختلاف في السبب والمهدف عند كل من «هوبز» و«لوك» و«روسو» - لكن العقد الاجتماعي كان على أية حال، الأساس الذي ارتكزت عليه الديمقراطية فيما بعد.
- (١٣) أقتبسه جان توشار في كتابه «تاريخ الفكر السياسي» ص ٩١.
- (١٤) استناداً إلى قول المسيح لجواريه «الحق أقول لكم كل من يترك بيوتونه على الأرض يكون مريبوطاً في السماء، وكل من يترك بيوتونه على الأرض يكون محمولاً في السماء» متى ١٨ : ١٨. وقارن أيضاً العبارة نفسها لبطرس الرسول متى ١٦ : ١٨ - ٢٠ ويوحنا ٢٠ : ١٩ - ٢٣ الخ.
- (١٥) Ernest L. Fortin : "St. Augustine", p200 in Leo Strauss, History of political Philosophy.
- (١٦) رسالة القديس بولس إلى أهل رومية.

- (١٧) رسالة بولس إلى أهل رومية الأصحاح الثالث عشر : ٥
- (١٨) اقتبسه جورج سباين «تطور الفكر السياسي» المجلد الثاني ص ٢٨١ .
- (١٩) انظر فيما سبق ص ٦٨ - ٦٩ من هذا البحث .
- (٢٠) اقتبسه دنكان فورستر في بحثه عن «لوثر وكالفن» في الكتاب الضخم الذي اشرف على تحريره ليون شتراوس «تاريخ الفلسفة السياسية» ص ٣٢٠ انظر:
- Leo Strauss :History of political Philosophy p.320
- (٢١) Duncan B, Forester : Ibid, P.320
- (٢٢) Ibid, p. 332.
- (٢٣) ربما كان المعنى اللغوي لكلمة «السياسة» العربية تعبيراً دقيقاً عن فكرة «الإنسان الحيواني المتوحش» الذي يروضه الحاكم ويهذب من سلوكه كما يفعل السائس مع الخيل الجوامع ! فالسياسة في الأصل كما يقول ابن منظور القيام على الشيء بما يصلحه . . . والسياسة فعل السائس ، يقال هو يسوس الدواب إذا قام عليها وراضها ، والولي يسوس رعيته . لسان العرب لابن منظور المجلد الثاني ص ٢٣٨ - ٢٣٩ . وهكذا نجد أن الحاكم مثل مروض الخيل ، يسوس الناس ويوجههم إلى مافيه خيرهم وسعادتهم وهي فكرة تجعل الناس قصراً لم ينضجوا بعد!
- (٢٤) D.B. Forester : Op . Cit. p. 334
- (٢٥) Duncan B, Forster : Ibid, P.320
- (٢٦) Ibid
- (٢٧) Ibid, p. 336
- (٢٨) Quoted by D.B Forster, Ibid, p.337
- (٢٩) جان جاك شوفالييه «تاريخ الفكر السياسي» - ص ٢٥٧ - ترجمة د . محمد عرب صاصيلا ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع .
- (٣٠) المرجع نفسه ص ٢٥٩ .
- (٣١) اقتبسه جورج سباين «تطور الفكر السياسي» : المجلد الثالث ص ٥٠٢ .
- (٣٢) المرجع السابق .
- (٣٣) D.B.Forster : Op. Cit. p. 337.
- (٣٤) من الأمور الغريبة التي تروى عن «كالفن» أنه وافق على إعدام أحد الأشخاص لأنه اختلف معه في الرأي ، إذ لم يكن يعترف بحرية الفكر ولا بتعدد الآراء أو اختلاف وجهات النظر . وهو أمر يتسق تماماً مع كراهية البروتستانتية للديمقراطية أو حكم الشعب !!
- (٣٥) D.B.Forster : Op. Cit.
- (٣٦) اقتبسه جورج سباين في تطور الفكر السياسي المجلد الثالث ص ٥٠٦ .
- (٣٧) سدني هوك «البطل في التاريخ» ص ١٠ - ترجمة مروان الجابري بيروت عام ١٩٥٩ .
- (٣٨) المرجع السابق .

الفصل الثاني في العالم الإسلامي

«والله : لا يأمرني أحد بتقوى الله بعد مقامي هذا إلا
ضربت عنقه . . »

عبد الملك بن مروان

«والله لا آمر أحدا أن يخرج من باب من أبواب
المسجد، فيخرج من الباب الذي يليه إلا ضريت
عنقه !»

الحجاج بن يوسف

تمهيد :

لابد لنا من كلمة موجزة نزيل بها كل لبس محتمل قد يقع فيه القارئ وهو
يطالع الصفحات القادمة :

فكاتب هذه السطور عربي يفخر بانتمائه إلى هذه الأمة، وهو أعلم ما يكون
بدورها الحضاري في التاريخ، وأنها حملت المشعل من حضارة اليونان، عندما
غرقت أوروبا في بحر الظلمات في العصور الوسطى، وإذا كان ينتقد في
صفحات طويلة بعض السليبيات السياسية، فإن ذلك من منطلق ما قاله
هاملت لأمة : «لابد أن أقسولكي أكون رحيما»، إذ إن البثور التي شوهت
وجه حضارتنا كان يمكن لها أن تزول، وكنا أولى من غيرنا بتنمية مبادئ
الديمقراطية «وإعلان حقوق الإنسان» . . لولا سفه بعض الحكام
ورعونتهم .

ومع ذلك فنحن لا نستطيع أن نتغاضى عن إيجابيات مشرقة حتى في العهود التي سلطنا عليها الضوء لكي نهدم شكلا من أشكال الحكم السياسي . فعلى الرغم ، مثلا ، من أن معاوية كان أول من أحال الخلافة إلى مُلْكٍ كسروي عندما قال بصراحة : «أنا أول الملوك» ! ، فقد تمت في عهده كثرة كثيرة من الأعمال الإيجابية على رأسها الفتوحات الإسلامية ؛ فقد اتجهت هممة المسلمين بقيادته نحو الشمال والغرب حيث الدولة الرومانية الشرقية التي كانت تغير على البلاد الإسلامية القريبة منها : فرتب معاوية لغزوها برا وبحرا ، وبلغ أسطول الشام في عهده ١٧٠٠ سفينة فتحت بها عدة جهات مثل جزيرة «رودس» ، وبعض الجزر اليونانية ، ولم يكن للعرب عهد بالبحر ولا بالسفن من قبل ! .

وفي عام ٤٨ هـ جهز معاوية جيشا لفتح القسطنطينية برا وبحرا . صحيح أن الجيش لم ينتصر ولم يتمكن العرب من فتح المدينة العتيقة لثلاثة أسوارها ومنعة موقعها ، لكن المحاولة نفسها جديرة بالتقدير . ثم كانت المحاولة الثانية لفتح هذه المدينة في عهد سليمان بن عبد الملك .

وفي عهد الأمويين أيضا فتحت بلاد الأندلس واتسعت رقعة الدولة في الشرق والغرب على السواء .

ولم يقتصر عهد الأمويين على الفتوحات الضخمة فحسب ، بل كانت لهم تنظيمات مهمة داخل الدولة نفسها لتنظيم الدواوين ، والشرطة ، وإنشاء دار لسك النقود في عهد عبد الملك الذي أمر بسحب العملة في جميع أنحاء الدولة ، وضرب بدلا منها عملة جديدة من الذهب والفضة ، وكان يعاقب كل من يزيّف العملة عقابا صارما .

وكان خالد بن يزيد بن معاوية أول من عني بنقل علوم الطب والكيمياء

إلى اللغة العربية، فدعا جماعة من اليونانيين المقيمين في مصر، وطلب منهم أن ينقلوا له كثيرا من الكتب اليونانية والقبطية التي تناولت البحث في صناعة الكيمياء العملية، وعمل على الحصول على الذهب عن طريق الكيمياء، وكذلك عربت الدواوين في عهد عبد الملك بن مروان، بعد أن كانت بالفارسية في العراق واليونانية في مصر والشام. كما كانت المساجد من أكبر معاهد الثقافة لدراسة القرآن والحديث والفقه واللغة، وأصبح الكثير منها مركزا للحركة العلمية وخير مثال على ذلك: مسجد البصرة.

كما ازدهرت الحياة الثقافية في عهد العباسيين، فزادت العناية بترجمة الكتب في عهد هارون الرشيد بعد أن وقع في حوزته بعض الكتب اليونانية التي أمر بترجمتها.

كما نشطت حركة الترجمة بفضل تشجيع البرامكة للمترجمين وإدراك الأرزاق عليهم.

وفي عهد المأمون نشطت حركة النقل والترجمة من اللغات الأجنبية، وخاصة اليونانية والفارسية إلى العربية، فأرسل البعوث إلى القسطنطينية لإحضار المصنفات الفريدة في الفلسفة والهندسة والموسيقى والطب.

وقد ظهرت في عهد المأمون طائفة من جهابذة علماء الرياضة، من أمثال محمد بن موسى الخوارزمي الذي يُعدّ أول من درس الجبر دراسة منظمة، وجعله علما منفصلا عن الحساب.

وكان من أثر نشاط حركة النقل والترجمة في عهد المأمون أن اشتغل كثير من المسلمين بدراسة الكتب التي ترجمت إلى العربية وعملوا على تفسيرها والتعليق عليها، نخص بالذكر من هؤلاء يعقوب بن اسحق الكندي الذي نبغ في الطب والفلسفة وعلم الحساب.

وفي عهد العباسيين أيضا أنشئت المدارس المخصصة لدراسة العلم مثل مدرسة بغداد، ومدرسة بلخ، ومدرسة نيسابور، ومدرسة البصرة، ومدرسة الموصل وغيرها كثير. كما كانت هناك مكتبات كثيرة في ذلك العصر مثل «خزانة الحكمة»، أو «بيت الحكمة»، أسسها الرشيد ثم نأها المأمون وقواها، ويقال إن بيت الحكمة كان جامعة كبيرة يتصل بها مكتبة ومرصد، كما كانت تقوم بنسخ الكتب وترجمتها إلى اللغة العربية، كما كان يفعل يوحنا بن ماسويه، وكان فيها رئيس للترجمة ومساعدوه، كما كان لها مدير وأعوان، وكما كان فيها مجلدون . . إلخ .

بقي أن نختتم هذا التمهيد بإثارة اعتراض نتوقعه ونظنه خاطئا، عندما يسرع أحد القراء فيتهمنا بأننا وقعنا فيما يسمى بالمفارقة التاريخية Anachronism، عندما نتحدث عن انعدام الحريات، أو حقوق الإنسان في تلك الحقبة فيقول إننا في هذه الحالة نستخدم مصطلحات حديثة ثم نسحبها على حقبة ماضية لم يكن للناس عهد بها . . إلخ. هذا الاعتراض مردود عليه من زاويتين:

الأولى: أننا سنلمس الكثير من الأفكار الديمقراطية الأساسية في عهدي أبي بكر وعمر: الرأي الحر في اختيار الخليفة، والمعارضة ونقد تصرفات الحاكم، والرقابة لسلوك الحاكم ومحاسبته، وتحديد راتب له بحيث لا يوحد بين «بيته» و«بيت المال». . إلخ. وهي كلها نابعة من قلب الإسلام، لا من مصدر خارجه.

الثانية: أن حقوق الإنسان وحرية وكرامته وقيمه منصوص عليها في القرآن الكريم والأحاديث النبوية على نحو واضح وصریح، ولم يكن ينبغي أن نتظر حتى نطلعنا عليها المحدثون، بل يرى البعض أن الإعلان العالمي لحقوق

الإنسان الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر عام ١٩٤٨ «قد سبقه الإسلام في هذا الشأن منذ أربعة عشر قرناً، فهو في حقيقته لم يكن إلا إعلاما إلهيا بهذه الحقوق في صورة أدق وأحق وأعم وإرساء لدعائم الحرية والعدل والمساواة وتكريما للإنسان في كل زمان ومكان . . .» (*) .

أولاً: الواقع والمثال :

لابد لنا ونحن نتحدث عن الدولة الإسلامية، أن نفرق بين الدولة التي يقرها الإسلام، أو الصورة المثالية الرائعة للدولة الإسلامية، كما يستخرجها الفقهاء والمفكرون من الكتاب والسنة، وبين الدولة الإسلامية الواقعية على نحو ما ظهرت في مجرى التاريخ، أو بين ما يسمى في الاصطلاحات القانونية *de Facto* و *de Jure* أي جانب التطبيق العملي وجانب التشريع النظري، فإذا ما تحدث بعض الفقهاء والمفكرين عن «نظام الحكم في الإسلام» الذي يوجب «إسناد الأمر إلى إمام فاضل عالم حسن السياسة . . . إلخ» . . . «يمنع الظالم وينصف المظلوم»، وأن يكون «عادلاً لئلا يجور، عاقلاً ليصلح التصرفات، بالغاً لقصور عقل الصبي، ذكراً إذ النساء ناقصات عقل ودين، حراً لئلا تشغله خدمة السيد؛ فهذه الصفات مشروطة بالإجماع»^(١)، كان علينا أن نكون على وعي بأن هذه الصفات شروط «مثالية» نتحدث عما ينبغي أن يكون، ويستخرجها المفكرون من الكتاب والسنة لتشكيل صورة مثالية لما ينبغي أن تكون عليه الدولة في الإسلام . وهي صورة تختلف كثيراً عن الدولة التي ظهرت طوال التاريخ الإسلامي والتي قد نجد فيها ألواناً من الظلم لا حد له^(٢)، وقد نجد من الحكام من لا يعرف من العدل شيئاً لاسيما في معاملة خصومه (كما فعل السفاح مع بني أمية)، وقد يأمر الخليفة عمه ثم يقتله!، وقد يكون غادراً كالمنصور «فأول ما فعل عندما تولى الخلافة أن قتل أباً مسلماً

(*) الشيخ زكريا البري «الإسلام وحقوق الإنسان»، مجلة عالم الفكر، المجلد الأول العدد الرابع يناير ١٩٧١ - وانظر أيضاً «حقوق الإنسان في الإسلام» للدكتور علي عبدالواحد وفي .

الخراساني صاحب دعوتهم ومهد مملكتهم»^(٣). وقد يكون قاسيا جبارا «كالوليد بن يزيد الجبار العنيد . فرعون ذلك العصر والدهر المملوء بالمصائب ، الذي يأتي يوم القيامة يتقدم قومه فيوردهم النار . » على مايقول السيوطي^(٤) . وقد يكون فاسقا كالوليد الذي يصفه السيوطي بأنه «كان فاسقا شريبا للخمر متتهكا حرمت الله ، أراد أن يحج ليشرب فوق ظهر الكعبة فمقته الناس لفسقه!»^(٥) . وكالوليد بن عقبة الذي عينه عثمان بن عفان واليا على الكوفة ، وكان يشرب الخمر مع ندمائه ومغنيه من أول الليل إلى الصباح ، فلما أذن المؤذن تقدم إلى المحراب في صلاة الصبح فصلى بالناس أربعاً ثم استدار لهم قائلاً: أتريدون أن أزيدكم؟ فقال له من كان خلفه في الصف الأول: «ما تزيد ، لا زادك الله من الخير . والله لا أعجب إلا بمن بعثك إلينا واليا وعلينا أميراً!»^(٦) . ولما قتل الوليد بن يزيد سنة ٢٦ هـ نظر إليه أخوه سليمان بن يزيد ، وقال بُعداً له ، أشهد أنه كان شروباً للخمر ، ماجناً فاسقاً ، ولقد راودني عن نفسي!»^(٧) . وقال الذهبي لم يصح عن الوليد كفر ولا زندقة ، بل اشتهر بالخمر واللواط! . . وإلى غير ذلك مئات المثات من القصص والأحداث التي تروى عن الحكام طوال تاريخنا ، ممن لم يكن ينطبق عليهم قط الشروط المثالية للحاكم المسلم . بل إننا يمكن أن نستمر في سرد وقائع التاريخ في الدولة الإسلامية لنجد أن المرأة حكمت بالفعل كما حدث في مصر أيام شجرة الدر في نهاية الدولة الأيوبية وبداية عصر المماليك الذين يخالف حكمهم شرطاً آخر هو أن يكون الحاكم حراً لا عبداً! .

وليس في ذلك انتقاص لنظام الحكم في الإسلام ، فهذه كلها ضروب من الحكم اتخذت زيا إسلاميا في ظاهرها ، لكنها لم تكن كذلك في الحقيقة ، لأن الإسلام يوجب العدل ، والشورى ، ورضا الناس عن الحاكم . . . إلخ ، على نحو ما سنعرف بعد قليل .

مرة أخرى علينا ألا نخلط بين الصورة المثالية لما ينبغي أن تكون عليه الدولة في الإسلام، والصورة الواقعية التي ظهرت في التاريخ الإسلامي . بل إن من الباحثين من يفرق في الجانب النظري نفسه بين ما يمكن أن يسمى «نظريات إسلامية» كالأفكار التي قررها علماء الفقه والكلام والمؤرخون وكانت مصادرها القرآن أو السنة أو الإجماع . وبين مجموعة النصائح والحكم والإرشادات العملية التي توجه إلى الملك أو الأمير أو الحاكم تهديه إلى أن يجعل سياسته حسنة مع الرعية، وتبين له الطريقة التي ينجح بها أو يستبقي بها ملكه، ويمكن أن تسمى «بالآداب السياسية» وهي في الغالب مأخوذة من حكم الفرس أو الروم أو الهند^(٨).

إن الخلط بين هذين الجانبين «ما ينبغي أن يكون»، و«ما كان وماهو كائن»، يجعلنا نخطئ كثيرا في فهم الواقع الذي نعيشه، وفي تصورنا للمستقبل الذي نرسمه، مما يترتب عليه الكثير من المجادلات التي هي مضيعة للوقت والجهد، وكان يمكن أن تتلاشى لو فهمنا المسألة من هذا المنظور^(٩).

ويحذر فقيه مصر الأول الدكتور عبدالرزاق السنهوري من الخلط بين هذين الجانبين، بحيث نعتبر المثال مسؤولا عما حدث في أرض الواقع، يقول: «نظام الخلافة لا يمكن أن يكون مسؤولا عن الفتن التي حدثت في الدولة الإسلامية، أو عن عدم احترام الحكام لقواعده وأحكامه . كما أن وقوع الفتن والخلافات ظاهرة يتسم بها تاريخ الدول جميعا، ولا يمكن القول إن المسلمين كانوا يشذون عن هذه الظاهرة أو إنهم أخذوا بنظام آخر للحكم . في رأينا أنه لا محل للزعم الخاطئ والذي يردده كثيرون قائلين إن الخلافة كانت هي مصدر المساوئ التي شهدتها التاريخ الإسلامي . فالحقيقة هي أنه إذا بحثنا عن سبب الاستبداد الذي مارسه بعض الحكومات الإسلامية زما

طويلا، فإنه لم يكن نظام الخلافة، بل هو خروج هؤلاء الحكام عن مبادئه وأهدافه»^(١٠).

وسوف نعرض فيما بعد نماذج كثيرة توضح الفرق بين الواقع والمثال في بناء الدولة الإسلامية، ونماذج أخرى للخلط بينهما، مما ينتج عنه الكثير من المشكلات الوهمية التي كان يمكن لنا أن نتفادها في سهولة ويسر.

إذا كان هناك «واقع ومثال» في الدولة الإسلامية، فإن ما يهمنا في هذا البحث هو الواقع، أو ما حدث خلال التاريخ، وذلك لثلاثة أسباب هي:

الأول: أن ما حدث في تاريخ الدولة الإسلامية هو الذي أثر فينا، ولا يزال، بل ترسب في أعماقنا، حتى أصبحنا ندهش إن قال لنا أحد إن هناك ألوانا أخرى من الحكم اسمها «الحكم الديمقراطي»، وقلنا له إنه «نظام غربي» لا يصلح لنا!، أو لجأنا إلى المثال لنقول إن عندنا هذا الضرب من الحكم بأسماء أخرى.

الثاني: أن هناك من يطالب بعودة مثل هذا النوع من الحكم – بدافع البحث عن هوية تمكنا من مواجهة النظم العالمية – مع الخلط المستمر بين الواقع والمثال والانتقال بحرية من أحدهما إلى الآخر، فمعرفة الواقع «تساعدنا كثيرا على معرفة أسباب انحرافه عن المثال».

الثالث: أن الدراسة المتأنية للواقع التاريخي لهذه الحقبة تكشف لنا أنها كانت حلقة وسطى بين تاريخنا القديم في الشرق حيث ساد طغيان الحاكم المتأله: في مصر، وبابل، وأشور، وفارس... إلخ، وبين الطغيان الحديث والمعاصر الذي تأله فيه الحاكم أيضا في هذه البلدان نفسها!، وبالتالي فقد ساد الطغيان تاريخنا القديم والوسيط والحديث، مما جعل الطغيان الشرقي نموذجا أعلى للطغيان، وخلق عند المواطن الشرقي طبيعة خاصة تجعله

يستسلم بسهولة لشل هذا اللون من الحكم، بل ويتقبله، وأحياناً يسعى إليه دون أن يجد في ذلك حرجاً ولا غضاظة! لقد كان أرسطو يقول: إن الرجل الحر لا يستطيع أن يتحمل حكم الطاغية، ولهذا فإن الرجل اليوناني لا يطبق الطغيان، بل ينفر منه، أما الرجل الشرقي فإنه يجده أمراً طبيعياً، فهو نفسه طاغية في بيته، يعامل زوجته معاملة العبيد، ولهذا لا يدهشه أن يعامله الحاكم هو نفسه معاملة العبيد.

لكن علينا أن نرجى مناقشة «الطغيان الشرقي» بصفة عامة إلى نهاية البحث، وأن نهتم الآن بالطغيان في تاريخنا الوسيط الذي ارتدى فيه الحاكم عباءة الدين! . يكفي هنا أن نقول مع الدكتور السنهوري:

«نحن لا نحاول إنكار الحقائق التاريخية، فتاريخ الخلافة الناقصة، منذ عهد الأمويين ومن بعدهم، مليء بأنواع إساءة السلطة. وإن كان هذا الاستبداد مصدره خروج هؤلاء الحكام على قواعد الخلافة الشرعية. .»^(١١).
وعلياً أن نبين بوضوح وجلاء ما يقوله لنا هذا الفقيه النابه، رغم دفاعه القوي عن الخلافة ومحاولته تطويرها لتصبح عصبة أمم شرقية، من أن: «ما نسميه اليوم بطريقة الانتخابات لم يعرفها العالم الإسلامي في صورة عملية واضحة، وسبب تقصير فقهاء المسلمين في كل ما يتعلق بالانتخابات هو: تحول الخلافة الشرعية إلى ملكية وراثية في وقت مبكر. .»^(١٢).

ثانياً: بذور ديمقراطية

توفي النبي صلى الله عليه وسلم دون أن يحدد من يخلفه، فثار الخلاف بين المسلمين على منصب الحاكم قبل أن يوارى الثرى جثمانه الطاهر، والواقع أن هذا الخلاف كان أمراً طبيعياً وظاهرة صحية بين المهاجرين والأنصار، فكأننا أمام أحزاب سياسية تتناقش وتتجادل، وتنتهي إلى رأي تأخذ به الأغلبية. على

هذا النحو اجتمع الفريقان تحت سقيفة بني ساعدة^(١٣) ، ليختاروا خليفة ،
فرشح الأنصار من بينهم سيد الخزرج «سعد بن عباد» الذي قام فيهم خطيبا
فقال : «يا معشر الأنصار لكم سابقة في الدين ، وفضيلة في الإسلام ليست
لقليلة من العرب . نحن أنصار الله ، وكتبة الإسلام ، وأنتم يامعشر
المهاجرين رهط نبينا . .»^(١٤) . وأسرع أبوبكر وعمر ومجموعة من المهاجرين
إلى السقيفة خشية ألا ينظر الأنصار في الأمور إلا من جانب واحد هو
جانبهم^(١٥) . ودار نقاش طويل حاول البعض أن يصل فيه إلى حل وسط ،
فدعا «الحباب بن المنذر» إلى رأي ثالث ، هو إمكان اقتسام السيادة ، أو تعدد
الإمارة ، أي أن يكون هناك خليفتان ، وذلك حين قال : «منا أمير ومنكم
أمير»^(١٦) ، وكثر اللغط وتعلت الأصوات على حد قول ابن كثير^(١٧) ، «وما
درى الحاضرون في هذا الاجتماع أنهم يعقدون أهم «اجتماع» أو «مؤتمر»
في تاريخ الإسلام كله . وما أشبهه «بجمعية وطنية» أو تأسيسية تبحث مصير
أمة لأجيال عديدة لاحقة ، وتضع دستورا يكون أساسا لحياتها في
المستقبل . .»^(١٨) ، إلى أن حسم عمر بن الخطاب النقاش بحجج قوية ، منها
أن رسول الله أمر أبا بكر أن يؤم الناس ، و«أنه ثاني اثنين إذ هما في الغار» ، ثم
تساءل في براعة : «من منكم تطيب نفسه أن يتقدم أبا بكر؟» ، فقامت الأنصار :
«نعوذ بالله أن نتقدم أبا بكر!!»^(١٩) ، فقال : أبسط يدك يا أبا بكر نبايعك .
فبسط يده فبايعه ! ثم بايعه المهاجرون والأنصار تحت السقيفة فيما يسمى
بالبيعة الأولى أو البيعة الخاصة أو الصغرى . وقد وصف الأستاذ ماكدونالد
B. D. Macdonald اجتماع السقيفة بقوله : «إن هذا الاجتماع يذكر إلى حد بعيد
بمؤتمر سياسي دارت فيه المناقشات وفق الأساليب الحديثة»^(٢٠) .

ثم وقف أبوبكر في اليوم التالي - فيما يسمى بالبيعة العامة - خطيبا يلقي على
الناس بيانا يحدد فيه برنامجه السياسي : «أيها الناس ، إني قد وليت

عليكم، ولست بخيركم، فإن أحسنت فأعينوني، وإن أسأت فقوموني،
الصدق أمانة، والكذب خيانة، والضعيف فيكم قوي عندي حتى أزيح عنه
علته إن شاء الله، والقوي فيكم ضعيف حتى آخذ الحق منه إن شاء
الله...» (٢١).

ورغم نجاح الخليفة الأول بالأغلبية المطلقة، فقد كانت هناك ضروب كثيرة
من المعارضة. ويحاول البعض إخفاءها دون أن ندري لذلك سببا، مع أنها
ظاهرة صحيحة، وكأن أي ضرب من المعارضة أو الرأي المخالف شذوذ لا يجوز
ذكره!! : كانت هناك آراء معارضة لاختيار أبي بكر، فلم يبايعه «سعد بن
عبادة» وخرج إلى الشام، وكذلك الزبير بن العوام (ابن عمه الرسول)،
وكذلك علي بن أبي طالب الذي قال لأبي بكر معترضا: «لقد أفسدت علينا
أمرنا لم تستشر ولم ترع لنا حقاً...» (٢٢)، ولم يغضب أبو بكر أو يتفعل، أو
يجد في هذا القول «جريمة لا تغتفر!»، بل أجاب في هدوء الرجل
«الديمقراطي» الذي يتقبل الرأي الآخر بصدر رحب: «بلى! ولكنني خشيت
الفتنة، وكان للمهاجرين والأنصار يوم السقيفة خطب طويل، ومجادبة في
الإمامة...» على ما يروى المسعودي (٢٣). وقيل إن عليا بايعه بعد موت
فاطمة بعشرة أيام وقيل بعد وفاة النبي بسبعين يوما، وقيل بعد ثلاثة أشهر أو
سنة، وقيل غير ذلك (٢٤).

وعلى الرغم من أن خلافة أبي بكر لم تستمر أكثر من عامين وثلاثة أشهر
كانت الدولة فيها لا تزال تتخلق، فإنها وضعت الكثير من البذور الديمقراطية
المهمة:

١ - فأبو بكر لم يتول الحكم بحد السيف، على نحو ما فعل الأمويون
والعباسيون فيما بعد، وإنما بعد نقاش ديمقراطي حر كانت فيه حرية

الرأي مكفولة للجميع ، فدار بين الفريقين نقاش طويل أدلى فيه كل فريق بدلوه ، وعرض حججه في الهواء الطلق .

٢ - كانت هناك معارضة حقيقية ، فبعض المسلمين رفض أن يبايع أبا بكر، والبعض الآخر بايعه بعد فترة طويلة ! دون أن يكون «المعارض» شاذاً أو هادماً للنظام أو متآمراً . . . إلى آخر الألقاب التي ظهرت بعد ذلك واستمرت معنا حتى الآن .

٣ - في خطابه بعد البيعة ، وضع أبوبكر أساساً مهماً من أسس الديمقراطية ، وهو مراقبة الشعب للحاكم ومحاسبته إن أخطأ ، وذلك يعني بالطبع أن بقاء الحاكم رهن بسيرته وبرضا الناس عنه ! .

٤ - نحن أمام نظام جديد للحكم لا يزال يتشكل ، بعد عهد النبوة ، فليس هناك لقب معروف للحاكم أو اسم متفق عليه من الجميع .

٥ - ولك أن تقول الشيء نفسه بالنسبة لدخل الحاكم أو راتبه ، فمن أين ينفق؟ وكم من المال يأخذ؟ تلك مسألة بالغة الأهمية ظهرت في عهد أبي بكر وعمر ، ولم تظهر بعد ذلك قط ، إذ كان بيت المال هو بيت الخليفة أيضاً ، فلم يحدث أن حدد مبلغ من المال - بعد عهد الخلفاء الراشدين - للخليفة الأموي أو العباسي أو من جاء بعد ذلك طوال التاريخ الإسلامي ، فهو من حقه أن يغرف من بيت المال كما يشاء .

أما فيما يتعلق بلقب الحاكم ، فبعد أن بويع الصديق ناداه بعض الناس «يا خليفة الله !» ، لكن أبا بكر نهى عن ذلك ، وقال «لست خليفة الله ، لكني خليفة رسول الله ، لأن الاستخلاف حق في الغائب ، أما الحاضر فلا» (٢٥) .

أما فيما يتعلق براتبه ، فلما بويع الخليفة الأول أصبح وعلى ساعده أبراد وهو

ذاهب إلى السوق فالتقى به عمر وسأله : أين تذهب ؟ . قال أبوبكر: إلى السوق، فقال : وماذا تصنع في السوق، وقد وليت أمر المسلمين؟! . قال أبوبكر: فمن أين أطعم عيالي؟، فقال : انطلق يفرض لك أبو عبيدة . ففرضوا له قوت رجل من المهاجرين وكسوة للشتاء وأخرى للصيف . . . إلخ^(٢٦) .

مرة أخرى لابد أن نضع في أذهاننا أن نظام الحكم في هذا العهد المبكر كان يتخلق ويتشكل ، بعد عهد للنوة لا قياس عليه ، ويسير سيراً حثيثاً نحو بناء الدولة وقيام حكومة لم يعرفها العرب في الجاهلية ، « فلم يكن للعرب نوع من الحكومات المعروفة الآن ، ولم يكن لهم قضاء يحتكمون إليه ، أو شرطة تقرر الأمن والنظام ، أو جيش يدراً عنهم الأخطار الخارجية . . . إلخ^(٢٧) » . فهذه كلها أمور جديدة أضف إليها : كيف يتولى الحاكم ؟ كيف يكون لقبه ؟ كيف يحاسب على أعماله ؟ ! كيف يتحدد راتبه ؟ ! كيف تكون « البيعة » ؟^(٢٨) .

ولما أحس أبوبكر أنه موشك على لقاء ربه جمع الناس ، وقال لهم : « إنه قد نزل بي ماترون ، ولا أظنني إلا ميتاً لما بي من مرض ، وقد أطلق الله أيها نكم من بيعتي ، وحل عنكم عقدتي ، ورّد عليكم أمركم ، فأمرؤا عليكم من أحببتهم . . . »^(٢٩) .

ومعنى ذلك أن أبا بكر، عندما شعر بقرب وفاته دعا الناس إلى اختيار حاكم جديد ، يرضون حكمه ونزاهته دون أن يفرض عليهم أحداً ، وهو يرى أن بيعته انتهت وهم في حل منها . غير أن المسلمين بعد أن تشاوروا في الأمر لم يستطيعوا الإجماع على إسناد الحكم إلى واحد منهم ، فرجعوا إليه ووكلوه في أن يختار لهم من يرى فيه صلاحاً وخيراً للأمة ، فطلب إمهاله حتى ينظر في الأمر . وراح يجري مشاوراته مع أولي الأمر، وكبار الصحابة من المهاجرين والأنصار معاً، فجعل يدعوهم واحداً بعد الآخر، ليقف على آرائهم في هذا الأمر

الخطير، ثم خرج عثمان بن عفان ليعلن على المسلمين أن الرأي قد استقر على ترشيح عمر بن الخطاب، وسألهم إذا كانوا يقبلون مبايعته، فأقبل أكثرهم على بيعته، ولم يحاول أحد فرض رأيه على من رفض البيعة.

والحق أن أبا بكر عندما رشح عمر بن الخطاب، وضع مبادئ أساسية في الحكم «الديمقراطي» بعضها جديد تماماً، عندما قال في كتابه: «إني استعملت عليكم عمر بن الخطاب، فإن برّ وعدل فهذا علمي به، وإن جار وبدل فلا علم لي بالغيب، والخير أردت...».

ويلاحظ في اختيار عمر بن الخطاب أمران خطيران:

الأول: أن أبا بكر علّق خلافة عمر على رضا الناس.

الثاني: أن أبا بكر لم ينتخب أحداً من أبنائه أو أقاربه^(٣٠).

فضلاً عن أن أبا بكر لم يعلن أن عمر لا يخطيء، بل قال: «إن برّ وعدل فهذا ما أعرفه عنه، وإن جار وتغير سلوكه، فهو احتمال لا يعلمه إلا الله.

وعندما تولى عمر الخلافة حدد سياسته في هذه العبارة الجامعة: «ألا من رأى منكم فيّ اعوجاجاً، فليقومه. ما أنا إلا أحدكم، منزلي منكم كمنزلة ولي اليتيم منه ومن ماله...».

وقد كان عمر شخصية فذة، فمثلاً لم يكن هناك قضاء في عهد أبي بكر، «ولكن عندما تولى أبو بكر الخلافة أسند القضاء إلى عمر بن الخطاب فظل سنتين لا يأتيه متخاصمان لما عرف به من الشدة والحزم»^(٣١).

وفي بداية عهد عمر ظهرت مشكلة تسمية الحاكم مرة أخرى؛ فبم ينادونه؟.

قال له المغيرة: يا خليفة الله.

قال له عمر: ذاك نبي الله داود.

فقال: يا خليفة رسول الله.

قال: ذاك صاحبكم المفقود.

قال: يا خليفة خليفة رسول الله.

قال: ذاك أمر يطول..

قال: يا عمرا!

قال: لا تبخس مقامي شرفه، أنتم المؤمنون وأنا أميركم.

فقال المغيرة: يا أمير المؤمنين..

وبذلك كان عمر أول من تلقب بهذا اللقب.

كذلك جمع عمر الناس بعد توليه وقال: كنت تاجرا، وقد شغلتموني بأمركم هذا، فما ترون أن يحل لي من هذا المال؟ فقال علي: ما يصلحك ويصلح عيالك بالمعروف، ليس لك من هذا المال غيره، فقال «القول ما قال علي». والذي يعني هنا هو تحديد راتب للخليفة يكفيه هو وأهله حتى يتفرغ لخدمة الأمة وإدارة شؤونها، وهو أمر حيوي حتى نفصل بين المال العام والخاص، وإن كان عمر نفسه كان مثالا نادرا للحاكم الزاهد الناسك الذي يقول: «لا يحل لي من مال الله إلا حلتان حلة للشتاء، وحلة للصيف، وقوت أهلي كرجل من قريش ليس بأغناهم..»^(٣٢) ولك أن تقارن ذلك باستمتاع هشام بن عبد الملك (١٠٥ - ١٢٥ هـ) بالكساء حتى أنه «لم يلبس ثوبا قط وعاد إليه.. حتى أن ملابسه لا يحملها إلا سبعمائة بعير من أجلد ما يكون من الإبل وأعظم ما يحمل عليها من الجمال.. وكان مع ذلك يتقللها، ولقد أحصى أحد الفقهاء والمقربين من هشام - في خزائنه - بعد موته اثني عشر ألف قميص. وقيل لم يكن في ملوك بني مروان أعطر ولا ألبس من هشام، خرج حاجا فحمل ثياب ظهره ستمائة جمل!»^(٣٣) وقارن: «كان عمر يضع إزارا فيه

اثنتا عشرة رقعة، وكان في عام الرمادة لا يأكل إلا الخبز والزيت حتى اسودَّ جلده. ويقول لنفسه: بشس الوالي أنا إن شبت والناس جياع!، إلى آخر تلك القصص الكثيرة التي رواها ابن كثير في البداية والنهاية كما رواها غيره^(٣٤).

«كان عمر إذا أراد أن ينهى الناس عن شيء تقدّم إلى أهله فقال: لا أعلمن أحدا وقع في شيء مما نهيت عنه إلا أضعفت له العقوبة»^(٣٥).

وما يهمننا الآن أن هذه البداية الممتازة للحكم الإسلامي بذرت الكثير من البذور الديمقراطية منها أن بيعة الحاكم مرهونة برضا الناس، وأن موافقة الشعب هي الأساس في بقاء حكمه ودوامه، ومنها أهمية رقابة الناس للحكام ومحاسبتهم وتوجيههم إن أخطأوا، فليس ثمة تأليه للحاكم، وإنما هو بشر يخطئ ويصيب، ومنها تحديد راتب معين للحاكم، أي الفصل بين المال العام والخاص، ومنها حرية الفكر والتعبير عن الرأي، وحرية النقد والمعارضة بل والترحيب بها، حتى قال عمر لمن نقده: «ويل لكم إن لم تقولوها، وويل لنا إن لم نسمعها!»، فالحرريات في ذلك العصر الأول كانت مكفولة للأفراد، حتى كان من واجبات كل مجتهد أن يبدي معارضته أو نقده لأخطاء غيره، حتى لو كان ذلك الغير هو الخليفة ذاته^(٣٦). وقصة المرأة التي اعترضت عمر وهو ينهى عن المغالاة في المهور في إحدى خطبه في المسجد معروفة مشهورة حتى قال: «أصابنا امرأة وأخطأ عمر!»^(٣٧).

ومن المبادئ الأساسية الأخرى التي وضعها عمر أنه كان يحصي أموال عماله قبل توليتهم، فإذا انتهت ولايتهم أحصى ثروتهم من جديد، وما زاد صادره وردّه إلى بيت المال، إلا إذا اتضح له أن هذه الزيادة أتت إلى العامل بطرق مشروعة^(٣٨)، وهو ما نسميه الآن بإقرارات الذمة المالية والكسب غير المشروع... إلخ.

غير أن هذه المبادئ الأساسية ، لسوء الطالع ، توقفت عند هذا الحد . فهذه البذور الديمقراطية البالغة الأهمية لم تنم ، ولم تزدهر ، بل ماتت بموتها . اثنتا عشرة سنة ، عهد أبي بكر وعمر ، اقترب فيها المثال من الواقع وكاد أن يتحقق لولا أنه اعتمد على الشخصية الفذة للخليفة ، . ومن ثم لم يتحول إلى قوانين ومؤسسات وقواعد عامة تحكم المدينة ، فقتلت المحاولة مع مقتل عمر! (٣٩) . وهذا ما كان يعنيه الجاحظ عندما امتدح عهد «أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ، وست سنين من خلافة عثمان ، كانوا على التوحيد الصحيح ، والإخلاص المحض ، مع الألفة واجتماع الكلمة على الكتاب والسنة . وليس هناك عمل قبيح ، . ولا بدعة فاشية ، ولا نزع يد من طاعة ولا حسد ولا غل ، ولا تأول ، حتى كان الذي كان من قتل عثمان . . » (٤٠) .

ببيع عثمان سنة ٢٣هـ ، فخطب في الناس خطبة طويلة ، غير أن «هذه الخطبة لا تبين لنا السياسة التي عول عثمان على انتهاجها في إدارة شؤون الدولة ، وإنما هي عبارة عن نصائح تتعلق بالدين لا بالسياسة ، كان عثمان لا يريد أن يلزم نفسه سياسة خاصة يطمئن إليها المسلمون ، وغيرهم من أهالي الدول الإسلامية في عهده . . » (٤١) وكان هذا أول خروج عن المثال ! ، وفي خلافته عين عثمان أقباءه منهم عمه الحكم بن أبي العاص - وهو الذي طرده الرسول من المدينة - ومنهم الوليد بن عقبة أخو عثمان لأمه الذي عينه واليا على الكوفة ، وكان يشرب حتى صلاة الفجر ، فيصلي بالناس أربعا ! .

وقد روينا قصته من قبل ، وهو ممن أخبر النبي أنه من أهل النار ، وعبد الله بن أبي سرح على مصر ، ومعاوية على الشام ، وعبد الله بن عامر على البصرة . . . إلخ (٤٢) ، فكان هو الخروج الثاني عن المثال ! .

- لم يكن يتحمل النقد ، فحين سخر أبو ذر الغفاري عندما تساءل عثمان :

أثرون بأسا أن نأخذ مالا من بيت مال المسلمين فننفقه فيما يقوينا من أمورنا ونعطيكموه؟، قال له عثمان «ما أكثر أذاك لي!، غيب وجهك عني فقد آذيتنا»، فخرج أبو ذر إلى الشام، فكتب معاوية إلى عثمان أن أبا ذر تجتمع إليه الجموع، ولا آمن أن يفسدهم عليك. فكتب إليه عثمان ليحمله على بعير عليه قنب يابس ويرسله إلى المدينة، وقد تسلخت بواطن أخاذه! (٤٣). وكان عمرو بن العاص أول الناصحين لعثمان بالاعتزال. وعندما خطب عثمان يسترضي الناس صاح به عمرو من صفوف المسجد: «اتق الله يا عثمان، فإنك قد ركبت أمورا، وركبناها معك، فتب إلى الله نتب معك! وترك عثمان في المدينة ومضى إلى فلسطين وهو يقول: «والله إني ما كنت لألقى الراعي فأحرضه على عثمان!» (٤٤)؛ فكان ذلك ثالث خروج عن المثال!

- لم يحمل ولاته على التقشف، والبعد عن موطن التهمة والريبة كما فعل عمر، وكان هو نفسه غنيا ينعم بما ينعم به الأغنياء، يسكن في داره التي بناها في المدينة بالحجر والكلس.. وجعل أبوابها من الساج، واقتنى أموالا وجنانا وعيونا بالمدينة.. ويوم قتل كان عنده من المال خمسون ومائة ألف دينار، وألف ألف درهم، وقيمة ضياعه بوادي القرى وحنين وغيرها مائة ألف دينار، وخلف خيلا كثيرا وإبلًا.. (٤٥)، فكان ذلك رابع خروج عن المثال.

- لم يكن يقبل الشكوى من عماله، وكثيرا ما تدخل علي بن أبي طالب، يطلب منه التحقيق فيما يشكو منه الناس، ومن ذلك أنهم ضربوا واليه على الكوفة وهو سكران وانتزعوا خاتمه وأتوا عثمان للشكوى، لكنه زجرهم... إلخ (٤٦). واشتكى المصريون مما صنع ابن أبي سرح بهم «فخرج من أهل مصر سبعة رجل، فنزلوا بالمسجد وشكوا إلى الصحابة في مواقيت الصلاة، فقام طلحة بن عبد الله فكلم عثمان بكلام شديد!، فأرسلت عائشة رضي الله عنها إليه فقالت: تقدم إليك أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم وسألوك عزل

الرجل فأبيت! إلخ»^(٤٧). فكان ذلك خامس خروج عن المثال. وعندها «لم يبق أحد في المدينة إلا حنق على عثمان» على ما يقول السيوطي^(٤٨). ثار الناس عليه وتجهروا حول قصره «وكانت مدة حصار عثمان في داره أربعين يوماً أو أكثر قليلاً». ^(٤٩). وطلبوا منه أحد أمور ثلاثة: إما أن يعزل نفسه أو يسلم إليهم مروان بن الحكم أو يقتلوه^(٥٠). لكنه رفض العروض الثلاثة أن يسلم قريبه أو أن يستقيل، وقال عبارته الشهيرة «ما كنت لأخلع سربالا سربلنيه الله»^(٥١). وكان ذلك أول إعلان بأن عباءة الخلافة يرتديها الحاكم بتفويض من الله، فلا يخلعها بناء على طلب الناس! وكتب إلى معاوية بالشام، وإلى ابن عامر بالبصرة وإلى أهل الكوفة يستنجدهم في بعث جيش يطرد هؤلاء من المدينة. ^(٥٢). وكان ذلك سادس خروج عن المثال!

وهكذا نتبين أن حال الدولة الإسلامية قد تغير في عهد عثمان، وأن هذا التغير أثار روح المعارضة لسياسة الحكومة والاستياء من تصرفاتها، وبعث على التمرد عليها في المدينة، وفي جميع الأمصار»^(٥٣).

وكانت الثورة، وتسوّر الناس الدار وأحرقوا الباب ودخلوا عليه وكان منهم محمد بن أبي بكر الذي أمسك بلحيته وهو يقول: «على أي دين أنت يانعثل؟»*. قال: على دين الإسلام ولست بنعثل، ولكني أمير المؤمنين. فقال: غيرت كتاب الله، وإنا لا نقبل أن نقول يوم القيامة: «ربنا إنا أطعنا سادتنا وكبراءنا فأضلونا السبيلاً». الأحزاب ٦٧^(٥٤). «وفي حديث عائشة اقتلوا نعثلا، قتل الله نعثلا! تعني عثمان، وكان هذا منها لما غاضبته وذهبت إلى مكة»^(٥٥).

* نعثل: الشيخ الأحق - ونعثل رجل من أهل مصر كان طويل اللحية، قيل إنه كان يشبه عثمان. وشاعرو عثمان كانوا يسمونه نعثلا، لسان العرب لابن منظور، المجلد الحادي عشر دار صادر بيروت.

وهكذا كان الحكم يتحول شيئا فشيئا من الخلافة إلى الملك . ومن هنا فقد كان «العقاد» على حق تماما عندما قال : «كان الموقف بين الخلافة والملك ملتبسا متشابكا في عهد عثمان ، كان نصفه مُلكا ونصفه خلافة . أو كان نصفه إمارة دنيوية . . وهكذا تقابل الضدان اللذان لا يتفقان ، وبلغ الخلاف مداه . . » (٥٦) .

ومن هذا فإن الأستاذ العقاد يذهب إلى تصور الخلاف التالي بين علي ومعاوية على أنه صراع بين الخلافة والنظام الملكي أو بين الخلافة الدينية والدولة الدنيوية يقول :

«لم تكن المسألة خلافا بين علي ومعاوية على شيء واحد ينحسم فيه النزاع بانتصار هذا أو ذاك . . ولكنها كانت خلافا بين نظامين متقابلين متنافسين : أحدهما يتمرد ولا يستقر ، والآخر يقبل الحكومة كما استجدت ويميل فيها إلى البقاء والاستقرار . . أو هي كما كانت صراعا بين الخلافة الدينية كما تمثلت في علي بن أبي طالب ، والدولة الدنيوية ، كما تمثلت في معاوية بن أبي سفيان . . » (٥٧) .

ولقد حسمت الدولة الأموية الموقف تماما ، فقضت نهائيا على البذور الديمقراطية ومنعتها من النماء ، وأخذت النزعة الاستبدادية في الإقبال بل والإيغال ! ، وتشبه خلفاء بني أمية بالملوك وأبهتهم ، فكان قصر الخليفة في دمشق غاية في الأبهة ، وقد ازدانت جدرانها بالفسيفساء ، وأعمدته بالرخام والذهب ، وسقفه بالذهب المرصع بالجواهر ، ولطفت جوه النافورات ، والمياه الخارجية والحدائق الغناء ، بأشجارها الظليلة الوارفة ، وكان الخليفة يجلس في البهو الكبير ، وعلى يمينه أمراء البيت المالك ، وعلى يساره كبار رجال الدولة ورجال البلاد ، ويقف أمامه من يريد التشرف بمقابلته من رسل الملوك وأعيان

البلاد، ورؤساء النقابات والشعراء والفقهاء وغيرهم^(٥٨). وهكذا حدث الانفصال التام بين الواقع والمثال.

ثالثاً : من الخلافة إلى الملكية المستبدة

أما أن الأمويين استولوا على الملك عنوة، فهذا ما يقوله معاوية صراحة ودون موارد، فهو عندما قدم إلى المدينة عام الجماعة تلقاه رجال قريش فقالوا: «الحمد لله الذي أعز نصرنا، وأعلى كعبك»، لكنه لم يرد عليهم، حتى صعد المنبر فقال: «أما بعد فإني والله ما وليتها بمحبة علمتها منكم، ولا مسرة بولايتي، ولكني جالستكم بسيفي هذا مجالدة...»^(٥٩). فهو منذ البداية ينفي أنه تولى الحكم برضا الناس، بل ويستخف بهذا الرضا، ثم استمر في خطبته معلناً انفصال الواقع عن المثال تماماً عندما يقول إنه حاول السير على طريق أبي بكر وعمر لكن نفسه أبت: «ولقد رُضت لكم نفسي على عمل أبي قحافة، وأردتها على عمل عمر فنفرت من ذلك نفاراً شديداً...»^(٦٠). ولماذا يسير على نهج غيره وقد ملك ناصية الدنيا والدين؟: «أيها الناس اعقلوا قولي، فلن تجدوا أعلم بأمور الدنيا والآخرة مني!»^(٦١). وكثرت الأحاديث النبوية التي تدعّم ملكه^(٦٢)، على نحو ما سيقوم الشعراء فيما بعد بتدعيم ملك خلفائه وإضفاء صفة القداسة عليهم!

لقد وضع الأمويون منذ بداية حكمهم ثلاث نظريات تبرر استيلاءهم على السلطة:

الأولى: أن الخلافة حق من حقوقهم، وأنهم ورثوها عن عثمان بن عفان لأنه نالها بالشورى، ثم قُتل ظلماً، فخرجت الخلافة منهم، وانتقلت إلى غيرهم، فقاتلوا حتى استردوها، ولقد عبر الشعراء عن هذه الفكرة فقال الفرزدق لعبد الملك بن مروان:

تراث عثمان كانوا الأولياء له

سربال ملك عليهم غير مسلوب

ويقول للوليد:

كانت لعثمان لم يظلم خلافتها

فانتتهك الناس منها أعظم الحرم!

وغير ذلك كثير مما قاله الأخطل لبشر بن مروان، وما قاله الفرزدق أيضا لهشام بن عبد الملك . . إلخ (٦٣).

الثانية : أنهم أشاعوا في أهل الشام، بصفة خاصة، أنهم استحقوا الخلافة لقربتهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم . «فقد كان الشيوخ من أهل الشام يقسمون لأبي العباس السفاح أنهم ما علموا لرسول الله قرابة، ولا أهل بيت يرثونه غير بني أمية، حتى وليتم الخلافة . .» على مايروي المسعودي (٦٤).

الثالثة : ثم استقروا على النظرية التي حكموا على أساسها، ودعموا بها ملكهم الاستبدادي، وهي أن الله اختارهم للخلافة وآتاهم الملك، وأنهم يحكمون بإرادته، ويتصرفون بمشيئته . وأحاطوا خلافتهم بهالة من القداسة، وأسبغوا على أنفسهم كثيرا من الألقاب الدينية، فقد كان معاوية في نظر أنصاره «خليفة الله على الأرض»، و«الأمين والمأمون»، وكان ابنه يزيد «إمام المسلمين». وكان عبد الملك بن مروان «أمين الله»، و«إمام الإسلام» (٦٥).

ولكي يؤكدوا هذه النظرية الأخيرة أشاعوا مذهب الجبر، فالسلطة يتم تحديدها من الله، وليس للناس فيها رأي ولا مشورة، والخليفة هو «خليفة الله» (ابتداء من عبد الملك بن مروان)، وأن على الناس الاستسلام والطاعة (٦٦).

وكان زياد بن أبي سفيان الذي عينه معاوية والياً على البصرة أول من بشر بهذا المذهب^(٦٧)، يقول في خطبته المسماة «البترء» التي أعلن فيها أن الله اختارهم للخلافة وأنهم يحكمون بقضائه ويعملون بإذنه: «أيها الناس إنا أصبحنا لكم ساسة، وعنكم ذادة، نسوسكم بسلطان الله الذي أعطانا، ونذود عنكم بفيء الله الذي خول لنا. فلنا عليكم السمع والطاعة فيما أحببنا ولكم علينا العدل فيما ولينا. . .»^(٦٨).

ولقد تبارى الشعراء في دعم هذه النظرية الثالثة وشرحها، وأعني بها «نظرية التفويض الإلهي» لبني أمية لكي يبارسوا الحكم، فهم أجدر الناس به وأقدرهم عليه. . من ذلك قول الأخطل لعبد الملك بن مروان:

وقد جعل الله الخلافة فيكم

بأبيض، لا عاري الخوان ولا جذب

ولكن رآه الله موضع حقها

على رغم أعداء وصدادة كذب*

وقوله لبشر بن مروان:

أعطاكم الله ما أنتم أحق به

إذا الملوك على أمثاله اقترعوا

وقول جرير لعبد الملك مؤكداً أن الله حباه الخلافة لأنه أحق بها وأجدر:

الله طورك الخلافة والهدى

والله ليس لما قضى تبديل

* الصدادة تعني: المعارضون، والخوان ما يوضع عليه الطعام.

ولي الخلافة والكرامة أهلها
فالملك أفصح والعطاء جزيل
وقوله له أيضا :

أنت الأمين أمين الله لا سرف
فيها وليت ولا هيابة ورع *
أنت المبارك يهدي الله شيعته
إذا تفرقت الأهواء والشيع
يا آل مروان إن الله فضلكم
فضلا عظيما على من دينه البدع
وقوله أيضا :

والله قدر أن تكون خليفة
خير البرية وارتضاك المرتضي
أعطاك ربك من جزيل عطائه
ملكاً كعوب قناته لم ترفض **
وقول الفرزدق له جازما أن الله جعل له الخلافة ونصره على أعدائه
نصراً عزيزاً^(٦٩) :

فالأرض لله ولاها خليفته
وصاحب الله فيها غير مغلوب

* البرع : الجبان .
** أي ملكا لا تنكسر عصاته .

فأصبح الله ولى الأمر خيرهم

بعد اختلاف وصدع غير مشعوب

ومنها أيضاً قول جرير للوليد بن عبد الملك مصرحاً بأن الله اصطفاه
للخلافة ورفع قومه على غيرهم بكثرة محامدهم ومحاسنهم:

يكفي الخليفة أن الله سربله

سربال ملك به تزجى الخواتيم

يا آل مروان إن الله فضلكم

فضلاً قديماً وفي المسعاة تقديم

وقوله له مجاهراً بأن الله أتاه الخلافة:

ذو العرش قدر أن تكون خليفة

مُلِكْتُ فاعلٌ على المنابر واسلم

وقول الفرزدق له معلناً أن الله جعل له الخلافة ودفعته إليه دفعاً:

جباك بها الله الذي هو ساقها

إليك فقد أبلاك أفضل ما يبلى

وهناك عشرات من الشعراء الآخرين منهم الأحوص ، وعدي بن الرقاع ،
وكثير بن عبد الرحمن الذي أعلن صراحة أن الأمر في مسألة الخلافة وتعيين
الحاكم ، يقدره الله وليس للأمة فيه رأي ولا للناس مشورة^(٧٠):

وما الناس أعطوك الخلافة والتقى

ولا أنت فاشكره يشك مثيب

ولقد أطلنا في عرض بعض هذه النماذج^(٧١)، لنؤكد أمرين:

الأول: أنه مع الدولة الأموية سوف تبدأ نعمة التفويض الإلهي في الظهور، وهي التي سوف تتأكد بوضوح تام عند العباسيين، حتى يقول المنصور بصراحة ووضوح: «أنا سلطان الله في أرضه...»، ويرفع الشعراء أيضاً من نعمة التقديس إلى التأييد، فلا يجد ابن هانئ الأندلسي بعد ذلك أي حرج في أن يقول للخليفة الفاطمي المعز لدين الله:

ماشئت لا ماشاءت الأقدار

فاحكم فأنت الواحد القهار

وكأننا أنت النبي محمد

وكأننا أنصارك الأنصارا

وأن يقول أيضاً:

ندعوه متقماً عزيزاً قادراً

غفار موبقة الذنوب صفوحاً

أقسمت لولا دعيت خليفة

لدعيت من بعد المسيح مسيحاً

الثاني: أن استعداد الشرقيين لتأييد الحاكم ليس وليد اليوم، وإنما هو أمر موغل في القدم منذ أن كان فرعون هو الإله، أو هو ابن الإله، الذي لا راد لقضائه، فهو يعرف كل شيء بما في ذلك مصلحة الشعب نفسه، ثم مروراً بالعصر الوسيط حيث الخليفة الذي عينه الله بحكمته ليسوس الناس ويروضهم لما فيه صلاحهم في الدنيا والآخرة، إلى أن اخترعنا فكرة الزعيم

الأوحد، والمنقذ الأعظم، والرئيس المخلص، ومبعوث العناية الإلهية، والمعلم والملمم الذي يأمر فيطاع، لأنه يعبر عن مصالح الناس ويعرفها خيراً منهم!، والذي استعار صفة من صفات الله «لا يسأل عما يفعل وهم يسألون»! وهو العليم بكل شيء، الذي يسمع كل شيء بأجهزته البارة في التنصت، ويرى كل شيء من خلال عيونه المبثوثة في كل مكان!.. وهكذا نشأت بيننا زعامة تجب المؤسسات وتعلو على الرقابة وتتجاوز المحاسبة والمراجعة.. فلم الدهشة والعجب؟

وطد معاوية ملكه، وقضى على معارضيهِ، ولم يتورع عن أن يستخدم في سبيل هذه الغاية أحط السبل من قتل وغدر ورشوة وخيانة..! فقد «اتهم سيدنا معاوية بقتل سيدنا الحسن بن علي رضي الله عنهما بالسم الذي دس له عن طريق زوجته جعدة بنت الأشعث. وقد كان معاوية دس إليها: «أنك إن احتلت في قتل الحسن، وجهت إليك بمائة ألف درهم، وزوجتك من يزيد!، فكان ذلك الذي بعثها على سمه. فلما مات، وفي لها معاوية بالمال، وأرسل لها: إنا نحب حياة يزيد ولولا ذلك لوفينا لك بتزويجه..»

وليست هذه هي الحادثة الوحيدة «فقد اتهم سيدنا معاوية بقتل الأشتر بدس السم في طعامه.. واتهم سيدنا معاوية بقتل حجر بن عدي الكندري.. واتهم سيدنا معاوية بقتل عبدالرحمن بن خالد.. إلخ»^(٧٢).

«وسيدنا» معاوية هو أول من جعل الخلافة ملكية وراثية في أسرته دون أن يكثر برأي الآخرين!، فأصبح الحاكم مستبداً يستمد سلطته من التفويض الإلهي لا من الناس، ويرسي قواعدها بقوة السيف وحده!، وهو نفسه قد صرح بوضوح بأنه لم يتول الخلافة بمحبة الناس ورضاهم، «بل جالدتكم بسيوفي هذا مجالدة!». وكان عماله مثله، فعندما أرسل إليهم يطلب رأيهم في

أمر أخذ البيعة ليزيد «وليا للعهد»، قام يزيد بن المقنع، فليخص الموقف الأموي من الخلافة في عبارة موجزة بليغة عندما جمع فأوعى!

قال:

«أمير المؤمنين هذا» وأشار إلى معاوية..

«فإن هلك، فهذا» وأشار إلى يزيد..

«فمن أبى، فهذا» وأشار إلى سيفه!

فقال له معاوية: «اجلس، فإنك سيد الخطباء»!! (٧٣).

ثم راح يأخذ البيعة ليزيد على مضض من الناس، وعندما قال قاتل منهم «إني أبائع وأنا كاره للبيعة!» قال له معاوية: «بائع يا رجل، فإن الله يقول عسى أن تكرهوا شيئاً ويجعل الله فيه خيراً كثيراً» (النساء ١١٩). ثم كتب إلى مروان بن الحكم عامله على المدينة «أن ادع أهل المدينة إلى بيعة يزيد، فإن أهل الشام قد بايعوا» (٧٤)، وأصبحت البيعة مجرد إجراء شكلي أقرب ما يكون إلى «الاستفتاءات» العصرية التي يجريها الرؤساء في بلادنا وتكون نتيجتها ٩٩,٩٪. ولا أدل على ذلك من وقعة الحرّة «الشهيرة - تلك النقطة السوداء في تاريخ يزيد، وما أكثر النقاط السوداء في تاريخه - التي قتل فيها خلق من الصحابة، ونهبت المدينة، وافتض فيها ألف عذراء، فإننا لله وإنا إليه راجعون!» (٧٥). وكان قائد يزيد «مسلم بن عقبة المري» يأخذ البيعة من أهل المدينة على أنهم «عبيد ليزيد، وسأها ننته». ومن قال: «أبأيعه على سنة الله ورسوله ضرب عنقه بالسيف!» (٧٦). وبعد أن استباح جيش يزيد المدينة ثلاثة أيام، وقتل فيها خلق كثير من الناس «من بني هاشم، وسائر قريش، والأنصار، وغيرهم من الناس» (٧٧)، اتجهت جيوشه إلى مكة فرمت الكعبة بالمنجانيق والرجال حتى انهدمت (٧٨). وذلك لإجبار الناس على السمع والطاعة، وعلى

أن يكونوا عبيداً لفرعون الصغير! ، مع الاعتذار للفراغة الذين لم يكونوا قط على هذا القدر من العتة! ، ولم يكن واحد منهم كيزيد الذي لخصه المسعودي في هذه العبارة الجامعة: «ليزيد أخبار عجيبة ومثالب كثيرة من شرب الخمر، وقتل ابن بنت الرسول، ولعن الوصي، وهدم البيت وإحراقه، وسفك الدماء، والفسق والفجور، وغير ذلك مما قد ورد فيه الوعيد باليأس من غفرانه!» (٧٩).

ولا أظنك بحاجة إلى أن تسأل بعد ذلك عن موقف معاوية وابنه من المعارضين، فيكفي أن تعرف وقعة الحرة الشهيرة السالفة الذكر، والحق أن المعارضة التي كان يطلبها عمر ويحث الناس عليها، لم يعد لها أثر قط، بعد أن انفصل الواقع عن المثال تماماً، لأن المثال لم يتحول إلى قوانين ومؤسسات هي التي تحكم، وإنما اعتمد على شخصية الحاكم فحسب بحيث يموت بموته، ولهذا فإننا نجد معاوية - كما سيفعل كثيرون بعده - يوصي ابنه يزيد محذراً من ثلاثة رفضوا بيعته: «لست أخاف عليك غير عبدالله بن عمر، وابن الزبير، والحسين بن علي. أما عبدالله بن عمر فرجل قد غلبه الورع. وأما الحسين فأرجو أن يكفيكه الله بمن قتل أباه وخذل أخاه. أما ابن الزبير فإنه خبٌ صَبْ (*)، فإن ظفرت به فقطعه إرباً إرباً...» (٨٠).

ونحن لا نحاول أن نؤرخ لبني أمية - أو لغيرهم من الحكام والولاة، في التاريخ الإسلامي - لكننا نعرض نماذج لنظام من الحكم تغيب فيه الرقابة والمحاسبة، وتنتفي فيه حرية الرأي والمعارضة، ويكون فيه الحاكم مسكاً بالسيف في يمينه والمال في يساره، يقدقه على الأتباع والمحاسيب والأنصار، والمنافقين فلا نجد أمامنا سوى استبداد مطلق، وطغيان أحق، وظلم لا يقبله أحداً.

* أي مراوغ مخادع.

تكاد عبارة اللورد أكتون Acton الشهيرة «السلطة المطلقة مفسدة مطلقة» لا تنطبق على حاكم في التاريخ قدر انطباقها على «عبد الملك بن مروان» (الذي حكم من ٧٣ - ٨٦ هـ) المؤسس الثاني للدولة الأموية، فقد عرف عنه قبل أن يتولى الحكم الزهد والورع، يقول عنه السيوطي: «كان عابداً زاهداً ناسكاً في المدينة قبل الخلافة»^(٨١). «وقال نافع: لقد رأيت المدينة وما بها شاب أشد تسميراً*، ولا أفقه ولا أنسك، ولا أقرأ لكتاب الله من عبد الملك بن مروان»^(٨٢). ومن هنا فقد عرف عبد الملك بن مروان بحماسة المسجد لمداومته على تلاوة القرآن^(٨٣).

وعندما التقى عبد الملك بن مروان في مسجد الرسول بأحد جنود الجيش الذي أرسله يزيد بن معاوية لمقاتلة عبد الله بن الزبير راح يؤنبه تأنيباً شديداً: «أتدري إلى من تسير؟، إلى أول مولود في الإسلام»^(٨٤)، وإلى ابن حواري رسول الله، وإلى ابن ذات النطاقين، وإلى من حنكه رسول الله. . ثكلتك أمك!، أما والله لو أن أهل الأرض أطبقوا على قتله لأكبهم الله جميعاً في النار»^(٨٥). منتهى التقوى والورع!

فلننظر إليه عندما أصبح صاحب سلطة مطلقة:

- عندما علم أنه بويع بالخلافة «أفضي الأمر إليه، والمصحف في حجره فأطبقه وقال: هذا آخر عهدنا بك!». . وهكذا بدأ خلافته!

- ثم عرض عبد الملك سياسته بوضوح شديد في خطبة شهيرة عام ٧٥ فقال: «أما بعد، فلست بالخليفة المستضعف (يعني عثمان) ولا الخليفة المداهن (يعني معاوية) ولا الخليفة المأفون (يعني يزيد)، ألا إني لأدأوي أدواء* أشد تسميراً: أكثر جدية.

هذه الأمة إلا بالسيف حتى تستقيم لي قناتكم . . ألا إن الجامعة*، التي جعلتها في عنق عمرو بن سعيد عندي، والله لا يفعل أحد فعله إلا جعلتها في عنقه . والله لا يأمرني أحد بتقوى الله بعد مقامي هذا إلا ضربت عنقه . . ثم نزل» (٨٦).

- وقف عبد الملك بن مروان على منبر الرسول في المدينة ليعلن أنه لا يكثر برضا الناس ولا يأبه بحبهم له : «يامعشر قريش، إنكم لا تحبوننا أبداً، وأنتم تذكرون يوم الحرّة، ونحن لانحبكم أبداً ونحن نذكر مقتل عثمان» (٨٧). أي أن الكراهية متبادلة، لكن ذلك لا أهمية له مادامت «الجامعة عندي والسيف في يدي»! مما يذكر كعبارة كرومويل : «تسعة مواطنين من أصل عشرة يكرهوني . . ١٩! وما أهمية ذلك إن كان العاشر وحده مسلحاً؟» (٨٨).

- لكن ماذا فعل مع عبد الله بن الزبير بعد الكلمات الرقيقة الجميلة التي قالها عنه قبل أن يتولى السلطة؟! . وضع ترتيبات محكمة : فقد جهز له جيشاً من أربعين ألف مقاتل على رأسه الحجاج بن يوسف فحاصره بمكة شهراً، ورماه بالمنجانيق، وخذل ابن الزبير أصحابه وتسلموا إلى الحجاج، فظفر به وقتله وصلبه عام ٧٣ هـ، وهو التاريخ الذي تدعمت فيه خلافة عبد الملك بن مروان «وصححت ا» على مايروي السيوطي (٨٩).

- وبعد عامين فقط من حكمه عين الحجاج أميراً على العراق، فكان ساعده الأيمن! . وليس ثمة ما يدعو إلى الوقوف طويلاً للتعريف بالحجاج، أو للحديث عن جبروته وشراسته وقسوته (والأمويون مدينون له في تثبيت ملكهم)، لكن يكفي أن نقول إن المبدأ الأساسي الذي كان يسير عليه، والذي أخذ به نفسه، وأخذ الآخرين به أيضاً، هو مبدأ الطاعة المطلقة لولي

* الجامعة : القيد يجمع اليدين إلى العنق!

الأمر، فالأمر الذي يصدره الحاكم لا يناقش ولا يجادل بل ينفذ فوراً مهما يكن تافها أو بغير معنى! وإلا أصبح دمه حلالاً للحاكم. والحجاج نفسه يضرب مثلاً للأمر التافه الواجب النفاذ وإلا أهدر دم المواطن: «والله لا أمر أحداً أن يخرج من باب من أبواب المسجد، فيخرج من الباب الذي يليه إلا ضربت عنقه!!»^(٩٠). ما أرخص عنق المواطن، وما أشد جبروت الحاكم، اليوم وأمس وغداً! إلغاء كامل لأدمية الإنسان، فلا نقاش ولا سؤال ولا استفسار، بل طاعة عمياء خرساء أسوأ من طاعة العبيد، لأنها طاعة الدواب، أي امتهان لكرامة المواطن!، وما الذي يفعله حكام اليوم سوى ما يفعله حكام الأمس؟.

واتساقاً مع هذا الموقف فإننا نرى عبد الملك بن مروان - وهو على فراش الموت - يوصي ابنه الوليد بالحجاج خيراً. «... وانظر الحجاج فأكرمه، فإنه هو الذي وطأ لكم المنابر، وهو سيفك يا وليد ويدك على من ناوأك. فلا تسمعن فيه قول أحد، أنت إليه أحوج منه إليك، وادع الناس إذا مت إلى البيعة، فمن قال برأسه هكذا، فقل بسيفك هكذا»^(٩١).

ولعل هذا هو ما عناه المسعودي عندما قال: «كان لعبد الملك إقدام على الدماء، وكان عماله على مثل مذهبه كالحجاج بالعراق، والمهلب بخراسان وهشام بن إسماعيل بالمدينة وغيرهم. وكان الحجاج من أظلمهم وأسفكهم للدماء...»^(٩٢).

ويروي المسعودي أن الوليد بكى وهو يستمع إلى وصية أبيه الأخيرة، فنهز لما رأى فيه من ضعف: «يا هذا، أحنين حماسة؟ إذا مت فشمّر واتزر، والبس جلد النمر، وضع سيفك على عاتقك، فمن أبدى ذات نفسه لك فاضرب عنقه، فمن سكت مات بدائه.»^(٩٣).

وقد عمل الوليد بالنصيحة، «فكان جباراً عنيدا ظلوما غشوماً!»، على مايقول المسعودي^(٩٤)، وأضفى على نفسه هالة من القداسة حتى حرم على الناس مناقشته ومخالفتة، ومنعهم من مناداته باسمه!، وخوفهم وقتلهم على ذلك!^(٩٥)، وقام بذلك خطيباً على المنبر فقال: «إنكم كنتم تكلمون من كان قبلي من الخلفاء بكلام الأكفاء»^(٩٦). وتقولون: يامعاوية، ويابيزيد. وإني أعاهد الله: لا يكلمني أحد بمثل ذلك إلا أتلفت نفسه!، فلعمري إن استخفاف الرعية براعيها سيدعوها إلى الاستخفاف بطاعته والاستهانة بمعصيته»^(٩٧). والوليد بن عبد الملك هو الذي كان يستفسر في عجب: «أيمكن للخليفة أن يحاسب؟!»^(٩٨). إلى أن جاء أخوه يزيد بن عبد الملك فأجاب عن السؤال ببساطة شديدة بأن «أتى بأربعين شيخاً فشهدوا له: ما على الخليفة حساب ولا عذاب»^(٩٩).

ولا نريد أن نتبع خلفاء بني أمية أو سيرهم، فهي معروفة مشهورة في التاريخ، لكننا نريد أن نسوق عدة ملاحظات هامة:

(١) إننا أمام نظام استبدادي ما في ذلك من شك، «والسلطة المستبدة هي تلك التي تمارس حكم الناس دون أن تكون هي ذاتها خاضعة للقانون، فالقانون في نظر هذه السلطة قيد على المحكومين دون أن يكون قيداً على الحاكم. . . ومن هنا ففي وسع هذه السلطة أن تتخذ ما تشاء من إجراءات أو مواجهة الأفراد لمصادرة حرياتهم أو ممتلكاتهم»^(١٠٠)، فحياة المواطن ملك يمين الحاكم لا ينقذه إلا الله، أو الذكاء وسرعة البديهة التي تخلصه من الموقف! . تأمل هذه القصة: «أتى عبد الملك برجل كان مع بعض من خرج عليه. فقال: اضربوا عنقه. فقال الرجل: ياأمير المؤمنين ما كان هذا جزائي منك. فقال ما جزاؤك؟ فقال والله ماخرجت مع فلان إلا بالنظر إليك، وذلك أي رجل مشؤوم، ماكنت مع رجل قط إلا غلب وهزم، وقد بان لك

صحة ما ادعيت . . فضحك أمير المؤمنين وخلق سبيله!«^(١٠١). وهكذا كان أمير المؤمنين «يطلق بعض الخوارج لظرفهم ودعابتهم»!، أما من أصر على إعلان رأيه بصراحة فقد انتهى أمره! . «ودخل الحروري* على الوليد وعنده أشراف أهل الشام، فقال له الوليد: ما تقول في؟ فقال: ظالم جائر جبارا . قال: وما تقول في عبد الملك؟ قال جبار عات! . قال: فما تقول في معاوية؟ قال ظالم. قال الوليد لابن الريان السيف: اضرب عنقه ف ضرب عنقه! . فالمعارضة وإبداء الرأي ضرب من الفدائية والاستشهاد! . والخطر في الأمر أنه ليس ثمة ما يمكن أن يرجع إليه المواطن أو يشكو إليه. فالمستبد هو المرجع النهائي «تكون السلطة استبدادية ما دامت لا تخضع في تصرفاتها للقانون، ولا يجد الفرد قضاء يبطل تصرفاتها إذا صدرت على خلاف ما يقضي به القانون القائم»^(١٠٢). وحتى في القصة السابقة عندما راجع عمر بن عبدالعزيز الوليد وقال له: «كان لك أن تسجنه حتى يراجع الله عز وجل» فهذه أخلاقيات عمر، ولا علاقة لها بأي قانون قائم، فلا قوانين مع المستبد! بل إن عمر بن عبدالعزيز نفسه، وكان واليا على المدينة في عهد الوليد، جلد خبيب بن عبد الله بن الزبير حتى مرض ثم مات، وذلك بأمر من الوليد لأنه كان يبشر بسقوط دولة بني أمية»^(١٠٣).

(٢) موضوع البيعة كان مسألة صورية تماما، ولا ينبغي أن نقول إنه أقرب إلى «عقد الوكالة مثله مثل سائر العقود، يقوم على إيجاب من الأصيل وقبول من الوكيل»^(١٠٤). وكذلك ينعزل الوكيل بعزل موكله، كما تنتهي وکالته بموته، وكذلك ليس له أن يقيم غيره مقامه إلا برضا الأمة وموافقتها. . «^(١٠٥). فهذا حديث عن «المثال»، أما الواقع فهو أمر مختلف تماما! وقد رأينا من قبل «كيف كان السيف أصدق أنباء من الكتب»، وسوف

* الحروري نسبة إلى الحرورية، طائفة من الخوارج.

نرى أيضا كيف كانت البيعة صورية ، بل قد تكون البيعة لطفل صغير على نحو ما حدث عندما عهد هارون الرشيد بولاية العهد من بعده لابنه الأمين سنة ١٧٥ هـ ، وكان الابن في الخامسة من عمره!!^(١٠٦) . وسوف نكتفي عند الأمويين بهذا المثل الصارخ على شكلية البيعة وعدم قيمتها من عهد سليمان بن عبد الملك الذي «كان من خيار ملوك بني أمية» على مايروي السيوطي^(١٠٧) . فهذا الملك «الخير» يجبر الناس على أن يبايعوا على مظروف مختوم ، فلما حضرته الوفاة : «دعا بقرطاس ، فكتب فيه العهد ودفعه إلى أحد رجاله . وقال : اخرج إلى الناس فيبايعوا على ما فيه مختوما . فخرج فقال إن أمير المؤمنين يأمركم أن تباعوا لمن في هذا الكتاب ، قالوا : ومن فيه ؟ قال : هو مختوم لآخبرون بمن فيه حتى يموت ! قالوا : لآبايع ، فرجع إليه فأخبره . فقال انطلق إلى صاحب الشرطة والحرس ، فاجمع الناس ومرهم بالبيعة ، فمن أبى اضرب عنقه ، فبايعوا»!!^(١٠٨) . رأيت إلى أي حد تبلغ الاستهانة بالمواطنين والاستخفاف بعقول الرعايا . ؟ ، أيمن أن يقال بعد ذلك إنه كانت هناك «بيعة» أو «موافقة» أو «رضا» أو ما شئت من مصطلحات القبول بين الناس والحاكم ؟ .

(٣) علينا هنا أن نحذر الخلط بين الحكم على الخليفة بأنه «مستبد» من الناحية السياسية أو من حيث علاقته بشعبه ، وبين أعمال أخرى جيدة قد تنسب إليه ، فقد كان عبد الملك بن مروان الخليفة القوي الذي أسس الدولة الأموية ، وجعلها مستقرة ، فهو أول من كسا الكعبة بالديباغ وأول من ضرب الدنانير للناس عام ٧٥ هـ ، وأول من نقل الديوان من الفارسية إلى العربية ، وأول من رفع يديه على المنبر ، وأول من كتب في صدر الطوامير* (قل هو الله أحد) . . إلخ ، لكنه أيضا أول من غدر في الإسلام ، وأول من نهى عن الكلام

* الطوامير جمع طامور أي الصحيفة .

بحضرة الخلفاء* ، وأول من نهى عن الأمر بالمعروف . . إلخ وهكذا ، فيما يقول السيوطي «تمت له عشرة أوائل ، منها خمسة مذبذبة»^(١٠٩) . ونحن نتحدث عن الجانب المذموم ، وهو أنه كان «طاغية» من الناحية السياسية .

وقد يكون لابنه الوليد بن عبد الملك أعمال أخرى مجيدة ، «فقد فتحت في أيامه فتوحات عظيمة ، وكان مع ذلك يحنن الأيتام**» ، ويرتب لهم المؤدين ، ويرتب للزمنى من يخدمهم ، وللأضرء من يقودهم*** . ولقد عمر المسجد النبوي ووسعه ورزق الفقهاء والضعفاء والفقراء ، وحرم عليهم سؤال الناس ، وفرض لهم ما يكفيهم ، وضبط الأمور أتم ضبط^(١١٠) . وقال ابن أبي عبة : «رحم الله الوليد ، وأين مثل الوليد؟! فتح الهند والأندلس ، وبنى مسجد دمشق ، وكان يعطيني قطع الفضة ، أقسمها على قراء مسجد بيت المقدس»^(١١١) . ومع ذلك «فإن عهد الوليد يعد أسوأ العهود السابقة واللاحقة . إذ كان أكثرها تسلطاً واستعباداً وأشدّها تعسفا واضطهاداً ، لأن الوليد كان جافاً متعتناً مستبدّاً ، وقد بدأ كبره وعجبه قبل أن يلي الخلافة»^(١١٢) . «وعندما استخلف زجر الناس عن التفكير في السياسة ومزاولتها وخنقهم خنقاً ، وقاتل بقايا الجماعات المعارضة ، وسحقها سحقاً . وقد بدأ عهده بتخويف أهل الشام والأمصار الأخرى محذراً من الفتنة ومتوعداً بالفناء والإبادة كل من يهتف بمعاداته ، أو يتوانى في موالاته . . وهو القاتل في خطبته الأولى : «أيها الناس ، عليكم بالطاعة ولزوم الجماعة ، فإن الشيطان مع الفرد ، أيها الناس من أبدى ذات نفسه ضربنا الذي فيه عيناه . ومن سكت مات بدائه ! وكان جباراً عنيداً»^(١١٣) .

* لاحظ أن شخصية فرعون المقدسة كانت تحرم على الناس الحديث معه مباشرة!
كما سبق أن ذكرنا منذ قليل!
** يحنن أي يزوج .
*** الزمنى المريض زمناً طويلاً أو الضعيف لكبر سنه . والأضرء جمع ضير .

(٤) لم يكن هناك شيء اسمه حرية الفكر، ذلك لأن الفكر المخالف لرأي الحاكم، لاسيما إذا لمس السياسة ولو من بعيد، نهايته محتومة، ومازلنا نعاني هذه الآفة حتى يومنا الراهن^(١١٤). ولنذكر مثالا واحدا في عهد الأمويين مادمننا نتحدث عنهم. وسوف نذكر مثالا واحدا فقط عند حديثنا عن العباسيين أيضا. كانت ليلة عيد الأضحى لسنة ١٢٠هـ، وفي صلاة العيد، وقف «خالد بن عبدالله القسري» وإلى الكوفة يخطف على المنبر خطابا جامعا قال في نهايته «أيها الناس، اذهبوا وضحوا بضحاياكم، تقبل الله منا ومنكم. أما أنا فلإني مضح اليوم بالجعد بن درهم، فإنه يقول ماكلم الله موسى تكليما، ولا اتخذ خليلا! تعالى الله عما يقول علوا كبيرا^(١١٥). ثم نزل واستل سكيناً وذبحه أسفل المنبر! وكانت جريمة «الجعد» المعلنة للناس نفي الصفات عن الله تعالى، وأيا ماكان موقفنا من رأي «الجعد بن درهم» فلا أظن أحداً يوافق على أن يكون فكره مبرراً لأن يذبح أسفل المنبر، وأن يضحي به كما يضحي بالشاة! ومن هنا فإنك تجد من المؤرخين مايشبه الإجماع على أن «ذبح» الجعد كان لأسباب سياسية ارتدت - كالمعتاد - زي التدوين الزائف^(١١٦). يقول الدكتور عبدالحليم محمود شيخ الأزهر الأسبق: «أحققيقة قتل الجعد من أجل عقيدته؟، لقد كان يقول بالجبر، وفي ذلك خير شفيح له عند «بني أمية». ولكنه كان أستاذا لـ «مروان بن محمد» فهل اقتصر على الثقافة والدين فحسب؟ ألم يتدخل في السياسة؟. إننا حقاً لنشك في أن الحامل لـ «هشام ابن عبدالمملك» الخليفة الأموي^(١١٧) على قتل جعد كان العقيدة، ويغلب على الظن أن الحامل على ذلك إنما هو السياسة قاتلها الله!^(١١٨).

رابعاً : الطاغية العباسي

كان «السفاح» هو أول خلفاء بني العباس، ومن اسمه نعرف أعماله ومآثره! . بويغ في الكوفة عام ١٣٢ هـ، وقف خطيباً يقول للناس:

«استعدوا، فأنا السفاح المبيح والثائر المبير»^(١١٩). ويروي لنا السيوطي كيف استولى على الحكم «بالبيعة أيضا» «قتل في مبايعة السفاح من بني أمية وجندهم مالا يحصى من الخلائق، فتوطدت له الممالك إلى أقصى المغرب!»^(١٢٠).

وهكذا تكون البيعة كما كانت في السابق: إعلانا جبريا بالموافقة!، أو هي استسلام قهري للحاكم.

ويدخل على السفاح شاعر صعلوك هو سديف بن ميمون، وعنده سليمان ابن هشام بن عبد الملك، وقد أكرمه، فقال سديف (وهو مولى أبي العباس السفاح):

لا يغرنك ما ترى من رجال

إن تحت الضلوع داء دويما

فضع السيف وارفع السوط حتى

لا ترى فوق ظهرها أمويا

فقال سليمان: «قتلني يا شيخ!» وأخذ السفاح سليمان فقتل. ودخل شبل بن عبد الملك مولى بني هاشم على السفاح، وعنده كبار بني أمية مستسلمين، بعد أن انهارت دولتهم فينشده قصيدة خبيثة يحرضه فيها على قتل خصومه السياسيين يقول فيها:

أصبح الملك ثابت الأساس

بالبهاليل من بني العباس

بالصدور المقدمات قديما

والرؤوس القماقم الأراس *

أقصها أيها الخليفة واحسم

عنك بالسيف شأفة الأرجاس

فلقد ساءني وساء سوائي

قربهم من مجالس وكراسي

واذكروا مصرع الحسين وزيد

وقتيل بجانب المهراس

اقلبن ، أيها الخليفة ، نصحي

واحتياطي لأمركم واحتراسي

فيستجيب هذا الخليفة «المبير» لنصح الشاعر، الفصيح والدماء تغلي في عروقه، فيأمر باغتيالهم جميعا، ثم لا يخجل أن يجلس على البساط الذي لفهم به، فيتناول طعامه فوقهم، وهم يتقلبون في جراحاتهم، ويثنون بآلامهم، ويسبحون بدمائهم ومازال قائما لا يتحرك عنهم حتى فاضت نفوسهم إلى بارئها شاكية ظلم الإنسان وجبروته^(١٢١).

ولقد استهل الرجل حكمه بإخراج جثث خلفاء بني أمية من قبورهم وجلدهم وحرق جثثهم، ونثر رمادها في الريح!^(١٢٢). ولم يكن ذلك في بداية عهده بالحكم فحسب، وإنما كانت سياسته التي سار عليها، «كان السفاح سريعا إلى سفك الدماء، فاتبعه في ذلك عماله بالشرق والمغرب»!^(١٢٣) ومع ذلك كان الرجل شديد التدين وكان نقش خاتمه «الله، ثقة

* القماقم جمع قمقم - والأراس : الأصل .

عبدالله، وبه يؤمن»! (١٢٤).

لما أتى ابوالعباس برأس مروان ووضعها بين يديه سجد فأطال السجود ثم رفع رأسه، فقال: «الحمد لله الذي لم يبق ثأري قبلك، وقبل رهطك، الحمد لله الذي أظفرتني بك، وأظهرني عليك»! (١٢٥).

وفعل قواده مثلما فعل «كنت مع عبدالله بن علي أول ما دخل دمشق، دخلها بالسيف، وأباح القتل فيها ثلاث ساعات، وجعل جامعها سبعين يوما اسطبلًا لدوابه وجماله. ثم نبش قبور بني أمية فلم يجد في قبر معاوية إلا خيطا أسود، ونبش قبر عبد الملك بن مروان فوجد جمجمة. . أما هشام فقد وجدته صحيحاً فأخرجه وضربه بالسوط وهو ميت، وصلبه أياماً، ثم أحرقه ودق رماده ثم ذره في الريح» (١٢٦). ولم تنج النساء. . «فقد أرسل امرأة هشام ابن عبد الملك، مع نفر من الخرسانية إلى البرية ماشية حافية حاسرة عن وجهها وجسدها عن ثيابها ثم قتلوها. ثم أحرق ما وجدته من عظم ميت منهم، وأقام بها عبدالله خمسة عشر يوماً. .» (١٢٧) واستمر القائد المهام في القتل والتنكيل. . . ثم تتبع عبدالله بن علي بني أمية من أولاد الخلفاء وغيرهم، فقتل منهم في يوم واحد اثنين وسبعين ألفاً عند نهر بالرملة، وبسط عليهم الأنطاع* (١٢٨)، ومدّ عليهم ساطاً فأكل وهم يختلجون عنه، وهذا من الجبروت والظلم الذي يجازيه الله عليه! (١٢٩). حتى إذا ما فرغ من طعامه: «قال: «ما أكلت أكلة أطيب من هذه الأكلة!» ثم حفر بئراً وألقاهم فيه» (١٣٠).

لم يستمر حكم السفاح سوى أربع سنوات وتسعة أشهر ومات ابن ثلاث وثلاثين سنة، ببيع بعده أخوه أبوجعفر المنصور عام ١٣٦ هـ بعهد منه.

* الأنطاع جمع نطع، وهو بساط من الجلد

وكان المنصور «فحل بني العباس هيبة وشجاعة وحزما ورأيا وجبروتاً. . . إلخ» على مايقول السيوطي^(١٣١)، ولم يكن المنصور صاحب لهو، بل كان رجلاً جاداً . . . جماعاً للمال، تاركا للسهر واللعب، كامل العقل، جيد المشاركة في العلم والأدب، فقيه النفس، قتل خلقاً كثيراً حتى استقام ملكه!^(١٣٢) . وكان مولد المنصور في السنة التي مات فيها الحجاج بن يوسف، وهي سنة خمس وتسعين . . .»^(١٣٣) . فكلما مات طاغية ولد في أثره من هو أعتى منه حتى لا تنقطع سلسلة الطغاة من تاريخنا! .

كيف استهل المنصور خلافته؟! . «كان أول ما فعل أن قتل أبا مسلم الخراساني صاحب دعوتهم ومهد مملكتهم . . .»^(١٣٤) . وبعد ثلاث سنوات شرع في بناء مدينة بغداد وقتل «الراوندية»، وبعد ثلاث سنوات بدأ علماء الإسلام في هذا العصر في تدوين الحديث، أما هو فقتل الأخوين محمد وإبراهيم ابني عبدالله بن الحسين «وجماعة كثيرة من آل البيت، فإننا لله وإننا إليه راجعون!»^(١٣٥) .

وقف المنصور يوم عرفة خطيباً يحدد برنامجه السياسي فقال :

«أيها الناس، إنما أنا سلطان الله في أرضه، أسوسكم بتوفيقه وتسديده وتأييده، وحارسه على ماله، أعمل فيه بمشيئته، وإرادته وأعطيه بإذنه، فقد جعلني الله عليه قفلاً، إذا شاء أن يفتحني فتحتني لإعطائكم^(١٣٦)، وإذا شاء أن يقفلني عليه أقفلني»^(١٣٧) .

ولا بأس أن يستشير المنصور، فما خاب من استشارا . لا مانع مثلاً، أن يلقي بعمه في السجن، ويرسل إليه يأخذ رأيه!، «فأرسل المنصور إلى عمه عبدالله بن علي، وهو محبوس، أن هذا الرجل قد خرج، فإن كان عندك رأي فأشر به علينا، وكان ذا رأي عنده، فقال: إن المحبوس

محبوس الرأي! (١٣٨).

ويؤخذ على المنصور ميله لسفك الدماء، وإن لم يكن قد بلغ في ذلك ما بلغه أخوه أبو العباس من قبله، وما يؤخذ عليه أيضاً غدره بمن آمنه، الأمر الذي يحط شأنه في نظر التاريخ، فقد غدر ثلاثاً: بابن هبيرة وقد أعطاه الأمان، وبعمه عبدالله بعد أن آمنه، وغدر بأبي مسلم بعد أن طمأنه (١٣٩).

ويحدد المنصور، في إحدى خطبه، برنامجاً سياسياً بوضوح لا لبس فيه:

«... أخذ بقائم سيفه، فقال: أيها الناس، إن بكم داء هذا دواؤه، وأنا زعيم لكم بشفاؤه، فليعتبر عبد قبل أن يعتبر به!» (١٤٠).

ومع ذلك فقد كان الرجل جاداً لا يعرف الهزل، فلم يعرف قصره اللهو والعبث، وكان يومه منظماً تنظيمياً دقيقاً: ينظر في صدر النهار في أمور الدولة وما يعود على الرعية من خير، فإذا صلى العصر جلس مع أهل بيته، فإذا صلى العشاء، نظر فيما يرد إليه من كتب الولايات والثغور، وشاور وزيره ومن حضر من رجالات الدولة، فإذا مضى ثلث الليل انصرف سماره، وقام إلى فراشه، فنام الثلث الثاني، ثم يقوم من فراشه ليتوضأ، ويجلس في محرابه حتى مطلع الفجر، ثم يخرج فيصلي بالناس، ثم يدخل فيجلس في ديوانه ويبدأ عمله كعادته كل يوم! (١٤١).

وذلك لا يمنع من تعذيب المنصور لأي حنيفة وحبسه وجلده ودس السم له في النهاية لرفضه ولاية القضاء، بل إنه يذهب بعيداً إلى حد الأخذ بالشبهات في كل ما يمس الملك ويحاسب أشد محاسبة على ما يظنه يجري في نية الأفراد الذين قد يصل جزاؤهم على مثل هذه الشبهات حد الإعدام! وهكذا اشتهر عن المنصور أنه قتل الكثيرين ظلماً وعدواناً (١٤٢)، وكان يطلب من الناس في نهاية خطبه «أن ادعوا الله أن يوفقني إلى الرشاد، وأن يلهمني الرأفة

بكم، والإحسان إليكم . .» (١٤٣).

كما طلب منهم بعد قتل أبي مسلم: «أيها الناس! لا تخرجوا عن أنس الطاعة إلى وحشة المعصية، ولا تسروا غش الأئمة، فإن من أسر غش إمامه أظهر الله سريره في فلتات لسانه، وسقطات أفعاله، وأبداها الله. إن من نازعنا هذا القميص أو طأناه ما في هذا الغمد . . ومن نكث بيعتنا فقد أباح دمه لنا» (١٤٤).

واستمر جبروت المنصور وطغيانه أكثر من عشرين عاما (١٣٦ - ١٥٨هـ)، وقد كتب في وصيته لابنه المهدي «إني تركت لك الناس ثلاثة أصناف: فقيرا لا يرجو إلا غناك، وخائفا لا يرجو إلا أمنك، ومسجونا لا يرجو الفرج إلا منك! . . ثم تولى ابنه المهدي الذي امتدت خلافته عشر سنوات (١٥٨ - ١٦٩هـ) الذي اتخذ بعد أبيه سياسة لينه يداوي بها الجراح والنفوس، ويجمع بها الشمل، فردَّ معظم الأموال التي صودرت على عهد أبيه، وأطلق سراح المسجونين السياسيين لاسيما العلويين منهم . . . إلخ! (١٤٥). لكنه شدد على الطاعة في أول خطبة له، بعد أن بويع بالخلافة، قال: أيها الناس من طاعتنا نهكم العافية، وتحمدون العاقبة، اخفضوا جناح الطاعة لمن نشر معدلته فيكم وطوى الإصر عنكم . . والله لأفنين عمري بين عقوبتكم والإحسان إليكم» (١٤٦).

وتولى الهادي بعد أبيه فأقام في الخلافة سنة وأشهرًا، وكان فظا غليظا اشتهر بالشراسة! كان أبوه قد أوصاه بقتل الزنادقة فجحد في أمرهم، وقتل منهم خلقا كثيرا (١٤٧). ومع ذلك فقد كان الهادي يحب الغناء والشراب واللهو فقرب إليه إبراهيم الموصلي المغني العراقي المشهور وابنه اسحق الموصلي، ولقد أعطى إبراهيم الموصلي خمسين ألف دينار لأنه غناه ثلاثة أبيات أطربته. ولهذا

كان إبراهيم يقول: «والله لو عاش لنا الهادي لبنينا حيطان دورنا بالذهب!»^(١٤٨). وكانت أمه الخيزران سيدة متسلطة مستبدة بالأمور تغدو المواكب بابها، فزجرها الهادي وكلمها بكلام وقح وقال لئن وقف ببابك أمير لأضربن عنقه! أما لك من مغزل يشغلك؟! بعث إليها بطعام مسموم فأطعمت منه كلبا فمات، فعملت على قتله!، وقيل إن أمه الخيزران سمته عندما علمت أنه عزم على قتل الرشيد لتعهد الخلافة إلى ولده!.

ثم تولى هارون الرشيد بعد موت أخيه الهادي عام ١٧٠ هـ. «كان أبيض طويلا جميلا مليحا فصيحاً له نظر في العلم والأدب!». وما يهمننا شدة تدينه «كان يصلي في خلافته في كل يوم مائة ركعة إلى أن مات، لا يتركها إلا لعله، ويتصدق من صلب ماله كل يوم بألف درهم»^(١٤٩)، وكان يحب العلم وأهله ويعظم حرمت الإسلام ويغض المراء في الدين!، ومع ذلك فأخبار الرشيد يطول شرحها. له أخبار في اللهو واللذات المحظورة، والغناء، ساعه الله!»^(١٥٠)، إليك بعضها لأنها مثل على نزوات الخليفة، فإذا غاب القانون وهو كلي لم يبق سوى النزوة التي هي بطبيعتها جزئية: عندما أفضت الخلافة إلى الرشيد وقعت في نفسه جارية من جوارى المهدي فراودها عن نفسها، فقالت لا أصلح لك، إن أباك قد طاف بي، لكنه شغف بها، فأرسل إلى أبي يوسف قاضيه الشهير والملقب «بفقيه الأرض وقاضيه!» - فسأله الرشيد: أعندك في هذا شيء؟!

وجاءه الجواب:

«اهتك حرمة أباك، واقتض شهوته، وصيرته في رقبتي»^(١٥١). لاحظ استعداد الفقيه القاضي للفتوى أيا كان نوعها لإرضاء شهوات الحاكم!.

وقال الرشيد لأبي يوسف: إني اشتريت جارية، وأريد أن أطأها الآن

قبل الاستبراء، فهل عندك حيلة؟ قال: نعم!، تهبها لبعض ولدك ثم تنزوجه!« (١٥٢).

ولهذا لم يكن ثمة ما يمنع «فقيه الأرض وقاضيه» أن يأخذ أجره من أموال المسلمين فوراً: «دعا الرشيد أبا يوسف ليلاً فأفتاه فأمر له بمائة ألف درهم. فقال أبو يوسف: إن رأى أمير المؤمنين أمر بتعجيلها قبل الصبح! فقال عجلوها! فقال بعض من عنده: إن الخازن في بيته والأبواب مغلقة. فقال أبو يوسف: فقد كانت الأبواب مغلقة حين دعاني ففتحت!!» (١٥٣).

لكن لم تكن حياة هارون الرشيد كلها ناعمة هادئة، فقد فشلت الدسائس في قصره، وكثرت السعايات، مما أفزعه وجعله يشعر أنه صار مغلوباً على أمره لاسيما مع البرامكة، وأنهم شاركوه في سلطانه بشكل أخل بتوازن الدولة وسلامتها، مما اضطره إلى التخلص منهم. ولقد كان العباسيون عموماً حساسين من هذه الناحية السياسية، ولهذا قتلوا كل من شكوا في إخلاصه. وهذا هو ما يهمنى، فهذا الشعور هو الذي دفع المنصور للإطاحة بأبي مسلم، والرشيد إلى نكبة البرامكة، والمأمون إلى التخلص من الفضل بن سهل، والمعتمد إلى قتل قائد الأفشين (١٥٤).

خاتمة:

لابد أن نتنبه جيداً إلى عدة حقائق مهمة من الأحداث التاريخية التي رويتنا بعضها منها فيما سبق:

(١) كانت الهوة تزداد اتساعاً بين الواقع والمثال حتى اختفى المثال تماماً، وإن ظل في بطون الكتب وشروح المفكرين ونظرياتهم من أقدم العصور حتى

الآن . من أعجب العجب أن نجد واحدا من أكبر الباحثين والمؤلفين المسلمين القدامى في المسائل المتعلقة بنظام الحكم ، ألا وهو «أبو الحسن الماوردي» المتوفى عام ٥٤٠هـ - بعد أن وضع كتابه الشهير «الأحكام السلطانية» - يوصي بعدم نشره إلا بعد وفاته!! ، وذلك خوفا من بطش الخلفاء العباسيين وطغيانهم!! ، وهكذا نجد أن بعض الباحثين من العلماء كان يكتب في جو من الخوف والرعبة ، كعادة الكتاب في دولة الطغيان ، بينما كان البعض الآخر يكتب بدافع الزلفى والرغبة (١٥٥).

(٢) لاشك أن حرية الرأي كانت تتصل اتصالا كبيرا بمزاج الخليفة ، فمثلا كان المنصور ضيق الصدر سياسيا واسع الصدر علميا ، يأخذ بالظنة في كل ما يتعلق بالملك ، ويحاسب أشد المحاسبة ، حتى ما توهمه في النية والضمير ، ويجزي على ذلك بالقتل السريع ، لا يرحم خارجا عليه ، بل ولا من توسم فيه خروجا ، ولا من حاول أن يتزع منه سلطة ، ولو كان هو مانحها (١٥٦) . ومعنى ذلك أنه كان ينشد الطاعة المطلقة والاستسلام الكامل! ، ولقد سبق أن تحدثنا عن «الطاعة البابلية» ، وكيف أن أوامر القصر كأوامر «آنو» لا تتبدل ، «والعصر الذهبي هو عصر الطاعة» فما الجديد الذي حدث بين الحضارة القديمة والحضارة الوسيطة؟! ما الذي طرأ على النظام السياسي من تغير؟! ، أليس الحاكم هو صاحب الكلمة العليا؟! . استمر في سير التاريخ إلى الحقبة المعاصرة لترى «أن صدام حسين هو رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ، والقائد العام للقوات المسلحة ، ورئيس مجلس قيادة الثورة ، والأمين العام للقيادة القطرية . . . إلخ» (١٥٧).

أكثر من عشر وظائف أساسية ، وصورة بالحجم الكبير على مدخل كل قرية عراقية ينبعث من الصورة ضوء النيون القوي خلال الليل (١٥٨).

(٣) من السمات الأساسية للطاغية أنه لا يكثر برضا الناس أو موافقتهم على حكمه، فالمهم إجبارهم على «السمع والطاعة». هكذا كان حكم بني أمية ابتداء من معاوية وابنه يزيد إلى عبد الملك بن مروان... إلخ، وهكذا كان حكم العباسيين ابتداء من «السفاح» إلى «المنصور»... إلخ، بل هكذا كان تاريخنا كله، وما البيعة إلا مسألة شكلية صورية مثلها مثل الاستفتاءات المعاصرة التي تنتهي بفوز الحاكم بنسبة ٩٩,٩٩٪، ولا يمكن لمنصف أن يقول إن البيعة كانت تعني ولاية الخليفة برضا الناس أو اختيارهم أو محبتهم، فلن نجد مناسبة إلا ويعبر الناس عن كراهيتهم للحكم إذا أمنوا أو إذا جازفوا حين يضيق بهم الحال! «لقي المنصور أعرابيا بالشام، فقال احمد الله يا أعرابي الذي رفع عنكم الطاعون بولائتنا أهل البيت، قال: إن الله لا يجمع علينا حشفا وسوء كيل: ولا يتكم والطاعون!»^(١٥٩). وعندما أفتى مالك بن أنس رحمه الله فقال للناس «إنما بايعتم مكرهين وليس على مكره يمين»^(١٦٠)، كان ما كان!، جلده المنصور وهو عاري الجسد غير مستور العورة تشهيرا به! فلا أهمية لرضا الناس أو اختيارهم أو كراهيتهم للحاكم! و«تسعة مواطنين من أصل عشرة يكرهونني؟! وما أهمية ذلك إن كان العاشر وحده مسلحا؟!» على ما يقول أحد الطغاة! المهم أن تكون مسلحا، شاكى السلاح على الدوام، تستل السيف في غمضة عين^(١٦١). ولهذا فإن المعز لدين الله الفاطمي عندما دخل القاهرة، وخطب في الناس في الجامع الأزهر، سأله عن حسبه ونسبه، فأخرج من جيبه مجموعة من الدنانير الذهبية ونثرها فوق رؤوسهم، وهو يقول: هذا حسبي!، ثم أخرج سيفه من غمده، وهو يقول: وهذا نسبي!! ويعجب الدكتور العبادي لم وقف هذا الموقف؟، ولم لم يخبرهم أنه من نسل النبي؟، مع أن المعز كان كثيرا ما يفخر بالانتماء إلى الرسول عن طريق علي بن أبي طالب وفاطمة الزهراء...^(١٦٢). لكن النسب المشرف يقوم بدوره في إضفاء القداسة على الحاكم، وأنه يستمد منه السلطة،

ويكشف عن أحقيته في الحكم، فمنه لا من الشعب تصدر السيادة، لكن يبقى عليه بعد ذلك كله أن يبرهن على صحة هذا الادعاء بالسيف، فهو أصدق إنباء من الكتب!»، وعلينا أن نتذكر باستمرار أن شاعرنا العربي يقول إننا «العاجز من لا يستبد»!! . فالاستبداد قوة، وفحولة، وسطوة، وسيطرة، وهيمنة. أما الديمقراطية فهي «مساواة» ورخاوة وسيادة للقانون الذي هو بطبيعته كلي، وكبح نزوات الحاكم. . وهي كلها أمور تضعف الحاكم في بلادنا وتجعله عاجزا كما قال الشاعر! (١٦٣).

(٤) يتفرع عن الخاصية السابقة خاصية أخرى موجودة في طغائنا طوال التاريخ، وهي أنهم لا يخضعون للمساءلة أو المحاسبة أو الرقابة؟! . ومن ذا الذي يستطيع أن يسأل فرعون، أو جلجامش، أو المنصور أو صدام أو..... إلخ. الحاكم عندنا لا يسأل عما يفعل لكنه يسأل غيره، فهو إما أنه إله، كما حدث قديما، أو أنه يحكم بتفويض من الله، أو أنه هبط على الناس في ليلة مظلمة حالكة السواد على رأس قواته المسلحة، يسوقه قدر أحق الخطى!، وما أن يجلس على منصة الحكم حتى تتفتق عبقريته الكامنة وتتكشف مواهبه المدفونة، التي لم يكن لها وجود من قبل، وهو في جميع الأحوال يتحول إلى شخصية غير عادية، شخصية لها ضرب من القداسة، فكيف يمكن أن يسأله بشر؟! . يقول د. العبادي: «تغيرت نظرية الخلافة في عهد العباسيين، وأصبحت تشبه تماما نظرية الحق الإلهي التي كانت سائدة بين الفرس قديما أيام الساسانيين والتي سادت أوروبا في بداية العصور الحديثة باسم Divine Right of Rule. ولقد اندمجت هذه النظرية في نفوس المسلمين حتى صارت عقيدة يؤمنون بها. .» (١٦٤). وذلك لأن العباسيين استندوا في سلطانهم إلى مبدأ القرابة من الرسول، ونادوا بفكرة العائلة المختارة المطهرة من الرجس، ورفضوا مبدأ الانتخاب، وأكدوا أن الخليفة ظل الله على الأرض، وليس للناس إلا الطاعة، كما تأثرت الخلافة العباسية بمفاهيم الحكم

الساساني، وبعدت أكثر وأكثر عن مفهوم الشورى، واتجهت نحو الحكم المطلق^(١٦٥). ويشرح الدكتور حسن إبراهيم الفكرة نفسها في شيء من التفصيل فيقول: «لقد كان الفرس يقولون بنظرية الحق الملكي المقدس، بمعنى أن كل رجل لا ينتسب إلى البيت المالِك ويتولى الملك يعتبر معتصبا لحق غيره، لذلك أصبح الخليفة العباسي في نظرهم يحكم بتفويض من الله لا من الشعب في أرضه»، وذلك يخالف ماكانت عليه الخلافة في عهد الراشدين الذين استمدوا سلطاتهم من الشعب^(١٦٦).

ولقد أقام العباسيون حقهم في الملك، كما قلنا، على أساس أنهم ورثوا بيت الرسول، وعملوا على الاحتفاظ بالخلافة في دولة ثيوقراطية أساس السيادة فيها لزعماء الدين ليظهروا بذلك الفرق بين السلطتين في عهدهم وفي عهد الأمويين من قبلهم^(١٦٧). وعلى هذا لم يقبلوا أن يكونوا ملوكا فحسب، بل أرادوا أولا أن ينظر إليهم على أنهم أمراء دينيون، وأن يدرك الناس أن حكومتهم دينية فقد حلت محل الأمويين سلطة ربانية^(١٦٨)، ذات مظاهر دينية: «كان الخليفة مصدر كل قوة، كما كان مرجعا لكل الأوامر المتعلقة بإدارة الدولة. واحتجب الخليفة عن الناس، واتخذ الوزير والسياف فأحيطت شخصيته بالقداسة والرهبة»^(١٦٩).

وعلى ذلك فإذا ما قرأنا عبارة كهذه: «الخليفة مسؤول سياسيا ويخضع لمبدأ العزل، وليست له حصانة تقف حائلا دون محاسبته سياسيا، فللأمة حق نقده. فضلا عن أنه مسؤول جنائيا عن جميع أفعاله سواء ما يتعلق منها بمنصب الخلافة وما لم يتعلق... ويخضع الخليفة أيضا للمساءلة المدنية، فهو يخضع لأحكام المعاملات الشرعية، فلا يجوز للإمام أن يتعدى على حقوق الأفراد، فإن فعل ذلك كان لمن أضر به فعله حق اللجوء إلى القضاء للمطالبة بحقه»^(١٧٠). أو عندما نقرأ ما يقوله الإمام محمد عبده: «الخليفة عند

المسلمين ليس بالمعصوم، ولا هو مهبط الوحي، ولا من حقه الاستئثار بتفسير الكتاب والسنة»^(١٧١). «وإذا كانت الأمة هي التي نصبته، والأمة هي صاحبة الحق في السيطرة عليه، وهي التي تخلعه متى رأت ذلك من مصلحتها فهو حاكم مدني من جميع الوجوه...»^(١٧٢).

وكذلك عندما نقرأ للفقيه الأكبر الدكتور السنهوري: «أن عقد الخلافة عقد حقيقي يجب أن تتوافر فيه أركان العقود وشروطها. والركن الأول هو الرضا وحرية الإرادة من الطرفين، من الخليفة باعتباره الطرف الأول، ومن أهل الحكم والعقد وسائر المسلمين باعتبارهم الطرف الثاني... إلخ. وبالتالي الخليفة أو الحاكم المسلم ليس مطلق السلطة يملك جميع السلطات كما يزعم البعض»!!^(١٧٣).

أو عندما يقول «الخليفة كأي حاكم في الإسلام ليس ممثلاً للسلطة الإلهية وهو لا يستمد سلطانه من السيادة الإلهية، وإنما هو يمثل الأمة التي اختارته، ويستمد منها سلطته المحدودة...»^(١٧٤)، أو قوله: «فكأن السيادة الإلهية والحق في التشريع أصبح بعد انقطاع الوحي وديعة في يد الأمة، لا في يد الطغاة من الحكام والملوك، كما كان الشأن في الدولة المسيحية التي ادعى ملوكها حقاً إلهياً...»^(١٧٥). «فالأمة الإسلامية تملك سلطة التشريع بطريق الإجماع، أما ولي الأمر، وهو الخليفة، فلا يملك من هذه السلطة شيئاً»^(١٧٦). فالخليفة في الإسلام لا يمكن أن يعطي لنفسه حق التعبير عن الإرادة الإلهية، أو أنه لا يملك أن يصدر تشريعاً لأن سلطة التشريع للجماعة المسلمين... إلخ»^(١٧٧).

فلا بد أن نتذكر أن هذه العبارات الجميلة تحدثت عن «المثال» بينما نحن نتحدث عن الواقع، ما حدث في التاريخ، وهو الذي يهمني الآن؛ لأنه للأسف همزة وصل بين الماضي السحيق، والحكم المعاصر الذي لا يزال يعتصر قوانا وكرامتنا!!^(١٧٨).

وإذا كان الشعب في أي نظام دستوري هو السيد، من حيث إنه المصدر النهائي للسلطة السياسية، استطعنا أن نقول في حسم قاطع إن نظام الحكم في تاريخنا الطويل لم يكن يعرف شيئاً عن «النظام الدستوري»، لأن الشعب كان فيه غائباً تماماً، فبسبب النزعة الاستبدادية التي عرفت عن حكم الخلفاء منذ عهد الأمويين، فيما يرى الأستاذ الأكبر الدكتور السنهوري، أغفل علماء المسلمين القدامى الاهتمام بالبحوث الدستورية، فبقي جانب الفقه الإسلامي المتعلق بالقانون العام في حالة طفولة بسبب هذا العزوف^(١٧٩).

الحاكم يحكم وفقاً لضميره الأخلاقي، والكتابات السياسية القليلة التي كتبت اهتمت بالنصائح التي تقدم للحاكم ليكون أخلاقياً، واشترطت عليه أن يكون عادلاً مستقيماً عفاً، وأن يراعي ضميره، وأن يتقي الله في عمله، أعني أنها عُنيت بأخلاقيات الحاكم «متى صلح صلحت الرعية ومتى فسدت فسدت»!!.

(٥) لا يكون أثر الطغيان سلباً على حرية الفكر فحسب، وإنما يكون كذلك أيضاً على أخلاق المفكرين والأدباء والشعراء والفقهاء... إلخ، فينتج بهم إلى الرياء والنفاق والتزلف!، يقول أحمد أمين^(١٨٠): «إن الأدب اتجه معظمه، في العصر العباسي، إلى مشايعة رغبات القصر، يذم الشعراء من ذمهم الخلفاء، ويمدحون من رضوا عنه، فإذا خرج محمد بن عبد الله على المنصور هجاه ابن هرمة». وإذا رضي المعتصم عن الأفشين، فقصاصد أبي تمام تترى في مدحه. وإذا غضب عليه وصلبه، فقصاصد أبي تمام أيضاً تقال في ذمه وكفره. ويرضى الرشيد عن البرامكة فهم معدن الفضل، ويقتلهم فهم أهل الزندقة والترك. وهكذا وقف الأدب أو أكثره يخدم الشهوات والأغراض، وقد يهجا الفرزدق الحجاج بعد أن مدحه فقيلاً له، كيف تهجوه وقد مدحته؟. فقال: نكون مع الواحد منهم ما كان الله معه، فإذا تخلى عنه انقلبنا

عليه ! . (ولو قال نكون مع الواحد ماكان الحاكم معه لكان أصدق !!) .

ومن خرج عن خط المديح لمن يرضى عنه الحاكم وهجاء من يغضب عنه ، عوقب على خروجه أشد عقاب ، وأنشأ العباسيون إدارة للبحث عن الزنادقة ، وتعقبهم ، ومعاقتهم ، وأفرطوا في قتل المتهمين ، ومنهم من قتل ظلما وعدوانا ، وكان الداعي إلى قتله أسبابا سياسية ، لكنهم نفذوا أغراضهم تحت شعار الزندقة استمالة للجمهور كما فعلوا في ابن المقفع وصالح بن عبد القدوس الذي سبق أن ذكرناه . لكن ابن المقفع يحتاج إلى وقفة خاصة : ابن المقفع صاحب المكانة الرفيعة في الأدب العربي ، والحظ العظيم من الثقافة العربية واليونانية والفارسية ، حتى أنه كان أول من ترجم كثيرا من كتب أرسطو في المنطق والجدل والقياس والمقولات^(١٨١) . هذا الرجل تجرأ وكتب «رسالة في الصحابة» أرسلها إلى المنصور بدأها بمدحه ، وتفضيله على الأمويين ، لكنه تجرأ وعين من نفسه مشيرا يشير إلى «ولي النعم» ! أشار عليه بالاهتمام بالجنود في خراسان وضمان أرزاقهم ، وأن يضع لهم قانونا يعصمهم من جور العمال والحكام ويضمن لهم حياة هادئة ! ، ثم انتقل إلى أهل العراق فأوصى بهم أمير المؤمنين خيرا ، لأنهم ظلموا أيام بني أمية ! وليس ذلك فقط بل إنه انتقل إلى الأحكام الفقهية فرأى أن يصدر الخليفة كتابا يلزم الفقهاء على اختلافهم بالأخذ به فلا يكون في الأحكام تناقض ولا في القضاء اضطراب ! ، ثم انتقل إلى أهل الشام فطلب إلى الخليفة أن يحتاط في سياسته فيشد عليهم في عدل . . . إلخ . فماذا يكون جزاء هذه «الوقاحة» ؟ . أرسل المنصور إلى والي البصرة سفيان بن حبيب يأمره بقتله ، فدعاه الأخير إلى ديوان الحكومة ، وأدخله المقصورة وإذا بها تنور وقال له : «والله لأقتلنك قتلة يسير بذكرها الركبان» ! ، وأخذ يقطع من جسمه أجزاء ويضع كل قطعة في النار وهو يراها تحترق حتى مات^(١٨٢) ، وقيل للناس إن ابن المقفع قتل بسبب الزندقة «أما أنا فأرجح جدا أن الذي قتله ليست الزندقة . . وإنما هذه الرسالة التي تسمى رسالة الصحابة . . .»^(١٨٣) .

فعلينا أن نتذكر باستمرار أن أسَّ البلاء في مجال الفكر أن يجتمع السيف والرأي الذي لا رأي غيره في يد واحدة . فإذا جلالك صاحب السيف صارمه وتلا عليك باطله ، زاعما أنه هو وحده الصواب المحض والصدق الصراح ، فماذا أنت صانع إلا أن تقول له «نعم» ، وأنت صاغر؟ هذه صورة رسمها أبو العلاء بقوله :

جلوسا صارما وتلوا باطلا

وقالوا : صدقنا ، فقلنا : نعم !

وهكذا كانت الحال في جانب من تراثنا ، هو الجانب السياسي ، وهو الجانب الذي نريد أن نظمسه ليموت ! ، فقد يكون للأمير أو الوزير رأي ، ورأيه في رأسه والسياف إلى جواره ، ثم يمثل المخالف بين يديه وفي مثوله هذا يكون الختام^(١٨٤) . بل قد يحاسب الحاكم المفكر أو الشاعر على أفكار دارت في رأسه أو في سريرة نفسه دون أن يعلنها أو ينطق بها . وهناك عشرات الأمثلة : «بشار بن برد» ، وقصة «الحلاج» الشهيرة^(١٨٥) ، وابن المقفع الذي عرضنا له الآن توًّا !! .

فالخلفاء عموما إن سمحوا بحرية الرأي في كل شيء فليسوا يسمحون بها في نقد الحاكم أو معارضته أو إضعاف ملكه ، فإذا مس المفكر هذه الناحية فالعقوبة شديدة ، « . . ومن رأيي أن أبا حنيفة ، ومالك بن أنس ، والثوري ، لم يعاقبوا للسبب الذي يذكر عادة وهو عدم رغبتهم في تولي القضاء^(١٨٦) ، ولكن لأن امتناعهم مظهر من مظاهر عدم تعاونهم مع الدولة القائمة ، والجمهور يرى أن هؤلاء إذا امتنعوا فلأن الدولة ظالمة لا تحكم بالعدل ، ولأن امتناعهم قد يدل على رغبتهم الخفية في نصره أعداء العباسيين كالعلويين ، ومن هذا الباب توسيع أمر الزندقة ، وإنشاء الإدارة الخاصة بهم ، فهم ، وقد أخذوا على أنفسهم حماية الدين وصبغوا الخلافة صبغة دينية ، وربطوا

الأميرين أحدهما بالآخر، قد رأوا التشدد في هذا الأمر كالتشدد في سابقه...» (١٨٧).

(٦) في مثل هذه الدولة ليس هناك «كبير» أو شخصية محترمة... إلخ، سوى «السيد الأوحد»، أما بقية الأفراد فهم، بمعنى أو بآخر، عبيد هذا السيد، فيمكن لأي شخص أن يسجن أو يدس له السم في طعامه، أو يضرب، أو يجلد، فلا كرامة، ولا اعتبار، ولا قيمة إلا للذات العلية وحدها، بل إنه يمكن أن يعصف بمن سبق لهم أن ساعدوه أو عاونوه أو من مدحوه، كما عصفت المنصور بأبي مسلم الخراساني بعد أن مكن العباسيين من تثبيت ملكهم! (١٨٨). ويروي أحمد أمين عن عصر العباسيين عموماً أنهم قتلوا وأهانوا الكثير من الوزراء الذين كانوا يعملون معهم يقول: «... قل أن نرى وزيراً في العصر العباسي مات حتف أنفه، فأول وزير لأول خليفة عباسي قد أوعز الخليفة السفاح إلى أبي مسلم الخراساني بقتله ففعل، واستوزر أبو جعفر المنصور أبا أيوب سليمان المورياني ثم قتله، وقتل أقاربه، واستصفى أموالهم، ونكبة الرشيد للبرامكة الذين كان منهم الوزراء معروفة مشهورة، واستوزر المأمون الفضل بن سهل ثم أوعز بقتله... وهكذا». وبلغ الحال من تعرض الوزراء في ذلك العصر للقتل. أن كان القراء في الشارع يقول لقرده: أتريد أن تكون عطاراً فيوميء برأسه أن نعم! فيعد له الصنائع، وهو يوميء برأسه موافقاً... فيقول له في النهاية أنتتهي أن تكون وزيراً؟ فيوميء برأسه: لا! ويصيح ويعدو من يد القراء فيضحك الناس» (١٨٩) وما زال الأمر على هذا النحو حتى يومنا الراهن!*

(*) «كثيراً ما يظهر صدام حسين وهو يزوري مجموعة من الوزراء مسؤولي الحزب المرتبكين: إنه يوبخهم بكل قسوة لأنهم لم يتطوعوا بحماس للذهاب إلى خنادق الجبهة...». «جمهورية الخوف ص ١٨٣» بل كثيراً ما نرى الوزير وقد أعفى من جميع مناصبه في سطر واحد في الصحيفة كما حدث مع حلمي مراد، أو يزوج به في السجن بتهمة الاشتراك في ثورة مضادة... إلخ.

هوامش الفصل الثاني

- (١) د. محمد يوسف موسى «نظام الحكم في الإسلام» ص ٢٥ وص ٥٧ دار الكتاب العربي.
- (٢) إذا أردنا أن نسوق أمثلة سريعة وسوف نجد الكثير منها فيما بعد، سقنا مثالا لظلم لا حد له ما فعله المنصور عندما عين لابنه جعفر كاتبا يسمى الفضيل بن عمران، وكان رجلا عفيفا دينيا. فُدس له عند المنصور لأسباب سياسية بأنه يعيث بجعفر، فأمر المنصور بقتله من غير سؤال ثم تبين للمنصور كذب المبلغ بعد إعدام الرجل بالفعل، وعندما تساءل ابنه: «مايقول أمير المؤمنين في قتل رجل عفيف دين مسلم بلا جرم ولا جناية؟» كان الجواب «هو أمير المؤمنين يفعل مايشاء وهو أعلم بما يصنع!!» أحمد أمين «ضحى الإسلام» المجلد الثاني ص ٤٣ مكتبة النهضة المصرية، فإذا ذهب الأستاذ مرجليوث D. S. Margoliouth إلى القول بأن «الحاكم ليس مسؤولا أمام أحد، فالإمام إذا قتل أحد أفراد رعيته فإنه لا يكون مسؤولا أمام أحد عن ارتكاب جريمة القتل!» تساءل الدكتور ضياء الرئيس «فهل يمكن أن يقول الإسلام بذلك؟ أليس ذلك دليلا على الجهل بالإسلام ومبادئه ووجود شعور عميق بالعداء نحوه يستحق الرد والمناقشة؟» ص ٢٣٥ أمثلة كثيرة على الخلط بين الواقع والمثال!
- (٣) السيوطي «تاريخ الخلفاء» ص ٢٦٠.
- (٤) المرجع نفسه ص ٢٥٢
- (٥) المرجع نفسه ص ٢٥٠
- (٦) مروج الذهب للمسعودي المجلد الثاني ص ٣٤٤.
- (٧) تاريخ الخلفاء ص ٢٥٠ - ٢٥١.
- (٨) د. محمد ضياء الدين الرئيس «النظريات السياسية الإسلامية» ص ٧ مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٥٢.
- (٩) من ذلك مثلا مايقوله المرجوم د. محمد يوسف موسى في كتابه ص ١٦٥ ردًا على المستشرقين ومنهم مرجليوث القائل: «أيا كان الحاكم الذي يستقر الرأي على الاعتراف به، فإن الرعايا المسلمين ليست لهم حقوق ضد رئيس الجماعة القائم!» وما يقوله ماك دونالد: «لا يمكن على الإطلاق أن يكون الإمام حاكما دستوريا بالمعنى الذي نعرفه!» فهو يرى أن هذه الأقوال ليس فيها شيء من الحق مطلقا وإنما هو التعميل والغرض والهوى... إلخ، فهذا خلط آخر بين الواقع والمثال وسنرى أمثلة أخرى كثيرة فيما بعد.
- (١٠) د. عبدالرزاق أحمد السهوري: «فقه الخلافة وتطورها لتصبح عصبية أمم شرقية!» ص ٣٩ حاشية (٨) ترجمة د. نادية عبدالرزاق السهوري ومراجعة د. توفيق محمد الشادي - الهيئة المصرية العامة للكتاب عام ١٩٨٩.
- (١١) د. السهوري «فقه الخلافة» ص ٣٩.
- (١٢) المرجع نفسه ص ١٣٥ حاشية ١.
- (١٣) هي ظلة كانت بالقرب من دار «سعد بن عباد» كانوا يجتمعون تحتها - وكانت له الرئاسة.

- (١٤) د. حسن إبراهيم حسن: «تاريخ الإسلام» المجلد الأول ص ٣٥٢ مكتبة النهضة ط ١٣ عام ١٩٩١.
- (١٥) أحمد أمين «فجر الإسلام» ص ٢٥٢ - وانظر في حجج الفريقين بالتفصيل ص ٢٥٢ - ٢٥٣ ط ١٤ عام ١٩٨٦ مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة.
- (١٦) د. محمد ضياء الدين الرئيس: «النظريات السياسية الإسلامية» ص ٢٥ مكتبة الأنجلو المصرية عام ١٩٥٢.
- (١٧) ابن كثير «البداية والنهاية» المجلد الخامس ص ٢١٦ - دار الكتب العلمية بيروت - عام ١٩٨٥.
- (١٨) د. محمد ضياء الدين الرئيس «النظريات السياسية الإسلامية» ص ٢٣ مكتبة الأنجلو المصرية عام ١٩٥٢.
- (١٩) ابن كثير، البداية والنهاية المجلد الخامس ص ٢١٦.
- (٢٠) نقلا عن د. محمد ضياء الدين الرئيس في كتابه السالف الذكر ص ٢٤.
- (٢١) ابن كثير، البداية والنهاية، المجلد الخامس ص ٢١٨، وتاريخ الخلفاء ص ٦٩.
- (٢٢) المسعودي، «مروج الذهب ومعادن الجوهر» المجلد الثاني ص ٣٠٧.
- (٢٣) المرجع السابق ص ٣٠٨ - وانظر أيضا عمر فروخ «تجديد التاريخ» ص ١٤٢ دار الباحث بيروت عام ١٩٨٠.
- (٢٤) مروج الذهب للمسعودي، المجلد الثاني ص ٣٠٩.
- (٢٥) مروج الذهب المجلد الثاني ص ٣٠٩.
- (٢٦) تاريخ الخلفاء ص ٧٨ - وقد روى البعض أنهم جعلوا له «ألفين» فقال: زيدوني فإن لي عيالا، وقد شغلتموني عن التجارة فزادوه خمسمائة. أو كانت ألفين وخمسمائة. ولا يعني أن نعرف بالدقة كم جعلوا لأبي بكر، لكن الذي يعني هو أن المسلمين في عهد أبي بكر وضعوا هذا المبدأ، أي تقدير راتب للخليفة هو وأهله حتى يتفرغ لخدمة الأمة وإدارة شؤونها. لكن المبدأ لم يتطور بعد ذلك في عهد الأمويين والعباسيين!
- (٢٧) د. حسن إبراهيم حسن، «تاريخ الإسلام» المجلد الأول ص ٤٦.
- (٢٨) من الخطأ أن نقارن بين «البيعة» و«العقد الاجتماعي»، ذلك لأن البيعة حقيقة تاريخية. أما العقد الاجتماعي فهو افتراض عقلي لبناء الكيان السياسي.
- (٢٩) تاريخ الخلفاء ص ٧٨ - ولا يفهم من العبارة أن الخليفة يظل حاكما حتى نهاية حياته، إذ الأمر متروك لرضا الناس وموافقتهم.
- (٣٠) د. حسن إبراهيم، «تاريخ الإسلام»، المجلد الأول ص ٣٥٥.
- (٣١) المرجع نفسه ص ٣٩٥.
- (٣٢) ابن كثير، البداية والنهاية، المجلد السابع ص ١٣٨.
- (٣٣) د. حسين عطوان، الوليد بن يزيد، ص ١٦٨ - ١٦٩، دار الجيل بيروت ١٩٨١.
- (٣٤) ابن كثير المرجع السابق ص ١٣٩.
- (٣٥) تاريخ الخلفاء للسيوطي ص ١٣٩.
- (٣٦) د. عبد الحميد متولي، «أزمة الفكر السياسي الإسلامي» ص ٤٤ - ٤٥ الهيئة المصرية العامة للكتاب عام ١٩٨٥.
- (٣٧) المرجع السابق.

- (٣٨) د. حسن إبراهيم، تاريخ الإسلام ج١ ص ٣٧٨.
- (٣٩) وما يقال هنا عن اعتماد الحكم على شخصية الحاكم، نزاهته هو ضميمه هو. إلخ، لا على قوانين عامة مكتوبة، يقال على عهد عمر بن عبدالعزيز الذي لم يدم سوى ستين فحسب (٩٩ - ١٠١هـ).
- (٤٠) رسائل الجاحظ ص ٢٣٩ (رسالة في النابتة) دار مكتبة الهلال بيروت عام ١٩٨٧، وانظر أيضا رسائل الجاحظ تحقيق عبدالسلام هارون ص ١٣٩ مكتبة الخانكي بالقاهرة.
- (٤١) د. حسن إبراهيم، تاريخ الإسلام ج١ ص ٢١٠.
- (٤٢) رفض الناس ما فعله عثمان من عزل كثير من الصحابة وتولية جماعة من أقربائه من بني أمية، وأغلظوا له في القول وطلبوا منه أن يعزل عماله ويستبدل غيرهم من السابقين ومن الصحابة حتى شق عليه ذلك جدا. «البداية والنهاية لابن كثير» ج٧ ص ١٧٣.
- (٤٣) مروج الذهب، المجلد الثاني ص ٣٤٤.
- (٤٤) المرجع نفسه ص ٣٤٩.
- (٤٥) عباس محمود العقاد «عبقريّة علي» ص ٥٧ مكتبة نهضة مصر بالقاهرة.
- (٤٦) المرجع نفسه ص ٣٤١ - ٣٤٢.
- (٤٧) المرجع نفسه ص ٣٤٥ - ٣٤٦.
- (٤٨) تاريخ الخلفاء، ص ١٥٧ - وانظر الحوار الذي دار بينه وبين علي بن أبي طالب لتعيينه أقاربه، «البداية والنهاية» ج٧ ص ١٧٥ - ١٧٦.
- (٤٩) تاريخ الخلفاء ص ١٥٨.
- (٥٠) البداية والنهاية ج٧ ص ١٩٨.
- (٥١) المرجع نفسه ص ٢٠٦.
- (٥٢) المرجع نفسه ص ١٩٢.
- (٥٣) د. حسن إبراهيم، تاريخ الإسلام، المجلد الأول ص ٢٩٣.
- (٥٤) البداية والنهاية ج٧ ص ١٩٣.
- (٥٥) لسان العرب لابن منظور المجلد الحادي عشر.
- (٥٦) عباس محمود العقاد، «عبقريّة علي» ص ٥٦، مكتبة نهضة مصر بالقاهرة.
- (٥٧) عباس محمود العقاد «عبقريّة علي» ص ٥٥.
- (٥٨) د. حسن إبراهيم حسن، «تاريخ الإسلام»، المجلد الأول ص ٤٣٨ - ٤٣٩ مكتبة النهضة المصرية القاهرة ١٩٩١.
- (٥٩) العقد الفريد لابن عبدبريه، المجلد الرابع، ص ١٧٠، طبعة دار الكتب العلمية بيروت، ط ٣ عام ١٩٨٧.
- (٦٠) المرجع نفسه ص ١٧١.
- (٦١) البداية والنهاية، ج٨ ص ١٣٤، وانظر أيضا د. محمد ماهر حمادة «الوثائق السياسية والإدارية للعصر الأموي» ص ١٢٧، مؤسسة الرسالة دار النفائس بيروت.
- (٦٢) مثل «اللهم علم معاوية الكتاب والحساب وقرع العذاب» و«اللهم اجعل معاوية هادياً مهدياً واهد به»، «لا تذهب الأيام والليالي حتى يملك معاوية» و«إن ملكت فأحسن». إلخ. انظر لابن كثير «البداية والنهاية» ج٨ ص ١٢٤، وص ١٢٥ - ١٢٦، وص ١٣٤. إلخ.
- (٦٣) راجع نأذج كثيرة من هذا الشعر في كتاب الدكتور حسين عطوان «الأمويون والخلافة»، ص ١٣ - ١٥ دار الجيل عام ١٩٨٦.

(٦٤) مروج الذهب، المجلد الثالث ص ٤٣، وقد عبر الشاعر عن ذلك بقوله:

أيها الناس اسمعوا أخبركم
عجبا زاد على كل عجب
عجبا من عبد شمس أنهم
فتحوا للناس أبواب الكذب
ورثوا أحمد فيما زعموا

دون عباس بن عبد المطلب

(٦٥) د. حسين عطوان «الأمويون والخلافة» ص ١٩-٢٢١ دار الجيل عام ١٩٨٦.

(٦٦) د. عبدالعزيز الدوي «الديمقراطية في فلسفة الحكم العربي» في كتاب «الديمقراطية وحقوق

الإنسان في الوطن العربي» ص ١٩٥ - مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ١٩٨٦.

(٦٧) «ومن هنا فقد أيدت الدولة الأموية مذهب الجبرية عند الجهم بن صفوان، وحاربت مذهب

الحرية عند معبد الجهني وغيلان الدمشقي» د. حسن حنفي «الجدور التاريخية لأزمة الحرية

والديمقراطية في وجداننا المعاصر» في الكتاب السابق ص ١٨٣.

(٦٨) العقد الفريد لابن عبدبره، المجلد الرابع ص ١١٩-٢٠١.

(٦٩) ويروي المسعودي في مروج الذهب، ج ٣ ص ٧٦ أن عبدالله بن مازن دخل على يزيد بعد

وفاة معاوية وهو ينشد:

الله أعطاك التي لا فوقها
وقد أراد الملحدون عوقها
عنك فيأبى الله إلا سوقها
إليك حتى قلدوك طوقها

فيقول له يزيد: اذن مني يابن مازن! حتى جلس قريبا منه!، وعلينا ان نلاحظ وصف المعارضين بالاحقاد والزندقة وهي التهمة التي ستتكرر كثيرا لقتل أي معترض أو أي مفكر يمكن ان يكون له رأي مخالف! ولنلاحظ أيضا ترحيب الخليفة، وكان لايزال في مرحلة الحزن على والده، بإضفاء القداسة على شخصه الكريم!! وانظر أيضا البداية والنهاية ج ٩ ص ٧٥.

(٧٠) ومن هنا فإن كل من يقول إن «السيادة للأمة» وأنها مصدر السلطات، ولا بقاء للحاكم إلا برضاها وليس للخليفة عند المسلمين أي صفة تقديس... إلخ د. محمد يوسف موسى (ص ١٢٣ و ص ١٣٢ - ١٣٣) - إنما يخلط في حديثه بين الواقع والمثال!

(٧١) وهي بصفة عامة مأخوذة من كتاب الدكتور حسين عطوان السالف الذكر، وقد عرض لنماذج أخرى كثيرة من الشعر الأموي، قارن ص ٣٠-٤٧.

(٧٢) محمود شاكر، «التاريخ الإسلامي» ج ٤ ص ٢٢، المكتبة الإسلامية، بيروت عام ١٩٩١.

(٧٣) العقد الفريد لابن عبدبره، المجلد الخامس ص ١١٩، دار الكتب العلمية بيروت عام ١٩٨٧.

(٧٤) المرجع نفسه.

(٧٥) تاريخ الخلفاء ص ٢٠٩، ولا يملك المرء إلا أن يقارن بين ما فعله يزيد في مدينة الرسول التي قال عنها «ومن أخاف المدينة أخافه الله ولعنته الملائكة» وبين ما فعله صدام في دولة الكويت.

ليسأل نفسه من جديد: أليس تاريخنا موصولا غير مقطوع؟!

(٧٦) مروج الذهب، ج ٣ ص ٧٩.

(٧٧) المرجع نفسه.

- (٧٨) مروج الذهب، الجزء الثالث ص ٨٠.
- (٧٩) المرجع نفسه ص ٨١.
- (٨٠) العقد الفريد، المجلد الرابع ص ١٧٥، دار الكتب العلمية بيروت ١٩٨٧.
- (٨١) تاريخ الخلفاء ص ٢١٦.
- (٨٢) المرجع نفسه.
- (٨٣) د. عبد المنعم ماجد، «التاريخ السياسي للدولة العربية» ص ١٠٤، مكتبة الأنجلو المصرية عام ١٩٨٢.
- (٨٤) عبد الله بن الزبير أمه أسماء بنت أبي بكر وهو أول مولود ولد للمسلمين بعد الهجرة وقد فرحوا بولادته فرحاً شديداً، لأن اليهود كانوا يقولون: سحرناهم فلا يولد لهم ولداً ففتحك رسول الله بثمره لآكلها في فمه بعد ولادته. وسماه عبدالله، وكناه أبا بكر باسم جده الصديق - انظر تاريخ الخلفاء ص ٢١١.
- (٨٥) تاريخ الخلفاء، ص ٢١٢.
- (٨٦) العقد الفريد، المجلد الرابع ص ١٧٨، وتاريخ الخلفاء ص ٢١٨ - ٢١٩.
- (٨٧) تاريخ الخلفاء ص ٢١٥.
- (٨٨) موريس دوفرجيه، «الدكتاتورية» ص ٣٣، ترجمة د. هشام متولي.
- (٨٩) المرجع نفسه.
- (٩٠) د. محمد ماهر حمادي، «الوثائق السياسية والإدارية للعصر الأموي» ص ٥٥.
- (٩١) مروج الذهب للمسعودي، المجلد الثالث ص ١٧٠، وانظر السيوطي في تاريخ الخلفاء ص ٢٢٠.
- (٩٢) المرجع السابق ج ٣ ص ٩٩.
- (٩٣) المرجع السابق ص ١٧٠، في البداية والنهاية : «ما هذا؟ أتحن حنين الجارية والأمة؟! ج ٩ ص ٧١.
- (٩٤) المرجع نفسه ص ١٦٦.
- (٩٥) د. حسين عطوان، «الأمويون والخلافة» ص ١٤٥.
- (٩٦) «وكان شخص فرعون الإلهي يعتبر أقدس من أن يخاطبه أحد مباشرة. من كان بشراً عادياً لا يستطيع التكلم» مع «الملك وأما هو يتكلم في حضرة الملك!». ما قبل الفلسفة ص ٩٣. وانظر فيما سبق ص ١٥.
- (٩٧) اقتبس الدكتور حسين عطوان في كتبه السالف ص ١٤٦.
- (٩٨) تاريخ الخلفاء ص ٢٢٣.
- (٩٩) المرجع نفسه ص ٢٤٦.
- (١٠٠) د. محمد الشافعي أبو راس، «نظم الحكم المعاصرة» ص ٣١٨ عالم الكتب بالقاهرة عام ١٩٨٤.
- (١٠١) اقتبس د. عطوان ص ١٢٨ - ١٢٩.
- (١٠٢) د. محمد الشافعي أبو راس : «نظم الحكم المعاصرة» ص ٣١٨.
- (١٠٣) قارن د. عطوان في كتابه السالف ص ٣١٩.
- (١٠٤) د. محمد يوسف موسى، نظام الحكم في الإسلام، ص ١١٨.
- (١٠٥) المرجع نفسه.

(١٠٦) د. أحمد مختار العبادي، «في التاريخ العباسي والفاطمي»، ص ٨٧ دار النهضة العربية بيروت.

(١٠٧) تاريخ الخلفاء ص ٢٢٥.

(١٠٨) المرجع نفسه ص ٢٢٦ - ٢٢٧.

(١٠٩) تاريخ الخلفاء للسيوطي ص ٢١٨.

(١١٠) تاريخ الخلفاء ص ٢٢٣.

(١١١) المرجع نفسه ص ٢٢٤.

(١١٢) د. حسين عطوان، «الأمويون والخلافة»، ص ١٣٧ - ١٣٨.

(١١٣) ابن كثير، «البداية والنهاية»، ج ٩ ص ٧٥.

(١١٤) عشرات المفكرين قتلوا وسجنوا وشردوا في أنحاء متفرقة من الوطن العربي، ولكن المنظر البشع كان قتل الكاتب «سليم اللوزي» وسلخ يده رسالة موجهة إلى كل كاتب في الوطن العربي ليعرف مصيره المحتوم. أليس تراثنا موصولاً؟.

(١١٥) يروي ابن كثير في ترجمته للجعد بن درهم أنه صاحب البيتين الشهيرين الآتين وأنه قالهما عن الحجاج بن يوسف:

أسد عليّ وفي الحروب نعمة

فزعاء تفزع من صغير الصافر

هلا برزت إلى غزالة في الوغى

بل كان قلبك في جناحي طائر

انظر «البداية والنهاية» ج ٩ ص ٣٦٤ - ٣٦٥. و«مروج الذهب للمسعودي»، ج ٣ ص ١٦٨ - ١٦٩.

(١١٦) انظر مقالنا «و. . . تقبل الله منا ومنكم!»، جريدة الوطن الكويتية، ١٢ أكتوبر عام ١٩٨٨.

(١١٧) أرسل هشام بن عبد الملك الخليفة الأموي إلى واليه بالكوفة خالد بن عبد الله القسري أمراً بقتل الجعد فحبسه خالد، وإذا بكتاب آخر من هشام يأمره بقتله وصادف ذلك عيد الأضحى، فضحى به كما ذكرنا!!

(١١٨) «التفكير الفلسفي في الإسلام، الجزء الأول ص ١٩٢ - ١٩٣، مكتبة الأنجلو المصرية عام ١٩٦٤.

(١١٩) كانت أول خطبة للسفاح «الحمد لله الذي اصطفى الإسلام لنفسه ديناً، واختاره لنا، وأيده بنا، وجعلنا أهله وكهفه والقوام به، والذابين عنه والناصرين له. . .»، «البداية والنهاية» ج ١٠ ص ٤٢. لاحظ منذ البداية أن الله اختارهم!! والغريب أن لقب «السفاح» أطلق أيضاً على صدام حسين، كما لقب «سفاح بغداد» فما أشبه الليلة بالبارحة!، «تاريخ الخلفاء»، ص ٢٥٧ - والمير هو المهلك.

(١٢٠) المرجع نفسه ص ٢٥٧.

(١٢١) «الكامل في التاريخ» لابن الأثير، الجزء الثالث ص ٥٠١ - ٥٠٢، دار إحياء التراث بيروت، مع أنه يقال في صفاته أنه «كان كريهاً حليماً وقوراً، عاقلاً كاملاً، كبير الحياء، حسن الأخلاق!».

- (١٢٢) منذ سنوات قليلة، وفي بعض البلاد العربية «الثورية» نبشت القبور وأخرجت الجثث لتذروها الرياح بحجة أن تراب الوطن الطاهر يجب ألا يضم الحفنة! . أليس تاريخنا واحد متصل! ألا يمكن أن نحمد نظيرا لأفعال طغاثنا الأقدمين، مع فروق ضئيلة جدا - يتطلبها العصر - عند طغاثنا المحدثين والمعاصرين!؟ .
- (١٢٣) «تاريخ الخلفاء» ص ٢٥٧ .
- (١٢٤) د. حسن إبراهيم، «تاريخ الإسلام»، الجزء الثاني ص ٢٥ .
- (١٢٥) «مروج الذهب» للمسعودي، الجزء الثالث ص ٢٧١ .
- (١٢٦) «البداية والنهاية» ج ١٠ ص ٤٧ .
- (١٢٧) المرجع نفسه .
- (١٢٨) المرجع نفسه .
- (١٢٩) د. أحمد مختار العبادي، «في التاريخ العباسي والفاطمي» ص ٤٣ - دار النهضة العربية، بيروت .
- (١٣٠) «تاريخ الخلفاء» ص ٢٥٩ .
- (١٣١) المرجع نفسه .
- (١٣٢) «مروج الذهب»، للمسعودي، المجلد الثالث ص ٣١٧ .
- (١٣٣) «تاريخ الخلفاء» ص ٢٦٠ .
- (١٣٤) المرجع نفسه ص ٢٦١ .
- (١٣٥) كان المنصور في غاية البخل، وعندما استمع الناس إلى هذه الخطبة تهامسوا قريبا بينهم: «أحال أمير المؤمنين بالمعنى على ربه!»، «تاريخ الخلفاء» ص ٢٦٤ .
- (١٣٦) «العقد الفريد»، لابن عبدربه المجلد الرابع ص ١٨٦ و«تاريخ الخلفاء» ص ٢٦٣ .
- (١٣٧) «الكامل في التاريخ» لابن الأثير، ج ٣ ص ٥٦٦، دار إحياء التراث العربي، بيروت عام ١٩٨٩ (تحقيق علي شيري) .
- (١٣٨) د. حسن إبراهيم، «تاريخ الإسلام»، الجزء الثاني ص ٣٥ .
- (١٣٩) «العقد الفريد» لابن عبدربه، الجزء الرابع ص ١٨٥ .
- (١٤٠) د. حسن إبراهيم «تاريخ الإسلام» ج ٢ ص ٣٥ .
- (١٤١) أحمد أمين «ضحى الإسلام» الجزء الثاني ص ٤٦ .
- (١٤٢) العقد الفريد، ج ٤ ص ١٨٦ . وعبارة «الإحسان إليكم!» تذكرنا بعبارة الخديو توفيق لعراقي أمام قصر عابدين «أنتم عبيد إحساناتنا» - لاحظ «عبيد» و«إحسان»، لتجد أنه ليست هناك حقوق للمواطنين، بل أخلاق وكرم وأريحية من الحاكم فقط!!
- (١٤٣) مروج الذهب، ج ٣ ص ٢٣٦، البداية والنهاية، ج ١٠ ص ٧٣ .
- (١٤٤) د. أحمد مختار العبادي: «في التاريخ العباسي» ص ٦٧ .
- (١٤٥) تاريخ الخلفاء ص ٧٢٢ .
- (١٤٦) تاريخ الخلفاء ص ٢٧٩ .
- (١٤٧) د. إبراهيم أيوب، «التاريخ العباسي» ص ٥٧ الشركة العالمية للكتاب بيروت ١٩٨٩ - وانظر أيضا د. أحمد مختار العبادي «في التاريخ العباسي والفاطمي» ص ٧٧ دار النهضة العربية بيروت .
- (١٤٨) تاريخ الخلفاء ص ٢٨٠ .

- (١٤٩) المرجع نفسه ص ٢٨٤ .
- (١٥٠) المرجع نفسه ص ٢٨٦ .
- (١٥١) المرجع نفسه ص ٢٩١ .
- (١٥٢) تاريخ الخلفاء ص ٢٩١ .
- (١٥٣) المرجع نفسه ص ٢٩٢ ، لاحظ إهدار المال العام وانعدام التفرقة بينه وبين المال الخاص !!
- (١٥٤) د. أحمد مختار العبادي ، «في التاريخ العباسي والفاطمي» ص ٨٩ .
- (١٥٥) د. عبد الحميد متولي ، «أزمة الفكر السياسي الإسلامي» ص ٥٠ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٥ .
- (١٥٦) أحمد أمين «ضحى الإسلام» الجزء الثاني ص ٤٧ مكتبة النهضة المصرية الطبعة العاشرة .
- (١٥٧) «جمهورية الخوف» ص ١٨١ سمير الخليل وأحمد رائف الزهراء للإعلام العربي ١٩٩١ .
- (١٥٨) المرجع نفسه ص ١٨٢ .
- (١٥٩) تاريخ الخلفاء ص ٢٦٥ .
- (١٦٠) المرجع نفسه ص ٢٦١ .
- (١٦١) اقترب أحد الخوارج من الهادي ليقتله ، وكان بمفرده فصاح اقتلاه ! فظن الخارجي وراءه حراسا فالتفت فاستل الهادي سيفه بسرعة وقتله !! د. العبادي ص ٧٦ .
- (١٦٢) د. أحمد مختار العبادي ، «في التاريخ العباسي والفاطمي» ص ٢٧٧ .
- (١٦٣) الشاعر هو عمر بن أبي ربيعة والبيتان هما :
ليت هندا أنجزتنا ما تعد
وشفت أنفسنا عما نجد
- واستبدت مرة واحدة
لإننا العاجز من لا يستبد
- والشيء نفسه يمكن أن نقوله عن «كليب بن ربيعة» سيد بني ربيعة في الجاهلية الذي أضرم نار حرب البسوس ، فكان أول ضحاياها ، وكان جبارا لا يجرؤ أحد أن يتحدث في مجلسه ، وبعد وفاته رثاه أخوه المهلهل بالآيات الآتية :
- نُبئت أن النار بعدك أوقدت
واستتب بعدك يا كليب المجلس
- وتكلموا في أمر كل عظمة
لو كنت شاهد أمرهم لم يبنسوا !!
- فنحن ، فيا يبدو ، نمتدح الطغاة والجبابرة منذ الجاهلية !!
- (١٦٤) أحمد مختار العبادي ، المرجع السابق ص ٣١ .
- (١٦٥) د. عبد العزيز الدوري : «الديمقراطية في فلسفة الحكم العربي» ص ١٩٦ .
- (١٦٦) د. حسن إبراهيم : «تاريخ الإسلام» الجزء الثاني ص ٢٠٦ .
- (١٦٧) المرجع نفسه .
- (١٦٨) «ولهذا فقد اعتقد الناس في العصر العباسي أن الخليفة إذا قتل اختل نظام العالم ، احتجبت الشمس وامتنع المطر وجف النبات ! انظر : الفخري في الآداب السلطانية ص ١٢٥ (نقلا عن د. إبراهيم أيوب «التاريخ العباسي» ص ٢١٢ - الشركة العالمية للكتاب بيروت عام ١٩٨٩) .
- (١٦٩) د. حسن إبراهيم : تاريخ الإسلام ج ٢ ص ٢٠٧ .

- (١٧٠) د. محسن العبودي «رئيس الدولة بين النظم المعاصرة والفكر السياسي الإسلامي» ص ٢٥٠ وما بعدها - دار النهضة العربية القاهرة ١٩٩٠ .
- (١٧١) الإمام محمد عبده، «الإسلام والنصرانية» ص ٨٢ .
- (١٧٢) المرجع نفسه ص ٨٣ - ٨٤ .
- (١٧٣) د. السنهوري، «فقه الخلافة وتطورها» ص ٦٢ .
- (١٧٤) المرجع نفسه ص ٧٢ .
- (١٧٥) المرجع نفسه ص ٧١ .
- (١٧٦) المرجع نفسه ص ٦٩ .
- (١٧٧) المرجع نفسه في الصفحة نفسها .
- (١٧٨) «ودخلنا في دولة الناصرية، وتحول الحكم إلى استبدادية عسكرية، وفرضت الرقابة على الصحف، وكل صورة من صور حرية الرأي، وأصبح لمصر سيد واحد وكان الإخوان أول الأمر شركاء شيعية عبدالناصر، فلما تم له النصر عصفت بهم، فلم يستثن إلا الشيخ الباقوري الذي أعلن انفصاله عنهم قبل أن يدخل الوزارة!» د. حسين مؤنس: «باشوات وسوير باشوات صورة مصر في عصرين» ص ٦٤ دار الزهراء للإعلام العربي القاهرة ١٩٨٤ .
- (١٧٩) د. السنهوري «فقه الخلافة وتطورها» ص ٦٣ - ٦٤ وانظر أيضا الدكتور عبدالحاميد متولي: «أزمة الفكر السياسي الإسلامي» ص ٥١ .
- (١٨٠) ضحى الإسلام، ج ٢ ص ٣٥ - ٣٦ .
- (١٨١) طه حسين «من تاريخ الأدب العربي» - الجزء الثاني ص ٤٤٤ .
- (١٨٢) البداية والنهاية ج ١ ص ٩٩ .
- (١٨٣) طه حسين المرجع السابق ص ٤٤٥ .
- (١٨٤) د. زكي نجيب محمود: «تجديد الفكر العربي» ص ٣٣ دار الشروق بالقاهرة .
- (١٨٥) المرجع نفسه ص ٣٤ .
- (١٨٦) مجرد الامتناع عن المشاركة جريمة، وهذا بالضبط هو ما حدث عام ١٩٥٤ بالنسبة لواحد من أعظم من أنجبت مصر من فقهاء القانون: «عبدالرزاق السنهوري» امتنع فأرسلوا له مجموعة من العمال لتضربه في مكتبه ولتتهفت: «يخيا الجهل وليسقط العلم!!»
- (١٨٧) أحمد أمين «ضحى الإسلام» الجزء الثاني ص ٤٦ .
- (١٨٨) «ومن مآثر عبدالناصر التي لا تنسى عصفه دون رحمة بكل من أيده من كبار الصحفيين وعلى رأسهم محمود أبو الفتح وأحمد أبو الفتح، ومصطفى أمين وعلي أمين». د. حسين مؤنس باشوات وسوير باشوات: مصر بين عصرين ص ٦٤ دار الزهراء للإعلام العربي .
- (١٨٩) أحمد أمين، «ضحى الإسلام» الجزء الثاني ص ٤٢ - ٤٣ . وفي استطاعتك أن تقرأ تصوير «صلاح عبدالصبور» الرائع في «مأساة الحلاج» كيف استغل الحكام الدين، وكيف لجأوا إلى رشوة الجماهير الفقيرة الساذجة والجاهلة - وهي التي يروي القصة على لسانها: «صفونا . . صفنا . . صفنا
- الأجهر صوتا والأطول، وضعوه في الصف الأول،
ذو الصوت الخافت والمتواحي، وضعوه في الصف الثاني
أعطوا كلا منا دينارا من ذهب قاني،
براق لم تلمسه كف من قبل .

قالوا : صيحووا : زنديق كافرا ! صحننا : زنديق كافرا .
قالوا : صيحووا فليقتل ، إنا نحمل دمه في رقبتنا
قالوا : امضوا . . فمضينا
الأجهر صوتا والأطول يمضي في الصف الأول ،
ذو الصوت الخافت والمتوازي ، يمضي في الصف الثاني .
المؤلفات الكاملة - ص ١٥٤



الباب الرابع

فرار من الطاغية !

«ما الإنسان دون حرية يا ماريانا . . ؟
قولي لي : كيف أستطيع أن أحبك إذا لم أكن حراً؟
كيف أهبك قلبي إذا لم يكن ملكي؟»
الشاعر الإسباني : لوركا

الفصل الأول

في أوروبا: الديمقراطية

«*ماذا تفعل لو كنت ملكا . ؟

ـ لا أفعل شيئا . !

* ومن الذي يحكم . ؟

ـ القوانين . !»

فرنسوا كيناي - F. Quesnay

أولا: رجل المحار:

كافحت المدن اليونانية قديما ، ضد الطغيان بطرق شتى ، وسوف نسوق فيما يلي ضربا من «الحصانة» التي ابتكرتها مدينة أثينا لحماية نفسها من الطغاة ، وقد أخذت بها مدن يونانية أخرى ، كما أخذت بها بعض المدن الرومانية ! .

وسوف نسوق فيما يلي حادثا تفصيليا من مدينة أثينا على وجه التحديد :
تصارعت في أثينا أحزاب سياسية في القرن السادس قبل الميلاد^(١) ، منها ما يسمى بحزب الشاطئ المؤلف من التجار وأصحاب السفن ، ومنها حزب «السهل» الذي يتزعمه أصحاب الأراضي من الأغنياء خصوم صولون Solon المشرّع الشهير . وكان هناك أخيرا رجل ألف حزبا ادعى أنه يمثل عامة الشعب رغم أن الرجل نفسه كان من أسرة أرستقراطية ! ، وهذا الرجل هو بيزستراتوس Peisistratus أحد أقارب صولون ، وهو من أصدقائه أيضا ، وأطلق على هذا الحزب اسم «حزب الجبل» الذي يتألف من تحالف العمال في المدن والفلاحين

في القرى . وزعم أن هدفه - المعلن - توزيع الأراضي على الفقراء ! ، لكن هدفه الخفي هو أن يصل «بيزستراتوس» إلى منصة الحكم على أكتاف العامة^(٢) ، على نحو ما يفعل كثير من الطغاة حتى يومنا الراهن ! .

وقف الرجل يوما- في الجمعية الوطنية Ecclesia يكشف عن جرح غائر في جسده مدعيا أن أعداء الشعب أرادوا اغتياله ، لأنه يدافع عن مصالح العامة^(٣) . وطلب من الجمعية أن تعمل على حمايته والمحافظة على حياته ، وذلك بإعداد حرس خاص يحميه ! ، وكان العضو الوحيد من أعضاء الجمعية الذي انبرى يعارض هذا المطلب ، لأنه يعرف أبعاده الخبيثة ، هو «صولون» - أحد الحكماء السبعة !- فقد احتج بشدة على ما يطلبه قريبه وصديقه ، وذلك لأنه كان حكيما عليما بأساليب قريبه ، ولذلك اتهمه بأنه جرح نفسه بيده ، وأنه يريد استخدام الحرس الخاص لكي يفرض سيطرته واستبداده فيما بعد . ثم صاح صولون منذرا مواطنيه فيما يروي «ديوجنس اللايرقي» . . «يا أهل أثينا : إنني أكثر حكمة من بعضكم ، وأكثر شجاعة من بعضكم الآخر : فأنا أكثر حكمة من أولئك الذين لا يدركون الحيلة التي لجأ إليها بيزستراتوس ، وأكثر شجاعة من أولئك الذين يعرفون مقاصده لكنهم يخشون الإعلان عنها»^(٤) .

ورغم هذا التحذير القوي انخدعت الجمعية ، ووافقت على طلب بيزستراتوس ، وسمحت له باتخاذ حرس خاص مؤلف من خمسين رجلا ، ثم استطاع بعد ذلك أن يجمع أربعمائة من الجنود والأنصار ، واستولى على هضبة الأكروبول Acropolis وأعلن نفسه حاكما أوحدا لأثينا ! وصفت له جماهير الشعب المخدوعة بعد أن ذاع صيته بين المواطنين وازداد نفوذه باعتناقه مجموعة من المبادئ الديمقراطية التي يدافع بها عن الطبقات الفقيرة ، ويطالب بتقسيم الأرض ، فلما أمسك بزمام الحكم انتشر الذعر بين الطبقات الأرستقراطية على اعتبار أن قائد الغوغاء قد وصل إلى الحكم ! ، ففر عدد كبير

منهم إلى مدينة يونانية مجاورة، وبدأ آخرون في تأسيس مستعمرة قريبة يعيشون فيها وتصبح تابعة لأثينا، والغريب أن الطاغية نفسه قد ساعدهم على تأسيسها!! .

أما «صولون» فقد انسحب معلنا «أن الأثينيين يبدو كل منهم بمفرده وكأنه ثعلب، ولكنهم عندما يجتمعون لا يختلفون عن قطيع من الأوزا» فاتهمه حزب الطاغية بالجنون، لهذا قرر أن يترك أثينا، ويبحر إلى مصر ثم إلى قبرص، فأرسل إليه الطاغية رسالة نشر جزءا منها:

«من بيزستراتوس إلى صولون»

«لست الرجل الوحيد الذي استهدف إقامة الطغيان في بلاد اليونان . . ومهما يكن من شيء فأنا لم أرتكب أية جريمة ضد الله أو الإنسان . . إنني أترك الأثينيين يدبرون شؤونهم، وفقا للتنظيم الذي وضعته أنت، وإن كنت أعتقد أنه من الأفضل لهم أن يكون لهم حاكم واحد، من أن يعيشوا في ظل الديمقراطية، إنني على الأقل، لن أسمح لأي إنسان أن يوسع من حقوقه . .

«أنا لا ألومك لأنك فضحت خططتي ومقاصدي، فقد فعلت ذلك من منطلق الولاء للمدينة، وليس بدافع أي عدااء نحوي، كذلك لأنك تجهل نوع الحكم الذي أنوي إقامته، ولو أنك عرفت لكنت قد تسامحت معي، وما ذهبت إلى منفاك الاختياري، ولهذا فإنني أرجو منك العودة إلى أرض الوطن وأن تثق في وعدي بأن «صولون» لن يناله أي أذى من بيزستراتوس»^(٥).

ويروي ديوجنس اللايرقي أن صولون كتب ردا يقول فيه:

«أنا على يقين من أنه لن يلحق بي أي ضرر على يدك، لأنني كنت

صديقك قبل أن تصبح طاغية . وليس لي الآن أية مصلحة في منازلتك تجاوز ما يمكنه أي أثيني من كراهية للطغيان . وسواء أكان من الأفضل لهم أن يعيشوا تحت حكم رجل واحد أو في ظل حكم ديمقراطي ، فهذه مسألة لا بد أن يقررها كل واحد منا بنفسه . إنني أسلم أنك من بين الطغاة أفضلهم . لكنني أعتقد أنه ليس من الأفضل لي أن أعود إلى أثينا . لقد قدمت للأثينيين المساواة في الحقوق المدنية . ورفضت أن أكون طاغية عندما أتيحت لي الفرصة ، فكيف أنجو من لوم الضمير لو أنني عدت الآن ، وصادقت على كل ما تفعل . . ١٩»^(٦) .

وكان ذلك آخر عهد صولون بالسياسة ، فهو عندما عاد إلى أثينا وضع أسلحته خارج باب داره كرمز لاعتزاله الأعمال السياسية ، وانقطع بالفعل في أيامه الأخيرة للشعرا ! !

أما «بيزستراتوس» فقد حكم أثينا خمس سنوات ، ثم استطاع النبلاء والتجار وكبار الأغنياء من زعماء حزبي «السهل» و«الشاطئ» توحيد قواهم وإسقاط الطاغية ، وأرغموه على الفرار من أثينا .

لكن الرجل ظل يعمل في منفاه للعودة إلى أثينا ، فتزوج ابنة أحد الأرستقراطيين من ناحية ، ولجأ من ناحية أخرى إلى حيلة جديدة هذه المرة وهي استغلال المشاعر الدينية ، مما جعل صولون يقول إن نجاحه في استغلال الدين يدل على نفسية الجماهير ومستواها العقلي^(٧) ، أما الحيلة الجديدة فهي أن جنوده ساروا إلى مدينة أثينا تتقدمهم امرأة جميلة تدعى «فيا Phya» طويلة القامة ترتدي زيّ الإلهة أثينا إلهة المدينة ، وهي جالسة على المحفة في عظمة ، ومن حولها الأعوان والأنصار يهللون ، ويعلنون أن الإلهة أثينا قادمة بنفسها لتعيد بيزستراتوس إلى هضبة الأكروبول Acropolis أي إلى مقعد الحكم ! وهي

حيلة أدهشت لبساطتها «هيرودوت» وحيرته لأن الأثينيين صدّقوها بسذاجة وذلك يتناقض مع ما اشتهروا به من ذكاء!!^(٨).

وهكذا عاد الطاغية مرة أخرى ليحكم أثينا تسع عشرة سنة بها عُرف عنه من ذكاء وثقافة ومهارة إدارية، وجاذبية شخصية. وأعد العدة لينقل الحكم بعد وفاته إلى ابنه الأكبر هيبياس Hippias وكان يساعده في إدارة الحكومة شقيقه هيباركوس Hipparchus الذي بالغ في الانهماك في الملذات، وتبذير المال العام، حتى أدت مغامراته الغرامية إلى اغتياله!، فخاف شقيقه على نفسه وراح يكثر من الجواسيس، ويستخدم وسائل العنف والإرهاب إلى أن شعر الأثينيون بوطأة الحكم الفردي وقويت حركة المعارضة وصار الجميع يمجدون ذكرى قاتلي هيباركوس كأنهما من أبطال الحرية!^(٩).

أصبح حكم الطغيان أشد وطأة بكثير، فيما يقول أرسطو في دستور الأثينيين، لأن هيبياس Hippias بسبب انتقامه لأخيه عمد إلى نفي وتشريد الكثيرين، ولم يعد يثق بأحد وراح يقسو في معاملة الجميع^(١٠). إلى أن تمكن الشعب من طرد أسرة بيزستراتوس من أثينا بعد أن حكموا المدينة بعد وفاة أبيهم سبعة عشر عاما، ودام سلطانهم تسعا وأربعين سنة بها في ذلك سنوات حكم أبيهم^(١١).

بعد أربع سنوات من زوال حكم الطغاة كان كليستين Cleisthenes قد تزعم حركة الشعب، وقام بالكثير من الإصلاحات والتجديدات الدستورية، ووضع قوانين جديدة، ليحمي الجماهير وما لديهم من إرادة طيبة، ومن هذه القوانين الجديدة قانون يسمى برجل المحار Ostracism أو نفي المواطن الذي يشعر الشعب بأنه خطر عليه!.

وهكذا وضع الأثينيون، بسبب طغيان «بيزستراتوس» وأسرته، نظاما

غريبا يمجهم من الطغاة الذين يستميلون مشاعر الجماهير وعواطفهم سواء الدينية، أو الاجتماعية أو الاقتصادية لكي يصلوا إلى منصة الحكم! فقد اعتادوا أن يعقدوا اجتماعا محورا في منتصف الشتاء من كل عام يقرر فيه الشعب عن طريق «الجمعية الوطنية أو الشعبية» ما إذا كان سيستخدم طريقة تصويت المحار Ostrakophoria بعد ذلك بعدة أسابيع ضد مواطن معين أم لا، وكانوا يسمون هذا المواطن برجل المحار، وسبب هذه التسمية أنهم كانوا يكتبون اسمه على قطعة من المحار، فإذا حضر العدد المناسب، ووافق على نفي هذا المواطن، كان على رجل المحار أن يغادر أثينا في غضون عشرة أيام ويظل منفيا عشر سنوات، حتى تضمن المدينة عدم تأثيره على جماهير الشعب أو العامة، أو أن يقوم باستغلال عاطفة قومية أو وطنية... إلخ، في سبيل الوصول للحكم والافراد به، وإقامة طغيان أو حكم استبدادي كما فعل «بيزستراتوس». ولهذا لم تكن توجه إليه أية تهمة لأنه بالفعل لم يرتكب أية جريمة، وإنما ما يفعله المواطنون هو احتراس وقائي، ضد جاذبيته الشخصية، أو فصاحته أو بلاغته في الخطابة أو قدرته على إثارة الجماهير أو ماسوف يسميه ماكس فيبر Max Weber بالكاريزما Charisma أو تلك القدرة الخارقة التي يملكها بعض القادة فتجعلهم قادرين على سحر الجماهير مما يجعلها تنبهر بشخصية القائد وتندفع إلى تقديسه^(١٢). وقد تكون هناك طرق أخرى لحماية الجماهير من هذه الشخصيات المسيطرة الأمرة، غير طردها من المدينة، مثل توعية الجماهير ورفع مستواها الثقافي، وإعطاء قادة الفكر حرية أكثر في نقد هذه الشخصيات، وتعرية أهدافها، والكشف عن نواياها، كما حاول صولون أن يفعل وإن كان قد فشل في الإقناع!، لكن على أية حال لم تستطع أثينا أن تجد طريقة سوى نفي من تستشعر فيه خطرا على الديمقراطية أو إمكان إقامة حكم طغيان في المدينة.

ومع ذلك لم تكن أثينا تصادر ممتلكاته أو تستولي على أمواله، وإنما كان من حقه أن يظل مالكا لها يستثمرها بطريقة ما ويستفيد منها. وذلك يختلف عما كان يحدث في المدن الرومانية، عندما يقومون بنفي شخص ما، فقد كان يترتب على هذا النفي مصادرة ممتلكاته وإلغاء وضعه الاجتماعي تماما^(١٣).

ثانيا : الديمقراطية المباشرة

لم تكتف أثينا بهذا الجانب السلبي - حماية نفسها من الطغاة^(١٤)، وإنما تجاوزت ذلك إلى مرحلة إيجابية ارتضت فيها لنفسها ضربا من الديمقراطية هو ما يسمى «بالديمقراطية المباشرة»، وكانت أول محاولة في تاريخ الإنسان ليقوم حكما يرتضيه العقل ويقبله، ويحترم قيم الإنسان وكرامته! وهي تجربة ظلت قرونا طويلة تصحح نفسها، ويضيف إليها المفكرون والفلاسفة حتى وصلت إلى صورتها الراهنة في الفكر الغربي: في إنجلترا، وفرنسا، والولايات المتحدة وغيرها!، ثم جاء تفكك الاتحاد السوفيتي، وانهاره، ليعلن أنه لا بديل للتجربة الديمقراطية مهما قلنا عن محاسن الاشتراكية ومساوئها الرأسمالية!

غير أن التجربة الديمقراطية التي بدأت عند اليونان، كانت في غاية البساطة؛ فمدينة أثينا تجتمع بشعبها كله، لا هيئة منتخبة ولا طائفة أو طبقة، في جمعية شعبية ecclesia تضم كل من تتوافر فيهم الشروط، وهي أن يكون مواطنا (لا مقبلا) أثينيا، من أبوين أثينيين، حرا، ذكرا، يبلغ العشرين من عمره، وهي شروط فصلها أرسطو في كتابه «السياسة» عندما كتب فصلا قائما بذاته عن المواطنة والدستور (في الكتاب الثالث الذي يبدأ من ١٢٧٤ ب).

وتتولى هذه الجمعية الشعبية أو الوطنية سلطات البرلمان الحديثة لاسيما السلطة التشريعية، ومراقبة أعمال الحكومة، أما رجال الدولة أنفسهم وغيرهم

من يشغلون الوظائف العامة، كالموظفين العموميين والقضاة، وقادة الجيش والضباط... إلخ، فيختارون بالانتخاب حيث يتم انتخاب ضعف العدد المطلوب، ثم تجرى القرعة بينهم لاختيار العدد المطلوب. ويعد دستور صولون Solon الذي عطله الطاغية بيزستراتوس عندما تولى زمام الحكم نقطة البداية في مراحل التطور الديمقراطي في أثينا، إلى أن بلغت آخر وأكمل تطور لها بعد الإصلاحات والتجديدات التشريعية التي قام بها كلستين Cleisthenes عام ٥٠٧ ق.م وأشرنا إليها منذ قليل.

غير أن هذه الديمقراطية المباشرة قد أخطأت فهم المقولات الأساسية للديمقراطية على ما في ذلك من مفارقة! فإذا كانت الديمقراطية تعني - حتى لغويا - حكم الشعب، فإن أثينا لم تقف على المدلول الحقيقي لمصطلح الشعب، واحتاج الأمر إلى قرون طويلة، لكي يتضح هذا المعنى ويستقر! وإذا كان جناحا الديمقراطية هما الحرية والمساواة - أو كما يقول جورج بيردو «إذا كانت الديمقراطية لا تقوم من دون الحرية، فهي لا تقوم كذلك دون المساواة» - فإن الديمقراطية الأثينية أخطأت فهمهما معا!

أما أن مفهوم الشعب لم يكن محددًا تحديداً وافياً في أثينا، فهذا واضح من الفئات التي استبعدت منه: الأجانب، والأرقاء، والنساء. ومن هنا اقتضت الحقوق السياسية على المواطن الأثيني الذكر الحراً، ولقد سبق أن رأينا كيف أن أرسطو خصص فصلاً في الكتاب الثالث من «السياسة» لتحديد المواطنة، «وتعريف المواطن»^(١٥)، ونفى أن يكتسب المقيم خاصة المواطنة بحق الإقامة وحدها «فالعبيد والأجانب يشتركون في هذه الخاصية مع المواطنين، لكنهم ليسوا مواطنين، وانتهى إلى التعريف السالف الذكر، وهو الذي كان شائعاً عند اليونان بصفة عامة»^(١٦). وهذا الفهم المعيب للشعب هو الذي ساد الديمقراطية الرومانية.

ففقهاء القانون يفرقون بين مصطلح «الشعب» بمدلوله الاجتماعي الذي ينصرف إلى جميع الأفراد الذين ينتمون إلى جنسية الدولة، والشعب بمدلوله السياسي الذي لا يمتد إلى كل هؤلاء الأفراد، وإنما يقتصر على من لهم حق مباشرة الحقوق السياسية، وإذا كانت الديمقراطية تعني أن الشعب هو صاحب السلطة ومصدرها، فإن ذلك ينصرف إلى الشعب بمدلوله السياسي، أو من لهم حق الانتخاب أو هيئة الناخبين؟ أو ماسمي فيما بعد باسم «مبدأ الاقتراع العام»، وعلى ذلك فكلما اقترب مصطلح الشعب بمدلوله السياسي من مفهوم الشعب في حقيقته الاجتماعية كان أكثر تعبيرا عن المبدأ الديمقراطي^(١٧).

لهذا كافحت البشرية طويلا في سبيل الوصول إلى مبدأ الاقتراع العام Universal Suffrage الذي يجعل حق التصويت والاشتراك في الانتخابات، حقا لكل مواطن راشد، بغض النظر عن مستواه العلمي، أو انتماؤه الطبقي . . . إلخ، بحيث لا يشترط في الناخب سوى بلوغ سن الرشد والأهلية فقط، فلا تكون قد صدرت ضده أحكام مخلة بالشرف . . . إلخ.

ومعنى ذلك أن البشرية جاهدت طويلا في سبيل إلغاء الرق وتحريمه وكانت هناك مراحل طويلة، وصعوبات جمة في سبيل الوصول إلى هذه الغاية وتحقيق هذا المبدأ الإنساني الديمقراطي في الوقت نفسه^(١٨).

ثم كافحت البشرية كذلك، ولاتزال، في سبيل تحرير المرأة وإعطائها حقوقها السياسية، فهي كما قيل بحق: «آخر الرقيق في عالم البيض»، ويريد الإنسان أن يحقق شعار «لا تمييز: لا في اللون، ولا في الجنس!» إذ لا يزال وضع المرأة في كثير من شعوب العالم، على نحو ماكانت عليه عند اليونان^(١٩).

وهكذا كانت الديمقراطية المباشرة عند اليونان، والرومان أيضا، ذات

طابع خاص يبعدها عن الديمقراطية الحقيقية ويدنيها من النظام الأرستقراطي . وذلك أن الذين كانوا يسهمون في الحياة السياسية وحكم المدينة هم أقلية ضئيلة من السكان لهم حق التمتع بصفة «المواطن» أما الأرقاء الذين يقومون بأعباء الحياة الاقتصادية، وكذلك الأجانب الذين يقيمون على أرض الوطن لفترات طويلة مهما بلغت سنوات إقامتهم، وكذلك النساء . . إلخ، فلم يكن لهم نصيب في حكم المدينة، بل كان محروما عليهم الاشتراك في الحياة السياسية. ويتضح من ذلك أن هذه الديمقراطية لم تكن سوى شكل فقط، أو هي بداية بسيطة جدا للفكرة التي سوف تتطور وترسخ في أذهان الذين عانوا طويلا من حكم الفرد، وذاقوا العذاب من الطغاة! .

ثالثا : استئناف المسيرة في العصر الحديث :

توقفت الديمقراطية المباشرة عند اليونان والرومان حتى قبل أن تدخل أوروبا بحر الظلمات في العصر الوسيط، لكن تجربة الديمقراطية، ظلت فيما يبدو قابضة في وجدان الإنسان، لم تمح قط، بل صارت تتعمق وتتأصل كلما أوغلت البشرية السير في دهاeliz الطغاة! .

كانت الفكرة الرئيسية التي سادت العصر الوسيط هي فكرة الخضوع للسلطة، ولقد سبق أن رأينا كيف أيد رجال الدين، بل أعلام المسيحية، كالقديس بولس والقديس بطرس، وفلاسفتها، فكرة الخضوع والاستسلام «للسلاطين النابغين» الذين فرضتهم الإرادة الإلهية على الناس!، فذلك هو ترتيب الله في زعمهم!، وازداد الأمر سوءا بظهور الإقطاع، فأصبح المواطن خاضعا لأكثر من «سيد»: السيد الإقطاعي - الحاكم - الملك أو الإمبراطور! وظهر الأقتان إلى جانب «العبيد». وهكذا تضاعف مفهوم الشعب السياسي، بل كاد ينعدم مع توقف مسيرة الديمقراطية! .

وفي عصر النهضة بدأ النظام الإقطاعي يتزعج، وراح مكيافلي Machiavelli (١٤٥٩ - ١٥١٧) يعالج السياسة بمعزل عن الأخلاق، والدين، ليهتم بكيفية تحقيق الغاية فقط بغض النظر عن الوسيلة، وإن انحازت نصائحه إلى جانب الأمير الحاكم.

وفي عصر النهضة أيضاً، ومع بداية العصر الحديث، نشأت الدولة القومية وعملت النظم الملكية في فرنسا وألمانيا وإنجلترا وغيرها من الدول الأوروبية على تأكيد سلطاتها، وتركيز السلطة في يد الملك. وقد شجعها على ذلك ظهور الطبقة البرجوازية الجديدة، طبقة التجار والصناع. إلخ، فغدا سلطان الملوك مطلقاً فاستبدوا وأهدروا الحقوق والحريات!

لكن من قلب النظام الإقطاعي نفسه، راحت بذور الديمقراطية التي ظلت قروناً مغمورة في وجدان الإنسان، تكافح للظهور مرة أخرى!، فعلى الرغم من أن نظام الحكم في إنجلترا، مثلاً، كان نظاماً ملكياً مطلقاً، إلا أن نظام الإقطاع أجبر الملك على الاجتماع بأمراء الإقطاع في المناسبات الهامة لطلب المشورة والنصيحة، بل والمشاركة في نفقات الحرب أو غيرها. وهكذا استقر نظام جديد يدعى إليه الأشراف والأساقفة ثم ازدادت سلطات المجلس فانتقلت من «المشورة» إلى «التشريع» إلى الإشراف على القضاء، إلى أن أصبحت له السلطة العليا في المحاكم حتى سمي باسم «المجلس الأعظم Magnum Concilium»، وأصبح يجتمع سنوياً، وبصفة منتظمة، واتسعت دائرة اختصاصاته. إلخ، إلى أن ثار النبلاء والأشراف والأساقفة في عهد الملك جون وصدر «العهد الأعظم أو المجناكارتا Magna Carta»، واستقر المجلس بعد هذا التطور، فبعد أن كان استشارياً أصبحت القاعدة أنه لا يجوز للملك أن يلغي قانوناً صدر عن هذا المجلس الذي سمي باسم مجلس اللوردات House of Lords. ثم أضيف إلى هذا المجلس فارسان عن كل

مقاطعة ويمثلون عن المدن الهامة ، حتى أصبح يتألف من خمس فئات . وتكتل نواب المقاطعات والمدن حتى انفصلوا في مجلس خاص هو مجلس العموم ! ، ولم تقدر طبقة اللوردات في بداية الأمر أهمية ذلك المجلس ، فلما ثبتت أهميته سارع أبناؤها إلى الدخول فيه فصار شأنه يزداد شيئا فشيئا حتى جاوز شأن مجلس اللوردات (٢٠) .

لكن الأمر لم يكن سهلا ميسورا على هذا النحو ، فلم تسر الأمور رخاء كما قد يظن القارئ ! فإذا كان الأشراف كافحوا ، ودخلوا في صراع مع الملك من قبل ، فقد تجدد الصراع الآن في القرن السابع عشر ، على نحو أشد عنفا في عهد الملكين جيمس الأول (١٦٠٣ - ١٦٢٥) وشارل الأول (١٦٢٥ - ١٦٤٩) حتى تحول الصراع إلى حرب أهلية عام ١٦٤٢ - ١٦٤٥ ، ثم تجددت مرة أخرى (١٦٤٧ - ١٦٤٩) لتنتهي بإعدام الملك شارل الأول في ٣٠ يناير ١٦٤٩ . وتولى أحد أعضاء البرلمان ، أوليفر كرومويل (١٥٩٩ - ١٦٥٨) زعامة البلاد (٢١) .

غير أن هذا الصراع الدموي الذي أثاره الحكم الملكي المطلق في إنجلترا ، فضلا عن ظاهرة انتشار الحكم الملكي المطلق في أوروبا كلها ، أظهر اتجاهين متعارضين ، الأول يؤيد السلطة المطلقة ، وينتمي عليها مثلما فعل توماس هوبز (١٥٨٨ - ١٦٧٩) Thomas Hobbes في إنجلترا والأب جاك بوسويه (١٦٢٧ - ١٧٠٤) Jacques Bossuet في فرنسا . أما الاتجاه الآخر فهو ينادي بالثورة على الطغیان مثلما فعل جون لوك (١٦٣٢ - ١٧٠٤) John Locke وبعده جون استيورات مل (١٨٠٦ - ١٨٧٣) J.S.Mill في إنجلترا . ومونتسكيو (١٦٨٩ - ١٧٥٥) Montesquieu وروسو (١٧١٢ - ١٧٧٨) Rousseau في فرنسا .

وأهم فكرة ظهرت بين هؤلاء الفلاسفة ، وكان لها آثار بالغة الخطورة هي فكرة العقد الاجتماعي Social Contract التي تفسر نشأة الدولة على أساس التعاقد الذي يتم بين الأفراد كجماعة أو بينهم وبين الحكام^(٢٢) . وهي فكرة كانت ملاذاً لجأ إليه المفكرون الذين يسعون للدفاع عن المذهب الفردي ضد المذهب المطلق ، وذلك لأن الملوك كانوا يلجأون في تبرير سلطانهم إلى القول بأنهم يستمدونه من الله مباشرة ، فهم ظل الله على الأرض ، أو أنهم يحكمون على أقل تقدير باسمه ، وبتفويض منه ، وبالتالي ، فهم يحاسبون أمامه فقط ، لا أمام الناس ! . ومن هنا كان النظام الأبوي البطريرالي Patriarchalism هو النظام الطبيعي للمجتمع الذي يرتد في النهاية إلى العهد القديم من الكتاب المقدس ، على نحو ما سنرى في قضية «فيلمر» بعد قليل ! .

ومن هنا أصبحت نظرية «العقد الاجتماعي» هي الوسيلة الوحيدة المتاحة لرفض هذه المزاعم ، وربما أمكن القول بإنها «حيلة» يلجأ إليها المفكرون لإنكار تلك الصيغة الدينية التي تضفي القداسة على الحاكم ، والقول على العكس من ذلك بأن الناس ولدوا أحراراً متساوين أمام الله ، وأمام القانون الطبيعي ، وأن اهتماماتهم واحدة ، وليس المجتمع المدني نفسه سوى وسيلة لحماية هذه الاهتمامات وصيانتها . أما سلطة الملك أو الحاكم ، بصفة عامة ، فهي تنبع تماماً من الموافقة الشعبية ورضا الناس . وهذا المجتمع المدني صنعه الإنسان ، وليس مجرد نمو طبيعي مثل الأسرة أو الشجرة أو خلية النحل ، ومن ثم فإن الملوك كغيرهم من البشر يخضعون للقانون الطبيعي ، ولأوامر الله ووصاياه ، كما يخضعون لبندو العقد التي يفترضها مقدماً إنشاء السلطة ، وكانت تلك طريقة أخرى للقول بأن سلطة الملوك مشروطة وليست مطلقة . ومن ثم فإنه عندما أعلن مجلس العموم البريطاني في يناير عام ١٦٨٩ اتهامه للملك السابق جيمس الثاني أنه «انتهك العقد الأصلي القائم بين الشعب

والملك!»، «فانه فعل ذلك اعتقادا منه أن هذا الانتهاك جريمة تستوجب العقاب بصفة مستمرة، وهو عقاب يفرضه القانون الطبيعي، ومن هنا قيل إن تاريخ فكرة العقد هو إلى حد كبير، تاريخ القانون الطبيعي نفسه^(٢٣).

رابعا: فلمر . . وجون لوك:

يعد الموقف الذي عبر عنه سير روبرت فلمر Sir Robert Filmer (١٥٨٨ - ١٦٥٣) المنظر السياسي الإنجليزي الذي تولى الفيلسوف الإنجليزي جون لوك J.Locke (١٦٣٢ - ١٧٠٤) الرد عليه، بل وتفنيد نظريته، مثلاً نموذجياً لآخر محاولات أنصار الحكم المطلق القائم على أساس «الحق الإلهي» استعادة قوى هذا الحكم ومنعه من الانهيار، كما يعد الجانب الإيجابي عند لوك في الرسالة الثانية التي عرض فيها نظريته السياسية، أول محاولة لوضع أسس الليبرالية السياسية التي دعمها «مل» الأب والابن فيما بعد، وأقيمت عليها الديمقراطية في الولايات المتحدة، مما جعل الأمريكيين أنفسهم يصفونه بقولهم إنه «فيلسوف أمريكا» وواضع الأسس لفكرها السياسي^(٢٤).

في كتابه الشهير «رسالتان في الحكم» خصص جون لوك الرسالة الأولى لعرض وتفنيد بعض «المبادئ الزائفة»، على حد تعبيره، التي أشاعها فلمر الذي كتب كتاباً بعنوان «الحكم الأبوي Patriarcha» (نشر بعد وفاته عام ١٦٨٠) دافع فيه عن الحكم المطلق الذي يستند إلى الحق الإلهي، حيث ذهب إلى أن البشر ليسوا أحراراً بالطبع، أو على حد تعبيره «ما من إنسان يولد حراً لأن العناية الإلهية قد أخضعتنا لإرادة الحاكم المطلقة»، فنحن جميعاً نولد عبيداً! ويستحيل أن يكون للعبيد حق التعاقد، لقد كان آدم حاكماً فرداً مطلقاً، وتلك حال جميع الحكام من بعده!

لقد بدأت الأبوة منذ «آدم» واستمرت كأساس للأمن والنظام في العالم من

خلال شيوخ إسرائيل ، « فلم يكن لآدم وحده بل للشيوخ اللاحقين أيضاً ، السلطة الملكية على أولادهم باسم الأبوة »^(٢٥) . وهذه السيادة على العالم كله التي كان ينعم بها آدم بأمر من الله بات ينعم بها شيوخ إسرائيل بحق وراثي منحدر منه . وهي تشبه في أثرها ومداها السيادة المطلقة التي يتمتع بها أي ملك منذ بداية الخليقة ، وهي السلطة على أرواح العباد ، وعلى إعلان الحرب أو إقرار السلام .

ولما كانت السلطة الملكية منبثقة من الشريعة الإلهية ، وليس ثمة شريعة دنيا تحد منها ، فقد كان آدم سيد الجميع »^(٢٦) .

وينتهي « فلمر » كما انتهى كل من أيد الحكم الثيوقراطي إلى أنه « ينبغي أن يكون الملك في نظام الحكم الملكي فوق القوانين ، فالمملكة الكاملة هي التي يحكم الملك كل شيء فيها بحسب إرادته المحضة ! »^(٢٧) . فكان الرجل يريد للطغيان أن يسترد عرشه الذي راح يفقده مع تقدم العلم وتطور النظم الاجتماعية ، وحقته الوحيدة : الكتاب المقدس ، فقد كان آدم أباً وملكاً وسيداً على أسرته ، وكان الابن ، والمحكوم ، والخادم ، والعبد شيئاً واحداً . كما كان للأب حق التصرف في أولاده وخدمه وبيعهم . . هكذا وهب الله الأب الحق أو الحرية في التنازل عن سلطته على أولاده لمن يشاء ، فقد أراد الله أن تحل السلطة غير المحدودة في آدم ، وأن تشمل جميع أفعاله الإرادية . . ثم ورث الملوك هذه السلطة عن آدم حتى يومنا الراهن ! .

وباختصار شديد تسير حجة فلمر الغريبة لاستعادة حكم الملوك المطلق على النحو التالي : إن الله خلق آدم وحده ، وصنع المرأة من أحد أضلاعه ، وهكذا تناسل الجنس البشري منهما . كما أن الله خلّع على آدم السلطة على المرأة وأولاده المنحدرين من صلبهما ، كما أعطاه السلطة على الأرض لكي

يسخرها بإرادته، وعلى المخلوقات التي تدب عليها حتى لا يتاح لأي امرئ أن يطالب بشيء ما، أو يتمتع بشيء ما، مادام آدم حيا إلا على سبيل الهبة أو بإذن منه. وهكذا كان آدم ملكا على العالم كله فلم يكن لأي عضو من سلالة حق امتلاك شيء إلا كمنحة منه أو بإذنه أو بالوراثة عنه!». .

غير أن جون لوك يناقش هذه الفكرة في صفحات طويلة تشكل الرسالة الأولى من كتابه ويجعلها بعنوان «في بعض المبادئ الفاسدة في الحكم»، وهو يرفضها لعدة اعتبارات منها:

١ - أن ما يقوله «فلمر» من أن كل فرد يصبح، بحكم المولد، مسخرًا بمحض ولادته لمن يلدّه. . إلخ، فكرة بالغة الخطأ، وذلك لأن إنجاب الأب لأبنائه لا يجعلهم عبيدًا له. ولقد ترتب على فكرة «فلمر» أن الناس يولدون عبيدًا، ومادام قد تم تنفيذها فإنه يلزم عن ذلك أن البشر جميعا يولدون أحرارًا! .

٢ - إن من الخطأ القول بأن التسلط على الأولاد هو مصدر كل سلطة في الحكم، فهناك كثرة من الأحكام المتسلطة لا صلة لها بعلاقة الأب بأبنائه داخل الأسرة! .

٣ - ومن ناحية أخرى فإن سلطة الأب على أبنائه تستمر ماداموا لم يبلغوا سن الرشد. أما في مرحلة النضج فإنهم يصبحون مسؤولين عن أنفسهم، ومعنى ذلك أن سلطة الأب ليست مطلقة وإنما هي مؤقتة ومحدودة بفترة معينة هي التي يكون فيها الأبناء قسرا (٢٨).

٤ - العلاقة بين الملك ورعاياه ليست شبيهة بالعلاقة بين الأب وأبنائه. فالأولى علاقة سياسية في حين أن الثانية علاقة أخلاقية.

٥ - إذا كانت السلطة المزعومة قد خلعت على آدم في الوصية الخامسة، «أكرم

أباك وأمك»^(٢٩)، فمن الواضح أن هذه الوصية تعطي السلطة للمرأة أيضا لأنها لم تتحدث عن الأب فقط بل عن الأم كذلك ! .

٦ - حتى إذا افترضنا أنه كان لآدم حق إلهي أعطاه إياه الله ، فلا يعني ذلك أنه يورث بل ينتهي بموته ، ذلك لأن الحق المنبثق عن وصية إلهية صريحة لا يتجدد إلا بتجدد هذه الوصية^(٣٠) .

٧ - لو سلمنا جدلا بمبدأ السلطة الملكية المطلقة المنحدرة عن آدم ، فإن المشكلة السياسية الكبرى ستكون تعيين الوريث الشرعي لآدم ، وصاحب الحق في هذه السلطة في دولة معينة ، وفي فترة زمنية محددة ، ولما كنا جميعا ورثة لآدم بحكم كوننا من أولاده فلنا جميعا حق متساو في هذه السلطة المطلقة ! .

كان هذا هو الجزء السلبي في فلسفة لوك السياسية الذي يشكل الرسالة الأولى ، وهو يفيد في دحض محاولة إعادة الطاغية أو الملك المستبد باسم الحق الإلهي .

ويمكن أن نقول إن نظرية لوك السياسية تسير في طريق مضاد تماما لفكر «فلمر» ، وهي تلخص في عبارة واحدة : «جميع أشكال الحكم محدودة في سلطتها ، وهي لا توجد إلا برضا المحكومين» والأساس الذي يبنى عليه لوك هذه القاعدة هو أن كل إنسان يولد حرا ! .

والواقع أن «موضوع الحرية الإنسانية» كان الشغل الشاغل لجون لوك ، فجميع مؤلفاته الأساسية التي تعرض فكره السياسي ، تدور حول هذا الموضوع ، فكتابه «رسالة في التسامح» عام ١٦٨٩ كتبه دفاعاً عن الحرية الدينية ، وكتابه «رسالتان في الحكومة» عام ١٦٩٠ كتبه دفاعاً عن الحرية السياسية و«قيمة المال ١٦٩١» كتبه دفاعاً عن الحرية الاقتصادية ، فكل مؤلف من مؤلفاته عبارة عن دراسة لمبدأ من مبادئ الحرية البشرية^(٣١) .

ويبدأ لوك في رسالته الثانية- التي تعرض الجانب الإيجابي في فلسفته السياسية بعد أن فند محاولة فلمر - بسؤال هام هو: «ما السلطة السياسية؟». ويحيب «أعني بالسلطة السياسية: حق التشريع وإصدار القوانين، وتنفيذ عقوبة الإعدام، وما دون ذلك من عقوبات، للمحافظة على الملكية الخاصة وتنظيمها، واستخدام قوة الجماعة في تنفيذ مثل هذه القوانين، وفي الدفاع عن الدولة ضد العدوان الخارجي، ولا يكون ذلك إلا من أجل الصالح العام» (فقرة ٣). ثم بين لنا أنه لكي نفهم هذا التعريف فهماً جيداً فلا بد أن ندرس الوضع الطبيعي الذي كان البشر فيه وهو وضع «الحرية النامة» وهو أيضاً «وضع المساواة»، فالحرية الطبيعية مشتقة من المساواة الطبيعية، إذ ليس ثمة ماهو أوضح من أن الكائنات من نفس النوع والرتبة تولد مستمتعة بكل مميزات الطبيعة، وبكل قواها، ولهذا ينبغي أن تتساوى كل التساوي فيما بينها دون أن يسخر أحدها للآخر أو أن يخضع له (فقرة ٤) (٣٢).

وهكذا يظهر، لأول مرة، الأساسان الجوهريان للديمقراطية: الحرية والمساواة في دراسة فلسفية متأنية تمت ترجمتها، عملياً، في «الإعلان الأمريكي للاستقلال» الذي صدر أثناء ثورة المستعمرات الأمريكية في سبيل الحكم الذاتي، والحياة الوطنية، وعبر أصدق تعبير عن روح العصر الجديدة، وجاء متفقاً مع ما طالب به جون لوك (٣٣).

لقد راح لوك يغوص بحثاً عن الأساس الذي تعتمد عليه هذه الأفكار البالغة الأهمية: حق الحياة - حق الملكية - حق الحرية - المساواة. إلخ، فكان ما أسماه بحالة الطبيعة (والتسمية هوبز وإن كانت الفكرة مختلفة) فهي الحالة التي كان فيها الإنسان حراً، لكنها مع ذلك لم تكن حالة من الإباحية. ذلك لأن حالة الطبيعة يحكمها قانون الطبيعة الملزم (فقرة ٦) فلا ينبغي أن نفهم حرية البشر على أنها تعني أن الناس لا يضبط سلوكهم أي

قانون، إذ في جميع حالات الموجودات القادرة على الأخذ بالقوانين لا تكون هناك حرية ما لم يكن هناك قانون (فقرة ٥٧) فحرية الإنسان الطبيعية هي : ألا يكون هناك سوى قانون الطبيعة قاعدة له (فقرة ٢١) . وهذا عكس ما فهمه أفلاطون وأرسطو من الحرية في النظام الديمقراطي التي تعني - في رأيها - الميل مع الهوى ! . إننا نجد لوك يرى أنه حتى في حالة الطبيعة فإن العقل هو هذا القانون الطبيعي الذي يعلم جميع البشر إذا استشاروه، إنهم جميعا متساوون أو مستقلون، ولا ينبغي لأحد أن يلحق أذى بحياة غيره أو صحته أو حريته أو ممتلكاته . . ولما كان الجميع مزودين بملكات طبيعية واحدة مشتركة، فلا يمكن أن نفترض أن هناك إنساناً يخضع لغيره، أو أن يكون هناك من له الحق في تدمير غيره، كما لو كان قد خلق من أجل أن يستخدمه الآخر، في حين أن المراتب الدنيا من الكائنات الأخرى، قد خلقت من أجلنا (فقرة ٦) (٣٤) .

ولا يجعل لوك من حالة الطبيعة حالة حرب كما فعل هوبز (رغم تأثره الشديد بفكرته عن العقل والمساواة والحرية في حالة الطبيعة) (٣٥) . يقول : «الفرق واضح جداً بين حالة الطبيعة وحالة الحرب، رغم أن بعض الكتاب قد خلط بينهما، فهما يختلفان كما تختلف حالة السلم، والإرادة الطيبة، والعون المتبادل، والبقاء، عن حالة العداء، والمكر، والعنف، والتدمير المتبادل» (فقرة ١٩) .

إن أول انطباع نكوته عن عرض لوك لحالة الطبيعة هو أن الناس كانوا يعيشون في محبة، في العصور الأولى للبشرية، قبل قدوم المجتمع المدني، فيستمتعون بالحرية الطبيعية، وبالمساواة في جو من السلام والنية الطيبة تحت قانون خير هو قانون الطبيعة (٣٦) .

هكذا يقرر لوك حقوق الإنسان الطبيعية «دليل العقل الطبيعي يقضي بأن للبشر منذ ولادتهم الحق بالبقاء، وما يلحق به من مأكل ومشرب وما شابه من أمور. . وقد أعطيت لهم الأرض وكل ما عليها من أجل بقائهم ورفاهيتهم. ومع أن جميع الثمار الطبيعية التي تنتجها، والوحوش التي تقتات عليها ملك للبشر جميعاً، لأنها من نتاج الطبيعة التلقائي، فليس لأي فرد حق أصلي في الاستئثار بشيء منها دون سائر البشر» (فقرتان ٢٥، ٢٦).

ففي أصل الملكية الكلية العامة التي تحدث عنها لوك «ليس لأحد في الأصل ملكية خاصة يستبعد بها بقية البشر» (الفقرة ٢٦) غير أن ذلك لا يعني أن لكل إنسان حصة في ملكية كل شيء، فليس ثمة ملكية خاصة، لكن إذا كانت الأرض قد أعطيت للبشر مشاعاً، يعني أنه لا أحد في البداية يملك شيئاً، فكيف يمكن لأي فرد أن يملك شيئاً؟! «الأرض، وكل ما عليها من المخلوقات الدنيا ملك مشترك بين البشر، إلا أن لكل فرد حق الملكية الخاصة وهو حق لا ينازعه فيه منازع» (ف٢٦). إن الإنسان الفرد لا يملك ذاته أو شخصه فحسب، وإنما هو يملك أيضاً نشاطه أو «عمله» الذي هو امتداد مباشر لشخصه «فعمل جسده أو نتاج كده، وعمل يديه هو ملك له وحده» (ف٢٦). فالملكية التي يحوز عليها الفرد في البداية هي ملكية شخصية، وملكية عمله وهما الأصل في الملكية الطبيعية، بل هما الأساس في كل ملكية أخرى في حالة الطبيعة. وإذن كل ملكية أخرى هي مشتقة من هذا الأصل، أعني من الملكية الطبيعية الأصلية غير المشتقة» (٣٧).

ومعنى ذلك أنه في العصور الأولى الموعلة في القدم كانت هناك أراض شاسعة غير منزرعة، وقلة من البشر، كما كانت هناك موارد طبيعية كثيرة تمدهم بوفرة من الطعام والفواكه والحيوانات. وفي هذه الحالة من الوفرة: فإن التفاح، مثلاً، الذي تجمعه يصير ملكاً خالصاً لك لأنك لم تجمع إلا ما ينتمي إليك

وحذك، (أعني التفاح المعلق على الشجر أو المطروح الملقى على الأرض) وقد ينازعه آخرون في ملكيته زاعمين أن هذه التفاحات مازالت في حالتها العامة المشتركة، وأنت حرمتهم من فرصة جمعها لأنفسهم. وعلى الرغم من أن هذا الاعتراض قد يكون، في غير هذه الحالة، صحيحاً، فإننا نتغاضى عنه تماماً في حالة الوفرة لأن من ينازعه إنما يعلن أن التفاحات ليست مشاعاً، فإذا كان التفاح هو كل ما يريد فلا يزال منه الكثير الذي يمكن أن يلتقطه. وعندما تزعم أن التفاح أصبح فعلاً في حوزتك فذلك يعني أن هناك جهداً أو نشاطاً أو عملاً (هو الالتقاط أو الجمع أو قطفه. . إلخ) قد مزجته به: «وكل تغير عن الحال التي أوجدتها الطبيعة، واختلط به عمل فقد انضاف إليه شيء من ذاته فهو ملك له. . هذا العمل هو ملك صاحبه الذي لا ينازعه فيه أحد فلا يحق لأي فرد سواه أن يطالب بما قد اختلط به، لاسيما إذا وجد منه مقدار كاف لا يختلف في صورته، ويمكن للآخرين الانتفاع به. .» (الفقرة ٢٦).

وملكية الأرض هي في الأصل مشاع وتكتسب بالطريقة ذاتها «ليس في تلك قطعة من الأرض إساءة إلى أحد ما دام هناك الكثير من الأرض الصالحة، ولذلك لا يتضاءل نصيب الآخرين من الأرض من جراء الاستئثار بقطعة منها. . إذ كيف يمكن لإنسان أن يزعم أنه إذا شرب غيره جرعة من الماء بالغاً ما بلغ قدرها فقد ألحق به ضرراً ما دام قد بقي النهر بكامله يروي غليله منه؟! وأمر الأرض، وأمر الماء سيان حيث يوجد مقدار واف منها» (ف٣٢).

الملكية، إذن تتحول من العام إلى الخاص عن طريق ما يبذل من جهد وعمل «فالعمل أساس الحق في الامتلاك، ومن يتحرش بما قد أصلحه سواه بعمله وتعبه فإنه يرمي إلى الاستيلاء على ثمرة جهد الآخرين دون وجه حق» (ف٣٣). فإذا ما أحطت قطعة من الأرض مثلاً بسياج وقمت بحراثتها

وربها وزراعتها. . إلخ ، فقد امتزج عملي (الذي هو جزء من ذاتي) بهذه القطعة فأصبحت مالكة الوحيد! . والظاهر أنه استخلص رأيه هذا من المثال الذي ضربه المستعمرون الأوائل في بلد جديد مثل أمريكا! .

ويترب على هذا الأصل للملكية الخاصة أن الحق سابق حتى على المجتمع البدائي ، إنه حق يأتي به الفرد في شخصه هو إلى المجتمع ، ومن ثم فالمجتمع لا يخلق الحق ، وإنما هو ينظمه داخل حدود معينة! .

لكن ينبغي علينا ألا نستنتج من ذلك أن الملكية هي الحق الطبيعي الوحيد ، إذ الواقع أن كتاباته تدل على أن الحقوق الطبيعية من وجهة نظره كثيرة ، منها الحياة ، والحرية ، والملكية. . إلخ . وأهم ما يميزها أنها خصائص للفرد تولد معه ، وبالتالي فهي حقوق قبل كل من المجتمع والحكومة ولا يمكن نقضها ، أو التنازل عنها! ، بل إن المجتمع نفسه وجد لحمايتها! ، ولا يمكن فرض قيود على حقوق الإنسان في الحياة ، والحرية ، والملكية إلا بهدف حماية حقوق الآخرين الذين يتمتعون بنفس هذه الحقوق! ، ومن ثم كان العقد الاجتماعي الذي ينظم العلاقة بين المحكومين والسلطة الحاكمة بهدف المحافظة على هذه الحقوق الطبيعية للإنسان والذي يؤدي إلى التزامات متبادلة قبّل كل منهما : فالسلطة الحاكمة تلتزم قبل الأفراد بتنظيم حياة الجماعة ، وإقامة العدل ، وعدم المساس بحقوقهم التي لم يتنازلوا عنها عند دخولهم طرفاً في العقد ، وبذلك تكون السلطة الحاكمة مقيدة ، وسلطاتها غير مطلقة .

وهنا نجد مجموعة كبيرة من المبادئ الأساسية التي ساندت مسيرة الديمقراطية فيما بعد منها :

- ١- أن الناس جميعاً أحرار وهم سواء في حقهم في الحرية .
- ٢ - الحقوق الطبيعية ليست منحة من أحد ، وإنما هي خصائص للذات البشرية .

٣ - أن الناس جميعا متساوون ولا مراتب ولا درجات ولا فئات بين البشر.

٤ - السلطة السياسية قامت على أساس التعاقد المبني على التراضي بين طرفي العقد، فلا يستطيع أحد أن ينتزع السلطة ليحكم رغما عن إرادة المحكومين، وإلا أصبح مغتصبا، «فالاعتصاب ليس إلا الاستيلاء على ماهو من حق امرىء آخر» (الفقرة ١٩٧).

وإذا كان الاعتصاب عبارة عن ممارسة فرد لسلطة هي من حق شخص آخر كان طغيانا. فالطغيان هو ممارسة السلطة التي لا تستند إلى أي حق والتي يستحيل أن تكون حقا لشخص ما بحيث يجعل الحاكم - أيا ما كان اسمه - إرادته قاعدة للسلوك عوضا عن القانون» (الفقرة ١٩٩).

أما الملوك أو الحكام الذين ليسوا طغاه فإنهم يتقيدون عن رضا بالقيود التي تفرضها عليهم قوانين بلادهم. وباختصار يبدأ الطغيان عندما تنتهي سلطة القانون. .» (الفقرة ٢٠٢).

خامسا : إسهامات شتى

تميزت نهاية القرن السابع عشر في إنجلترا بنشر كتابات جون لوك السياسية، التي كان لها أثر واسع المدى في الفكر السياسي في أوروبا وفي الولايات المتحدة في آن معا، وإن كانت إنجلترا نفسها قد أقبلت على فترة هدوء - ولعلها ركود - فأصبح الفكر الإنجليزي محافظاً، بل وراضياً. إذ على الرغم من نظام الحكم الذي يخدم مصالح طبقة واحدة ويشيع فيه الفساد، فإنه كان ليبراليا، بل وأفضل بكثير من نظم الحكم التي كانت سائدة في بقية الدول الأوروبية. وبذلك انتقل مركز الثقل، في مجال النظرية السياسية، إلى فرنسا منذ أول القرن الثامن عشر وحتى قبيل الثورة الفرنسية. ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى حكم لويس الرابع عشر (١٦٣٨ - ١٧١٥) الملقب

«بالمملك الشمس»، أو «بالمملك الأعظم» الذي حكم فرنسا حكما مطلقا يقوم على «الحق الإلهي» عبر عنه الأب جاك بوسويو Jacques Bossuet (١٦٢٧ - ١٧٠٤) بقوله «ليس العرش الملكي عرش إنسان، ولكنه عرش الله ذاته»^(٣٨). وأدى حكمه إلى تدهور البلاد وإشراقها على الإفلاس، ففي الخارج وقفت أوروبا كلها ضد طموحاته، وفي الداخل تمزق المجتمع إلى أشراف يستأثرون بالمناصب الرفيعة في الدولة، وكنيسة تمتلك ثروة طائلة تبلغ خمس أراضي فرنسا، وكادحين لا يجدون قوت يومهم فضلا عن الضرائب الباهظة الجائرة التي تفتقر إلى المساواة، وطبقة وسطى انتشرت في المدن ونظرت إلى النبلاء ورجال الكنيسة نظرة احتقار وازدراء. . إلخ. في هذه الظروف مست الحاجة إلى نقد هذا النظام، بل وتقويض الدعائم التي يقوم عليها والتي تتركز، أساساً إلى الحكم المطلق، وعدم المساواة، وعدم التسامح الديني، وانعدام الحريات. . غير أن النقد يحتاج إلى أساس نظري، وجاءت كتابات لوك السياسية لتزود الفكر الفرنسي بهذا الأساس، فكانت الدعامة التي قامت عليها حركة التنوير الفرنسية في القرن الثامن عشر. فبفضل إقامة فولتر في إنجلترا فيما بين عامي ١٧٢٦ و ١٧٢٩، وإقامة مونتسكيو فيها عشر سنوات بعد ذلك، أصبحت فلسفة لوك أساس حركة التنوير الفرنسية، وأصبح الإعجاب بالحكم الإنجليزي الفكرة الأساسية للبرالية الفرنسية. . وأصبحت المبادئ الواردة في «رسالات في الحكم» (المستكملة قطعاً بمؤلفات إنجليزية أخرى) بديهيات النقد السياسي والاجتماعي^(٣٩).

(١) مونتسكيو (١٦٨٩ - ١٧٥٥):

من نافلة القول أن الفلاسفة والمفكرين لم يشكلوا جماعة منظمة تأخذ على عاتقها دعم الديمقراطية، ومحاربة الطغيان، وتقديم سبل الفرار منه. بل على

العكس يمكن القول بأن تأثيرهم كان فردياً، وربما متناثراً بطبعه. فقد تجد فكرة هنا، وفكرة هناك، لكنها تتجمع في النهاية لتصب في نهر الفكر البشري المتدفق، ولهذا فقد تستفيد الديمقراطية من الذين نقدوها - وقد يكون النقد عنيفاً في بعض الأحيان - لكنهم أمدوها، رغم ذلك، بدعم غير مباشر!، ومن هؤلاء مونتسكيو. فهو رغم إيمانه بالحكم الديمقراطي النيابي، فقد أخذ بمجموعة من الأفكار المعارضة للديمقراطية بمعناها الدقيق: أخذ، مثلاً، بالنظام الطبقي الذي يميز الأفراد بسبب المولد أو الثروة وأيد وجود امتيازات لطبقة النبلاء، ومع إيمانه بمبدأ الانتخابات العامة فقد منع أولئك الذين انحطوا إلى الدرك الأسفل من النذالة والدناءة، فانعدمت فيهم كل إرادة خاصة، من المشاركة بالإدلاء بأصواتهم لاختيار ممثلهم! ولقد ذهب مونتسكيو إلى أن هناك فئة من الناس المميزين من حيث الثروة أو الميلاد أو الجاه ينبغي المحافظة عليها، وعلى مالديهم من امتيازات، ومن ثم فإذا لم يعطوا سوى صوت واحد مثلهم مثل أفراد عامة الشعب أصبحت حريتهم العامة في خطر. لهذا كان من الضروري حماية امتيازات هذه الفئة والحيلولة دون زوالها، وذلك بإعطاء النبلاء امتيازات على الصعيد التشريعي بحيث يشكلون هيئة تشريعية مستقلة تتمتع بحق نقض القرارات التي تتخذها هيئة التمثيل الشعبي، كما يفترض في هيئة النبلاء أن تكون وراثية، كما يتعين منح هذه الهيئة سلطة قضائية: إذ لما كان النبلاء عرضة للحسد والغيرة، فمن الواجب أن يحاكموا من قبل أندادهم، تجنباً لصدور أحكام جائرة ضدهم. إذ لا يجوز مقاضاتهم أمام محاكم عادية، وإنما أمام الهيئة المكونة من نبلاء^(٤٠).

ومع ذلك كله فقد أثر مونتسكيو في مسيرة الديمقراطية ومحاربة الطغيان تأثيراً قوياً على الأقل من ثلاث زوايا:

الزاوية الأولى : محاربة الرق

سبق أن ذكرنا أن فقهاء القانون يفرقون بين مصطلح «الشعب» بمدلوله الاجتماعي الذي ينصرف إلى جميع الأفراد الذين ينتمون إلى دولة ما، والشعب بمدلوله السياسي الذي لا يمتد إلى كل هؤلاء الأفراد، وإنما يقتصر على من لهم حق مباشرة الحقوق السياسية، وأنه كلما اقترب مصطلح الشعب بمدلوله السياسي من مفهوم الشعب في حقيقته الاجتماعية كان أكثر تعبيراً عن المبدأ الديمقراطي. غير أن وجود الرق يجعل الهوة بين المفهومين أكثر اتساعاً، كما يجعل التطبيق الديمقراطي معيباً. ومن هنا كانت محاربة مونتسكيو للرق تدعياً غير مباشر للديمقراطية.

ويفند مونتسكيو جميع المبررات التي ظهرت طوال التاريخ لتبرير وجود الرق، ويبدأ بما ذكره أرسطو من أن الرق مفيد للسيد وللعبد معاً، فيقول إنه «غير مفيد للسيد ولا للعبد، غير مفيد للسيد لأنه لا يستطيع صنع شيء عن فضيلة، وغير مفيد للعبد لأنه يخلق في العبيد جميع أنواع العادات السيئة، إذ يتعود (العبد) دون أن يشعر فقدان جميع الفضائل الخلقية، لأنه يصبح عاتياً، متسرعاً، قاسياً، غضوباً شهوانياً جائراً»^(٤١). وهو يؤمن مع «جون لوك» بأن الناس جميعاً ولدوا أحراراً، ومن ثم «فلا يجوز أن نُخمد الطبيعة البشرية أو نُذل، كما أن وجود العبيد يخالف لروح النظام في الديمقراطية»^(٤٢).

كما يفند «مونتسكيو» أيضاً مصادر الرق الثلاثة التي ذكرها «جوستنيان» في مدونته عندما يقول إن الرق يأتي من ١- أسرى الحرب ٢- من المدنيين ٣- من بيع الأب لأبنائه نتيجة إملاق، «وليسست هذه الأسباب التي أدلى بها الفقهاء موافقة للصواب مطلقاً». «^(٤٣)». فمن حيث المصدر الأول: فإننا نجد أن القتل لا يباح في الحرب إلا في حالة الضرورة، بمعنى أن الجندي إذا وقع أسيراً فلا يجوز قتله، ومن هنا فإنك إذا ما جعلت من أسير عبداً، فإنك لا تستطيع

أن تدعي أنك تعفيه من «القتل» أو تمنحه «الحياة». إذ لم يكن ثمة «ضرورة» في قتله، وكل ماتستطيع الحرب أن تفرضه على الأسرى هو أن يطمئن المنتصر أن هؤلاء الأسرى لم يعودوا قادرين على إيقاع الضرر أو إنزال الأذى، وما يقترفه جنوده بعد ذلك من قتل، بعد انتهاء القتال، فهو «أمر نبذته أمم العالم كلها، إذ لم يرد ذكر للأمم التي تأكل أسراها!»^(٤٤).

أما المصدر الثاني: «فليس من الصحيح أن يستطيع الرجل الحر بيع نفسه، فالبيع يفترض ثمناً، فإذا ما باع المرء نفسه، أصبحت جميع آماله (عندما يتحول إلى عبد) ملك سيده، فلا السيد يدفع شيئاً ولا العبد يقبض شيئاً.. وإذا كان لا يجوز للرجل أن يقتل نفسه لتملصه بهذا من وطنه، فإنه لا يباح له أن يبيع نفسه أيضاً، فحرية كل مواطن جزء من الحرية العامة حتى أن هذه الصفة في الحكومة الشعبية قسم السيادة»^(٤٥).

أما المصدر الثالث: «فهو يسقط مع المصدرين الآخرين، فإذا كان الرجل لا يستطيع بيع نفسه كانت قدرته على بيع ابنه الذي لم يولد أقل من ذلك، وإذا كان لا يمكن تحويل أسير الحرب إلى عبد كان إمكان تحويل أولاده إلى عبيد أقل من ذلك»^(٤٦).

وفضلاً عن ذلك كله فقد ندد «مونتسكيو» بالمتعصبين من الأوروبيين الذين أباحوا استرقاق الزنوج لاعتقادهم أن الله، وهو ذو حكمة بالغة، لا يمكن أن يكون قد وضع روحاً طيبة في جسد أسود حالك السواد. وكأن اللون هو الجوهر الذي تقوم عليه الإنسانية!^(٤٧).

الزاوية الثانية: كراهية الاستبداد

لم يخرج مونتسكيو في تقسيمه لأشكال الحكم عن التراث التقليدي في الفكر السياسي، فقد قسمها ثلاثة أنواع، كل واحد منها يتميز بطبيعة

وبمبدأ . ويقصد بالطبيعة الشخص أو الجماعة التي تملك السيادة في الدولة .
ويقصد بالمبدأ الوجدان الذي يسري في القائمين بالحكم إذا كان هذا الحكم أن
يعمل على أفضل وجه . أما الأنواع فهي : الجمهورية ، والملكية ، والاستبداد .
وهو يعود فيقسم النظام الجمهوري إلى نوعين : جمهورية ديمقراطية عندما تكون
السلطة العليا بيد الشعب ، وجمهورية أرستقراطية ، عندما تكون السلطة العليا
محصورة في يد فئة قليلة من الشعب . أما الحكم الملكي فهو نظام تكون فيه
السلطة العليا في يد شخص واحد هو الملك ، لكنه يحكم وفقا لقوانين مقررّة
تنشئ قنوات من خلالها تسري السلطة الملكية . أما الاستبداد فهو نظام حكم
الفرد الواحد^(٤٨) ، وفقا لأهوائه ورغباته دون التقيد بقواعد أو قوانين . فهو
لايسترشد ولا يتوجه إلا بإرادته الخاصة وأهوائه الشخصية .

ومبادئ هذه الحكومات مختلفة : فالفضيلة السياسية ، أو حب الوطن
وقوانينه ، والاستعداد للتضحية بالذات ، هي مبدأ الحكم الجمهوري . أما
الشرف - بمعنى النخوة والطموح والقيام بالأعمال العظيمة التي تتناسب مع
المرتبة الاجتماعية والعسكرية لصاحبها - فهو مبدأ الحكم الملكي . أما مبدأ
الحكم الاستبدادي فإنه يكمن في خوف الرعايا ، ورعيتهم ، وخضوعهم أمام
سلطة السيد المستبد .

ويرى مونتسكيو أن الملكية هي النظام العصري لحكم بلاد متوسطة
الحجم ، ومبدأ الملكية هو كما ذكرنا «الشرف» ، وهو معنى لا يوجد إلا في
مجتمع يقوم على أساس وجود امتيازات وتفضيلات لقلّة من الناس ، «فإن لم
يكن هناك ملك ، فلن تكون هناك طبقة نبلاء ، وإن لم تكن هناك طبقة نبلاء ،
فلن يكون هناك ملك ، وإنها سيكون هناك طاغية مستبد»^(٤٩) .

ويهمنا هنا ، بصفة خاصة ، رأيه في الحكم الاستبدادي الذي يخلو من كل
فضيلة . إنه نظام يقوم على خوف المواطنين ورعيتهم من السيد الحاكم ، ولا

يحتمل أية سلطات وسطى . انه يلقي بالناس في هوة الذل والمهانة ، ولا يحافظ على وجوده إلا بسفك الدماء ، والطاعة التي يتطلبها من رعاياه هي الطاعة العمياء . والتربية والتعليم في النظام الاستبدادي لا تهدف إلا إلى تكوين أفراد يدينون بالولاء والإخلاص للحاكم ويتميزون بالطاعة العمياء في تنفيذ أوامره ، ويعوزهم التفكير المستقل . والطاعة العمياء تفترض الجهل فيمن يطيع بل وفيمن يأمر ، لأنه لا يفكر ولا يتروى بل عليه فقط أن يريد^(٥٠) . وتقتصر التربية على بث الخوف في قلوب الرعية وتلقين بعض مبادئ الدين البسيط ، يقول : «كل بيت في الدولة المستبدة إمبراطورية منفصلة ، وتكون التربية القائمة هناك على عيش الإنسان مع الآخرين محدودة جداً ، وهي تقتصر على إلقاء الخوف في قلوب الناس ، وتلقين الروح بعض مبادئ الدين البسيطة جداً . ذلك أن المعرفة ستكون خطيرة ، والتنافس نحساً . ولم يستطع أرسطو الاعتراف بوجود فضائل خاصة للعبيد . . فالترية في الدولة المستبدة كأنها عدم ، فلا بد من انتزاع كل شيء ، ولا عطاء لشيء ما ، وجعل الفرد عضواً فاسداً ، ابتغاء جعله عبداً مطيعاً^(٥١) ، فرعايا الدولة الاستبدادية مجردون من كل فضيلة خاصة بهم ، «وليس في الدول الاستبدادية عظمة نفس ، لأن الحاكم فيها لن يعطي عظمة لا يملكها هو نفسه ، إذ لا يوجد عنده مجد . وإنما في النظام الملكي يشاهد حول الأمير رعاياه يتلقون إشعاعاته»^(٥٢) ، وهكذا يميل الاستبداد إلى هدم الدولة ذاتها بهدمه لروح المواطن الذي هو أساس هذه الدولة ، وما أشبه الحاكم المستبد هنا بما كان يفعله همج «لويزيانة»* ، الذين كانوا يلجأون عندما يريدون قطف الثمار إلى قطع الشجرة نفسها ثم يجمعون ثمارها^(٥٣) ! ، وفي الدولة الاستبدادية تقل القوانين بل تنعدم . ولا بد أن يكون المحكومون جهالاً ، جبناً ، محطمي

* لويزيانة Louisiana ولاية في جنوب الولايات المتحدة عاصمتها باتون روج Baton Rouge أصبحت الولاية رقم ١٨ عام ١٨١٢ .

النفوس . وبدلاً من أن يربى الناس على أساس الاحترام المتبادل ، يكونون حيث لا يستجيبون إلا للترهيب والتخويف . ويتساءل مونتسكيو: إن الناس يحبون الحرية ، ويكرهون القهر والعنف ، والطبيعة البشرية تثور على الحكومة المستبدة بلا انقطاع ، كما أن الناس تنفر من الطغاة وتحقد عليهم . فلماذا إذن يعيش معظم الناس في العالم تحت الاستبداد ؟ . ويجيب قائلاً إن هذا يفسر بأمرين : الأول هو أن الإمبراطوريات الواسعة تحكم حكماً استبدادياً كيما يكون الحكم فيها قوي النفوذ . والثاني هو الأهم لأن الشرط الوحيد لقيام الاستبداد هو الشهوات الإنسانية وهذه موجودة في كل مكان^(٥٤) . ولهذا فإننا نراه يربط بين الأقاليم الحارة التي تنمو فيها الشهوة مبكراً ، وانتشار الاستبداد فيها «ففي تركيا يبدأ البلوغ في الخامسة عشرة من العمر^(٥٥)» .

ويتحدث «مونتسكيو» عن خصائص الدولة المستبدة فيقول إن الحاكم المستبد يعتبر نفسه الدولة . «وسلامة الدولة ليست شيئاً آخر غير سلامته ، وإن شئت فقل سلامة القصر الذي يعيش فيه ، وكل ما لا يهدد القصر أو العاصمة رأساً لا يؤثر في النفوس الجاهلة»^(٥٦) . وبما أنه القانون والدولة والحاكم فإنه لا يكون شيئاً إذا تنحى عن الحكم أو جلس غيره على العرش ! وبما أن الخوف هو مبدأ الحكومة المستبدة ، فإن السكون والصمت هو هدفها وليس ذلك سلاماً أبداً ، بل هو أقرب إلى صمت المدن التي يوشك العدو أن يستولي عليها^(٥٧) . وللدين في هذه الدولة من التأثير مالميس في سواها ، فهو فزع يضاف إلى فزع . .^(٥٨) «والحكام في الدول المستبدة يسيئون استعمال الزواج على الدوام ، فتكون لديهم نساء كثيرات غالباً ، وذلك في قسم العالم الذي ينتشر فيه الاستبداد كآسيا على وجه الخصوص ، وهم يكون لديهم ولد كثير لا يمكنهم أن يحملوا حبا لهم ، كما لا يمكن هؤلاء الأولاد أن يتحباوا»^(٥٩) . ولما كانت الحكومة المستبدة حكومة ظالمة فلا بد أن تكون لها أيد تمارس بها الظلم ، والواقع أنه يستحيل على هذه الأيدي أن تنسى نفسها فتمارس هي نفسها

الظلم، وتعمل لحسابها الخاص، وتغرف بدورها من أموال الدولة، ولذا يكون اختلاس الأموال الأميرية أمراً طبيعياً في الدول المستبدة^(٦٠). ومن العادات المستقرة في الدول الاستبدادية ألا يدخل إنسان على من كان أعلى منه مرتبة دون أن يقدم إليه «هدية»، ولو كان المهدي إليه هو الملك نفسه، وهكذا نجد، مثلاً، أن عاهل المغول لم يكن يتقبل عرائض رعاياه إلا ومعها بعض الهدايا، أما من لا يدفع منهم شيئاً فترفض عرائضهم^(٦١)! «وهذا مايجب أن يحدث في دولة لا يعد أحد فيها مواطناً، في دولة يسودها المبدأ القائل: إن الأعلى غير مدين للأدنى بشيء، في حكومة لا يعتقد الناس فيها أنهم مرتبطون بشيء إلا مايفرضه بعضهم على بعض من العقوبات، في حكومة تكون ذات أعمال قليلة، ويندر أن يحتاج أحد منها إلى المثل بين يدي شخص عظيم... وفي النظام الجمهوري تكون الهدايا أمراً كريهاً^(٦٢)، وذلك لعدم احتياج الفضيلة إليها، وفي النظام الملكي يكون الشرف عاملاً أقوى من الهدايا، أما في الحكومة المستبدة، حيث لا شرف، ولا فضيلة، فلا يشرع أحد في العمل إلا عن أمل في رغد العيش»^(٦٣).

الزاوية الثالثة : فصل السلطات

الحرية السياسية التي نادي بها مونتسكيو لم تكن تعني حرية التصرف وفق الأهواء الشخصية، بل تعني أن لكل مواطن أن يعمل كل مايسمح به القوانين. ذلك لأنه لو أبيع للمواطن أن ينتهك القوانين ويتجاوزها لما بقيت هناك حرية، لأن الجميع سيبيعون لأنفسهم انتهاك القوانين بدورهم. ولا تتوافر الحرية السياسية إلا حين لا تنقضها تجاوزات السلطة، ولكي لا تتجاوز السلطة حدودها لا بد أن تكون هناك سلطة كابحة لها، ومن هنا جاء مبدؤه الشهير «لا بد للسلطة أن تحد السلطة». ويوجد في الدولة ثلاث سلطات :

أ - السلطة التشريعية : (تشريع القوانين المنظمة لعلاقات الأفراد في المجتمع).

ب - السلطة التنفيذية : (وهي تشمل أيضاً الشؤون الخارجية) ومهمتها تنفيذ القوانين الصادرة عن السلطة السابقة . وحفظ الأمن بالداخل . وحماية البلاد من الاعتداءات الخارجية .

ج - السلطة القضائية : وهي التي تقوم بتطبيق القوانين على المنازعات التي تنشأ بين الأفراد والفصل في الخصومات وفرض العقوبات على كل من يخالف نصوص القوانين^(٦٤) . ولقد أكد مونتسكيو أن الفصل القاطع بين هذه السلطات الثلاث في الدولة هو الشرط لوجود الحرية ، يقول : «إذا اتحدت السلطة التشريعية مع السلطة التنفيذية فلن تكون هناك حرية ، إذ يخشى أن نفس الحاكم ، أو نفس مجلس الشيوخ (الهيئة التشريعية) يسن قوانين استبدادية من أجل أن ينفذها استبدادياً . ولن تكون هناك حرية أيضاً إذا كانت سلطة القضاء غير منفصلة عن السلطة التشريعية ، والسلطة التنفيذية ، لأنها إذا كانت مرتبطة ، بالسلطة التشريعية ، فإن السلطة على حياة المواطنين وحريتهم ستكون اعتبارية ، إذ سيكون القاضي مشرعاً أيضاً . وإذا ارتبطت بالسلطة التنفيذية ، فيمكن أن تكون للقاضي سلطة البطش . وسيضيع كل شيء لو أن نفس الشخص ، أو نفس الهيئة من الرؤساء أو من النبلاء أو من الشعب مارست هذه السلطات الثلاث معا : سلطة تشريع القوانين ، وسلطة تنفيذ القوانين العامة ، وسلطة الفصل في الجرائم والمنازعات بين الأفراد^(٦٥) . وإذا أراد الحكام أن يكونوا مستبدين بدأوا بتجميع السلطات في شخصهم دائماً . »^(٦٦) .

(٢) روسو (١٧١٢ - ١٧٧٨):

الفكرة التي ناضل «لوك» من أجل الدفاع عنها ضد «فلمر» - وهي أن الناس أحرار بالطبيعة - كانت مسلمة عند «روسو»، فهو يفتتح بها كتابه «العقد الاجتماعي» وكأنها بديهة لا تحتاج إلى عناء البرهنة أو التدليل عليها: «يولد الإنسان حراً، لكننا نراه مكبلاً بالأغلال في كل مكان...»^(٦٧) وهو يريد هذا الوضع السيئ إلى الأنظمة السياسية والاجتماعية الفاسدة التي سلبت الناس حريتهم الطبيعية، بحجج وأعداء شتى، وجعلتهم مجرد قطع من الماشية «ولكل قطع راعيه الذي يحرسه ليفترسه»^(٦٨).

لقد دعم «روسو» مسيرة الديمقراطية، وأمدّها بكثير من العناصر الهامة. صحيح أنه كان يؤمن بنوع خاص منها هو «الديمقراطية المباشرة»، إلا أن هناك أفكاراً عامة ومشتركة وأساسية بين جميع أنواع الديمقراطية، منها: أن يكون الحكم للشعب برضا الناس وموافقتهم، وبالاتفاق بينهم من ناحية، وبين الحاكم من ناحية أخرى. وهو ما أسماه «روسو» بالعقد الاجتماعي، ومنها أن يكون مفهوم الشعب عاماً وشاملاً لا يقتصر على فئة أو طبقة أو هيئة معينة، ومنها أن تسود المساواة بين جميع أفراد الشعب، وأن تتوافر للجميع حرية إبداء الرأي والمناقشة، وحق الاقتراع العام، وأن تكون القوانين ممثلة للإرادة العامة لا لإرادة شخص أو مجموعة من الأشخاص... إلخ، وسوف نعرض فيما يلي لبعض هذه الأفكار في شيء من الإيجاز.

والأساس الذي يركز عليه «روسو» في رفضه للنظم الاستبدادية التي تحيل البشر إلى عبيد للحاكم، هو أن تكوين الدولة لابد أن يعتمد على الاتفاق الحر بين الناس، فهادام الإنسان ليس له سلطة طبيعية على إخوانه من البشر، وما دامت القوة لا تمنح الحاكم أي حق، ترتب على ذلك أن أي سلطة مشروعة بين

الناس ينبغي أن تقوم على أساس الاتفاق»^(٦٩). لكن ألا يجوز أن يكون الخضوع لقوة الحاكم هو نفسه ضرباً من ضروب الاتفاق؟. يجب روسو بالنفي، «... فالخضوع للقوة هو فعل من أفعال الضرورة، لا من أفعال الإرادة...»^(٧٠) وبالتالي لا يمكن أن يقوم الخضوع لقوة الحاكم على أساس الاتفاق. وهنا يفند «روسو» فكرة المفكر والمشرع الهولندي جروتوس Grotius, Hugo (١٥٨٣-١٦٤٥) التي يقول فيها «إذا كان في استطاعة الفرد أن يتنازل عن حريته، ويصبح عبداً لسيد ما، فلم لا نقول إن شعباً بأسره يمكن أن يتنازل عن حريته ليصبح رعية لملك ما؟». ويرد «روسو» بأن التنازل عن شيء هو إعطاؤه أو بيعه، والإنسان الذي يصبح عبداً لآخر لا يعطي نفسه بل يبيعها، على الأقل، من أجل قوته، لكن ما هو المقابل الذي يبيع الشعب نفسه من أجله؟، من المستبعد جداً أن يوفر الملك الطعام لشعبه، لأنه، على العكس، يستمد طعامه منه، والملك، كما يقول رابليه Rabelais لا يرضون بالقليل من الطعام ولا يعيشون على الكفاف! فهل يتنازل الناس عن حريتهم، ويبيعون أنفسهم للملك، لكي يأخذ ممتلكاتهم أيضاً؟!

لكن قد يقال إن الحاكم المستبد، أو الطاغية، يضمن لرعاياه السكينة والسلام، لا القوات والطعام. غير أنها حجة يرد عليها بأن الشعوب تخوض الحروب، في الخارج، لإشباع طموح حكامها ونهمهم الذي لا يرتوي، كما أن قهر أعوانه، في الداخل، ومطالبهم المزعجة، ومنازعاتهم هي التي تعكر صفو السلام والهدوء في حياة المجتمع، وتتسبب في تعاسة الناس وشقايتهم! وحتى لو افترضنا، جدلاً، أن الحكم الاستبدادي يوفر الهدوء والسكينة للناس، ألا يكون هذا الهدوء، وتلك السكينة، أشبه بصمت السجن، ألا يكون ثمة قيمة لسكيتك وأنت في زنزانة السجن؟! يكفي ذلك لأن تكون سعيداً؟ أتكون الزنزانة في هذه الحالة، أمراً مرغوباً فيه؟ ألم يكن اليونانيون

المسجونون في كهف السيكلوب Cyclops*، يعيشون هادئين في سلام، وهم ينتظرون دورهم ليلتهمهم هذا المارد؟^(٧١).

ويعتقد «روسو» أن الحكم التعسفي، لكي يصبح حكماً مشروعاً، لابد أن يكون لكل جيل جديد الحرية في قبوله أو رفضه، إلا أن الحكم في هذه الحالة يكف عن أن يكون تعسفياً^(٧٢). إن تنازل الإنسان عن حريته يعني أنه يتنازل عن إنسانيته، أي أن يتنازل عن حقوقه وواجباته كإنسان. ولا يمكن أن يكون هناك مقابل *quid pro quo* لمن يتنازل عن كل شيء. إذ الواقع أن مثل هذا التنازل مضاد لطبيعة الإنسان ذاته، فلو أنك انتزعت منه حرية الإرادة كلها، فإنك تنتزع عنه كل مغزى أخلاقي في أفعاله. وأخيراً فإن الاتفاق الذي تكون فيه السلطة المطلقة في جانب، والطاعة المطلقة في جانب آخر هو اتفاق باطل وضد المنطق^(٧٣). وهكذا ينتهي «روسو» إلى أن حق الاستعباد، من أية زاوية نظرنا إليه، هو حق باطل، لا لأنه لا يمكن تبريره فحسب، وإنما لأنه لغو ولا معنى له. والواقع أن كلمة «حق» وكلمة «استعباد» كلمتان متناقضتان، إحداهما تلغي الأخرى. وسواء أكان الأمر بين إنسان وإنسان، أو بين إنسان وشعب بأسره، فمن الخلف المحال، دائماً، أن نقول: «إنني أعقد معك اتفاقاً بموجبيه يكون كل شيء على حسابك وكل شيء في صالحتي، وسوف أحترمه مادام يروق لي ذلك، وسوف تحترمه أنت مادام يروق لي أيضاً!»^(٧٤).

الاتفاق السليم — وهو ما سماه «روسو» بالعقد الاجتماعي — إنما يقوم على

* السيكلوب، وهي تنطق باليونانية كيكلوب، تعني حرفياً «العين المستديرة»، وهو في الأساطير اليونانية عملاق بعين واحدة في جبهته. ويروي هزئود أن هذا النوع من العمالقة هو الذي أعطى زيوس Zeus كبير الآلهة أسلحته الخاصة من الرعد والبرق. أما «هوميروس» فقد روى في الأوديسه أن «أوديسيوس» وقع أسيراً، هو وأصحابه أثناء رحلة العودة من حرب طرواده، في قبضة زعيم السيكلوب واسمه بوليفموس Polyphemus وأنه سجنهم في كهف في جبل أثينا في صقلية، وظل يلتهمهم واحداً إثر الآخر، حتى تمكن أوديسيوس أن يفتق عينه ويهرب مع من تبقى من رجاله.

موافقة جميع الإرادات الحرة لجميع أفراد الشعب، بحيث يكون الالتزام الاجتماعي للفرد داخل الجماعة التزاماً حراً وذاتياً. إنه نوع من الاتحاد يحمي شخصية كل فرد وممتلكاته، ويدافع عنها باستخدامه القوة العامة للمجتمع ويطيع فيه الإنسان الفرد نفسه فقط، بالرغم من أنه متحد مع الباقين، وبالتالي فإنه يبقى محتفظاً بأقصى درجات حريته^(٧٥). ويقول روسو: «إننا إذا استبعدنا من الميثاق الاجتماعي ما ليس من جوهره فسوف نجد أنه يتقلص إلى العبارة التالية: «يسهم كل منا في المجتمع بشخصه، وبكل قدرته تحت إدارة الإرادة العامة العليا، ونلتقي على شكل هيئة كل عضو فيها جزء لا يتجزأ من الكل»^(٧٦). وهكذا تظهر «الجمهورية» أو الهيئة السياسية التي يطلق عليها أعضاؤها اسم «الدولة». أما المشاركون فإنهم يتخذون بصورة جماعية اسم «الشعب»، ويسمون فرادى باسم «المواطنين» بمقدار ما يشاركون في قوة السيادة، وباسم «الرعايا» من حيث إنهم يخضعون لقوانين الدولة^(٧٧).

ومن المهم هنا أن نلاحظ أن «روسو» يدافع عن الشعب ككل أو ما يسميه أحياناً باسم «عامّة الشعب» أو الشعب كافة، دون أن يهتم ببطقة معينة كالأشراف أو النبلاء، على نحو ما فعل «مونتسكيو»، فالفضائل الخلقية موجودة بأعظم صفاء وأشدّ نقاء بين عامّة الشعب، يقول في كتابه «إميل»: «عامّة الشعب هم الذين يؤلفون الجنس البشري، وما ليس بالشعب يستأهل بشقّ الأنفس أن يؤخذ في الاعتبار. والإنسان هو الإنسان في شتى الدرجات، وإن كان الأمر كذلك، فإن الدرجات الأوفر عدداً هي التي تستحق أقصى ما يمكن من الاحترام»^(٧٨). ولا يكون هناك مبرر لوجود الحكومة إلا إذا ظلت السيادة في يد الشعب، فكل قانون لا بد أن يجيزه التصويت المباشر لجميع المواطنين «عندما يقترح قانون في الجمعية الشعبية، فليس ما يطلب مع الشعب هو الموافقة على القانون المقترح أو رفضه، بل بيان ما إذا كان ينسجم من الإرادة العامة التي هي إرادة الشعب. وعندما يدلي كل فرد بصوته، فإنه

بدلي برأيه في هذا القانون المقترح وتعرف الإرادة العامة بعدد الأصوات . وعندما يتغلب ، إذن ، الرأي المعارض لرأبي ، فذلك لا يدل على شيء سوى أنني كنتُ مخطئاً ، وأن ما ظننت أنه الإرادة العامة لم يكن كذلك ، ولو أن رأبي الخاص هو الذي تغلب لكنت فعلت غير ما كنت أردت . وفي تلك الحالة لا أكون حراً . وهذا يفترض في الحقيقة أن جميع صفات الإرادة العامة مازالت كامنة في الأغلبية ، وعندما يبطل ذلك لا تعود الحرية ممكنة مهما كان الجانب السذي يقف المرء في صفه»^(٧٩) . ومع ذلك فإن روسو يحذرنا من طغيان الأغلبية ، وهي فكرة سوف يهتم بها «دي توكفيل» اهتماماً شديداً في كتابه «الديمقراطية في أمريكا» . كما سوف يقف عندها «جون ستيوارت مل» طويلاً في كتابه عن الحرية . ومن أجلها رفض «روسو» الديمقراطية النيابية ، لأنه رأى أنها تعطي الأغلبية سلطة مطلقة ، ومن ثم تجرد الأقلية نفسها مضطرة إلى الإذعان . وهكذا فضل الديمقراطية المباشرة : «ما الشروط الصعبة التي ينبغي أن تتحقق في مثل هذا النوع من الحكم ؟ . أولاً : وجود دولة صغيرة جداً يكون الشعب فيها سلس القيادة ، ويمكن فيها لكل مواطن أن يعرف بسهولة جميع المواطنين الآخرين . ثانياً : بساطة كبيرة في الطباع والأخلاقيات تحول دون تشعب الأمور والخوض في المسائل الشائكة . وبعدئذ يتطلب الأمر كثيراً من المساواة في المراتب والثروات إذ من دونها لا يمكن للمساواة في الحقوق والسلطة أن تدوم طويلاً . وأخيراً القليل من الترف أولاً شيء منه البتة . .»^(٨٠) .

هذا هو نمط الديمقراطية المباشرة ، في دولة صغيرة ، الذي يقترحه «روسو» ، وهو يقوم على اتفاق بين الأفراد يتنازل فيه كل منهم للمجموع عن حقه في السيادة ، بحيث تشترك إرادة الفرد مع إرادة الآخرين لخلق ما يسمى بالإرادة العامة General Will ، وبهذه الإرادة العامة يستطيع الشعب أن يحمي نفسه من أطماع الإيرادات الخاصة . ويتم ذلك بالخضوع للقوانين التي تتجلى

فيها حرية المواطن ، ذلك لأنه عندما يطيع القوانين فإننا يطيع الإرادة العامة التي هي إرادته وإرادة الجميع وإذا ثار على القوانين ، وجب رده بالقوة إلى الطاعة لأن ثورته تعني تمردته على إرادته هو^(٨١) . ويسير «روسو» قدما لتحديد معنى الحرية فيقول : «لا تعتمد الحرية على أن يفعل الفرد ما يريد بإرادته الخاصة بقدر ما تعتمد على ألا يخضع لإرادة شخص آخر. وهي تعتمد أكثر على عدم خضوع الآخرين لإرادتي الخاصة ، ففي الحرية العامة ليس لأحد الحق في أن يفعل ما تحرمه عليه حرية الآخرين : إن الحرية الحققة لا تدمر نفسها قط . وهكذا نجد أن الحرية من دون العدالة هي تناقض حقيقي ، فلا حرية بغير قوانين ، ولا حرية عندما يكون أي شخص فوق القانون . . والشعب الحر يطيع ، لكنه لا يخضع . لديه قضاة ، لكن ليس فيه سادة ، هو لا يطيع شيئا سوى القوانين ، وبفضل قوة القوانين فإنه لا يطيع البشر»^(٨٢) . ويقول في مكان آخر : «لا بد لنا أن نضيف أن الإنسان يكتسب من المجتمع المدني الحرية الأخلاقية ، وهي وحدها التي تجعل الإنسان سيد نفسه ، ذلك لأن سلوك الإنسان لو حكمته الشهوة وحدها فهذه هي العبودية ، في حين أن الحرية هي طاعة القانون الذي نلزم به أنفسنا»^(٨٣) .

ونحن هنا نلمح بواكير فكرة هيجل الشهيرة في تعريف الحرية بأنها «التحديد الذاتي Self - Determination » ، وهي الفكرة التي اعتمدت هي نفسها على فكرة كانط في استقلال الإرادة Autonomy التي تُشرع لنفسها قانونا لتسير عليه ، فكأن الحرية هي أن يطيع الإنسان نفسه أو إرادته الكلية . فهو عندما يطيع القانون الذي اشترك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في سنه فإنه في الواقع يطيع نفسه ، وعندما يعصي هذا القانون ، بما يترتب على هذا العصيان من عقاب ، فإنه يطلب العقاب لنفسه . وهكذا يصبح سلوك الفرد وحرية صورة مصغرة للديمقراطية ، وهي أن يحكم المرء نفسه بنفسه ! ، وتكون

الديمقراطية السياسية أن يحكم الشعب نفسه بنفسه، وعندئذ فقط يكون حراً.

(٣) إمانويل كانط I.Kant (١٧٢٤ - ١٨٠٤)

انتشرت آراء «روسو» في بلدان أوروبية كثيرة، وفي أوضاع سياسية مختلفة فيما بينها أتم الاختلاف، في نهاية القرن الثامن عشر، وبداية التاسع عشر، فقد واصل المفكرون الألمان اهتمام روسو بالحرية وكيفية تحقيقها، «ويقف كانط وهيكل، على التوالي، شاهدين على مدى تأثير روسو، رغم انتقادات هيكل لنظرية روسو عن الحرية، وانتقادات كانط لآرائه السياسية على أسس مشابهة»^(٨٤).

أما كانط، الذي كان معاصراً لروسو، فهو يعترف صراحة أنه مدين له في صياغة فلسفته الأخلاقية، كما أنه قد عبر عن فكرة «روسو» نفسها وهو يضع الأسس السياسية في بناء الدولة، يقول: «لقد كنت بطبعي طليعة ومولعاً بالعلم، ووضعت فيه شرف الإنسان. وكنت أزدري العوام الجهال. فردني روسو إلى الصواب. وعلمني أن أرغب عن متاع الغرور، وأن أضع في مكارم الأخلاق كرامة الإنسان على الحقيقة، لقد كان روسو أشبه بنيوتن الأخلاق، لقد استكشف في العنصر الأخلاقي ما يمسك على الطبيعة الإنسانية وحدتها، كما ان نيوتن قد وجد المبدأ الذي يربط قوانين الطبيعة الفيزيائية بعضها ببعض...»^(٨٥).

ولا شك أن كانط أسهم بكثير من الأفكار الهامة التي غذت فكرة الديمقراطية دون أن يعتمد ذلك على نحو مباشر، فالأخلاق الكانطية، بها لها من سمو ورفعة، أبرزت قيمة الإنسان في هذا العالم، ولعل أهم ما جاءت به تأكيدها لفكرة الكرامة البشرية، وهي القيمة الأخلاقية التي ينبغي أن تكون

أرفع القيم جميعا . وكذلك فكرة الإلزام المتصلة بها ، وهو إلزام عجيب يفرض الطاعة ، لكنه في الوقت نفسه ، يعمل من الداخل لا من الخارج ، كقانون مطلق يعطيه الكائن لنفسه . . وإلى غير ذلك من أفكار لخصها في ثلاث قواعد أساسية للأخلاق هي نفسها أوامر مطلقة .

القاعدة الأولى : «اعمل بحيث تكون قاعدة سلوكك قانونا عاما للناس جميعا»^(٨٦) . وهكذا يصبح السلوك الأخلاقي هو ما يتفق مع العقل ، لأنه ما يمكن لنا تعميمه دون أن نقع في تناقض أو دون أن نلغي الفعل نفسه ، ومن هنا كان الانتحار ، أو عدم الوفاء بالوعد ، أو الامتناع عن سداد الديون . . . إلخ كلها رذائل أخلاقية لأنها إذا أصبحت قانونا عاما للناس جميعا فإنها في حالة الانتحار تؤدي إلى هلاك البشر ، وبالتالي إلى إلغاء الانتحار نفسه ، وقل مثل ذلك في عدم الوفاء بالوعد أو الامتناع عن سداد الدين .

القاعدة الثانية : «اعمل بحيث تعامل الإنسانية دائما ، سواء في شخصك أو في شخص غيرك على أنها غاية في ذاتها ، ولا تعاملها أبدا كما لو كانت مجرد وسيلة»^(٨٧) «وهي قاعدة هامة في معاملة الآخرين ، بحيث لا نهبط بهم إلى مرتبة الأشياء أو الجماعات التي نتخذها وسائل لتحقيق أغراضنا ، بل لابد أن نعاملهم «كغاية» باستمرار ، لكن كيف يمكن أن أعامل الآخرين على أنهم غاية دون أن أنزل بنفسي إلى دور الوسيلة؟! أستطيع ذلك لو أن جميع الإرادات اتفقت والتقت في غايات ، ولو أن إرادتي اتفقت مع الإرادة العامة . ومن هنا كانت هذه الفكرة أساس كل تشريع عملي . . .»^(٨٨) .

القاعدة الثالثة : «اعمل بحيث تشّرّع قاعدة عملك ، وإيرادتك قانونا عاما شاملا للناس جميعا» . وهنا نجد كانه يؤكد أن السلوك الأخلاقي لا يقوم على العواطف أو الدوافع والميول ، بل على علاقة الكائنات العاقلة بعضها

ببعض بحيث ينبغي أن تكون إرادة الموجود العاقل إرادة مُشرعة، «إذ لو كان الأمر على خلاف ذلك لتعذر على الكائن العاقل أن يتصور أنه غاية في ذاته، هكذا يربط العقل كل مسلمة من مسلمات الإرادة، بوصفها مصدر تشريع كلي عام. بكل إرادة أخرى. . وهو في ذلك يصدر عن فكرة الكرامة التي للكائن العاقل الذي لا يخضع لغير القانون الذي يضعه لنفسه»^(٨٩).

ولقد انعكست هذه القواعد الأخلاقية في فكر كانط السياسي لاسميا في الأسس السياسية التي وضعها لبناء الدولة، فهي في رأيه تقوم على ثلاثة مبادئ عقلية:

١ - حرية كل عضو من أعضاء المجتمع بوصفه إنسانا (الحرية من حيث هو إنسان) وهو هنا يتفق مع «روسو» في أن الحرية جزء من ماهية الإنسان لا يستطيع أن يتنازل عنه، وإن هو فقدناها فَقَدَ معها إنسانيته، (وسوف يجعلها هيجل بعد ذلك ماهية الإنسان نفسها)، فالحق الفطري الوحيد هو الحرية، بالمقدار الذي به يمكن أن يتعايش المرء مع حرية الغير وفقا لقانون كلي. وهو حق مكفول للإنسان بها هو إنسان، أي بمقتضى إنسانيته^(٩٠). ولا شيء يساعد الإنسان على النمو وتطوير ملكاته وقدراته كما تساعد الحرية، وليس هناك شيء يتطلبه التنوير قدر ما يتطلب الحرية، وإنما يتطلب من ضروب الحرية ذلك الضرب الذي يتصف بأنه أكثرها تجردا من الضرر، وهو حرية الاستخدام العلني للعقل في جميع الأمور.^(٩١). ومن هنا فقد راح كانط في مقاله الشهير «ما التنوير؟»^(٩٢)، يهاجم تقييد الحريات، ومنتقد فكرة «الطاعة» التي تتردد على ألسنة الكثيرين من المسؤولين عن شؤون الدولة؛ «فالقائم على خزانة الدولة يقول: لا تفكر، بل ادفع، والضابط يقول: لا تفكر بل نفذ، والكاهن يقول: لا تفكر بل آمن. . وفي كل ذلك تقييد للحرية. . مع أن الاستخدام العلني للعقل ينبغي أن يكون في كل وقت حراً،

فهو وحده الذي يستطيع أن ينشر التنوير بين الناس . . .» (٩٣). ولهذا فقد جعل شعار التنوير «تشجيع واستخدام عقلك! هذا هو شعار التنوير» (٩٤). والدولة التي تجبر مواطنيها على «الطاعة العمياء» إنما تعاملهم على أنهم أطفال قصر لم يبلغوا سن الرشد بعد، كما أن الحاكم الذي يقوم بتقرير ما هو خير وما هو شر، ما هو صواب وما هو خطأ بالنسبة للأفراد، هو أسوأ أنواع الطغاة، لأن كل فرد ينبغي عليه أن يفعل وفقاً للأهداف العقلية، وينبغي أن تكون لديه الشجاعة للاعتماد على عقله (٩٥).

٢- المساواة لكل فرد من أفراد المجتمع بوصفه أحد رعايا الدولة، وهو مترتب على المبدأ السابق؛ «فمبدأ الحرية الفطرية يشمل في داخله: المساواة الفطرية» (٩٦). ويعني ذلك المساواة أمام القانون، كما يعني أن تكون جميع التزاماتنا تجاه الدولة واحدة، كما يعني ثالثاً أنه إذا خالف أحد الأشخاص القانون، وجب أن يعامل بنفس الطريقة التي يعامل بها أي شخص آخر، بغض النظر عن الطبقة التي ينتمي إليها، فليس هناك قانون للأغنياء وآخر للفقراء. كما تعني المساواة، أخيراً، أنه يجب على جميع المواطنين المشاركة بصورة متساوية في الواجبات التي تفرضها الدولة (٩٧). وفضلاً عن ذلك فإننا نجد كنانط، تأكيداً لمبدأ المساواة، يرفض الامتيازات المورثة، سواء أكانت امتيازات الطبقة أو المراتب أو الأسر أو غيرها، فكل عضو من أعضاء الدولة من حقه «أن يصل إلى أية درجة من الدرجات التي يمكن أن يحصل عليها عن طريق موهبته، واجتهاده، وحظه السعيد، ويجب على أقرانه ألا يقفوا في طريقه عن طريق الامتيازات المورثة أو امتيازات المنزلة، وبالتالي يعوقونه وأبناءه بصورة غير محدودة» (٩٨).

٣- أن يكون كل فرد في المجتمع سيد نفسه، وأن يعتمد على نفسه باعتباره مواطناً (أي الاستقلال من حيث هو مواطن). «فلا يكون الفرد مواطناً إذا كان

تابعاً لغيره، معتمداً على سيده»، بل لابد أن يكون ذا وجود مستقل معتمداً على حقوقه وملكاته وقواه حتى يكون عضواً عاملاً في الدولة. والفرد الذي يتميز بالاستقلال هو مواطن إيجابي نشط وهو وحده الذي له حق التصويت، إذ ما قيمة حق التصويت إذا كان يعطى لفرد لا يكون سيد نفسه؟! لن يكون حراً، في هذه الحالة، في اتخاذ أي قرار. ولا في إصدار تشريع يتفق مع العقل.

وليست هذه المبادئ الثلاثة قوانين تصدرها الدولة، وإنما هي قواعد عقلية لابد أن تكون في ذهن المشرع، وهي في النهاية التعبير السياسي لقواعد كانط الأخلاقية، وبمراعاتها ينال كل إنسان الاحترام لشخصه، ويحقق كرامته، ويعامل كغاية لا كوسيلة. وهذه القواعد الشاملة لابد أن تشكل مجموعة التشريعات العامة. حتى تصنف الإرادة «بالاستقلال الذاتي» Autonomy «والشمول» University^(٩٩).

هذه مجموعة من الأفكار المتناثرة التي دعمت فكرة الديمقراطية، ربما بطريقة غير مباشرة، عندما أكدت على كرامة الإنسان، وحرية، واستقلال إرادته، ومعاملته كغاية لا وسيلة لإشباع ميول الآخرين وشهواتهم، وبالتالي فأى حكم دكتاتوري مرفوض من أساسه لأنه، على أقل تقدير، سوف يعامل الناس كأدوات لإرضاء أطماعه.

(٤) هيجل (١٧٧٠ - ١٨٣١):

الصورة التقليدية الشائعة عند كثير من شراح هيجل أنه كان معارضاً للديمقراطية، فقد نظرت إلى الدولة على أنها شخص أعلى يحدد ماهية المواطن ويزوده بالمبادئ ووسائل السلوك السياسي والأخلاقي، فهو لا يوجد كموجود يحدد نفسه بنفسه، وإنما كموجود تحدده الدولة فيما يقول

الفيلسوف الفرنسي التومائي جاك ماريتان (Jacques Maritain) (١٨٨٢ - ١٩٧٥) وكثيرون غيره^(١٠٠). والواقع أن هذه تفسيرات خاطئة لنظرية هيجل السياسية، وقد يكون بعضها مغرضاً لأسباب شتى!؛ فما تعارضه الدولة، وما قد تلجأ إلى قهره هو أهواء الفرد ونزواته، أما إرادته، الحقيقية الأصلية فهي تصل إلى تحررها الكامل في الدولة^(١٠١). ولن نطيل في مناقشة هذا الموضوع، إذ يكفي أن نشير إلى بعض الأفكار الهيجلية الأساسية:

(١) أساس الدولة عند هيجل هو القانون: فما يحكم ويحدد حياة الفرد في الدولة ليس عاملاً خارجياً، ولا قوة خارجة عن الفرد، وإنما هو القانون، القانون الذي يدركه المواطن عن وعي بوصفه موجوداً عاقلاً حراً. لكن ذلك لا يعني القانون الذي يصدره الحاكم بإرادته التعسفية، أو أية إرادة جزئية أخرى، بل القانون الذي يتفق مع العقل؛ «لأن مضمون القانون هو الحق، أو ينبغي أن يكون هو الحق» وهناك شروط أربعة أساسية للتحديد العقلي للحق بحيث يصبح قانوناً، أعني تشريعاً، وهي:

أ - لا بد أن يكون عاماً وشاملاً، أعني أن يطبق بلا استثناء ولا تمييز على جميع الأعضاء في الدولة، وبالتالي فهو المبدأ الأقصى للعدالة الذي تحسم، في النهاية، بناء عليه جميع المشاحنات بين الناس.

ب - لكي يكون القانون مشروعاً «لا بد أن يعرف على نحو كلي» لأنه إذا ما كان القانون سوف يطبق تطبيقاً إلزامياً على كل مواطن، فلا بد لكل مواطن أن يعرف مضمونه، وإلا فسوف يكون من الصعوبة القصوى أن تعتبر المواطنين مسؤولين أمام بنود هذا القانون «فالقانون يختص بالحرية، أعني بأمن وأقدس شيء في الإنسان، والشيء الذي لا بد أن يعرفه الإنسان هو: هل هناك قوة تضغط عليه أم لا» (أصول فلسفة الحق - ملحق فقرة ٢١٥).

ج - لا يكون قانون ما مشروعاً ما لم تدعّمه وتنفذه سلطة عامة ، ومهمة هذه السلطة أن تتحقق من أن العدالة قد أخذت مجراها في الحالات التي ينشب فيها بين المواطنين صراع أو ينتهك فيها القانون .

د - لا يكون القانون مشروعاً ما لم يتمثل روح الشعب كواقع تاريخي ويعبر عنه ، أعني مستمداً من قيمه وطموحاته وإلهاماته ، وعاداته وتقاليده ، ونظرته العامة إلى الحياة ، وتأثير وضعه الجغرافي على مزاجه الثقافي (١٠٢) .

(٢) الحكومة التي يدافع عنها هيكل هي حكومة القانون . ويصبح هذا القانون موجوداً بالفعل ، عن طريق الدستور الذي لا يحدد فقط تنظيم المجتمع ، بل أيضاً نوع المؤسسات التي تزدهر بداخلها شخصية المواطن النامية وتصل إلى النضج . ومن هنا فقد دان هيكل الاستبداد ، كما دان وجهة النظر التي تقول إن القوة هي أساس الدولة ، أو لابد أن تكون هي الأساس الذي تقوم عليه . الاستبداد يعني أية حالة يغيب فيها القانون ، وحيث تعتبر الإرادة الجزئية بما هي كذلك ، سواء أكانت إرادة الملك أو جماعة من الغوغاء ، قانوناً ، أو أنها ، على الأصح ، تحل محل القانون ، في حين أن سيادة الدولة إنما توجد للحظة مثالية في الحكومة الدستورية الشرعية ، وهي مثالية المجالات الجزئية ، والوظائف الجزئية «(فلسفة الحق فقرة ٢٧٨ - وقارن أيضاً فقرة ٢٥٨) .

(٣) يكون الدستور عقلياً إذا ما عبر عن غاية الإنسان القصوى ، ألا وهي الحرية «إن غاية العقل المطلق أن تتحقق الحرية بالفعل» (ملحق للفقرة رقم ٢٥٨) . وعلى ذلك فإننا لا نستطيع أن نقبل أن يوصف الدستور بالعقلانية ، وبالتالي أن نقول إنه مشروع ، ما لم يوفر شرطاً كافياً لبلوغ الحرية . وباختصار لا يكون الدستور عقلياً إلا إذا :

أ - جسد إرادة الشعب وعبر عنها

ب - شجع وعزز حرية المواطنين

ج - ضمن الوحدة والانسجام بين سلطات الدولة ومؤسساتها المختلفة (١٠٣).

(٤) ينبغي للدستور العقلي الحقيقي أن يأخذ بالمبدأ الذي يقول إنه ينبغي على المواطن أن يُقبل كموجود عاقل ، أعني بوصفه شخصا . وهو بما هو كذلك ينبغي أن يعامل كغاية في ذاته ، ولا يعامل أبدا كوسيلة . (قارن فكرة كانط السابقة).

ويرى هيجل أن هذا المبدأ هو المبدأ الأساسي في الدولة . وهذا يعني من زاوية الفلسفة السياسية أنه لابد أن تعامل الدولة أعضائها كأشخاص . غير أن الشخص هو موجود ذو حقوق ، ولا يستطيع أن يبلغ شخصيته مالم تحترم الدول الحقوق وتصنها .

(٥) المواطن عند هيجل يشارك في العملية السياسية ، أعني في صياغة القوانين وتنفيذها بطريقتين ؛ مباشرة وغير مباشرة :

أ - يشارك بطريقة غير مباشرة بواسطة السلطة التشريعية التي هي مجلس للمقاطعات أو الطبقات أو الفئات ينتخب الشعب أعضائه .

ب - يشارك المواطن على نحو مباشر في العملية السياسية عن طريق التصويت العلني ، بإبداء رأيه الشخصي الخاص في المسائل المتعلقة بشؤون الدولة .

تلك ، بإيجاز شديد ، مجموعة من الأفكار الهيكلية الأساسية التي حاربت طغيان الحاكم واستبداده ، وأرادت إقامة دولة على أساس عقلي متين ، أما القول بأن هيجل كان ينتقد الديمقراطية ، فالسبب في ذلك هو أنه كان يضع

في ذهنه، أساساً، نظرية «روسو» عن الدولة . ولا مجال هنا لمناقشة هذه النظرية التي تقوم، في رأي هيجل، على إرادة جزئية تعسفية .^(١٠٤)

(٥) جون ستيوارت مل J.S. Mill (١٨٠٦ - ١٨٧٣)

كان «مل» رائداً عظيماً من رواد الحركة الليبرالية السياسية في إنجلترا دعمها من جميع جوانبها بكل ما كتب (وقد ترجمنا معظم هذه الكتب)^(١٠٥) ؛ لهذا سوف نكتفي بأن نقف عند ثلاث أفكار هامة هي :

(١) الحرية والسلطة :

ناقش جون ستيوارت مل العلاقة بين الحرية والسلطة بصفة عامة دون أن يقتصر على دراسة حرية الفرد أو سلطة الحاكم . فامتدت فكرته عن السلطة لتشمل بالدرجة الأولى سلطة المجتمع ، ليتعرف على الحدود التي تقف عندها حتى لا تمس الحرية الفردية الأثرية عنده . ولقد استهدف من هذه الدراسة أن يؤكد مبدأ واحداً، هو ما يسميه «بالتحكم» في معاملات المجتمع لسلوك الفرد بطريق القهر والسيطرة، سواء أكانت الوسائل المستخدمة هي القوة البدنية في صورة عقوبات مشروعة أو إكراه أخلاقي يمارسه الرأي العام^(١٠٦) . وهو يعرف هذا المبدأ على النحو التالي : «الغاية الوحيدة التي تسوغ للناس، أفراداً أو جماعات، التدخل في حرية الفعل، لأي عضو هي : حماية أنفسهم منه، ومعنى ذلك أن الغرض الوحيد الذي تستخدم فيه السلطة بطريقة مشروعة ضد الفرد هو منعه من الإضرار بالآخرين أو إيذاء غيره»^(١٠٧) . أما تدخل السلطة - سواء أكانت سلطة الدولة أو المجتمع - لإجبار الفرد على عمل معين - أو الامتناع عن هذا العمل - بحجة أنه سيكون من الأفضل له أن يفعل ذلك، أو لأن تدخلنا سيجعله أكثر سعادة . فهو تدخل مرفوض من أساسه، لأن الجانب الوحيد من سلوك الفرد الذي يكون مسؤولاً عنه أمام

المجتمع هو ما يمس الآخرين، أما ما يمس صاحب السلوك نفسه، أعني استقلاله وما يتعلق بشخصه فهو حر، وله فيه حق مطلق لا تحدده حدود، فللفرد سيطرة كاملة على نفسه؛ على بدنه وعقله^(١٠٨) والواقع أن «مل» يعتقد أن هناك، في المجتمع، منطقة خاصة بالفرد تهم الفرد وحده. ولا تؤثر إلا في نفسه فحسب، وتلك هي منطقة الحرية البشرية. وهي تشمل:

أ - مجال الوعي الباطني الذي يطالب بحرية الضمير بأوسع معانيها، وحرية الفكر، والشعور، والحرية المطلقة للرأي... إلخ.

ب - حرية التذوق والسعي وراء أهدافنا، وتخطيط حياتنا على نحو يتناسب مع شخصيتنا وطباعنا، وحرية العمل الذي نهواه، متحملين ما ينتج عن هذه الحريات من نتائج، مادام ما نفعله لا يلحق بالآخرين أذى.

ج - حرية اجتماع الأفراد بعضهم ببعض، وحرية الاتحاد والتعاون لتحقيق غرض لا يتضمن إلحاق الأذى بالآخرين، على أننا نفترض، بالطبع، أن يكون الأفراد المجتمعون بالغين ناضجين. ولم يضطربهم أحد إلى الاجتماع لا بالإكراه ولا بالغش.

والمجتمع الذي لا توجد فيه هذه الحريات، ولا تحترم في جملتها، لا يمكن أن يكون حراً، مهما كان شكل الحكومة، كما أنه لا يكون حراً حرية كاملة مالم توجد فيه هذه الحريات، على نحو مطلق، وبلا تحفظ^(١٠٩).

وينبئنا «مل» إلى أن نظريته هذه إنما تستهدف التطبيق على الموجودات البشرية الناضجة في ملكاتها فحسب، ومن ثم فهو يستبعد الأطفال، والمراهقين والقصر الذين لم يبلغوا بعد سن الرشد، وهي سن يحددها القانون للرجال والنساء، ذلك لأن القصر يحتاجون إلى رعاية الآخرين، ولابد من حمايتهم من إيذاء أنفسهم بقدر ما نحمي الآخرين من الأضرار الخارجية.

غير أن «مل» للأسف الشديد، يدخل في نطاق «القصر» ما أسماه بالمجتمعات المتخلفة؛ «حيث يمكن اعتبار الشعب نفسه في سن القصور!» وهو يشرح هذه الفكرة لينتهي إلى نتيجة هي في رأينا بالغة الخطورة، يقول:

«ولهذا فإن نظام الاستبداد مشروع كنمط من أنماط الحكم في حكم الهمج والبرابرة، شريطة أن تكون الغاية المنشودة هي إصلاحهم، فالحرية، من حيث المبدأ، لا يجوز منحها للدولة قبل أن يتها الناس فيها، وتكون لديهم القدرة على تحسين أوضاعهم بالمناقشات الحرة على قدم المساواة..»^(١١٠).

غير أن هذه النتيجة التي ينتهي إليها «مل» هي، كما قلنا، بالغة الخطأ والخطورة في آن معا وذلك للأسباب الآتية:

أولاً: ليست الحرية مما يمنح أو يمنع للإنسان حسب ظروفه وأحواله، ذلك لأن الحرية هي «ماهية الروح» كما قال هيغل بحق: «فكما أن ماهية المادة هي الثقل، فإننا من ناحية أخرى يمكن أن نؤكد أن ماهية الروح هي الحرية، والناس جميعاً يسلمون بأن الروح تمتلك، ضمن ما تمتلك من خواص، خاصية الحرية. والفلسفة تعلمنا أن كل صفات الروح لا توجد إلا بواسطة الحرية»^(١١١). ومن هنا فإن تنازل الإنسان عن حريته للحاكم، أو لأي شخص آخر، أنها يعني أنه يتنازل عن إنسانيته، أي أنه يتنازل عن حقوقه وواجباته كإنسان فيما يرى «روسو»^(١١٢).

ثانياً: فإذا قيل إن «مل» يقصد ممارسة الحرية لا الحرية ذاتها، قلنا إن هذه الممارسة لكي تتم على نحو سليم، فإنها تحتاج إلى دربة ومران وجهد ووقت، صحيح أن الإنسان كثيراً ما يسيء استخدام حريته عن جهل أو بسبب سيطرة الغريزة، أو الميل مع الهوى... إلخ، لكنه يحتاج إلى تصحيح نفسه، وإلى أن يتعلم من أخطائه، ولهذا قيل إن الديمقراطية، التي هي التطبيق العملي للحرية، هي ممارسة بالدرجة الأولى.

ثالثا : إن عبارة «مل» السابقة التي يقول فيها إنه «لا يجوز منح الحرية للدولة قبل أن يتهياً الناس لها . . . إلخ» تذكرنا في الحال بالمغالطة التي كان ينشرها بعض المستبدين كحجة يبررون بها استبدادهم عندما يقولون إن الناس يحتاجون إلى «فترة انتقال قبل ممارسة الديمقراطية»! فترة انتقال يتعلمون فيها أصول الديمقراطية وقواعدها قبل ممارستها! ، وهي مفارقة غريبة تشبه قول القائل : «إن عليك أن تتوقف عن قيادة السيارة حتى تتعلم فن القيادة الصحيح»!! .

رابعا : في ظني أن المستعمر لن يجد حجة لاحتلال الشعوب المتخلفة أقوى من حجة «مل» : أن هذه الشعوب غير قادرة على أن تحكم نفسها بنفسها ، وهي «قاصرة» لا تعرف مصلحتها الخاصة ، وسوف نقوم نحن بهذا الدور! وهي نعمة سادت الدول الاستعمارية في القرن التاسع عشر! .

خامسا : ما يقوله «مل» من أن هذه الشعوب : «ليس أمامها سوى الخضوع والطاعة لحكام مثل «أكبر» و«شارلمان» ، لوصادفهم الحظ ووجدوا حكاما مثلها»^(١١٣) . يعيد إلى الذاكرة خرافة «المستبد العادل» التي ناقشناها من قبل وبيننا أنها «كالدائرة المربعة» ، تناقض في الألفاظ! ، وحتى لو سلمنا جدلا بإمكان وجوده ، وبأنه سيقوم «بأعمال جليلة» لصالح الناس ، فما قيمة كل هذه الأعمال إذا ضاع الإنسان؟ .

(٢) حرية الفكر والمناقشة :

يعتقد «مل» أن حرية الفكر والمناقشة ، وما يستتبعها من حرية للنشر ، هي إحدى ضمانات الأمن ضد حكومة الطغيان ، والحكومات الفاسدة بصفة عامة ، ولهذا فهو يذهب إلى أنه لا يجوز الحد من حرية الفكر والمناقشة ، أو السيطرة على تعبير الناس عن آرائهم بشتى الصور بالغاً ما بلغت الحجة التي

تقال أحياناً عن فساد «رأي ما» أو إجماع الناس على خطئه: «فإذا انعقد إجماع البشر على رأي، وخالفه في هذا الرأي فرد واحد، ما كان حق البشرية في إخراس هذا الفرد، بأعظم من حقه في إخراس البشرية، إذا تهيأت له القوة التي تمكنه من ذلك. . إن الضرر الناجم عن إسكات التعبير عن الرأي، يعني أننا نسرق الجنس البشري كله، نسرق الأجيال القادمة والجيل الحاضر: نسرق الذين يخالفون الرأي أكثر من الذين يوافقون عليه. ذلك لأن هذا الرأي، إن كان صواباً، فقد حرمتنا هذه الأجيال من فرصة استبدال الحق بالباطل. وإن كان خطأ فقد حرمتهم أيضاً من نفع عظيم، وأعني به الإدراك الأكثر وضوحاً للحق، والتمكن منه عندما يصطدم بالخطأ»^(١١٤).

وهو يشرح هذه الفكرة نفسها بتفصيل أكثر على النحو التالي:

أولاً: الرأي الذي تحاول السلطة إخماؤه قد يكون صواباً. صحيح أن من يريدون أخماؤه ينكرون صحته، لكنهم غير معصومين من الخطأ، وليس لهم الحق في حسم الأمر نيابة عن البشرية بأسرها، وأية محاولة لإسكات المناقشة تتضمن الزعم بالعصمة من الخطأ. ولسوء الطالع فإن الغالبية العظمى من البشر لا يقيمون وزناً لقابليتهم للوقوع في الخطأ، مع أن الأمثلة عليها صارخة طوال التاريخ!، فكثيراً ما حارب الناس آراء بعينها لأسباب مختلفة، وأنكروا صحتها ثم اعتنقوها بعد ذلك، وكانوا على استعداد، مرة أخرى، لمحاربة من ينكرها! كما هي الحال عندما دان الأثينيون سقراط، ودان اليهود المسيح، بل دان المسيحيون أنفسهم «لوثراً» و«كالفن» وغيرهما من المصلحين!.

والواقع أن الحقيقة تريح كثيراً من أخطاء من يفكر لنفسه، مع الدراسة الجادة، وإمعان النظر، أكثر مما تستفيد من الآراء الصحيحة التي يقول بها أولئك الذين لم يعتنقوها إلا لأنهم لا يريدون أن يكلفوا أنفسهم عناء التفكير:

«على أي لا أريد أن أقول إن الهدف الوحيد، أو حتى الرئيسي، من إطلاق حرية التفكير هو تكوين مفكرين عظام فحسب، بل على العكس، أن الهدف الأكبر، وربما اللازم أكثر، هو تمكين الطبقة المتوسطة من الناس، من بلوغ المكانة العقلية التي تؤهلهم لها قدراتهم»^(١١٥).

ثانيا : إذا كان الرأي الذي أحرصناه خاطئا، فإنه قد يكون مشتملا على جزء من الحقيقة، وهو ما يحدث في كثير من الأحيان . وما دام الرأي العام، أو الشائع، حول موضوع ما، قلما يشتمل على الحقيقة بأسرها، كانت الطريقة الوحيدة لإبراز ما تبقى من الحقيقة هي إتاحة الفرصة للآراء المتعارضة لأن تتصارع^(١١٨). وفضلا عن ذلك كله: فكيف يجوز لنا أن نحكم على خطأ رأي ما دون أن نعرضه للمناقشة الحرة، وللقند البناء، من جميع جوانبه؟، كيف نتأكد من ذلك إذا كان هذا الرأي لم يعرض في الهواء الطلق، أو لم يخضع للفحص الدقيق؟ فإذا اتضح خطؤه فما الضرر الذي يعود علينا من مناقشته؟، ألا نتمكننا هذه المناقشة من تدعيم الرأي الصواب؟!

ثالثا : فإذا ما افترضنا أن الرأي الشائع الذي قبلناه لفترة طويلة ماضية، لم يكن صوابا فحسب، وإنما يشتمل على الحقيقة كلها، فإنه ما لم يتعرض لمناقشة قوية وجادة، فسوف يتحول عند معظم المؤمنين به إلى اعتقاد راسخ، بل ميت، بطريقة مبتسرة، دون أن يفهم أحد أسسه العقلية التي يركز عليها.

رابعا : وليس ذلك فحسب، بل إن هذا الرأي الشائع الذي اعتبرناه صوابا، يصبح هو نفسه في خطر الضياع، أو الضعف، ويحرم من التأثير الحيوي على الأخلاق والسلوك. ويتحول، بمضي الزمن، إلى اعتقاد شكلي لا يؤدي إلى شيء طيب، ولا يرجي من ورائه أي خير أو نفع، بل إنه ليرتطم بالقاع فيمنع نمو أي اقتناع حقيقي مخلص، يمكن أن يأتي به العقل، أو التجربة الشخصية^(١١٧).

(٣) طغيان الأغلبية :

كان المفكر الفرنسي الكسبس دي توكفيل Alexis de Tocqueville (١٨٠٥ - ١٨٥٩) أول من نبه الأذهان إلى طغيان الأغلبية، وذلك في كتابه الهام «الديمقراطية في أمريكا» الذي صدر الجزء الأول منه عام ١٨٣٥، والثاني عام ١٨٤٠، فهو يرى أن من أهم مشكلات المجتمع الديمقراطي التي تشكل تهديداً خطيراً للحرية، هذا الطابع الدكتاتوري والاستبدادي للأغلبية. وللرأي العام، الذي ينعكس على حرية الفرد. ولقد تأثر «مل» بهذه الفكرة تأثراً ظاهراً اعترف به هو نفسه. ومن ثم فمن الضروري أن نقف قليلاً عن فكرة «توكفيل» قبل أن نعرض لرأي «مل».

يعتقد «توكفيل» أنه لا بد أن تكون هناك باستمرار في كل مجتمع قوة أو سلطة تسود الجميع وتحكم أعضاء هذا المجتمع، «لكنني أعتقد أن الحرية تتعرض للخطر ما لم تشكل هذه السلطة قيود تعطل انطلاقها أو تجبرها على أن تخفف مما تمارسه من عنف»^(١١٨)، ذلك لأن السلطة التي لا حد لها، ولا قيود عليها، هي بطبيعتها سيئة، بل إنها تشكل منزلقاً خطراً لا تؤمن عواقبه؛ لأن البشر غير مؤهلين لاستخدام السلطة بحرص وحذر، إن الله وحده هو القادر على كل شيء صاحب السلطة المطلقة، لكنه بحكمته وعدالته قادر، دائماً، على ممارسة سلطته بقدر من المساواة، في حين أنه لا توجد سلطة على الأرض تستحق التكريم لذاتها، أو تستوجب الطاعة لما تمثله من حقوق، بحيث أوافق على أن يكون لها سلطان شامل بغير ضابط. إنني عندما أرى حق الحكم المطلق يمنح للناس، أو للملك، للأرستقراطية أو الديمقراطية، لحكم الفرد أو حكم الجمهور، لا أستطيع أن أمتنع نفسي من أن ألمح بذور الطغيان، وأجدني أرحل قدماً إلى بلاد لديها مؤسسات فيها بارقة أمل...»^(١١٩).

ثم يطبق «توكفيل» هذه الفكرة على الديمقراطية في أمريكا على نحو ما

شاهده بنفسه : «إنني أعتقد أن الشر الأكبر في المؤسسات الديمقراطية الحالية في الولايات المتحدة لا ينشأ من ضعف هذه المؤسسات ، بل من المغالاة في قوتها ، ولست أنزعج من الإفراط في الحرية التي تسود هذه البلاد ، قدر انزعاجي من عدم كفاية الضمانات الموجودة ضد الطغيان . . .» (١٢٠) .

ويسوق «توكفيل» أمثلة لما يقول :

«عندما يلحق الأذى بفرد ، أو بحزب فإلى من يتجه بالشكوى لرفع هذا الأذى؟ . إنه إذا ما اتجه إلى الرأي العام ، وجد أن هذا الرأي العام يشكل الأغلبية . وإذا ما اتجه إلى الهيئة التشريعية ، وجد أنها تمثل الأغلبية ، وتطيع أوامرها طاعة تامة . وإذا ما اتجه إلى السلطة التنفيذية ، وجد أنها معينة من قبل الأغلبية لتكون أداة طيعة في خدمتها . وإذا ما اتجه إلى قوى الأمن العام وجد أنها هي الأغلبية شاكية السلاح ، وإذا ما اتجه إلى المحلفين ، وجد أنهم الأغلبية ، وقد منحت حق الفصل في القضايا القانونية . بل إن القضاة أنفسهم تنتخبهم الأغلبية في بعض الولايات . فمهما كان الشر الذي يصيبك جائرا أو غير معقول ، فإن عليك أن تدعن له قدر استطاعتك» (١٢١) .

هذه الكلمات التي تدق ناقوس الخطر ، وقف «مل» يتأملها طويلا ، ثم راح يدعمها بكل ما استطاع من قوة في دراسته الممتعة عن «الحرية» ؛ «فقد أصبحت فكرة طغيان الأغلبية تندرج الآن بين الموضوعات السياسية النظرية بوصفها شرا ينبغي على المجتمع أن يحترس منه» (١٢٢) .

ويعتقد «مل» أن طغيان الأغلبية كان ينظر إليه برعب ، في البداية ، شأنه شأن ألوان الطغيان الأخرى ، وإن كانت هذه النظرة جعلته يقتصر على السلطات العامة ، غير أن المفكرين أدركوا أنه عندما يتحول المجتمع نفسه ليصبح طاغية ، أعني المجتمع بأسره ضد أعضائه الذين يؤلفونه فرادى فإن

وسائل طغيانه لا تنحصر فيما قد يقوم به من أعمال على أيدي الموظفين الرسميين: «ومن ثم فلا يكفي حماية الفرد من طغيان الحاكم، وإنما ينبغي حمايته أيضا من طغيان الرأي العام والشعور السائد أو حمايته من ميل المجتمع إلى أن يفرض إرادته وأفكاره على الأفراد الذين يرفضونها. كذلك ينبغي حماية الفرد من محاولة إعاقة نموه، ومن تكوين شخصيته الفردية التي لا تنسجم مع طرائق المجتمع، إجبار جميع الشخصيات على أن تكييف نفسها مع النموذج الذي يعده المجتمع»^(١٢٣). ويرى «مل» أن هناك حدا للتدخل المشروع الذي يقوم به الرأي العام في استقلال الفرد، ومن هنا كانت المشكلة في العثور على هذا الحد، والمحافظة على الوقوف عنده، حتى تخلق الظروف المناسبة للعمل الإنساني، ونحميه في الوقت ذاته من طغيان الأغلبية التي كثيرا ما تتمثل في سطوة الرأي العام^(١٢٤).

وهكذا، تتمثل المشكلة في هذا السؤال العملي: أين نضع هذا الحد الذي يقف عنده الرأي العام لتدخله في شؤون الفرد واستقلاله؟، وهو «أعظم سؤال في المسائل الإنسانية على حد تعبير «مل»^(١٢٥). والإجابة شديدة الغموض، لم يحرز البشر في حلها تقدما يذكر، والسبب أن الناس تضع قواعد تبدو لهم واضحة بذاتها ولا تحتاج إلى تبرير، وذلك مثل واحد على تأثير العادات الاجتماعية وسحرها للذين يمنعانهم من الشك، أدنى شك، في احترام قواعد السلوك التي يفرضها بعضهم على بعض.

غير أن «مل» يحاول في صفحات طويلة البحث عن «هذا الحد» إلى أن يعرفه بأنه «منع الفرد من الإضرار بالآخرين أو إلحاق الأذى بغيره»، فيما عدا ذلك لا يجوز للمجتمع أن يتدخل في شؤون الفرد واستقلاله وممارسته لحريته، أما إذا كان سلوك الفرد مؤذيا لنفسه «فقد تكون هناك مبررات قوية للاعتراض أو الاحتجاج على سلوكه، أو مناقشته، أو مجادلته أو إقناعه أو استعطافه أو

التوسل إليه ، لكنها لا تبرر إكراهه أو إجباره أو تهديده ، أو إيقاع الضرر به إن هو رفض تغيير سلوكه^(١٢٦).

والواقع أن الحياة في المجتمع تحتم على كل فرد أن يراعي خطأ معيناً من السلوك نحو بقية الأعضاء ، ويعتمد هذا السلوك على مايلي :

أولاً : على كل فرد أن يراعي عدم الإضرار بمصالح الآخرين ، أو على الأقل تلك المصالح التي تعتبر حقوقاً ، إما بنص القانون أو بالفهم الضمني .

ثانياً : على كل فرد أن يتحمل نصيبه (وهو نصيب محدد مبدأً عادل منصف) في الأعباء التي يفرضها الدفاع عن المجتمع والتضحيات التي تتطلبها حماية أعضائه من الأذى والتحرش به .

ومن حق المجتمع أن يفرض هذين الشرطين على أعضائه بالغاً ما بلغت محاولاتهم للتملص منها . ومتى أضر أي جزء من سلوك الفرد بمصالح الآخرين حق للمجتمع ان يتدخل لمنعه ، لكن لا مجال لهذا التدخل إذا كانت تصرفات الفرد لا تمس مصالح شخص آخر غير مصالحه هو الخاصة^(١٢٧).

أما إذا كانت تصرفات الفرد الخاصة سيئة فيما يمس مصالحه هو ، أو إذا كان فظاً قليل الكياسة ، فإن لنا الحق في استهجان هذه التصرفات ، لكن ليس إلى الحد الذي يجعلنا نضطهد شخصيته الفردية ، فلسنا مضطرين إلى مصاحبته ، بل لنا الحق في تجنبه ، ومن حقنا أيضاً أن نحذر الآخرين منه ، «فكل من يظهر بمظهر الطيش أو العناد ، أو الغرور ، وكل من لا يستطيع الحياة بوسائل معتدلة ، ومن لا يستطيع كبح جماح نفسه من الانغماس في ملذات ضارة ومؤذية ، وكل من يجري وراء اللذات الحيوانية ، على حساب المتع الوجدانية والعقلية ، لابد أن يتوقع ان ينظر إليه الآخرون على انه في مرتبة

منحطة ، وأن يكون نصيبه ضئيلا في المشاركة في مشاعرهم النبيلة ، وليس له حق الشكوى أو التذمر من ذلك . . وذلك هو الجزء الوحيد الذي يمكن لهذا الشخص أن يناله من جراء تصرفاته الذاتية التي تمس مصالح الآخرين في علاقاتهم به» (١٢٨) .



تلك كانت بعض الأفكار الهامة التي أغنى بها «مل» الحركة الليبرالية بصفة عامة ، والفكر الديمقراطي بصفة خاصة . وربما انتقد «مل» كغيره من الفلاسفة النظام الديمقراطي من هذه الزاوية أو تلك ، لكن ذلك لم يكن إلا حرصه الشديد على الحرية البشرية التي كان يعتقد أنها أثمن كسب حققه الإنسان في رحلته الطويلة على الأرض . فإذا كان التاريخ هو تحقق الروح ، كما يقول هيجل ، وإذا كانت ماهية الروح هي الحرية ، كان معنى ذلك ان تقدم التاريخ يعني تقدما في تحقيق الحرية ، أو هو الوعي بهذه الحرية التي تحققت ، فالشعوب المتقدمة هي الشعوب التي تشعر بنفسها حرة ، وتمسك بهذه الحرية فتنتج علما ، وفنا ، وفلسفة .

الإنسان هو الحرية ، أو هو مقدار ما يتمتع بها ، كما عبر سارتر في صيغة وجودية خالصة : «لست السيد ، ولست العبد ، ولكني أنا الحرية التي أتمتع بها!» .

خاتمة :

وقفنا عند إسهامات مختلفة دعم بها الفلاسفة مسيرة الديمقراطية ، دون أن يكون هناك اتفاق تم فيما بينهم على ذلك ، بل ربما دون أن يقصدوا دعمها على نحو مباشر ، لكنهم بإعلائهم لقيمة الإنسان ، ودفاعهم عن كرامته ، وضرورة معاملته كغاية لا وسيلة ، أي كموجود ذي قيمة في ذاته ، وليس مجرد أداة

لإشباع رغبات الآخرين، سواء أكانوا حكاما أو مواطنين عاديين. كذلك يادراكهم أن ماهية الإنسان هي الحرية، وأنه ينحط إلى مرتبة الحيوان والجحاد إذا سلبت منه هذه الحرية. وإعلانهم أن أي تنظيم سياسي إنما يقوم على اتفاق بين الناس ورضاهم، وقبولهم له. وإنه لا يجوز أن يفرض عليهم بالغما بلغ سمو السلطة التي تفرضه. إلخ. ذلك كله كان دعما لمسيرة الديمقراطية في الغرب، وفرارا من نظم الطغیان التي كافحت بين الحين والحين لتطل برأسها من جديد، مرة في صورة الحكم الفاشي (الإيطالي والألماني معا) الذي رفع شعارا هو «نقاء الدم أعلى من العقل والحقيقة»، وهذا النقاء يتجسد في بطل أو «زعيم» يقود الأمة، ويحقق أهدافها وآمالها ويخلصها مما تعانيه من ذل سياسي، كما حدث في إيطاليا وألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى!

ومرة أخرى في صورة الحكم الشمولي الذي طبقه الاتحاد السوفييتي المنحل بالحديد والنار، لكنها كلها أنظمة فاسدة تقتل الإنسان وتحيله إلى هيكل بلا نخاع!، لهذا اندحرت وتوارت في خجل، في الوقت الذي واصلت فيه الديمقراطية مسيرتها الظافرة، تمكن لنفسها في الأرض، كتجربة إنسانية وحيدة وأساسية يحكم بها الإنسان نفسه بنفسه لنفسه. وتصحح أخطاءها، وتعالج ما يظهر أمامها من مشكلات، وتنوع أشكالها وصورها، وتتعدد ألوانها واتجاهاتها، وتختلف تطبيقاتها من بلد إلى بلد، لكن يبقى الأساس واحدا: «أن يحكم الشعب نفسه»، وأن يكون هو وحده مصدر السلطات، وتكون الحرية والعدالة والمساواة مكفولة للجميع بغير تمييز في اللون أو الجنس أو الدين.

هوامش الفصل الأول

(١) يرى أرسطو أن حزب أهل الساحل أو الشاطئ كانوا يميلون إلى الاعتدال، أما حزب أهل السهل، فقد كان يريد إقامة حكومة أقلية. أما الحزب الثالث - حزب أهل الجبل بزعماء «بيزستراتوس». فقد كان ييدي حماسا للحكم الديمقراطي! انظر المجلد الثاني من مجموعة مؤلفاته 2348 p. 2, Vol. 2, Aristotle, The Complete Works.

(٢) Andrewes, Geek Tyrants, p. 101.

(٣) يرى أرسطو أنه هو الذي طعن نفسه لكي يقتنع الناس بإعطائه حرسا خاصا! انظر دستور الأثينيين رقم ١٤ - ومجموعة المؤلفات السابقة، المجلد الثاني ص ٢٣٤٩.

(٤) Diogenes Laertius, lives of Eminent Philosophers Vol.I, p. 51 Trans. by R. D. Hicks. وانظر أيضا أرسطو المرجع السابق.

(٥) Diogenes Laertius: Ibid, p. 53-55.

(٦) Ibid, p. 67-69.

(٧) أما أرسطو فهو يقول في «دستور الأثينيين» إنها طريقة في غاية السذاجة ويصف المرأة بأنها ممشوقة القوام جميلة كانت تعمل بائعة زهور في تراقيا وأنها كانت تقف إلى جانب الطاغية في مركبته وهو يدخل المدينة!! انظر دستور الأثينيين رقم ١٤ - مجموعة مؤلفاته، المجلد الثاني ص ٢٣٤٩.

(٨) A. Andrewes: Op. Cit. P. 101.

(٩) أندروز: «طغاة الإغريق» ص ١١٤ - ١٢١ وأرسطو «دستور الأثينيين» رقم ١٨ المجلد الثاني ص ٣٥٢ - وانظر أيضا د. محمد كامل عياد: «تاريخ اليونان»، الجزء الأول ص ٢٤٠ - ٢٤٥، دار الفكر دمشق ١٩٨٥.

(١٠) أرسطو: «دستور الأثينيين» رقم ٢٢ المجلد الثاني ص ٢٣٥٤ - ٢٣٥٥.

(١١) المرجع السابق.

(١٢) كما حدث في كثير من بلدان العالم الثالث والأمثلة كثيرة: نكروما في غانا وسوكارنو في أندونيسيا، وعبد الناصر في مصر... إلخ قارن مثلا:

Dictionary of Modern Thought p. 77 (Fontana Press).

(١٣) Encyclopaedia Britannica Vol. 8 p. 1037 (art, Ostracism)

(١٤) يمكن أن نقول إن ما فعله الشعب الإنجليزي، عندما خذل «ويستون تشرشل» بعد قيادته الحكيمة له، وانتصاراته الهائلة في الحرب العالمية الثانية، وما فعله الشعب الفرنسي من خذلان مماثل لـ «شارل ديغول» هو صورة حديثة «تعبّر عن هذا الجانب السلبي من حماية الشعب لنفسه، وخوفه من أن يتحول القائد الظافر إلى طاغية!

(١٥) Aristotle, Politics, 1274-B. وقد فصلنا ذلك في بحثنا «مسيرة الديمقراطية... رؤية فلسفية» عالم الفكر مجلد ٢، عدد ٢.

- (١٦) وهو واضح أيضا من كراهية أفلاطون وأرسطو للنظام الديمقراطي، فأفلاطون يفهم هذا النظام على أنه «حكم الغوغاء والدمهء ومن على شاكلتهم». وأرسطو يفهم الشعب في الحكم الديمقراطي بأنه حكم جمهرة المواطنين الفقراء! . ويبدو أن كلمة Demos اليونانية التي تعني الشعب كانت تحتل هذا المعنى!!
- (١٧) د. محمود عاطف البناء، «الوسيط في النظم السياسية» ص ١٦٨ - ١٦٩، ط ١ عام ١٩٨٨ دار الفكر العربي بالقاهرة.
- (١٨) انظر بحثنا لنا بعنوان «مسيرة الديمقراطية . . . رؤية فلسفية» في مجلة عالم الفكر بالكويت، فقد عرضنا فيه هذه المراحل بشيء من التفصيل. (تحت الطبع).
- (١٩) انظر دراسة لوضع المرأة في المجتمع اليوناني في كتابنا «أفلاطون والمرأة» لاسيما الباب الأول.
- (٢٠) قارن إمام عبد الفتاح إمام: «توماس هوبز: فيلسوف العقلانية» ص ٦٨ - ٦٩ دار التنوير بيروت عام ١٩٨٥.
- (٢١) المرجع السابق ص ٧٠.
- (٢٢) قد تكون فكرة العقد نفسها قديمة من الناحية التاريخية، لكن ظهورها على هذا النحو في القرن السابع عشر أوجد أساسا آخر لتفسير السلطة غير التفسير الديني - وذلك هو الأساس الذي إقيمت عليه الديمقراطية فيما بعد.
- (٢٣) in Encyclopaedia of philosophy Vol.7, p. 466 Poter Laslett: Social Contract
- (٢٤) د. زكي نجيب محمود «حياة الفكر في العالم الجديد» ص ١٤ دار الشروق بالقاهرة عام ١٩٨٢.
- (٢٥) جون لوك: «في الحكم المدني» ص ١٠ ترجمة د. ماجد فخري، اللجنة الدولية لترجمة الروائع بيروت عام ١٩٥٩.
- (٢٦) المرجع نفسه ص ١١.
- (٢٧) المرجع نفسه.
- (٢٨) جون لوك: «في الحكم المدني» ص ٤٤ و ص ٥٧ وأماكن متفرقة من ترجمة د. ماجد فخري.
- (٢٩) «أكرم أباك وأملك، كما أوصاك الرب إلهك لكي تطول أيامك». سفر التثنية، الإصحاح الخامس آية ١٦.
- (٣٠) المرجع نفسه.
- (٣١) Robert A. Goldwin: John Locke in History of political philosophy Lee Strauss.p. 476. ed by
- Ibid . p. 477. (٣٢)
- (٣٣) روبرت م. ماكيفر «تكوين الدولة» ص ٢٣٢ ترجمة د. حسن صعب - دار العلم للملايين.
- Robert Goldwin: Op. Cit. p. 478 (٥٤)
- ibid. (٣٥)
- Ibid. (٣٦)
- Ibid, P. 486 - 7. (٣٧)
- (٣٨) اقتبس جورج سباين «تطور الفكر السياسي» الكتاب الرابع ص ٧٣٦ ترجمة علي إبراهيم السيد ومراجعة راشد البراوي - دار المعارف بمصر.

- (٣٩) المرجع السابق ص ٧٤٠ .
- (٤٠) الدكتور مهدي محفوظ : «اتجاهات الفكر السياسي في العصر الحديث» ص ١١٤ - ١١٥
المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع عام ١٩٩٠ .
- (٤١) مونتنسكيو «روح الشرائع» المجلد الأول ص ٣٤٩ ترجمة عادل زعير دار المعارف بمصر عام ١٩٥٣ .
- (٤٢) المرجع السابق ص ٣٥٠ .
- (٤٣) المصدر نفسه .
- (٤٤) المصدر نفسه .
- (٤٥) المرجع نفسه ص ٣٥١ .
- (٤٦) المرجع نفسه .
- (٤٧) المرجع نفسه ص ٣٥٤ .
- (٤٨) اختفت كلمة «الطباغة» أو «الطغيان» من قاموس المصطلحات السياسية الحديثة ، فلم تعد تستخدم إلا نادرا لا سيما إذا كان الحديث عن الأنظمة القديمة أو عن «الطغيان في الشرق» !
- (٤٩) مونتنسكيو «روح الشرائع» المجلد الأول ص ٣١ من ترجمة عادل زعير السالفة الذكر .
- (٥٠) مونتنسكيو «روح الشرائع» المجلد الأول ص ٥٦ .
- (٥١) المرجع نفسه .
- (٥٢) المرجع السابق ص ٩١ .
- (٥٣) مونتنسكيو «روح الشرائع» المجلد الأول ص ٩١ .
- (٥٤) د. عبدالرحمن بدوي : موسوعة الفلسفة ، الجزء الثاني ص ٤٨٩ - ٤٩١ المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت عام ١٩٨٤ .
- (٥٥) «روح الشرائع» المجلد الأول ص ٩٩ .
- (٥٦) المرجع نفسه ص ٩٣ .
- (٥٧) المرجع نفسه ص ٩٤ .
- (٥٨) المرجع السابق نفسه .
- (٥٩) «روح الشرائع» المجلد الأول ص ٩٧ .
- (٦٠) المرجع نفسه ص ١٠٠ .
- (٦١) المرجع نفسه ص ١٠٢ .
- (٦٢) فرض أفلاطون في «محاورة القوانين» عقوبة الإعدام على من يقبلون هدايا ليقوموا بواجبهم ! وكأنه كان يعتبرها «رشوة» كما نقول الآن !
- (٦٣) روح الشرائع المجلد الأول ص ١٠٣ .
- (٦٤) الدكتور مهدي محفوظ «اتجاهات الفكر السياسي في العصر الحديث» ص ١١٢ .
- (٦٥) «روح الشرائع» المجلد الأول ص ٢٢٨ - ٢٢٩ .
- (٦٦) المرجع نفسه ص ٢٢٩ - ٢٣٠ .
- (٦٧) J.J. Rousseau : the Social Contract, P. 49 Eng. Trans. by Maurice Cranston, Pen-
guin Book.

Ibid., P. 51. (٦٨)

Ibid., P. 53. (٦٩)

- Ibid., P. 52. (٧٠)
- J.J. Rousseau : op. cit. p. 54 (٧١)
- Ibid., P. 55. (٧٢)
- Ibid., (٧٣)
- Ibid., P. 58. (٧٤)
- (٧٥) د. مهدي محفوظ «اتجاهات الفكر السياسي في العصر الحديث» ص ١٤٧ المؤسسة للدراسات والنشر والتوزيع . بيروت عام ١٩٩٠ .
- J.J.Rousseau, op.cit., p. 21. (٧٦)
- Ibid., P. 62. (٧٧)
- (٧٨) اقتبس جورج سيابين في كتابه «تطور الفكر السياسي» الكتاب الرابع ص ٧٨١ .
- J.J. Rousseau, op.cit. p. 153 - 4. (٧٩)
- J.J.Rousseau, op.cit., p. 113. (٨٠)
- (٨١) د. مهدي محفوظ «اتجاهات الفكر السياسي في العصر الحديث» ص ١٤٩ .
- J.J.Rousseau, op.cit., p. 32 (٨٢)
- Ibid. p. 49 (٨٣)
- (٨٤) Jere Ker : The development of political Theory, p. 203. Hutchinson University.
- (٨٥) اقتبس إميل بوترو في كتابه «فلسفة كانط» ص ٣٠٠ ترجمة د. عثمان أمين، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة عام ١٩٧٢ .
- (٨٦) كانط : «تأسيس ميتافيزيقا الأخلاق» ص ٦١ ترجمة د. عبدالغفار مكاوي، الد بالقاهرة عام ١٩٦٥ .
- (٨٧) أ. كانط «تأسيس ميتافيزيقا الأخلاق» ص ٧٣ .
- (٨٨) إميل بترو : المرجع السابق، ص ٣١٧ .
- (٨٩) كانط «تأسيس» . ص ٨١ .
- (٩٠) د. عبدالرحمن بدوي «إيمانويل كانط : فلسفة القانون والسياسة ص ٣٢، وكالة الكويت عام ١٩٧٩ .
- (٩١) صفحات خالدة من الأدب الألماني، ص ٨١ ترجمة د. مصطفى ماهر دار صادر ؛ ١٩٧٠ .
- (٩٢) ترجمها الدكتور مصطفى ماهر في كتابه السالف الذكر، كما ترجمها الدكتور عبدالغف في الكتاب التذكاري الذي أصدرته جامعة الكويت عن الدكتور زكي نجيب محمود .
- (٩٣) المرجع السابق في نفس الصفحة .
- (٩٤) المرجع السابق ص ٧٩ .
- (٩٥) قارن : د. محمود سيد أحمد : «دراسات في فلسفة كانط السياسية» ص ٤٥ دار الثا والتوزيع بالقاهرة عام ١٩٨٨ .
- (٩٦) د. عبدالرحمن بدوي : المرجع السابق ص ٣٢ .
- (٩٧) د. محمود سيد أحمد ، المرجع السابق، ص ٤٩ - ٥٠ .
- (٩٨) اقتبس د. محمود سيد أحمد في كتابه السابق ص ٥١ .

- Charles Vereker : op. cit. p. 204. (٩٩)
- (١٠٠) انظر مناقشة مستفيضة لهذه الآراء في كتاب «هيجل .. والديمقراطية» ص ١٩ - ٢٧ تأليف ميشيل متياس ترجمة إمام عبدالفتاح إمام دار الحداثة بيروت ١٩٩٠ .
- (١٠١) أصول فلسفة الحق ص ٥٤ ترجمة د. إمام عبدالفتاح إمام دار التنوير بيروت ١٩٨٣ .
- (١٠٢) هيجل والديمقراطية ص ٢١٤ - ٢١٦ .
- (١٠٣) المرجع نفسه ص ٤٩ - ٥٠ .
- (١٠٤) قارن مناقشة هذه النظرية وانتقادات هيجل في كتاب «هيجل .. والديمقراطية» . السالف الذكر ص ٦٧ وما بعدها .
- (١٠٥) ترجمنا له بالاشتراك مع الزميل الدكتور ميشيل متياس كتابه «مذهب المنفعة العامة» وكتابه عن الحرية «في كتاب يصدر المجلد الأول منه قريبا بعنوان «أسس الليبرالية السياسية» ، على أن يشمل المجلد الثاني «الحكم النيابي» و«استعباد النساء»
- (١٠٦) «مل» «الحرية» ص ١٤٤ - وقد نشر الكتاب عدة مرات، وسوف نشر إلى الطبعة التي قام على نشرها .
- Saxe Com. Man and The State : The Political philosophers p. 135 - 261, Pocket Library, 1954.
- Ibid. (١٠٧)
- ibid., 145. (١٠٨)
- (١٠٩) كان «مل» على وعي كامل بأن هناك مجموعة كبيرة من الأعمال الإيجابية التي تتم لصالح الآخرين، ولابد من إجبار الفرد على القيام بها - وذلك مثل : الإدلاء بالشهادة أمام المحاكم أو الالتحاق بالجيش للدفاع عن الوطن، وغير ذلك من الأعمال الجماعية، والخيرية، التي من شأنها تحقيق صالح المجتمع قارن مثلا كتابه السابق ص ١٤٧ - ١٤٨ .
- Ibid., p. 143. (١١٠)
- (١١١) هيجل «العقل في التاريخ» ص ٨٦ ترجمة د. إمام عبدالفتاح الطبعة الثالثة دار التنوير بيروت عام ١٩٨٣ .
- J.J. Rousseau : the Social Contract, P. 58 , Penguin Book. (١١٢)
- J.s. Mill : on Liberty, p. 145. - (١١٣)
- Ibid., p. 151. - (١١٤)
- Ibid., p. 189. - (١١٥)
- Ibid., p. 180 - (١١٦)
- A Lexis de Tocqueville "Democracy in America" Trans by reev in : "Great Polit-ical Thinkers: by William Ebenstein, p. 536. Oxford, 1966. (١١٧)
- Ibid. (١١٨)
- Ibid., p. 536. (١١٩)
- Ibid., p. 537. (١٢٠)
- Ibid. (١٢١)
- J.s. Mill : on Liberty, p. 138. (١٢٢)
- Ibid. p. 139. (١٢٣)
- (١٢٤) المرجع السابق، ص ١٣٩ - وقارن : د. زكي نجيب محمود «أهو شرك من نوع جديد؟» في

كتابه «رؤية إسلامية» ص ٣٠٧ دار الشروق بالقاهرة عام ١٩٨٧ .

Ibid., p. 139. (١٢٥)

Ibid., p. 144. (١٢٦)

Ibid., p. 215. (١٢٧)

Ibid., p. 218. (١٢٨)



الفصل الثاني

الطغيان الشرقي

«السيد نام . . .

كيف أصدق أن الهرم الرابع مات؟

القائد لم يذهب أبداً . . .

بل دخل الغرفة كي يرتاح . . !»

نزار قباني

أولاً: ظاهرة . . وتفسيرها

رأينا طوال هذا البحث كيف كان تاريخنا كله يحكمه الطغاة من أقدم العصور إلى عصرنا الحاضر، فهو حكم استمر لعدة آلاف من السنين، حتى أصبحت لفظتنا «الشرق» و«الطغيان» مترادفتين، أو كالمترادفتين، فهما تصادفانك متجاورتين متلاصقتين في جميع الكتابات السياسية. صحيح أن أمما كثيرة غيرنا حكمها طغاة، منذ أقدم العصور أيضاً، كما كانت الحال في اليونان القديمة، على سبيل المثال، حتى كان هناك عصر أطلق عليه المؤرخون اسم «عصر طغاة اليونان» ويؤرخون له منذ اعتلاء «كبسيلوس Cypselus» طاغية كورنث الشهير عام ٦٥٠ ق.م. ويتتهي بطرد أبناء الطاغية بيزستراتوس Pesistratus من أثينا عام ٥١٠ ق.م. أي مايقرب من قرن ونصف وقعت فيها المدن اليونانية تحت سيطرة حفنة من الطغاة: «غير أن الملاحظ المدقق يجد أن نظام الحكم المطلق في الشرق أكثر شمولاً وأشد ظلماً من نظيره في الغرب،

وهكذا يظهر الاستبداد الشرقي على أنه الصورة الأشد قسوة للسلطة المطلقة»^(١). ولقد سبق أن رأينا عبادة الحاكم في مصر القديمة، وبابل، وفارس . . إلخ حتى أن الإسكندر بعد أن غزا الشرق طلب من اليونانيين أن يسجدوا له كما يفعل الفرس معه، وكما كانوا يفعلون مع حكامهم من قبل، ورأينا أيضا كيف كان فرعون الإله، أو ابن الإله، هو باعث الحركة، والنشاط، والقوة والحيوية والصحة لا في شعب مصر فحسب، بل في الطبيعة أيضا، فهو إذا ما تولى العرش، حدث انتعاش في كل شيء، فيرتفع منسوب المياه في مجرى النيل، ويرتوي الزرع والضرع، وتعم البهجة جميع الكائنات، حتى تنشي النباتات وتزدهر الطبيعة بأسرها. أما إذا مات اضطربت ظواهرها، واختل نظام الكون، واحتجبت الشمس وكف المطر! بل قد تؤدي وفاته إلى انهيار الناس، ونظام الحكم، والإمبراطورية بأسرها! ولم تكن هذه الظاهرة الغربية التي تربط بين قوة الحاكم وجبروته من ناحية، وحيوية الشعب، ومسار الطبيعة ذاتها من ناحية أخرى، مقتصرة على مصر وحدها، وإنما وجدت في بلدان وشعوب شرقية عديدة، وفي عصور مختلفة، على نحو ما كانت معتقدات الناس، مثلا، في العصر العباسي^(٢).

ومن الطبيعي ألا نجد مثل هذا الارتباط بين شخصية الحاكم ومسار الطبيعة، أو التوحيد بينه وبين الناس في هوية واحدة، إلا في نظام الطغيان وحده، فيستحيل أن ينهار الناس أو يسقط الحكم، عندما يموت الحاكم في دولة ديمقراطية، بالغا ما بلغ حبهم له أو تعلقهم به (فقد حدث، مثلا أن حزن الأمريكيون بعد أن اغتيل كندي بغته، لكنهم لم ينهاروا. كما حدث أن أسقط الإنجليز تشرشل رغم احترامهم وتقديرهم له، وفعل الفرنسيون الشيء نفسه مع ديغول). أما الطاغية عندنا فهو الشعب، وهو مصدر كل السلطات، بطريق مباشر، أو غير مباشر، وأي نقد لسلوكه أو هجوم على

سياسته، هو نقد وهجوم على البلد بأسره لأنه هو البلد. الحرية له وحده، والنقد يصدر من جانبه فحسب، ولا يجوز لأحد غيره أن يجروا على ممارسته* . إنه يمد الحبل السري إلى جميع أفراد المجتمع فيتنبسون شقيقا كلما تنفس، ولا تعمل خلاياهم إلا بأمره، إنه يملأ كل ذرة غبار في الجو من حولهم، فهو «الزعيم الأوحده»، و«الرئيس المخلص» و«مبعوث العناية الإلهية» و«القائد والمعلم» والملمهم الذي يأمر فينبصاع الجميع لأمره. وهو يعبر عن مصالح الناس، ويعرفها أفضل منهم، لأنهم «قَصْر» لم يبلغوا سن الرشد بعد، وأنى للقاصر أن يعرف الصواب من الخطأ، أو أن يفرق بين الحق والباطل!

وانبثقت هذه الظاهرة الغريبة، التوحيد بين الحاكم والشعب، ليصبح «الكل في واحد»، في الليلة التي مات فيها عبدالناصر ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠، عندما ذهل العالم لذلك الذي صنعه العرب على امتداد أقطارهم، ولاسيما ما فعله المصريون من بكاء وعويل على نحو هستيري، «وعاشت الأمة العربية، ومصر بالذات، ثلاثة أيام كئيبة»^(٣) ثم كانت الجنازة التي سار فيها ملايين البشر، سيكون ويصرخون ويلطمون الخدود... إلخ». ومن وجهة النظر الغربية فلإن ما جرى في أسبوع وفاة عبدالناصر بدا غير مفهوم على الإطلاق لدى العقل الأوروبي، إذ كان صعبا على قوم تخضع حياتهم لعمليات حسابية عقلية، أن يفهموا تلك الحالة من الاكتئاب الجماعي التي بدت لهم كوباء انتشر خلال ساعات معدودة، فاستسلم الناس له، بحيث فقدوا القدرة على تمييز ما يفعلون، فغاب عقلهم الواعي، وتركوا قيادتهم لمجموعة من الانفعالات الحادة. ولأن صورة عبدالناصر في المنظور الغربي الاستعماري، بل وفي منظور آخرين ممن يعادون هذا الغرب الاستعماري،

* يروي الأستاذ مصطفى أمين أن عبدالناصر أراد أن يضع «أنيس منصور» في السجن الحربي لأنه تجرأ وكتب مقالا يتهم فيه «فلانا» بأنه حرامي، وعندما قلت له: ولكنني كنت معك من أسبوع واحد في بيتك، وقلت لي إن فلانا هذا حرامي بالفعل، وأنه يستغل نفوذه؟ قال الرئيس: معلش أنا أشتمه، أما أنتم فلا...!. ويستطرد مصطفى أمين قائلا: «كان بين مكتب الرئيس في منزله بمنشية البكري، وبين مجلس الأمة ميكروفون يسمع منه الرئيس ما يدور في الجلسات! وفتح عبدالناصر الميكروفون فإذا بنائب المحلة الكبرى يهاجم الوزراء هجوما عنيفا. وقال لي عبدالناصر إنه في هذه اللحظة فكر أن يذهب إلى مجلس الأمة ليضرب نائب المحلة. لكن النائب سكث فجأة. وهذا عبدالناصر وعدل عن ضرب النائب!». جريدة الأخبار عدد ٣ أغسطس عام ١٩٩٣.

كانت صورة دكتاتور وطاغية يحتقر الشعب بقسميه : الواعي وغير الواعي . المتكلم والصامت ، المتحرك والصابر ، فيعامل الأولين بالمعتقلات والسجون ، ووسائل القهر والتعذيب ، كتعبير عن ازدراؤه لإرادتهم . ويُخضع الآخرين لعمليات غسل مخ عنيفة ، تحول بينهم وبين الوعي بمصالحهم . فقد كان طبيعيا عند تطبيق المحكات العقلانية الأوروبية أن يفرح المصريون لموت الطاغية الذي احتقرهم وعذبهم وامتهن إرادتهم . أو أن يكتفوا بالترحم عليه انصياعا للمشاعر الدينية التي تؤثّم الشّاة في الموت ، فإذا حتمّ الأمر بعض المبالغة ، فليكن الدمع قليلا . أما أن تنتشر تلك الحالة العنيفة من «الاكتئاب الجماعي» فإن الأمر يصبح عسيرا على الفهم^(٤) .

ولقد عكف المفكرون ، والكتاب على تحليل هذه الظاهرة الغريبة في محاولة لإيجاد تفسير لها ، وظهرت بالفعل عدة تفسيرات مختلفة ، كان أضعفها القول إن مواكب الدموع العربية ، عامة - والمصرية بصفة خاصة - التي ودعت عبدالناصر ، كانت تقديرا لإجبايات الرجل ، وخاصة سياسته المعادية للاستعمار ، وإنجازاته الاجتماعية المتقدمة . . . إلخ .

١- إن هذه الظاهرة نفسها تكررت في يومي ٩ و ١٠ يونيو عام ١٩٦٧ بعد هزيمة بشعة لم يكن فيها شيء من «الإنجاز» بقدر ما كان الدمار والانهيار كاسحا؛ فقد خرج الناس في الشوارع يطالبون عبدالناصر بالبقاء في منصبه وألا يتنحى! وذلك :

أ- بعد أن أضعاع حُمس الأراضي المصرية .

ب- وبعد أن أضعاع ماكان بيد العرب من الأراضي الفلسطينية إلى الضفة الغربية وغزة حيث التهمتها إسرائيل ، وأصبح غاية المنى والأمل عند العرب اليوم أن يعود الوضع إلى ما كان عليه قبل ١٩٦٧ - أي قبل أن تضيع غزة والضفة والجولان - وهو حلم عسير المنال .

ج- وبعد قتل آلاف المصريين والعرب ، وإصابة وتشويه وفقدان آلاف غيرهم ، في مسرحية تافهة لم تدر فيها معركة حقيقية واحدة .

د - الأخطر من ذلك كله تحطيم نفسية الإنسان المصري ، والعربي عموما ، بعد أن كان أكبر قوة ضاربة في الشرق الأوسط ، عندما اكتشف أن عالم عبدالناصر لم يكن سوى أبنية من الورق تهدمت في ست ساعات ، وجاء السقوط سريعا وخاطفا بيننا عنتريات عبدالناصر الكلامية لم تغادر الأذان بعدا .

٢ - إن هذه الظاهرة نفسها تكررت أيضا عندما نظم السودانيون لعبدالناصر استقبالا بالغ الحرارة ، حين سافر يشهد مؤتمر القمة في الخرطوم الذي عقد في أغسطس ١٩٦٧ . وبعد ما يقرب من شهرين على الهزيمة . حتى قالت الصحف الغربية - وخاصة الأمريكية - وهي تبدي دهشتها لهذا الاستقبال الحار: إنه لأول مرة في التاريخ يحظى قائد مهزوم بذلك الاستقبال الذي يندر أن يحظى به الغزاة المنتصرون! (٥) .

لهذا كله فإن علينا أن ننتقل إلى تفسيرات أخرى لهذه الظاهرة الغربية .

ثانيا : طبيعة العبيد

كانت هناك محاولات كثيرة لتفسير «الطغيان الشرقي» ، وللوحدة التي جعلت الحاكم الشرقي يبتلع كل شيء في الدولة ، والاستسلام العجيب من جانب المواطنين لهذا الضرب من الحكم الذي انفرد به الشرق . فذهب البعض إلى القول إن الشرقيين هم بطبيعتهم «عبيد» ، يعشقون الطغيان ، ويستمتعون بالقسوة ، ويخلقون الطاغية إذا عز وجوده . ولقد نقل المقريري عن كعب الأحبار قوله للخليفة عمر بن الخطاب :

«إن الله عندما خلق الدنيا جعل لكل شيء شيئا ، فقال الشقاء أنا لاحق بالبادية ، وقالت الصحة وأنا معك . . . وقالت الشجاعة أنا لاحقة بالشام ، وقالت الفتنة وأنا معك . . . وقال الخصب أنا لاحق بمصر ، فقال الذل وأنا معك!» (٦) .

غير أن هذه العبارة الأدبية لا تضع نظرية فلسفية، وإن كانت تشير إلى ما كان يعاني منه المصريون من قهر الحكام، وقسوتهم وظلمهم، ثم استسلام المواطنين لهذه المعاناة، وتقبلهم للقهر والقسوة في استكانة ذليلة ! .

أما أقدم نظرية تفسر حكم الطاغية في الشرق واستسلام المواطنين فهي نظرية أرسطو الذي نقل هيراركية الوجود من ميتافيزيقاه إلى مجال السياسة والاجتماع، فذهب إلى أن شعوب العالم ليست على صنف واحد، وإنما هي تنقسم ثلاثة أقسام، يتربع الشعب اليوناني على قمته، وما يهنا هو أنه كان يعتقد أن هناك أناسا مهينين بطبيعتهم لأن يكونوا عبيدا، فقد خلقوا لخدمة غيرهم، فالتفرقة بين الأدنى والأعلى موجودة في الطبيعة، وفي جميع الأشياء . ومن الأفضل أن يحكم الجانب الأعلى، وأن يطيع الجانب الأدنى . ومن هنا فإننا نجد أن بعض الناس هم بطبيعتهم «سادة» وبعضهم الآخر عبيد، فالرق بالنسبة لهؤلاء نافع بقدر ما هو عادل . وينتهي أرسطو من ذلك إلى الحكم على بعض الأجناس بأنهم رقيق بالطبع، والبعض الآخر بأنهم أحرار بالطبع . وقد جعل من الإغريق السادة الأحرار . فهم لا يجوز استرقاقهم لأنهم ورثوا الروح العالية والشجاعة . أما الشرقيون فهم بطبيعتهم عبيد^(٧)، وعلاقة السيد بالعبد هي علاقة الطاغية، أو الحاكم المستبد برعاياه، مادام هذا الحاكم لا يعترف بحقوق هؤلاء الرعايا، ولا ينظر إليهم إلا بوصفهم موجودات دنيا، أو مجرد أدوات يسخرها لأغراضه ويأمرها فتطيع ! .

ومن هنا فإننا نجد المعلم الأول في رسالة إلى تلميذه الإسكندر الأكبر ينصحه فيها بمعاملة اليونانيين معاملة القائد، في حين أن عليه أن يعامل الشرقيين معاملة السيد لعيده ! .

وهو يعتقد أن الأزواج في الشرق يعاملون زوجاتهم على أنهن جوار،

والأعجب من ذلك كله أن الشرقيين يستسلمون لطغيان الحاكم على أنه أمر طبيعي لا يجدون فيه غضاضة، فهم لا يحتجون ولا يتذمرون، في حين أن الرجل الأوروبي الحر لا يستطيع أن يتحمل هذا الضرب من الحكم فيفر منه بشتى الطرق، يقول: «يتمثل الطغيان بمعناه الدقيق في الطغيان الشرقي؛ حيث نجد لدى الشعوب الآسيوية، على خلاف الشعوب الأوروبية، طبيعة العبيد، وهي لهذا تتحمل حكم الطغاة بغير شكوى أو تذمرا»^(٨).

ولقد ظلت نظرية أرسطو عن «الطغيان الشرقي» سائدة في الفكر السياسي مع تعديلات طفيفة، ففي النصف الثاني من القرن الثامن عشر ذهب مونتسكيو (١٦٨٩ - ١٧٥٥) إلى أن الاستبداد نظام طبيعي بالنسبة للشرق، لكنه غريب وخطر على الغرب. غير أن «مونتسكيو» يضيف إلى ذلك الربط بين الاستبداد والدين، فيرى: «أن الحكومة المعتدلة هي أصلح ما يكون للعالم المسيحي، وأن الحكومة المستبدة هي أصلح ما يكون للعالم الإسلامي!»^(٩). دون أن يفسر لنا من أين جاءت هذه القسمة الغربية التي تجعل الديمقراطية هي الحكم المناسب للعالم المسيحي (وهو هنا يقصد العالم الغربي على وجه التحديد، فالدولة المسيحية في الشرق لأبد أن تكون حكومة استبداد بحكم المقدمة السابقة)، والحكم الاستبدادي هو أنسب أشكال الحكم للعالم الإسلامي. لاشك أنه لم يقرأ شيئا عن الإسلام الذي يدعو إلى حرية العقيدة، والتفكير، وإلى الشورى بين الناس دون أن يذهب قط إلى «طاعة السلاطين الفائقة» لأنهم ترتيب من الله كما قال القديس بولس. ولم يقل الإسلام إن كل سلطة سياسية هي مستمدة من الله، وهو المبدأ الذي يبرر الطاعة المطلقة، والاستسلام الكامل للطاغية أينما وجد. ولم يصف الشعب بأنه مجموعة من «الحمير» يريدون تلقي الضربات كما فعل مارتين لوتر. . . إلخ.

لكن لكي نكون منصفين فلا بد لنا أن نقول إن العذر الوحيد الذي يمكن

أن نلتمسه لمونتسكيو في فكرته العنصرية الغربية؛ هي أن التاريخ الإسلامي كله كان يسيطر عليه الطغاة، فظن - للأسف - أن هذا هو ما يدعوا إليه الإسلام. وأن الحاكم المسلم لا بد أن يكون بطبيعته طاغية، وأن المسلمين لا يصلحون للحكم الديمقراطي ماداموا قد أذعنوا قرونا طويلة لهذا الضرب الكريه من الحكم دون أن يتلمسوا الطريق إلى الحرية، أو أن يحاولوا أن يستبدلوا بنظام الاستبداد نظاما من الحكم يحترم آدمية الإنسان، ويعطيه حرية وكرامته.

أما أرسطو فقد كانت نظريته عنصرية هي الأخرى، فلا شك أن نظرة الاستعلاء كانت جزءا من التفكير الفلسفي عند اليونان، فهم وحدهم القادرون على خلق الحضارة والثقافة والاستمتاع بالحرية، وهم وحدهم الحرصون على القيم الإنسانية والمثل العليا، وهم «السادة»، وبقية الشعوب «برابرة» و«هيج» و«عبيدا».

غير أن هذه النظرة، فيما يبدو، لم تكن نظرة اليونانيين وحدهم، إذ يروي هيرودت أن قمييز، الإمبراطور الفارسي الشهير «كان يعد «الأيونيين والأبوليين» عبيدا ورثهم عن أبيه»^(١٠) ويعلق الدكتور أحمد بدوي على هذه العبارة بقوله «تلك كانت نظرة الغالب إلى المغلوب في العالم القديم (وهي لم تنزل كذلك حتى يومنا هذا) يفرض عليه سلطانه، ويستغل أرزاقه، ويسوقه مكرها إلى الحرب». ^(١١).

ولم تبعد نظرية هيجل عن ذلك كثيرا، فهو يعتقد أيضا أن الطغيان في الشرق يرجع إلى أن «الشرقيين لم يتوصلوا إلى معرفة أن الروح أو الإنسان - بما هو إنسان - حر، ونظرا إلى أنهم لم يعرفوا ذلك، فإنهم لم يكونوا أحرارا. وكل ما عرفوه أن شخصا معينا حر. (هو الحاكم الطاغية وبقية الشعب عبيد له

بالطبيعة)، ولكن على هذا الاعتبار نفسه، فإن حرية ذلك الشخص الواحد لم تكن إلا نزوة شخصية وشراسة أو انفعالا متهورا وحشيا، أو ترويضاً واعتدالا للرغبات لا يكون هو ذاته سوى عرض من أعراض الطبيعة، أي مجرد نزوة كالنزوة السابقة. ومن ثم فإن هذا الشخص الواحد ليس إلا طاغية لا إنسانا حرا»^(١٢).

وهكذا يرد هيجل عبودية الشرق إلى انعدام «الوعي الذاتي» «فإن الشعب في الصين ليس لديه عن نفسه إلا أسوأ المشاعر، فهو لم يخلق إلا ليجر عربة الإمبراطور، وهذا هو قدره المحتوم! وعاداتهم وتقاليدهم، وسلوكهم اليومي يدل على مبلغ ضالة الاحترام الذي يكتونه لأنفسهم كأفراد وبشر»^(١٣).

وعلى كل حال فإن جميع النظريات التي تفرق بين البشر، وتحدث عن «طبيعة خاصة» عند الشرقيين أو غيرهم هي نظريات ظاهرة الخطأ. إن كل ما نستطيع أن نقوله هو أن الشعوب التي اعتادت حكم الطاغية لعدة آلاف من السنين، قد نجد لديها استعدادا للتسليم بهذا الشكل من أشكال الحكم أسرع من غيرها، كما أننا نجدها لا تمانع في الحديث عن «إيجابيات» الطاغية وتمتدح أعماله «الجليلة» دون أن تجد في ذلك حرجا ولا غضاظة! ولا شك أن الأمم الشرقية أصبحت تشد الحكم الاستبدادي، لطول إلفها له، ومازال أبنائها يتسابقون في تدبيج القصائد التي تتغنى بأيادي البيضاء على الناس، ولم يعد «الحاكم الشرقي» يجد حرجا في تسخير الصحافة، والإذاعة والتلفزيون، وجميع وسائل الإعلام للحديث عن أمجاده وبطولاته وانتصاراته، حتى لو أنه انهزم هزيمة منكرة - فيما أسماه «بأم المعارك»! - ومن مظاهر التقديس للحاكم عندنا أن تنصدر صوره جميع الصحف، وأن تكون تنقلاته وأخباره - حتى ولو كانت مما يمارسه رئيس الدولة في حياته الروتينية المألوفة - هي الخبر الأول في جميع نشرات الأخبار، ولا بأس من تكرارها في كل نشرة!.

ثالثا : نظرية فيتفوجل Karl Wittfogel (١٨٩٦-١٩٨٨)

عكف المفكر الأمريكي الجنسية، الألماني الأصل، «كارل فيتفوجل» على دراسة بلدان الشرق، ونظمها السياسية والاقتصادية ليقف على ما أسمته الماركسية «بالنمط الآسيوي للإنتاج»، محاولا صياغة نظرية طموح، يحاول بها تفسير التاريخ البشري كله، عائدا إلى العصر الحجري لكي يبرهن على وجود صراع دائم بين المجتمعات القائمة على الاقتصاد الفردي الحر والمجتمعات الاستبدادية ذات النمط الشرقي، والقائمة على اقتصاد الدولة. وفي عام ١٩٥٧ أصدر كتابا ضخما في مجلدين، قضى في إعدادده، على مايقول، نحو ثلاثين عاما. وعنوان الكتاب «الاستبداد الشرقي: دراسة مقارنة للسلطة المطلقة».

يرى «فيتفوجل» أنه كان من نتيجة الثورة الصناعية والتجارية في القرنين السادس عشر والسابع عشر، أن انتشرت التجارة الأوروبية، والنفوذ الأوروبي، في أرجاء الأرض، وقام عدد من الرحالة الغربيين، من الممنازين عقليا، وكذلك بعض الأساتذة والعلماء الأوروبيين باكتشاف عقلي لا يقل أهمية عن المكتشفات الجغرافية الكبرى التي تمت في هذه الحقبة.

فلقد تأمل هؤلاء الرحالة حضارات الشرق الأدنى مصر والشام والعراق وفارس، وكذلك الهند، والصين، ولاحظوا سمة خاصة فيها جميعا، وهي تظهر بوضوح في المجتمعات الشرقية، ولا توجد في أوروبا في العصور القديمة، ولا في العصر الوسيط، ولا في العصر الحديث. ولقد أطلق الاقتصاديون الكلاسيكيون على هذه السمة اسم «المجتمع الآسيوي أو الشرقي»^(١٤).

ويظهر العنصر المشترك بين هذه المجتمعات الشرقية المختلفة، بوضوح،

في القوة الاستبدادية للسلطة السياسية عندهم، وبالطبع، لم تكن حكومة الطغيان مجهولة في أوروبا، فقد توافق ظهور النظام الرأسمالي مع ظهور الدولة ذات السلطة المطلقة. غير أن الملاحظ المدقق يجد أن نظام الحكم المطلق في الشرق كان أكثر شمولاً، وأشد ظلماً من نظيره في الغرب، فبدا لهم الاستبداد الشرقي بوصفه الصورة الأشد قسوة للسلطة المطلقة^(١٥).

ولقد اهتم الفلاسفة الذين درسوا الحكومات الشرقية من أمثال مونتسكيو بالآثار المؤسفة للاستبداد الشخصي، أما الذين درسوا الاقتصاد فقد اهتموا بمراتب الملكية، ودرجات الإدارة. واندھش الاقتصاديون الكلاسيكيون، بصفة خاصة، من الأعمال المائتة الهائلة التي تقوم بها هذه الشعوب لأغراض الري، ووسائل الانتقال والمواصلات، كما لاحظوا أن الحكومة في كل مكان من الشرق كانت أعظم مالك للأرض. ويسوق «فيتفوجل» الكثير من المعلومات، والتفصيلات الدقيقة عما يسميه «بالنظام المائي» أو «المجتمع المائي الإداري». ويستنبط من هذه المعلومات قوانين عامة لهذا المجتمع تنطبق على المكسيك، وبيرو، ومصر، والعراق، والهند، والصين. . . إلخ. فهو يبدأ بالفكرة نفسها التي أبرزها ماركس عن أهمية الري الصناعي في تلك البلدان. ويستنتج منها ضرورة تعبئة العمالة الضخمة لهذا الغرض، مع إيجاد تقسيم جيد للعمل بين فرقها. ولا يمكن أن يقوم بعملية تعبئة العمل وتقسيمه والاستفادة منه على نطاق البلد سوى سلطة مركزية طاغية، الأمر الذي لم يحدث بالصورة المستمرة نفسها في البلاد التي تعتمد على ماء المطر. وفي هذه المجتمعات تكون الدولة، كما ذكرنا، هي مالكة الأرض. أما الفلاحون، فهم منتفعون فقط، ويترتب على ذلك أن تصبح الملكية الفردية ضعيفة ضعفاً شديداً في النمط الآسيوي، وإن كانت موجودة، غير أن الأشخاص الذين ينتمون إلى جهاز الدولة هم الذين كانوا، في الأعم الأغلب، أصحاب

الممتلكات الفردية . ويتوقف دوام المجتمع المائي على تمسك الدولة بمحافظتها على صفتها المالكة الكبرى أي على أن تكون لها اليد العليا بالمقارنة بالملكية الفردية^(١٦) .

وهكذا تعتمد نظرية «فيتفوجل» في الاستبداد الشرقي على وجود النهر الذي يتطلب بالضرورة قيام سلطة مركزية استبدادية تقوم بثلاث مهام جوهرية لتحقيق الإنتاج الزراعي هي :

- ١ - مهمة توصيل المياه من النهر إلى الأرض .
- ٢ - مهمة حماية الأرض الزراعية من غوائل الفيضان .
- ٣ - مهمة توفير مياه الري في فترات التحريق^(١٧) .

ولابد ، لتحقيق هذه المهام ، من شق الترع ، والقنوات ، والمصارف عبر المساحات الواسعة من الأراضي الزراعية لتوصيل المياه إلى الحقول . ولابد أن تكون ضفاف النهر مرتفعة على نحو مناسب ، وهو ما يتم بإقامة الجسور وصيانتها ، وتهيئة الاستعدادات الدائمة لترميمها على وجه السرعة في حالة وقوع أي انهيار في جزء منها . ولابد من بناء القناطر والخزانات والسدود ، وكافة وسائل ضبط مياه النهر لحماية الأراضي الزراعية من الفيضان ، من ناحية ، ولحجز جزء من مياهها يمكن استخدامه في الري على مدار السنة ، من ناحية أخرى . ثم لابد خلال ذلك كله ، من إقرار نظام شامل للري يسري في طول البلاد وعرضها^(١٨) .

وهذه المهام جميعا ، والأعمال اللازمة لتحقيقها لا يمكن أن تتم بالجهد الفردي ، مهما بلغ هذا الجهد ، بينما هي أعمال لا غنى عنها للإنتاج الزراعي بأي حال من الأحوال ، ولهذا فإن فيتفوجل يشبهها بأعمال الحرب ، حتى أن

بعض البلاد تستدعي رجالها لأعمال السخرة بالتفسير نفسه الذي تدعوهم به للحرب^(١٩). ولا يتصور أحد أن يقوم فرد من الأفراد بشق ترعة أو مصرف، أو بناء خزان أو سد، أو أن يفرض لنفسه نظاما خاصا لري حقله، كما لا يتصور أن يقوم أحد بالقتال بمفرده. ومن ثم، فلا بد من وجود عمل جماعي، وهو في الوقت ذاته لا يمكن أن تقوم به عائلة أو حتى جماعة قروية، وإنما هو عمل قومي يتم على مستوى الدولة، ويتخذ أشكالا كثيرة ابتداء من السخرة إلى نظام التعاون، وهكذا يقتضي نظام الري الموحد قيام سلطة سياسية مركزية استبدادية، تحولت إلى ما نسميه «الطغيان الشرقي»!

ومن ثم فإن «فيتفوجل» يعتقد أن السلطة المطلقة التي يارسها الحاكم على الأيدي العاملة من رعاياه، مكنت حكام «سومر»، و«بابل»، و«مصر»، من بناء قصور، وحدائق ومقابر هائلة. وهذه السلطة المطلقة هي التي مكنت الحاكم أيضا من أن يكون الكاهن الأكبر، وأن يكون إلهًا، أو ابن الإله، ومن إقامة المعابد الضخمة والآثار الهائلة التي لا تزال قائمة حتى الآن، وهي التي لم يكن من الممكن إقامتها إلا بالسخرة، والسيطرة التامة على أعداد هائلة من الأيدي العاملة. بل لقد انتقل هذا النموذج في العمل إلى بلدان أصغر، فبنى «الملك سليمان»، كما تقول نصوص التوراة، معبده الجميل بفريق عمل يشبه فريق العمل عند البابليين استمر يعمل أربعة أشهر كل عام^(٢٠).

وهؤلاء الحكام «الطغاة» الذين أقاموا هذه الآثار الهائلة، كانوا بالضرورة قادرين على التنظيم بكفاءة عالية، فأوجدوا أدواته الفعالة منها السجلات، وحروف الكتابة، ونظام المراقبة الدقيق، واللوائح والقوانين التي توجه نشاط الأهالي توجيهًا إجباريًا. وفي حين أن التجار، فرادى أو جماعات، بادروا بإقامة الاتصالات البرية المنتظمة مع أوروبا الإقطاعية ذات المجتمع اللامركزي، فإن الدولة هي التي تولت تنظيم البريد في «العالم المائي» باعتباره

مؤسسة سياسية تمكنها من السيطرة على وسائل النقل ، ومن إعداد شبكة كاملة من المخابرات والرقابة . كما أن القدرة على تحريك الأعداد الغفيرة من العاملين قدمت لتلك الدولة فرصة تكوين جيوش مهولة ، أو إرساء المبادئ الأولى للفنون الحربية ونظرياتها^(٢١) .

تلك كانت الصورة الاقتصادية التي رسمها «فيتفوجل» لمجتمع النهر ، وللمجتمع المائي الذي يعتمد على النهر في ري أراضيه الزراعية ، وما يستتبع ذلك من مهام تستدعي قيام سلطة مطلقة استبدادية تفرض على الناس العمل الجماعي . لكن ما الصورة السياسية والاجتماعية والأخلاقية لهذا المجتمع ؟ ما الذي يحدث للفرد وتطلعه إلى الاستقلال الذاتي في ظل هذه السلطة المطلقة ؟ . يجيب بأن السلطة المطلقة التي يمارسها «الطغيان الشرقي» لا تتحمل وجود قوى سياسية أخرى بجوارها . ومن ثم فإن هذا الطغيان يعوق نمو أي قوة سياسية على مستوى المؤسسات ، كما أنه ينجح على المستوى السيكلوجي في إحباط رغبة الإنسان في العمل السياسي المستقل . ويعتمد هذا النجاح في نهاية الأمر (وفيتفوجل هنا يتفق مع مونتسكيو في المبدأ الذي رأى أن الطغيان يقوم عليه) على أن الحكومة المائية تعتمد على مبدأ التخويف^(٢٢) .

ومن هنا فإن «الطغيان الشرقي» - أو الاستبداد المائي كما يسميه فيتفوجل - اضطر إلى أن يحكم معتمدا على العقاب ، وهي خطة من الحكم يبررها القول بأن الأبرياء أو غير الآثمين من البشر قلة من الأفراد . وهو يضرب المثل بحكيم الصين الأكبر «كونفوشيوس» الذي كان يفضل التربية على العقاب ، ومع ذلك كان يعتقد أن «إعداد الحكومة الصالحة يحتاج إلى مئات من السنين حتى يتحول الإنسان السيئ العنيف إلى شخص صالح ، وحتى نستغني تماما عن عقوبة الإعدام»^(٢٣) .

ولهذا السبب فإن الحكومات المختلفة في الشرق نظرت إلى العقاب على أنه الوسيلة الجوهرية الوحيدة لنجاح الدولة في إدارة شؤونها . وهكذا نجد شريعة «مانو» الهندوسية تقرر العقاب وبث الرعب باعتبارهما الأساس للسلام والنظام الداخلي، فالعقاب الذي لا بد أن يكون عادلا بالطبع، يجبر الأفراد على السلوك المستقيم، ومن دونه فإن الحدود الموضوعة بين الطوائف سوف تنتهك، ويتغلب الناس بعضهم على بعض . أما عندما يطل العقاب بسحته السوداء وعينه الحمراء، فإن الرعية تخلد إلى الهدوء والسكينة «العالم كله يحافظ على النظام عن طريق العقاب»^(٢٤)، إذ عن طريق العقاب يحمي الحاكم الضعيف من القوي، ويمنع الانتهاك الحيواني للقرايين، ويحمي الملكية الخاصة من أعدائها . ويحول دون إهانة الطبقة الدنيا للمنزلة الاجتماعية الرفيعة، فما لم ينزل الملك الطاغية العقاب على من يستحقه، بلا ملل أو ضجر، فإن «القوي سوف يشوي الضعيف، كما تشوى السمكة على سيخ من حديد . وسوف يلتهم الغراب فطائر القرايين، وسوف يلحق الكلب طعام القربان، ولن تبقى الملكية الخاصة لأحد، وسوف تغتصب الطبقات الدنيا أماكن الطبقات العليا»^(٢٥) . وهكذا فإن العقاب هو وحده الذي يحكم الكائنات المخلوقة، والعقاب هو وحده الذي يحميها جميعا، فالعقاب يراقبهم حتى وهم نيام . «إذ الواقع أن العقاب . . . هو الملك»^(٢٦) .

ويتنقل «فيتفوجل» إلى الحديث عن السلطة المقدسة التي أضفاها طغاة الشرق على أنفسهم ليبرروا مساءلة الناس وعقابهم، فقد زعم حكام بلاد ما بين النهرين أنهم أخذوا سلطتهم من انليل Enlil العظيم، رئيس مجمع الآلهة السومري الذي قام بتنظيم الكون وإخراجه من لجة العماء . ويرمز هذا الإله المرعب إلى سلطة القوة والقهر والإرادة المقدسة، وبالتالي فإن أي معارضة من جانب الأفراد ينبغي أن تسحق تماما، فلا سبيل أمام الرعية سوى الخضوع

والاستسلام . وعلى الرغم من أن «انليل» يفترض فيه أنه يستخدم قسوته وجبروته بطريقة قانونية مشروعة ، فإن المرء لا يمكن أن يرتاح أبدا لهذا الإله ، لأنه دائما يشعرنا بالخوف من أن العقاب يترصدنا . ومن هنا يبدو أن استعداد الحاكم للتوحيد بين ذاته وبين الإله انليل - أو الآلهة المنحدرة من صلبه - ذو مغزى عميق . ولهذا اعتاد ملوك «سومر» أن يوحّدوا مباشرة بينهم وبين انليل ، لما يمثله من رعب ، ولما يثبته من خوف في قلوب الناس . ولقد أخذ الطغاة البابليون هذه الفكرة نفسها وعَدّلوها ؛ «فحمورابي» صَوّر نفسه على أن الذي أعطاه اسمه هو «انليل» ذاته ، ولهذا أطلق على نفسه «ابن انليل» وأبوه هو الإله سن Sin إله القمر، وفي الحالتين فإن طغاة ما بين النهرين يؤكدون صفتهم المربعة^(٢٧) .

كذلك كان الرعب ، في رأي هذا المفكر، ملازما للاستبداد عند الفراعنة ، وهو رعب ترمز إليه الأفعى السامة أوريسوس Uraeus التي ترقد ملتفة حول جهة الملك تهدد أعداءه بالدمار . كما أن أعمال الملك المربعة يمكن أن تقارن بالأعمال المخيفة للإلهة سخمت Sekmet إلهة الحرب الشرسة في مصر القديمة التي دمرت أعداء «رع» فسميت «عين رع» . كذلك كان فن إدارة الحكم في الصين القديمة يعبر باستمرار عن حاجته للعقاب المربع ، وظل حجر الزاوية في السياسة الرسمية طوال الحكم الإمبراطوري ، حتى أن ما نسميه نحن الآن «وزارة العدل» كان يسمى في التراث الصيني باسم «وزارة العقوبات»^(٢٨) .

غير أن هذه العقوبات لم تكن تعني العقوبات الأدبية أو الأخلاقية التي تلجأ إلى ضمير الفرد ، فلا وجود لاستقلال الفرد أو ذاتيته ، إنها عقوبات جسدية تستخدم - على حد تعبير فيتفوجل - «لغة الكرباج» وتلجأ إلى الجلد ، والضرب ، والأصفاد والأغلال . يقول «كانت لغة الكرباج هي اللغة

المستخدمة بانتظام في دولة السخرة في سومر القديمة، كما أن جميع الموظفين الرسميين في دولة الفراعنة كانوا يستخدمون العقاب البدني، وتظهرنا السجلات في مصر القديمة، على أن الموظفين الذين وكل إليهم الإشراف على المشروعات العامة كانوا يسرون والعصا في أيديهم. وفي أماكن أخرى كانت الطريقة المؤكدة لحث الناس على العمل الجاد هو تهديدهم بالضرب! ^(٢٩) كما كانت مقاومة جباية الضرائب منذ الفراعنة تواجهه بعنف وقسوة، وتخبزنا مقطوعة هجائية شهيرة من المملكة الحديثة، إن الفلاح المصري الذي يفشل في تسليم حصته من الغلال «كان يضرب، وبقيد، ويطرح به في القناة» ^(٣٠).

وفي ظل هذا الرعب الشامل كان على أعضاء «المجتمع المائي» أن يشكلوا سلوكهم بحيث يتفق مع مطالب الدولة، إذا أرادوا أن يكتب لهم البقاء، فلا ينبغي لهم إثارة الوحش الذي لا قبل لهم بالسيطرة عليه. وهكذا فإن الفطرة السليمة تصبح المرء بأن تكون إجابته على مطالب السلطة المطلقة بكلمة واحدة فقط هي: الطاعة. وهكذا تصبح الطاعة هي سمة المواطن الصالح في الطغيان الشرقي، وفي جميع النظم الاستبدادية ^(٣١). صحيح أن الحياة في أي مجتمع تتطلب قدرا من التناسق والانسجام بين الفرد ومجتمعه ولا تكون الطاعة مفقودة تماما. لكن في المجتمعات الزراعية الغربية، مثلا، لا تكون الطاعة أبدا هي الفضيلة الأولى للمواطن. ولقد كان المواطن الصالح في دولة المدينة الديمقراطية عند اليونان يتميز بأربع صفات رئيسية هي: الشجاعة في القتال، والتقوى، والمسؤولية المدنية، والرأي المتزن. كما كان للقوة الجسدية، والشجاعة فيما قبل الفترة الديمقراطية، تقدير خاص. لكن لم يحدث قط لا في العصر الهومييري، ولا في العصر الكلاسيكي، أن كانت الطاعة هي فضيلة الرجل الحر، اللهم إلا في ميدان القتال. في حين كانت الطاعة العمياء،

والاستسلام الكامل ، والخضوع المطلق هي واجبات العبد وقدره الأليم ومصيره البائس . لقد كان المواطن الصالح عند اليونان هو من يعمل في اتساق وانسجام مع القوانين التي شرعتها الدولة ، دون أن تكون هناك سلطة مطلقة ، تقيد سلوكه على نحو مطلق^(٣٢) .

بل لم يكن ولاء الفارس لسيده الإقطاعي في العصور الوسطى ينتهي به إلى استسلام كامل أو خضوع مطلق . فالعقد الإقطاعي يلزمه باتباع سيده بطريقة معينة فحسب ، كما كانت فضائل الفارس الجيد تنحصر في قدرته على الفروسية ، وبراعته في القتال ، والشجاعة الفائقة إلى أقصى حد . أما الطاعة التامة أو العمياء فلم يكن لها وجود^(٣٣) .

أما في حكومة الطغيان الشرقي — أو العلاقة بين المواطنين والحكام في المجتمع المائي ، فإن الأمر يختلف عن ذلك أتم الاختلاف . يقول فيتفوجل «لقد ناقش ثوركيلد جاكبسن Thorkild Jacobsen موضوع المجتمع والدين في بلاد ما بين النهرين ، وانتهى إلى أن الطاعة هي الفضيلة الأولى هناك : «الحياة الصالحة هي حياة الطاعة» وعلى خلاف المقاتلين في أوروبا في العصر الوسيط الذين كثيرا ما كانوا يقاتلون في جماعات صغيرة ، دون أن يهتموا بدرجات القيادة ، فإن البابليين شعروا «أن الجنود بلا ملك ، أشبه بقطيع الغنم بلا راع» ، و«العمال بلا مراقب كالمياه بلا مفتش ري» و«الفلاحون بلا مشرف ، كحقل بلا محراث»^(٣٤) . وهكذا كان المتوقع من الرعايا تنفيذ أوامر رؤسائهم ، ومن باب أولى تنفيذ أوامر الملك . فقد كان على هؤلاء جميعا إعلان الطاعة المطلقة . « فقد اقتنع الأهالي في بلاد ما بين النهرين بأن السلطة هي دائما على حق »^(٣٥) . ولا يزال الشرقيون جميعا مقتنعين بذلك ! .

ويمكن أن نجد هذه الأفكار نفسها في مصر الفرعونية ، فلا بد للسفينة من

ربان، وللجماعة من قائد. ولا بد لمن يريد البقاء أن يوائم نفسه مع صرح الخضوع والاستسلام. وشرائع الهندوس في الهند تأمر أتباعها بطاعة السلطة الدينية والدنيوية معا، ومن يعارض أوامر الملك يعرض نفسه لصنوف مختلفة من عقوبة الإعدام^(٣٦).

ومن الطبيعي أن يكون الهدف من التربية إعداد المواطن للخضوع التام، والطاعة العمياء، فالتلميذ الجيد هو الابن المطيع. والتربية عند كونفوشيوس تتطلب الطاعة المطلقة للوالد والمعلم، وهو الأساس المثالي الذي تبنى عليه الطاعة المطلقة للسادة في المجتمع، وبالتالي للحكام من الطغاة.

ويجلس الفرد، في بلاد ما بين النهرين، في المركز تحيط به مجموعة من الدوائر تمثل السلطات المختلفة التي تحد من حرية أفعاله وسلوكه، وتشكل الدائرة الأقرب والأصغر السلطة في الأسرة: سلطة الأب، والأم، والأخ الأكبر، والأخت الكبرى، وليست الطاعة للعضو الأكبر في الأسرة سوى مجرد بداية فحسب، إذ تقع وراء دائرة الأسرة، دوائر أخرى تمثل سلطات أخرى كالدولة والمجتمع، وتلزم لكل منها «طاعة مطلقة»!

كما كانت الحكمة في مصر القديمة تربط عن وعي، بين الطاعة في المنزل وطاعة الدولة، فالابن المطيع هو الذي ستكون له مكانة طيبة في قلب الدولة. وسوف يلقي حديثه قبولا حسنا عند من يتحدث معه. ومطلب الخضوع في الهند للسلطات الدينية والدنيوية، يعززه مطلب الخضوع للوائح الشخصية من الحياة. «وتعني الطاعة أساسا: طاعة المعلم، والأب، والأم، والأخ الأكبر». وتصف الكونفوشية ولاء الأبناء^(٣٧)، بأنه «الإعداد الفريد للطاعة المدنية»، «فهناك قلة ضئيلة ممن يسلكون سلوكا صالحا وطيبا مع والديهم، وإخوتهم الأكبر سنا، يمكن أن تميل إلى معارضة رؤسائهم. وليس هناك أحد ممن يتفر من معارضة رؤسائه، يميل إلى التمرد عليهم»^(٣٨).

هكذا نجد أن الهدف الأسمى للتربية في حكومات «الطغيان الشرقي» هي تعليم الفرد أن يطيع بغير سؤال وبلا مناقشة، كلما طلبت منه السلطة المستبدة أمرا! ثم تتطور خاصية الطاعة هذه، التي تتميز بها المجتمعات المائية، إلى خاصية السجود أو الركوع أمام الطاغية!، فالسجود، في الحضارات المائية، يحدث تقريبا، في كل مكان. لقد مارس الصينيون السجود في فترة مبكرة من حكم أسرة «تشو Chou»* ثم انتشر في جميع المراحل التالية من تاريخ الصين. والخبرة التي مر بها بعض المبعوثين الأوروبيين حين طلب منهم الركوع أمام إمبراطور المانشو Manchu** (في منغوليا) تكشف عن أهمية هذه العادة عند الشرقيين، كما تكشف في الوقت ذاته عن الحرج الذي وقع فيه الزوار الأوروبيون في آن معا^(٣٩).

ولقد كان من المألوف في العهود الكلاسيكية عند هندوسية الهند احتضان قدم الشخص كمظهر من مظاهر الاحترام الكبير والتقدير العظيم. وكان الاقتراب من الملك يتخذ مظهر الشخص الذي يصلي، كما كان السجود يتم أمام الآلهة، والمعلم، وفي الحقبة الأخيرة من الهندوسية كانت إيماء الخضوع الشامل تؤدي أمام الحاكم^(٤٠).

ويكشف الكثير من الوثائق عن أهمية السجود في الشرق الأدنى، فتصف سجلات مصر الفرعونية، أن البلاد كلها «كما لو كانت تنبطح على بطنها» عندما يظهر الملك. أما الرعايا المخلصون فقد كانوا يزحفون على بطونهم لكي يقبلوا (أو يتنشقوا) عطر الملك. وتدل شواهد في المملكة الحديثة على أن أصحاب المقامات الرفيعة كانوا يستخدمون إشارات أخرى إظهارا للاحترام

* أسرة تشو Chou حكمت الصين من ١٠٢٧ ق.م. حتى عام ٧٧١ ق.م. وأطلق على ملوكها اسم «الملوك - الكهنة»!

** كانت في الأصل قبائل من الرحل، ثم تعلمت الزراعة واستقرت وتمكنت من بسط سيطرتها على أجزاء من الصين.

والتوقير. وإن كانت المصادر المعاصرة لم تقل لنا إنهم توقفوا عن السجود تماما، وإنما هي تشير بوضوح إلى أن الطبقات الدنيا، والرعية، قد واصلت السجود. وكان السجود في بلاد ما بين النهرين، يؤدي للإله، وللحاكم، وللشخصيات المتميزة الأخرى. كما كان يؤدي السجود أيضا في فارس الأخمينية، ثم استمر في عصر الإمبراطورية الهلنستية، والسلوقية، والبطلمية، وأيضاً في فارس الساسانية. وأصبح معيار الاحترام في نهاية الإمبراطورية البيزنطية. ولنا حاجة إلى القول إنه كان يتناسب مع المناخ الاجتماعي للبيزنطيين^(٤١).

وهكذا نجد أن السجود للطفة، في المجتمع المائي، أصبح التعبير الصارخ للطاعة والخضوع، والاستسلام، والاحترام والتوقير جميعاً.

ومن الطبيعي أن تؤدي الخصائص السابقة بالفرد في المجتمع المائي إلى العزلة أو الوحدة، وهي عزلة يخلقها الخوف والرعب الذي يعيش فيه. فالفرد لا يجد أمامه سوى الخضوع المطلق كرد حذر، ووحيد، على السلطة المطلقة، وذلك يؤدي إلى كارثة أخلاقية حيث تنتشر مجموعة كبيرة من الرذائل. فعندما يتم استقطاب السلطة في المجتمع المائي، فإنه تستقطب كذلك العلاقات الاجتماعية، فالرعايا الذين لا يملكون أية سيطرة على حكوماتهم، لابد أن يخافوا من الدخول معها في أي صراع حتى لا تسحقهم تماماً. بل إن هذه القوة المربعة لا تستطيع فقط تدمير القوى المعارضة غير الحكومية، بل في استطاعتها أيضاً أن تبتلع الأعضاء في الجماعة الحاكمة، بما في ذلك الحاكم نفسه، وتلقي أمامه بظلال كثيفة من الشك والقلق، بل ربما لا تجد شيئاً يدمر الحياة كما يفعل اللا أمان الذي يخلقه استقطاب السلطة المطلقة. ولهذا فإنك تجد شعار الحاكم هو: «لا تثق في إنسان قط!» فهذا الطاغية اللا مسؤول، يحسده أقرب المقربين إليه، ولذلك تجد كثيراً منهم يتطلع إلى السلطة ويتحرق شوقاً إلى الاستيلاء عليها، ولما كان التغير الدستوري الهادئ أمراً لا وجود له، فإن

تغيير السلطة واستبدال حاكم بحاكم لا يعني سوى شيء واحد فقط هو اغتيال الحاكم الحالي، ومحوه من الوجود. ومن هنا فإن الطاغية «الحكيم» هو الذي لا يثق في أحد على الإطلاق ١.

ولهذا كان من الأسباب الواضحة والمفهومة أن يحتفظ الطغاة لأنفسهم بأفكارهم الداخلية العميقة لا يفصحون عنها إلا نادرا، وسلوكهم الذي نشاهده يؤكد هذه الحقيقة. فقد جاء في إحدى أوراق البردي المحفوظة رسالة هي عبارة عن نصيحة كتبها أحد الفراعنة لابنه يقول فيها: «ابتعد، واعزل نفسك عن الرعايا الذين يخضعون لك»؛ لا تقترب منهم وأنت وحيد. ولا تشغل نفسك، ولا تملا قلبك بأخ، ولا تعرف صديقا. . وحتى إذا نمت عليك أن تراقب بنفسك قلوبهم، لأن الإنسان ليس له أعوان في وقت الشدة (٤٢).

كما نجد التراث الهندي يحدد الأخطار التي تحيط بالحاكم. ويناقش الوسائل العديدة التي يمكن بوساطتها أن تنقلب عليه الحاشية، ولهذا لا بد أن يحترس في قصره بحيث تكون إقامته آمنة، وأن يتخذ الاحتياطات اللازمة حتى لا يدس له أحد السم، ولا بد أن يراقب جميع أفراد الحاشية وأن يسيطر عليهم، كما لا بد للملك أن يتجسس على رئيس وزرائه، وأن يكون حذرا من أصدقائه المقربين، ومن زوجاته ومن إخوته، وبصفة خاصة من وريثه. وتقول عبارة تتردد كثيرا عن طغاة الهنود: «الأمراء كالسرطان، لديهم ميل سيء السمعة، لالتهم نسلهم». ولكي تمنع ذلك من الحدوث، فإن هناك قائمة تحصى الطرق التي يستطيع أن يحمي بها الحاكم نفسه من أبنائه (٤٣).

وهكذا نجد أن الحياة الرسمية ليست آمنة: «فالرجل الحكيم هو من يبحث أولا، وبصفة مستمرة، عن حماية نفسه. إذ إن حياة الرجل الذي يكون

في خدمة الملك يمكن مقارنتها بالحياة وسط النيران، فعلى حين أن النار تحرق جزءاً من البدن، أو تحرق البدن كله، فإن لدى الملك القدرة على تدمير الأسرة كلها»^(٤٤).

وتشير النصوص الفارسية بصفة خاصة إلى الأخطار الكامنة خلف مظاهر الأمان البيروقراطية: «هل ادعى لك الملك ذات مرة أنك آمن تماماً وأنت في معيته؟! إذن ابدأ منذ تلك اللحظة في الإحساس بعدم الأمان! فإذا ما دأب إنسان على تسمينك، فلا بد أن تتوقع أنه سرعان ما يذبحك!»^(٤٥).

غير أن الحاجة إلى «الشك والريبة» لا تنحصر فقط في أولئك الذين يشغلون مناصب رفيعة في الهرم البيروقراطي، ففي الصين، كما هي الحال في جميع حكومات الطغيان الشرقي، أو الحضارات المائية، نجد أن الموظفين الذين يشغلون مناصب رفيعة يحسدون أصحاب الوظائف الدنيا، وليس أصحاب المناصب الدنيا أقل ريبة من رؤسائهم، إذ من هذا الجانب يمكن أن يأتي زوالهم في أية لحظة!^(٤٦)، وهكذا تنتشر جميع الرذائل الأخلاقية من كذب، وغش ورشوة ونفاق وتقلب إلى ألوان من المؤامرات والدسائس، فيحاول كل فرد، وكل فريق تحقيق مصالحه الذاتية وأغراضه الشخصية بشتى السبل. ويتمهم كل فريق غيره بالتآمر ليقصيه عن مكانه. وهكذا ينشر الشعور بالعزلة والوحشة بين الناس: فالحاكم في نظام «الطغيان الشرقي»، أو المجتمع المائي، لا يثق في أحد، والموظف يشك في زميله، والرجل العادي يخاف الوقوع في شرك المؤامرات. وإذا كان هناك شعور بالوحشة في البلاد الديمقراطية، فإن الأفراد الأحرار يشعرون بها أساساً لإحساسهم بالإهمال، لا لأن السلطة تهددهم في أية لحظة، أو لأنهم يشعرون بأن الطاغية قادر باستمرار، كلما شاء، أن يقضي على كرامتهم. ولهذا يلجأون إلى الانزواء والانسحاب السلبي، ومما له مغزاه أن تظهر الرواقية قديماً عندما زال المجتمع

المتزن في اليونان الكلاسيكية ، وحل محله النظام الهلنستي الذي أقامه الإسكندر الأكبر على أساس السلطة المطلقة^(٤٧) .

تلك هي السمات العامة لنظرية «فيتفوجل» عن الطغيان الشرقي أو الاستبداد المائي التي ترد الطغيان إلى التحكم في مياه النهر، وما يستتبعه ذلك من أعمال جماعية تطلبت وجود السخرة، التي تطلبت بدورها بث الذعر والرعب بين الناس لإرغامهم على الطاعة، ومعاقبة العصي منهم، وما ينتهي إليه هذا النظام من انتشار الرذائل الأخلاقية .

غير أن السؤال الملح على ذهن المرء ، وهو يقرأ هذه النظرية هو: لماذا تكون الحكومة المركزية استبدادية بالضرورة؟! ألا يمكن أن تكون هناك حكومة مركزية ديمقراطية تتحكم في النهر، وتقوم بجميع المهام المطلوبة عن طريق التعاون لا السخرة؟ ، وهل صحيح أن جميع الأنهار في العالم التي تعتمد عليها زراعة الأرض في الدول الزراعية أدت إلى ظهور حكومة طغيان؟ . الواقع أن فيتفوجل كان ماركسيا في شبابه ، لكنه حاول أن يطور الفكر الماركسي الجامد أو أنه أيد مايقول الماركسيون ، وأراد أن يثبت أن سلطة الدولة هي باستمرار سلطة طاغية على الجماهير، حتى وإن كانت الدولة اشتراكية، والنتيجة التي ينتهي إليها هي أن الاتحاد السوفييتي ماهو إلا شكل من أشكال «الطغيان الشرقي»! ، لكن الاتحاد السوفييتي نفسه تفكك وتحول إلى دويلات ديمقراطية، تؤكد من جديد أن الديمقراطية لا وطن لها، وأنها يمكن أن توجد حيثما وجد الإنسان على الأرض .

رابعا: النظرية السادومازوخية Sadomasochism

يعبر مصطلح «السادومازوخية» عن العلاقة الوثيقة بين السادية التي هي إيقاع الألم بالآخرين، والمازوخية التي هي - على العكس - تقبل إيقاع الألم على

الذات والاستمتاع به .

وينسب مصطلح السادية Sadism إلى الماركيز دي ساد Marquis de Sade (١٧٤٠ - ١٨١٤)، الذي اشتهر بمؤلفاته ذات المحتوى العنيف في الممارسات الجنسية . وأهم هذه المؤلفات روايته الشهيرة (جوستين وجوليت)، المعروفة أيضا باسم «لعنة الفضيلة، ونعمة الرذيلة». ومع أن «دي ساد» لم يمارس إلا القليل من خياله الخصب الذي كتبه في مؤلفاته، فإنه خلق لنا مصطلحا ارتبط باسمه، وأصبح من أكثر المصطلحات تداولاً على ألسنة الكتاب في موضوعات عديدة . كما وجد طريقه إلى التعبيرات المتداولة على ألسنة الناس في وصف أولئك الذين يجدون لذة في إنزال الألم والأذى بالآخرين . ويرى بعض الباحثين أن نزعتة السادية التي بدت في سلوكه، وتجلت بشكل صارم في كتاباته إنما تعود إلى كراهيته العميقة لأمه، وهي التي دفعت به إلى محاولة الانتقام من الأنثى بصفة عامة . ومهما تكن خلفية طفولته، فلا شك أنه كان يتمتع باضطراب وعدم اتزان دفع به في النهاية إلى دخول مستشفى الأمراض العقلية حيث أمضى بقية حياته (٤٨).

أما مصطلح المازوخية Masochism فهو القطب المضاد للسادية في علاقة «السادومازوخية»؛ وهي تعبر عن حالة الفرد في إقباله، وتقبله، لما يمكن أن يقع عليه من ألم أو إيذاء جسدي أو نفسي من شخص آخر واستمتاعه بهذا الألم . وينسب المصطلح إلى الكاتب الروائي النمساوي الذي ارتبطت باسمه هذه الظاهرة وهو «ليبولد زاخر مازوخ Leopold Zacher Masoch» (١٨٣٦ - ١٨٩٥)، الذي ألف الرواية المشهورة «فينوس في الفراء Venus in Furs»، وهي تعبر في بعض أجزائها عن فترات وتجارب من حياة المؤلف نفسه، وخاصة في طفولته . والحادثة التي استرعت اهتمام المحللين النفسيين هي أن «مازوخ» كان في طفولته يعيش مع عمته التي كانت تعاشر عشيقا لها بين

الحين والآخر، وقد دفعه حب الاستطلاع ذات مرة إلى الاختفاء في دولا ب للملابس ليشاهد ما يحدث بالفعل . وبينما كان «مازوخ» يرصد كل ذلك بحماس واهتمام، بدت منه حركة جلبت الاهتمام إليه، واكتشف أمره، وعاقبته عمته بضرب مؤلم . وهكذا يفسر المحللون قيام ارتباط وثيق بين الألم الذي وقع عليه، وبين لذة الإثارة الجنسية التي كان «مازوخ» يستمتع بها، وبأن هذا الارتباط قد تأصل في نفسه إلى حد جعل من الممكن قيام اعتماد متبادل بين الشعور بالألم واللذة . ويبدو أن هذه التجربة قد تكررت، وأن «المازوخي» مهياً بطبيعته النفسية إلى مثل هذا الانحراف^(٤٩) .

وعلينا أن نسوق هنا ثلاث ملاحظات مهمة :

الملاحظة الأولى : هي أنه على الرغم من أن هذين المصطلحين قد ارتبطا في البداية بالجنس، واستخدمتهما مدرسة التحليل النفسي في تفسير الكثير من مظاهر السلوك البشري، فإنهما قد انتقلا بعد ذلك إلى علم النفس الاجتماعي، ثم إلى علم الاجتماع وأخيراً إلى ميدان الفلسفة السياسية، وهي التي تعنينا هنا بالدرجة الأولى .

والملاحظة الثانية : هي أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين المصطلحين، أو بين النزعة السادية المتسلطة التي تفرض سيطرتها على شخص، أو مجموعة من الأشخاص، وبين النزعة المازوخية التي تستسلم، بل وتستعذب الألم الذي يقع عليها، مما يبرر جمعها في مصطلح واحد هو مانسميه بالعلاقة «السادومازوخية»، وهي العلاقة التي يكون فيها الطرف الأول قوة مهيمنة متسلطة تفرض إرادتها، في حين يكون الطرف الثاني شخصية مستسلمة خاضعة .

والملاحظة الثالثة : هي أنه إذا كان علم النفس قد نظر، في البداية، إلى هذه

العلاقة على أنها تمثل انحرافا عن الطريق السوي، فإن معظم علماء النفس يعتبرونها الآن نزعات طبيعية عند البشر رغم أنها قد توجد بصورة منحرفة عند بعضهم. يقول إريك فروم: «إن النزعات السادومازوخية موجودة عند البشر بدرجات مختلفة في الأشخاص الأسوياء والمنحرفين على حد سواء»^(٥٠). والعامل الخفي في هذه العلاقة هي تبعية كل طرف للآخر واعتماده عليه، وقد يبدو ذلك واضحا في الشخص المازوخي الذي يمثل الجانب الضعيف الخانع المستسلم، وقد نتوقع أن تكون الشخصية السادية هي، على العكس، قوية ومستقلة ويصعب اعتمادها على الشخصية الضعيفة أو تمسكها بها. ومع ذلك فالتحليل الدقيق يكشف عن وجود هذه التبعية بين الطرفين، فالشخص السادي يحتاج إلى الشخص الذي يتحكم فيه ويسيطر عليه: «إنه يحتاج إليه بشدة مادام شعوره بالقوة كامنا في واقعة أنه سيد لشخص ما. وهو قد لا يعي هذه التبعية على الإطلاق. ومن هنا فقد يعامل الرجل زوجته على نحو سادي تماما، وقد يكرر على مسامعها أنها تستطيع أن تترك البيت في أي وقت، وأنه سيكون سعيدا للغاية لو أنها فعلت ذلك. وكثيرا ما يعترضها الألم حتى أنها لا تجرؤ على مغادرة المنزل. وهكذا يستمر كل منهما في الاعتقاد بأن موقفه هو الموقف الصحيح. غير أن الزوجة لو انتابتها شجاعة مفاجئة جعلتها تجرؤ على القول بأنها ستتركه، فقد يحدث شيء غير متوقع تماما بالنسبة لهما معا: إذ يصبح الزوج بائسا منهارا يتوسل إلى زوجته ألا تتركه، وسوف يعلن كم هو يحبها وما إلى ذلك. ولما كانت الزوجة تخشى، عادة، أن تفرض حقوقها أو مركزها على أي نحو، فإنها تميل إلى «تصديقه وتغير قرارها وتبقى. وعند هذه النقطة تبدأ اللعبة من جديد، فالزوج يستأنف سلوكه القديم، والزوجة تجد الأمر يزداد صعوبة في البقاء معه، فتنفجر مرة أخرى، وينهار الزوج من جديد، فتبقى معه، وهكذا يتكرر الموقف مرات عديدة»^(٥١).

ويعتقد «فروم» أن هذه العلاقة الزوجية تتكرر آلاف المرات، كما تتكرر بالطريقة نفسها في علاقات شخصية أخرى، والزوج لا يكذب عندما يعلن حبه لزوجته، أو أنه لا يستطيع الحياة من دونها. إذ بغض النظر عن الحب، فهو فعلا لا يستطيع أن يحيا من دونها، أو بتعبير أدق، من دون شخص آخر يشعر أنه أداة عاجزة في يده». وفي حالات أخرى كثيرة نجد الشخص السادي يحب بوضوح تام أولئك الذين يشعر معهم بقوته أو يمارس عليهم سيطرته سواء أكانوا زوجته أم طفله أم مساعده أم شحاذا في الطريق، فهناك شعور «بالحب»، بل حتى شعور بالعرفان والامتنان نحو الموضوعات التي يسيطر عليها. وقد يعتقد أنه يرغب في السيطرة على حياتهم لأنه يحبهم كثيرا، وهو بالفعل يحبهم لأنه يسيطر عليهم. وهو يرشوهم بالأمور المادية، والمديح أو بتأكيد الحب، أو التباهي بالذكاء والبراعة أو إثارة الاهتمام. وقد يعطيهم كل شيء - كل شيء سوى شيء واحد: الحق في أن يكونوا أحرارا ومستقلين^(٥٢).

قد لا تبدو الشخصية السادية محيرة مثل الشخصية المازوخية، فإيذاء الآخرين، ومحاولة السيطرة عليهم قد لا يكون شيئا «طيبا» في ذاته، لكنه يبدو أمرا طبيعيا تماما، وقديما ذهب «توماس هوبز» إلى «أن رؤية الشر الذي يلحق بالآخرين تسر الناظرين، لا لأنها شر، بل لأنها شر يلحق بالآخرين»^(٥٣). وهو يقول أيضا: «إني لأعتقد أن هناك ميلا عاما، لدى البشر جميعا، وهو تعبير عن الرغبة الدائمة التي لا تستقر نحو الحصول على القوة بعد القوة، وهي رغبة لا تهدأ أو لا تتوقف إلا بالموت...»^(٥٤) ومن هوبز إلى هتلر الذي شرح الرغبة في السيطرة على أنها النتيجة المنطقية لقانون صراع الكائنات الحية من أجل البقاء، وبقاء الأصلح. أصبحت الرغبة العارمة في القوة والسيطرة تفسر على أنها جزء من الطبيعة البشرية، ولا تحتاج إلى أي تفسير آخر غير ما نشاهده.

أما الشخصية المازوخية التي يميل فيها المرء إلى تقبل الألم، فإنها تبدو لغزا محيرا. إذ كيف يمكن للمرء أن يفهم أن الناس لا يكتفون بالتقليل من أنفسهم أو إضعافها أو إيذاؤها، وإنما يستمتعون بذلك أيضا؟ ألا يتناقض ذلك مع تصورنا لطبيعة النفس البشرية التي تتجه إلى اللذة والمحافظة على الذات؟. هذا كله صحيح، غير أن النفس البشرية يمكن أن تميل كذلك، فيما يبدو، إلى البحث عن المعاناة، والألم، والضعف، والعذاب، بل إلى البحث عن البؤس واليأس والشقاء: «وكل المطلوب في هذه الحالة أن يكون المرء ضعيفا «أخلاقيا»، وذلك بأن يعامل معاملة الطفل الصغير، أو أن يخاطب على هذا النحو، وأن يوبخ بعنف، أو أن يذل بطرق مختلفة، في حين أنه يتم إشباع النزعة السادية بالوسائل المقابلة أعني بإيذاء الآخرين بدنيا، وتوثيقهم بالحبال والأصفاد، أو بإذلالهم بالأفعال أو الأقوال»^(٥٥).

ومن هنا فقد ذهب بعض علماء النفس، وكذلك بعض علماء الاجتماع، إلى القول إنه إذا كان هناك أناس يسعون إلى الخضوع والاستسلام، والمعاناة، فلا بد أن تكون هناك «غريزة» تستهدف تحقيق هذا الهدف على وجه التحديد. ثم جاء «فرويد» وألقى مزيدا من الضوء، والتفسير النظري، على هذا الميل الذي اعتقد أنه نتيجة لما أسماه «بغريزة الموت». غير أن الفرد أدلر A. Adler (١٨٧٠ - ١٩٣٧) هو الذي وضع هذه الميول في قلب مذهبه لا على أنها «سادو - مازوخية»، بل على أنها «الشعور بالدونية» من ناحية، و«الرغبة في القوة أو السيطرة» من ناحية أخرى، وهكذا أخذ التحليل النفسي للعلاقة السادومازوخية، أبعادا اجتماعية أكثر عمقا على يد «فلهم راينج Wil-helm Reich» (١٩٠٠ - ١٩٥٧)، و«كارن هورني Karen Horney» (١٨٨٥ - ١٩٥٢) وإريك فروم Erich Fromm (١٩٠٠ - ١٩٨٠)، وكانت أهم هذه الدراسات جميعا تلك التي قام بها هذا الأخير، والتي عرضها في كتابه الشهير

«فرار من الحرية Escape From Freedom»، حيث قام بتحليل الشخصية المازوخية التي تركز أساسا على «الخوف» وتمتلىء رعبا من الوحدة واللاجدوى «والفرد الخائف أو المذعور يبحث عن شخص ما، أو شيء ما، يربط به ذاته. فهو لم يعد يطيق أن يكون ذاتا فردية فيحاول، وهو في حالة هياج شديد، أن يتخلص منها، وأن يشعر بالأمان، من جديد، بالتخلص من هذا العبء. أعني من الذات»^(٥٦). والمازوخية هي إحدى الطرق لتحقيق هذا الهدف، «فالاشكال المختلفة التي تتشكل فيها لا تستهدف إلا شيئا واحدا هو أن يتخلص الفرد من ذاته أو ضياع هذه الذات، وبعبارة أخرى: أن يتخلص من عبء الحرية. وهذا الهدف واضح في تلك النزعات المازوخية التي يسعى فيها الفرد للخضوع لشخص ما، أو قوة أو سلطة يشعر أنها تغمره بقوتها. (ومسألة القوة الفائقة لشخص آخر، هي باستمرار مسألة نسبية، فقد تعتمد على القوة الفعلية لهذا الشخص الآخر أو على اقتناع المرء بعجزه الكامل وتفاهته التامة). والمهم أن الشخصية المازوخية تشعر بضالة ذاتها ويزداد إحساسها بالتفاهة، ربما لأن الشخص يجعل الخوف يتفاقم ويزداد سوءا في محاولة كي يشفى منه، فيقع في صراع وعذاب بين أن يكون مستقلا وقويا وبين شعوره بالعجز والتفاهة، فإذا استطاع أن يصل إلى تحقير ذاته الفردية بحيث تتحول إلى «لا شيء»، استطاع، في الوقت ذاته، أن ينقذ نفسه من هذا الصراع، ويكون الشعور بالضالة والعجز هو الطريق إلى الخلاص. فإذا وجدت الشخصية المازوخية نماذج حضارية أو ظروف اجتماعية مناسبة كالخضوع «لزعيم» أو قائد - كما هي الحال في نظم الطغيان - يمثل القوة التي تبتلعها، فإنه يشعر بالأمان، لاسيما إذا وجد نفسه متحدا مع ملايين غيره من الذين يشاركونه هذه المشاعر نفسها، ذلك لأن الشعور بالعجز والتفاهة، واللاجدوى هي عناصر أساسية في الشخصية المازوخية، وفي سبيل البحث عن معنى، والتغلب على الشعور

بالدونية تحاول هذه الشخصية أن تصبح جزءاً من كل أكبر وأعظم وأشد قوة خارج ذاتها تنغمس فيه، وتشارك فيه . وقد تكون هذه القوة الأكبر هي الزعيم القائد، أو قد تكون إلهاً، أو مؤسسة أو أمة . . . إلخ (٥٧).

وعندما يصبح جزءاً من هذه القوة أو من هذا الكل، يشعر هو نفسه بأنه أصبح شخصية قوية، وخالدة، وعظيمة، وصامدة لا تهتز، ومن ثم يتخلى عن ذاته، وعن قوته الخاصة وعن كبريائه، وعن حرته، ويحظى بكبرياء جديدة، وأمان جديد من مشاركته في هذه القوة التي ينغمس فيها، والتي تنقذه من تحمل المسؤولية واتخاذ أي قرار في شأن حياته ومعناها، أو تحديد مصيره . كل ما يعن له من أسئلة يجد له إجابة عن طريق علاقته بالقوة التي ارتبط بها: فسيده هو الذي يحل كل مشكلة، ويجب عن أي سؤال . وهكذا يتحدد معنى حياته، وهويته، وذاته عن طريق الكل الأكبر الذي يغمره ويضيع بداخله (٥٨).

تلك كانت، بإيجاز شديد الخصائص العامة للشخصية المازوخية الخاضعة المستسلمة، التي لا تجد لنفسها قيمة ولا لحياتها معنى إلا من خلال شخصية أقوى وطاغية تحيط بها وتشعرها بالأمان وتقوم نيابة عنها بالمسؤولية. فما خصائص هذه الشخصية الأقوى، الشخصية السادية المسيطرة؟. «جميع الأشكال السادية التي يمكن أن نلاحظها ترتد، في نهاية الأمر، إلى دافع أساس واحد هو السيطرة الكاملة على الشخص الآخر، بأن تجعله موضوعاً عاجزاً تحت إرادتها، وتصبح هي الحاكم المطلق عليه، بل أن تصبح إله، وأن تتصرف فيه كما تشاء، فتذله، وتستعبده، ويكون هدفها الأساسي، أن تجعله يعاني فلا توجد سيطرة على شخص آخر أقوى من بث الألم فيه لإرغامه على الإحساس بالمعاناة، دون أن يكون قادراً على الدفاع عن نفسه . إن متعة السيطرة التامة على شخص آخر (أو أية موضوعات حية أخرى) هي ماهية

الدافع السادي»^(٥٩). وهذا الميل للذات البشرية لأن تكون سيدا مطلقا على شخص آخر هو الضد المباشر للميل المازوخي، وقد يبدو محيرا أن يرتبط هذان الميلان المتعارضان ارتباطا وثيقا: فالرغبة في الخضوع والتبعية والمعاناة والعذاب هي عكس الرغبة في السيطرة، والتسلط، وجعل الآخرين يعانون. غير أن الحاجة الأساسية الكامنة في الميلين هي في الواقع حاجة واحدة تنبع من العجز عن تحمل العزلة والوحدة وضعف الذات. ويقترح إريك فروم تسمية هذه الحاجة المشتركة بين الميلين باسم «التكافل Symbiosis» وهو مصطلح يعني اشتراك فردين مختلفين في معيشة واحدة لفائدة كل منهما، ويقول موضحا هذا المصطلح: «إن التكافل بالمعنى السيكلوجي الذي نقصده هو اتحاد ذات الفرد مع ذات أخرى (أو أية قوة أخرى تقع خارج الذات) بطريقة تجعل كلا منهما يفقد تكامل ذاته (أو استقلالها) ويعتمد على الآخر اعتمادا تاما. وهكذا يحتاج الشخص السادي إلى موضوعه، بقدر ما يحتاج إليه الشخص المازوخي تماما»^(٦٠). والفارق بينهما هو أن أحدهما يبحث عن أمان في شخص يبتلعه، والآخر يسعى إليه عن طريق ابتلاع شخص آخر، لكن في الحالتين يضع استقلال الذات، في إحدهما تذيب نفسها في قوة خارجية، وفي الحالة الأخرى توسع من ذاتها بحيث تجعل الآخر جزءا منها، ومن ثم تحصل على القوة التي كانت تنقصها كذات مستقلة، فالعجز عن تحمل وحدة الذات هو باستمرار الدافع للدخول في علاقة تكافلية مع شخص آخر، وهكذا يتضح السبب في امتزاج الميول السادية والمازوخية بعضها مع البعض الآخر بصفة دائمة، ورغم أنها على السطح الظاهري يبدوان متناقضين، فإنهما من حيث الجوهر يضربان بجذورهما في حاجة أساسية واحدة^(٦١).

أما في ميدان العلاقات السياسية، فإننا نجد الشخصية السادية تتحول إلى شخصية استبدادية، هي شخصية الطاغية المتسلط، أو القوة الأمرة النشطة

التي لا تعترف بالمساواة بين الناس لأنها تتعارض مع الفلسفة التي تقوم عليها، صحيح أنها تستخدم «كلمة» المساواة، لكنها لا تستخدمها بمعناها الحقيقي، بل وفقا للأعراف والعادات، أو لأنها تخدم مصالح معينة مؤقتة. إن العالم، عند مثل هذه الشخصية الطاغية، يتألف من نوعين من البشر: الفئة الأولى هم الأقوياء المتميزون، والثانية هم الضعاف الذين لا حول لهم ولا قوة، أو هو يتألف من الأعلى والأدنى. والشخصية الأعلى المتميزة هي شخصية «القائد» أو «الزعيم»، «مبعوث العناية الإلهية»^(٦٢)، الذي لابد أن تخضع له الشخصيات الأدنى - المازوخية - السلبية العاجزة: «فليس هناك شيء، يفعلونه، أو يشعرون به، أو يفكرون فيه لا يرتبط على نحو ما بهذه الشخصية القوية، إنهم يتوقعون الحماية منه هو، ويريدون أن يكونوا تحت رعايته «هو»، ويجعلونه «هو» مسؤولا كذلك عن نتائج أفعالهم»^(٦٣). وهكذا يتحول هذا القائد الملهم إلى «ساحر» يعينهم على الحياة، ويحقق لهم مطالبهم في الحماية والأمن، والنمو والتطور، ولهذا تراهم يحتجون إذا تركهم وذهب، أو هدد أن يتركهم، لأنهم يشعرون «بالوحدة» من دونه، ويعجزون عن الفعل، ولا يستطيعون اتخاذ أي قرار! إنها شخصيات هزيلة تريد باستمرار أن تكون تابعة منقادة، معفاة من المسؤولية، وذلك هو الفرار من الحرية!

وأقوى مثال للعلاقة «السادومازوخية» بين الطاغية وشعبه إنما يوجد في ألمانيا النازية، وإن كان ينطبق على كل الطغاة في جميع مراحل التاريخ، فقد كان «هتلر» (١٨٨٩ - ١٩٤٥) شخصية سادية متسلطة - على نحو ما كان موسوليني في إيطاليا (١٨٨٣ - ١٩٤٥) - تهدف إلى السيطرة التي لا حد لها على الآخرين، ابتداء من المحيطين به، وامتدادا إلى الشعب الألماني، ثم إلى العالم بأسره! وفي استطاعتنا أن نجد تعبيرات متنوعة عن الرغبة السادية العارمة في الحصول على القوة والسيطرة في كتاب هتلر المعروف

«كفاحي Mein Kampf» الذي يعرض بالتفصيل للعلاقة بين «الزعيم الملهم» الذي يفكر للآخرين ويخطط ويوجه، وبين جميع أفراد المجتمع المستسلمين الخاضعين، ثم العلاقة بينهما، وهي علاقة يسودها ازدواج التناقض Ambivalence، فهو يحب الجماهير الألمانية ويحتقرها في وقت واحد، فالشخصية السادية لا تستطيع الحياة من دون الموضوع الذي تمارس عليه سطوتها، وسيطرتها، لكنها في الوقت نفسه لا تحترمه. ولهذا فإننا نجد هتلر يتحدث عن رضا الجماهير بالخضوع لسيطرته يقول «ما تريده هذه الجماهير هو انتصار الأقوى، وسحق الأضعف، واستسلامه بغير شروط». . . . ويقول أيضا «إن الجماهير كالمراة. . . تريد أن تخضع لرجل قوي لا أن يسيطر عليها رجل ضعيف، ولهذا فإنها تحب الحاكم القوي، لا الحاكم المتضرع المتوسل، وهي في أعماقها تكون أكثر اقتناعا بالنظرية التي لا تتسامح مع الخصوم، لا النظرية التي تمنحها حرية ليبرالية، لأنها تشعر بالضيق في تعاملها مع هذه الحرية، بل قد تشعر بسهولة بأنها وحيدة مهجورة»^(١٤).

ويعتقد هتلر أن «الزعيم» قادر على الاستحواذ على إرادة الجماهير، بل تخطيط هذه الإرادة، إذا أصاغت السمع بعمق لقوة أعلى تتحدث إليها، وتلك في رأيه هي ماهية الدعاية، لكن الزعيم العبقري عليه أن يختار أفضل الأوضاع التي يمكن فيها لهذه الجماهير أن تفقد إرادتها وتذوب شخصيتها أمامه، وهو لا يتردد في الاعتراف بأنه عندما تكون الجماهير منهكة بدنيا فذلك هو الوضع الأمثل للإيحاء إليهم. ومن هنا فهو يحصي ساعات النهار أو الليل التي تكون مناسبة أكثر لعقد الاجتماعات السياسية للجماهير، ويرى أن ساعات المساء أفضل، يقول: «يبدو أن إرادة الناس تكون في الصباح، وطوال اليوم، قوية قادرة على التمرد على من يحاول إرغامها لقبول إرادة شخص آخر، أو رأي مختلف. أما في المساء، فإنهم يستسلمون بسهولة شديدة لقوة مهيمنة

ذات إرادة أقوى، وكل اجتماع من هذه الاجتماعات يمثل مبارزة في المصارعة بين قوتين متعارضتين، والخطيب الماهر البارع الذي يتصف بطبيعة الرسل المسيطرة ينجح الآن بسهولة في أن يضم إلى صفوف الإرادة الشعبية أولئك الذين خبروا بأنفسهم ضعف قوتهم على المقاومة بطريقة طبيعية، أكثر مما يضم أولئك الذين يتلقون الأوامر من نشاط عقولهم وقوة إرادتهم. . .» (٦٥).

وهكذا كان «هتلر» على وعي كامل بالظروف التي تخلق الرغبة العارمة في الخضوع والاستسلام، ولقد وصف هو نفسه، وصفا رائعا، موقف الفرد أثناء الاجتماع الجماهيري:

«الاجتماع الجماهيري ضروري، لا لسبب إلا لأن الذي يعتق حركة جديدة يشعر أنه وحيد، ويغمره الخوف بسهولة من هذه الوحدة. وهو يتلقى في هذا الاجتماع للمرة الأولى صورة مجتمع أعظم، وهي صورة تجعل معظم الناس أكثر شجاعة وأشد قوة. . . فإذا ما خطا الفرد لأول مرة خارج «ورشته الصغيرة»، أو خارج مشروع كبير يشعر فيه بالضالة البالغة - إلى الاجتماع الجماهيري، فإنه يجد نفسه محاطا بآلاف مؤلفة من البشر يؤمنون بما يؤمن به. . . فإنه هو نفسه يستسلم للتأثير السحري لما نسميه بالإيحاء للجماهير» (٦٦).

ويصف جوبلز J. Goebbels (١٨٩٧ - ١٩٤٥) - الزعيم النازي المعروف ووزير الدعاية في الحكومة النازية ابتداء من عام ١٩٣٣ - الجماهير بهذه الخصائص نفسها: «فالجماهير لا تريد شيئا على الإطلاق سوى أن تحكم بطريقة لائقة»، وعنده أن الجماهير بين يدي الزعيم القائد أشبه بقطعة الحجر بين أصابع المثل، وليس ثمة مشكلة بين القائد وجماهيره إلا بقدر ماتكون هناك مشكلة بين الفنان الرسام والألوان التي يرسم بها! (٦٧).

أما علاقة «السادومازوخية» المتضايقة، والتي يعتمد فيها كل طرف على

الآخر، فإن جوبلز يكشف لنا عن مدى ضيق القائد عندما يبتعد عن الجماهير «إن المرء لينتابه أحياناً يأس عميق، ولا يستطيع أن يتغلب عليه، اللهم إلا إذا واجه الجماهير مجدداً، فالشعب هو ينبوع قوتنا .»^(٦٨) وهكذا يكشف «جوبلز»، بوضوح، عن اعتماد الشخصية السادية، شخصية القائد المستبد المتسلط، على الجماهير التي يستمد منها - أو قل من ضعفها - قوته، حتى إنه ليشعر باليأس والقنوط، بل بالضعف والفراغ إذا لم يجدها أمامه! أما الجماهير نفسها فلا بد من ترويضها حتى تنمي لديها الرغبة في الخضوع والاستسلام لقوة أعلى، وسلطة أعظم، وإن كان ذلك لا يعطيها شيئاً من القيمة الذاتية، إن قيمتها تكمن فحسب في أنها موضوع يخضع للشخصية السادية لتأمر عليه تسلطها: «الفرد ليس شيئاً، ولا قيمة له ولا اعتبار. وعليه أن يتقبل هذه التفاهة الشخصية، وأن يذيب نفسه في قوة أعلى، وأن يشعر بالفخر لأنه يشارك في هذه القوة»^(٦٩). ويقول هتلر موضحاً هذه الفكرة نفسها وهو يُعرِّف المثالية: «المثالية هي وحدها التي تؤدي بالناس إلى الاعتراف طواعية بامتياز القوة والسلطة، وهكذا يصبحون ذرة من الغبار في ذلك النظام الذي يشكل الكون بأسره .»^(٧٠)، والرجل الاشتراكي، فيما يقول جوبلز، هو الذي يخضع الأناس للأنت، والاشتراكية هي التضحية بالفرد في سبيل الكل^(٧١). والتضحية بالفرد وجعله ذرة غبار، تعني إنكار حقه، في رأي هتلر، وفي أن يكون له رأي خاص به أو مصالح شخصية، أو أن يبحث عن سعادته الخاصة. فهذه الأفكار هي جوهر التنظيم السياسي للعلاقة السادومازوخية بين القائد والشعب، إذ لا بد من التنازل عن الذات، وعن الأنانية، والمصالح الخاصة، والسعادة الشخصية، فليسقط ذلك كله وليذهب إلى الجحيم فيما يرى هتلر! ولا بد من تربية الطفل بحيث نغرس فيه هذه الأفكار: «فهدف التربية ألا يؤكد الفرد ذاته، وأن الطفل في المدرسة ينبغي

أن يتعلم الصمت . أن يكون صامتا ، ليس فحسب عندما يوجه إليه اللوم ، بل عليه أن يتعلم أيضا ، إذا دعت الضرورة ، أن يتحمل الظلم في صمت»^(٧٢) . وإذا كانت التربية النازية تستهدف هنا خلق شخصيات مازوخية ضعيفة مستسلمة ، فإنها لا تنسى الجانب الآخر ، أعني خلق شخصيات سادية تواصل مايقوم به «الصفوة» من السيطرة على الآخرين . يقول هتلر أيضا : «إن تطور التلميذ وتربيته بأسرها ، لابد أن يتجه إلى أن نغرس فيه الاقتناع بأنه متفوق على غيره تفوقا مطلقا . كما ينبغي على الطفل أن يتعلم من ناحية أخرى كيف يعاني من الظلم دون أن يتمرد» ، وتلك هي الخاصية التي تتميز بها العلاقة السادومازوخية : علاقة ازدواج التناقض ، القوة والضعف ، السيطرة والاستسلام ، الحب والكراهية ، الامتنان والاحتقار ، الرغبة العارمة في السيطرة ، والرغبة العارمة في الخضوع والاستسلام في آن معا . وهي العلاقة التي تربط بين قادة النازية والجهالير ، فالرغبة العارمة في القوة والسيطرة على الجهالير هي صفات «القادة» والزعماء والصفوة ، تقابلها الرغبة العارمة في الخضوع والاستسلام من جانب الجهالير^(٧٣) .

والحق أن هؤلاء القادة لم يخفوا قط هذه الرغبة في السيطرة ، بل كانوا يتحدثون عنها في صراحة مذهلة ، وإن كانوا يضعونها ، في بعض الأحيان ، في صورة أقل عدوانية ، عندما يتحدثون عن رغبة الجهالير في أن تحكم ، وأن يكون لها قائد . و«القادة» أو «الزعماء» هم وحدهم الذين يحق لهم الاستمتاع بالسلطة ، والسيطرة والقوة (أو الجانب السادي في هذه العلاقة) . أما الجهالير فإن عليها أن تقنع بالخضوع والاستسلام ، ولكنها إن أرادت ممارسة هذا «الجانب السادي» فلديها الأقليات العرقية ، والأقليات السياسية ، داخل ألمانيا وخارجها ، ذلك لأن الأمم الأخرى ، توصف عند النازي ، بأنها ضعيفة عاجزة عديمة الجدوى ، وفي حالة انهيار ، ومن ثم فهي موضوعات يمكن أن

تتغذى عليها سادية الجماهير: «فعلى حين أن هتلر وبطانته من البيروقراطيين قد استمتعوا بالقوة والسيطرة على الجماهير الألمانية، فإن هذه الجماهير نفسها قد تعلمت أن تستمتع بالقوة والسيطرة على الأمم الأخرى، وأن تندفع بانفعال طاغ للسيطرة على العالم»^(٧٤) ولا يتورع هتلر عن أن يعلن رغبته، أو رغبة حزبه، في السيطرة على العالم باعتبار ذلك هدفه الرئيسي، يقول ساخرا من نزعة السلام: «الواقع أن فكرة السلام البشري، ربما كانت فكرة طيبة، كلما كان الإنسان ذا مستوى أعلى، وبعد أن يكون قد قهر العالم بالفعل، وأخضعه لسيطرته، لدرجة تجعله السيد الوحيد على هذه الأرض»^(٧٥). ويقول مجددا «في هذه الحقبة المسمومة بالعنصر العرقي، فإن الدولة التي تندر نفسها للمحافظة على أفضل العناصر العرقية ودعمها، لابد أن تكون يوما ما سيدة العالم»^(٧٦) وهكذا يفسر نزعته للسيطرة على الشعوب الأخرى على أنها لمصلحة هذه الشعوب، بل لمصلحة الحضارة والثقافة البشرية بأسرها، فالرغبة في السيطرة تضرب بجذورها في القوانين الأزلية للطبيعة. وكل ما فعله «القائد» هو أنه تعرّف فحسب على هذه القوانين واتبعها، فهو نفسه تُسيّر قوة أعلى يسير تحت إمرتها هي الله أو القدر أو التاريخ أو الطبيعة، وليست محاولته للسيطرة على العالم إلا دفاعا ضد محاولات الآخرين للسيطرة عليه، وعلى الشعب الألماني، إنه في الحقيقة لا يريد إلا السلام والحرية!^(٧٧)، لكنه لا يريد سلام النائحات الباكيات المسكات بسعف النخيل، بل السلام الذي يقوم على السيف المنتصر لشعب من السادة يضع العالم في خدمة ثقافة أرقى. وهكذا امتد نطاق الرغبة في السيطرة، من السيطرة على الشعب الألماني، ليشمل السيطرة على كل البشر!، فسيطرة الطاغية هي سيطرة مطلقة لا يحدها حد، ورغبته في السلطة رغبة نهمة لا ترتوي أبدا.



تلك كانت مجموعة متنوعة من النظريات التي تفسر ظاهرة الطغيان بصفة عامة ، والطغيان الشرقي بصفة خاصة: بعضها من منظور فلسفي كما هي الحال في نظريتي أرسطو وهيجل وغيرهما ، ومنظور اقتصادي كما فعلت الماركسية فيما أسمته «بالنمط الآسيوي للإنتاج» ، وهي النظرية التي طورها كارل فيتفوجل على وجه الخصوص . وأخيرا كانت نظرية التحليل النفسي التي ردت الطغيان ، لاسيما عند إريك فروم إلى العلاقة «السادومازوخية» ، وهو إن كان قد ركز على طغيان النازية ، فإن ذلك لا يعني أنه لا يمكن تطبيقه على الطغيان الشرقي ، فالفكرة واحدة في طغيان أي شخصية استبدادية متسلطة تروض الجماهير الخائعة العاجزة على الاستسلام وتقوم بالتفكير والتخطيط نيابة عنها ، بحيث تصبح هذه الجماهير مجرد أداة طيعة في يد «القائد الملهم» ، و«الزعيم الأوحده» ! .

وقد يجوز لنا أن نستبعد نظرية أرسطو التي تقول إن الشرقيين ولدوا عبدا ، فهم بطبيعتهم يتحملون الطغيان بغير شكوى أو تذمر . إلخ . فليس من الناس من يولد عبدا ، وليست هناك شعوب تعشق الحرية ، وشعوب أخرى تسعى إلى العبودية . لكن لابد لنا أن نقول من ناحية أخرى إن الشرقيين ألفوا الطغيان من طول معاشرتهم له ، حتى أصبح لديهم «الاستعداد» - وهو طبعاً استعداد مكتسب - لقبول هذا اللون من الحكم على أنه أمر طبيعي ! ، وأنه قدر مفروض عليهم لا يستطيعون التخلص منه ، وهو وهم خلقه سلوك الطغاة طوال التاريخ ! .

أما النظرية الثانية - نظرية فيتفوجل - فقد تكون هناك اعتراضات كثيرة عليها ، لكنها في الواقع ، وهذا هو الجانب المهم ، تبرز دور العوامل الاقتصادية في نشأة الطغيان ، وإن كان ذلك لا يمنع بالطبع من تضافر العوامل السيكلوجية معها ، بحيث تتحول العلاقة بين الحاكم والمحكوم إلى

علاقة «سادومازوخية» كما أشار إريك فروم الذي لم يغفل هو نفسه أثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية التي أدت إلى ظهور النازية في ألمانيا.

خامسا : نتائج

لعلنا في النهاية نقول كلمة موجزة عن الآثار السيئة التي يخلفها الطاغية في شعبه، ثم كيف يمكن أن نتخلص من حكم الطاغية.

١ - أما كيف يمكن أن نتخلص من حكم الطاغية، فلا سبيل أمامنا سوى حل واحد هو أن نفعل ما فعل الغرب، فنفرّ منه إلى الحكم الديمقراطي، ونتمسك به ونحرص عليه، وعلينا أن نعي جيدا درس «الاتحاد السوفييتي» المنحل الذي لم يجد أمامه، بعد أكثر من سبعين عاما من حكم الطغاة، سوى أن يلجأ إلى الديمقراطية، ويمارسها فعلاً لا اسماً.

٢ - لا بد أن نكون على يقين من أن الديمقراطية ممارسة، وأنها تجربة إنسانية تصحح نفسها بنفسها، وبالتالي لا بد أن نتوقع ظهور كثير من الأخطاء في بداية المسيرة، لكن ذلك لا يصح أن يقلقنا وليكن شعارنا: إن أفضل علاج للأخطاء الديمقراطية هو المزيد من الديمقراطية!

٣ - ما يقال أحيانا من أن الشعوب المتخلفة لا تستطيع أن تحكم نفسها بنفسها حكما ديمقراطيا صحيحا، كما فعل «مل»، أو أن الديمقراطية يستحيل تطبيقها في شعب أمي كما قال «رسل»، ذلك كله مردود عليه بسؤال واحد: وما البديل؟ والجواب هو: البديل هو حكم الطاغية أو المستبد أو الدكتاتور أو ماشئت من أسماء. وإذا كانت الديمقراطية ممارسة، فإننا سوف نبدأ بعد أن يحكمنا الطاغية عشرات السنين، من البداية، من الصفر! والديمقراطية الناقصة، أو العرجاء، خير ألف مرة من حكم الطغيان، ولقد جربنا نحن في مصر هذين النظامين وكانت الهوة بينهما شاسعة.

٤ - مايقوله مونتسكيو من «أن الحكومة المعتدلة هي أصلح ما يكون للعالم المسيحي، والحكومة المستبدة هي أصلح ما يكون للعالم الإسلامي» (٧٨)، هو قول يكرر بصورة باهتة التعصب الأرسطي القديم، مع فارق واحد هو أن تعصب أرسطو كان «عرقيا» يفرق بين الأجناس في حين أن تعصب مونتسكيو تعصب ديني يعمد إلى التفرقة بين الأديان، فليس في الدين الإسلامي ما يمنع من تطبيق الديمقراطية التي تعتمد على الحرية والعدالة والمساواة وغيرها من الأفكار التي تجسد الدعوة إليها واضحة صريحة في آيات الكتاب الكريم. فإن احتج أحد بأن التاريخ الإسلامي حكمه طغاة، أشرنا بالرجوع إلى ما سبق أن ذكرناه بالتفصيل عن «الواقعات» . والمثال في الفصل الثاني من الباب الأول من هذا البحث (٧٩).

٥ - وسائلنا في الوصول إلى الحكم الديمقراطي ثلاثة :

أ - التربية، (في المدرسة، في المنزل . . . إلخ)، تعويد الطفل احترام الرأي الآخر، واحترام رأيه هو نفسه، كرامة الإنسان وقيمه، التفكير الحر، رأي الأغلبية . . . إلخ.

ب - القانون واحترامه مما يتيح ممارسة المبادئ الديمقراطية على مستوى جماعي، فإن كان هناك من هو فوق القانون اختفت الديمقراطية.

ج - أجهزة الإعلام المختلفة : الإذاعة، التلفزيون، الصحف، فهي كلها يمكن أن تقوم بدور بالغ الأهمية لبث المبادئ الديمقراطية.

٦ - ليس ثمة ضرورة لمحاكاة النموذج الأمريكي، أو الفرنسي أو الإنجليزي، في النظام الديمقراطي، فهذه كلها صور من الديمقراطية تختلف، فيما بينها اختلافا ظاهريا، وفقا لتاريخ كل بلد وثقافته، لكنها تتفق جميعا في الأسس أو المبادئ العامة وهي :

أ - أن يكون الشعب مصدر السلطات جميعا. (بالفعل أي بالممارسة، وليس

بالاسم أي يكون ذلك نصاً من الدستور وكفى!

ب - أن تكون الحرية (في الفكر والقول والعمل ، حرية العقيدة وحرية التعبير . . إلخ) مكفولة للجميع (فعلاً ، لا كلاماً ، فقد شعبنا من الكلام!).

ج - أن تتحقق المساواة بين أفراد الشعب .

د - احترام الإنسان : قيمته وكرامته . . . إلخ .

٧ - هذه وسيلتنا الوحيدة للفرار من الطاغية ، وإلا فإن علينا أن نختار عضواً من العائلة الكريمة - عائلة الطغيان - التي سبق أن عرضنا لها في الفصل الثالث من الباب الأول من هذا البحث . وإن كان علينا أن نعلم أن للطغيان صوراً شتى ، لكن أسوأها جميعاً هو الطاغية الذي يرتدي صراحة عباءة الدين . وإن كانت جميع صور الطغيان لابد أن تعطي لنفسها صفة القداسة حتى يتحول الطاغية في نهاية الأمر إلى «ولي النعم»! على نحو ما كان لقب الحاكم عندنا إلى عهد قريب . أما العهد البعيد فقد بدأنا فيه بتأليه الحاكم حتى أصبح هو: ملك الناس ، إله الناس! .

٨ - لا جدال في أن انفصام الشخصية الظاهر جداً في الشخصية الشرقية جاء نتيجة لحكم الطاغية الذي يعتمد ، كما رأينا مراراً ، على مبدأ الخوف وبث الرعب في قلوب الناس ، فلا يستطيع أحد أن ينتقد أو يناقش ولا أن يفكر بصوت مسموع ، فيلجأ إلى الرياء والنفاق والتملق في الظاهر ، ولا يفصح عما بداخله إلا إذا اختلى بصحبة يثق فيها ، وهكذا يعتاد أن تكون له شخصية ظاهرة علنية هي التي تقول «نعم» بصفة مستمرة ، وشخصية خفية مستترة يمكن أن تقول : «لا» في أوقات خاصة!

٩ - سوف ينعكس هذا الانقسام في جميع سلوك الفرد وتصرفاته بحيث

يكون نمطا للشخصية : فتراه أولا يهتم بالشكل دون الجوهر، فيكون تدنيه زائفا لا يأخذ من الدين سوى جانبه الظاهري السهل ويترك الجوهر الذي يتجلى في الصدق، والإخلاص، والأمانة، والتعاون، والضمير، والعدل والإحسان . . . إلخ . وتراه ثانيا يفصل نفسه عن وطنه : فالحكومة، والشرطة، والصحافة شيء، ومصلحته هو الخاصة واهتماماته شيء آخر. وهذه القسمة راجعة إلى أنه لم يشترك في حكم بلاده، ولا في تشريع القوانين التي يخضع لها، ولا في إعداد الخطة التي يسير عليها . . . إلخ - فذلك كله كان متروكا «للقائد الملهم» !

١٠ - أجمع علماء الاقتصاد من أمثال : عالم الاقتصاد الإنجليزي آدم سميث Adam Smaith (١٧٢٣ - ١٧٩٠) وعالم الاقتصاد الفرنسي روسي Rossi (١٧٨٧ - ١٨٤٨) والفيلسوف الفرنسي جويو Juyau (١٨٥٤ - ١٨٨٨) على وجود علاقة قوية بين الحرية والإنتاج، فالمواطن الحر ينتج أكثر وبنوعية أفضل . يقول سميث في كتابه الشهير «ثروات الأمم» : «إن العامل الحر يفضل العبد في الإنتاج، لأن القهر يحجب نشاط الإنسان وذكاءه وإبداعه»^(٨٠) وعبودية الإنسان - فيما يقول روسي - تعطل مواهبه، وتقيد إرادته، ولا يقتصر ضررها على ميدان الأخلاق فحسب، بل يتعداه إلى الإضرار بالنظام الاقتصادي أيضا^(٨١) .

١١ - إذا كان الناس على دين ملوكهم، وإذا كان هؤلاء الملوك طغاة، استطعنا أن ندرك بسهولة أن أي مواطن في الشرق يتحول إلى طاغية، فالأب الشرقي طاغية، والزوج الشرقي طاغية، والمعلم الشرقي طاغية، والموسر الشرقي طاغية . . . إلخ ومن يتغنى، في الشرق، بالديمقراطية والحرية لا يريد هما إلا لنفسه فقط، أي أن يعبر هو عن آرائه في حرية واطمئنان، لكنه يستبد برأيه عند النقاش، ويرفض أن يتنازل عن هذا الرأي لصالح الأغلبية !

وكثيرا ما يغضب ويحتاج لأنه لم يؤخذ برأيه ! .

١٢ - إذا اختفت الحرية ، كما هي الحال في نظم الطغيان ، اختفى العقل معها ، إذ ما قيمة العقل إذا لم يكن في استطاعتي أن أسترشد به ؟ ، إذا كان لا بد لي من السير في طريق واحد ، هو الذي يرسمه الحاكم ، فماذا يمكن للعقل أن يفعل ؟ . الواقع أن الحرية والعقل وجهان لشيء واحد ، ولهذا فإن الله القادر على كل شيء عندما خلق الإنسان العاقل خلقه حرا ، في اللحظة نفسها ، وللسبب نفسه . ولهذا فإنه يسهل عليك جدا أن تفهم سر العالم اللامعقول الذي نعيش فيه . والسبب في وجود التيارات اللاعقلية في حياتنا ، وألوان الخرافة المتنوعة التي تحكم ثقافتنا وتراثنا . . . إلخ ؛ السبب واحد : حكم الطاغية !

١٣ - عندما يمكن حكم الطاغية لنفسه لا يكون أمام الناس سوى الاستسلام والشكوى والأين ، ثم الالتجاء إلى سلاح وحيد صاحبه مجهول ، ولهذا يتوارون خلفه ، وهو سلاح النكتة والسخرية ، « فالنكتة السياسية هي تعبير عن قصور في البناء الديمقراطي . . . وهي وسيلة لتوصيل صوت الشعب إلى الحاكم . . . ولو وجدت الديمقراطية فسوف تبقى النكتة السياسية الموجهة ضد الحاكم الطاغية ، أو ضد الحاكم الفرعون . لكن ستظل الناس تعبر عن نفسها بالنكتة في مجالات أخرى . . . » ^(٨٢) . فهل عرفت السبب في انتشار النكتة السياسية بيننا ؟ السبب واحد : حكم الطاغية !

١٤ - ليس ثمة ما يدعوا ، في النهاية ، إلى القول بأن حكم الطاغية يقضي على مبادئ الأخلاق ، فهي نتيجة حتمية لحكم يبنى على الخوف ، وبث الرعب في قلوب الناس ، واستخدام السيف أو التلويح باستخدامه في كل لحظة ، فمن ذا الذي يستطيع في مثل هذا الجو الخانق أن يقول الصدق أو

يشهد بالحق؟ أو يتمسك بأهداب الفضيلة؟ أو يرفض أن يرتشي؟ أو يأبى شهادة الزور؟! . ثم إذا كان الحاكم نفسه يدعو الأخ ليتجسس على أخيه ، والطالب على معلمه ، والموظف على رئيسه . . . إلخ فكيف يمكن أن تكون هناك أخلاق؟! ، وهل يمكن أن تكون هناك مبادئ أخلاقية من دون فرد يحترم نفسه ، وتحترمه الدولة وتصون كرامته؟! .

هوامش الفصل الثاني

- Karl Wittfogel: Oriental Despotism: A Comparative Study of Total Power P. 1. (١)
New Haven, 1957.
- (٢) ولم يجد الحاكم بأمر الله (٩٨٥ - ١٠٢١) سادس الخلفاء الفاطميين في مصر، أي غضاظة في اعداد الألوهية، ولم ينفذ البلاد من شره سوى أخته «ست الملك» التي دست له رجلين اغتالاه وأخفيا أثره!
- (٣) صلاح عيسى «مثقفون وعسكري» ص ٥٠٣ مكتبة مدبولي بالقاهرة عام ١٩٨٦.
- (٤) المرجع السابق ص ٥٠٤ - ٥٠٥.
- (٥) المرجع السابق ص ٥٠٥.
- (٦) المرجع السابق ص ٥٠٦.
- (٧) أرسطو: الأخلاق ١١٦٦ - ب، وبمجموعة مؤلفاته المجلد الثاني ص ١٨٣٤.
- (٨) أرسطو: السياسة ١٢٨٥ - أ.
- (٩) مونتسكيو «روح الشرائع» المجلد الثاني ص ١٧٨ ترجمة عادل زعيتر.
- (١٠) هيرودت يتحدث عن مصر ص ٥٩ ترجمة د. محمد صقر خفاجة ومراجعة د. أحمد بدوي، دار القلم بالقاهرة عام ١٩٦٦.
- (١١) المرجع السابق في الصفحة نفسها.
- (١٢) «العقل في التاريخ» ص ٨٧ من ترجمتنا السابقة.
- (١٣) «العالم الشرقي» ص ٩٥ من ترجمتنا السابقة.
- (١٤) Karl Wittfogel: Oriental Despotism, p. 1.
- (١٥) Ibid.
- (١٦) أحمد صادق سعد: «تاريخ مصر الاجتماعي والاقتصادي» ص ٨ دار ابن خلدون بيروت عام ١٩٧٩.
- (١٧) إبراهيم عامر: «مصر النهرية» - مقال بمجلة الفكر المعاصر. أبريل ١٩٦٩.
- (١٨) المرجع السابق.
- (١٩) K. Wittfogel: op. Cit., p. 27.
- (٢٠) K. Wittfogel: Ibid., p. 39.
- (٢١) أحمد صادق سعد: «تاريخ مصر الاجتماعي والاقتصادي» ص ٨ دار ابن خلدون بيروت ١٩٧٩.
- (٢٢) K. Wittfogel: op. Cit., p. 1137.
- (٢٣) Ibid., 138.
- (٢٤) Ibid.

- Ibid. (٢٥)
Ibid., 138. (٢٦)
Ibid., 139 (٢٧)
Ibid. (٢٨)
Ibid., p. 143. (٢٩)
Ibid. (٣٠)
Ibid., p. 149. (٣١)
Ibid (٣٢)
Ibid. (٣٣)
(٣٤) قارن ماسبق أن ذكرناه في بداية هذا البحث
K. Wittfogel: op. Cit., p. 150. (٣٥)
Ibid. (٣٦)
(٣٧) انظر فكرة الولاء البنوي في تعاليم كونفوشيوس كتاب «المعتقدات الدينية» ص ٢٨٨ ترجمة د.
إمام عبدالفتاح إمام ومراجعة د. عبدالغفار مكاوي سلسلة عالم المعرفة بالكويت عدد ١٧٣ -
مايو ١٩٩٣.
K. Wittfogel: op. Cit, p. 152. (٣٨)
Ibid. (٣٩)
Ibid., p. 154. (٤٠)
Ibid., p. 155. (٤١)
Ibid., p. 155. (٤٢)
Ibid. (٤٣)
Ibid., p. 156 (٤٤)
Ibid. (٤٥)
Ibid. (٤٦)
Ibid., p. 156. (٤٧)
(٤٨) د. علي كمال «الجنس والنفس في الحياة الإنسانية» ص ٢٢٩، دار واسط للدراسات والنشر -
لندن الطبعة الأولى عام ١٩٨٥.
(٤٩) المرجع السابق ص ٢٣١ - ٢٣٢.
Erich Fromm: Escape From Freedom, p. 163. (٥٠)
Ibid (٥١)
An Avon Library Book, N. Y., 1967. (٥٢)
E. Fromm: Ibid., p. 168. (٥٣)
T. Hobbes: De Homine, p. 51. (٥٤)
وقارن كتابنا «توماس هوبز، فيلسوف العقلانية» ص ٢٥٩ من طبعة دار التنوير - بيروت
عام ١٩٨٥.
T. Hobbes: Leviathan, p. 173 - Fontana Edition. (٥٥)
وانظر أيضا كتابنا السالف الذكر ص ٣٠٨.

- E. Fromm: op. Cit., p. 189. (٥٦)
 E. Fromm: Ibid., p. 173. (٥٧)
 (٥٨) ولهذا يعتقد «إريك فروم» أن تعريف شليير مآخِر للتجربة الدينية بأنها تبعية مطلقة هي نفسها تعريف التجربة المازوخية - انظر كتابه السابق ص ١٩٣ .
 E. Fromm; Ibid., p. 177-8. (٥٩)
 Ibid., p. 179 (٦٠)
 Ibid., p. 180. (٦١)
 Ibid. (٦٢)
 (٦٣) مما يدعو إلى السخرية أن يدعي هتلر هو الآخر أنه «مبعوث العناية الإلهية»، وأن أي معارضة لفكرته عن الأجناس البشرية هي «خطأ يرتكب في حق العناية الإلهية الأزلية»، أو ضد إرادة الخالق الأزلي». وأن الذي أمر برسالة ألمانيا هو «خالق الكون»، والسماء - على حد تعبيره - لا يمكن رشوتها! انظر كتاب إريك فروم السالف الذكر ص ٢٦٠ - ٢٦١ . ويبدو أن جميع الطغاة لابد لهم من التمسح بالدين ماداموا يخلعون على أنفسهم بعض الصفات الإلهية!
 E. Fromm, Ibid., p. 195-6. (٦٣)
 (٦٤) جميع النصوص مأخوذة من كتاب إريك فروم السالف الذكر ص ٢٤٧ .
 (٦٥) المرجع السابق ص ٢٤٧ - ٢٤٨ .
 (٦٦) إريك فروم: المرجع السابق ص ٢٤٨ .
 (٦٧) المرجع نفسه ص ٢٤٨ - ٢٤٩ .
 (٦٨) المرجع نفسه ص ٢٤٩ .
 (٦٩) إريك فروم: المرجع السابق ص ٢٥٨ .
 (٧٠) اقتبس إريك فروم في الصفحة نفسها .
 (٧١) اقتبس إريك فروم في الصفحة ذاتها .
 (٧٢) المرجع السابق ص ٢٥٨ .
 (٧٣) المرجع السابق ص ٢٤٩ .
 (٧٤) المرجع السابق ص ٢٥٠ .
 (٧٥) المرجع السابق في الصفحة نفسها .
 (٧٦) المرجع نفسه ص ٢٥١ .
 (٧٧) المرجع السابق في الصفحة نفسها .
 (٧٨) مونتسكيو «روح الشرائع» المجلد الثاني ص ١٧٨ ترجمة عادل زعيتر .
 (٧٩) قارن ص ١٣٥ وما بعدها من هذا البحث .
 (٨٠) اقتبس الدكتور عبد السلام الترماني في كتابه «الرق: ماضيه وحاضره» ص ٢٠٩ .
 (٨١) المرجع نفسه .
 (٨٢) د. سعد الدين إبراهيم، مجلة الوادي عدد يناير ١٩٨٢ ص ٣٤ (نقلا عن كتاب عادل حمودة: «كيف يسخر المصريون من حكاهم؟» ص ١٣٤ دار سفتكس للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة ١٩٩٢ .)

«مراجع البحث»

أولا : المراجع العربية :

- ١ - ابن ابي الربيع : سلوك المالك في تدبير الممالك «تحقيق ناجي التكريتي دار الأندلس - بيروت ١٩٨٣.
- ٢ - ابن كثير : «البداية والنهاية» تحقيق د. أحمد أبو ملحوم ود. علي نجيب عطوى وآخرين - سبعة مجلدات تشمل أربعة عشر جزءا. دار الكتب العلمية بيروت ١٩٨٥.
- ٣ - ابن الأثير : «الكامل في التاريخ» دار إحياء التراث العربي بيروت عام ١٩٨٩ - تحقيق علي شيري.
- ٤ - ابن عبدربه : «العقد الفريد» دار الكتب العلمية بيروت عام ١٩٨٧.
- ٥ - د. ابراهيم أيوب : «التاريخ العباسي» الشركة العالمية للكتاب بيروت عام ١٩٨٩.
- ٦ - إبراهيم عامر «مصر النهرية» - مجلة الفكر المعاصر ابريل ١٩٦٩.
- ٧ - أحمد أمين : «زعماء الإصلاح في العصر الحديث» ، الطبعة الرابعة - مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة . عام ١٩٧٩.
- ٨ - أحمد أمين : «فجر الإسلام» مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة الطبعة السابعة عام ١٩٥٩.
- ٩ - أحمد أمين : «ضحى الإسلام» الطبعة السادسة سنة ١٩٥٦ م، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة في ثلاثة أجزاء، وقد أصدرته دار الكتاب العربي بيروت عام ١٩٦٩ ضمن موسوعة أحمد أمين الإسلامية التي تضم جميع الأجزاء من فجر الإسلام إلى ضحى الإسلام بالإضافة إلى زعماء الإصلاح في العصر الحديث.
- ١٠ - أحمد مختار العبادي : «في التاريخ العباسي والفاطمي» دار النهضة العربية بيروت.

- ١١ - أحمد صادق سعد : في ضوء النمط الآسيوي للإنتاج : تاريخ مصر الاجتماعي
الاقتصادي، دار ابن خلدون - بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٧٩.
- ١٢ - أحمد رائف : «السفاح» دار الزهراء للإعلام العربي بالقاهرة - عام ١٩٩٠.
- ١٣ - أحمد فؤاد الأهواني : «أفلاطون» - نوابغ الفكر الغربي عدد رقم ٥ - دار المعارف بالقاهرة.
- ١٤ - أفلاطون : «الجمهورية» دراسة وترجمة د. فؤاد زكريا، الهيئة المصرية للكتاب عام ١٩٨٥.
- ١٥ - أفلاطون : «الرسالة السابعة» ترجمها وقدم لها بدراسة طويلة د. عبدالغفار مكاوي ونشرت بعنوان «المنقذ : قراءة لقلب أفلاطون» كتاب الهلال بالقاهرة عدد ٤٤٠ أغسطس ١٩٨٧.
- ١٦ - السيوطي : «تاريخ الخلفاء» تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد - المكتبة الإسلامية - بيروت.
- ١٧ - الماوردي (أبو الحسن) : «الأحكام السلطانية» طبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة.
- ١٨ - المسعودي : «مروج الذهب» ٤ أجزاء تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد - المكتبة الإسلامية بيروت
- ١٩ - الكواكبي (عبدالرحمن) : «طبائع الاستبداد، ومصارع الاستعباد» ضمن مجموعة الأعمال الكاملة التي نشرها د. محمد عمارة - الهيئة المصرية للتأليف والترجمة والنشر بالقاهرة عام ١٩٧٠.
- ٢٠ - إمام عبدالفتاح إمام : «توماس هوبز : فيلسوف العقلانية» دار التنوير بيروت - الطبعة الثانية عام ١٩٨٥.
- ٢١ - إمام عبدالفتاح إمام : «أفلاطون .. والمرأة» عدد ٧٥ من حوليات كلية الآداب - جامعة الكويت - عام ١٩٩١ - ١٩٩٢.
- ٢٢ - بارندر (جفري) : «المعتقدات الدينية لدى الشعوب» ترجمة د. إمام عبدالفتاح إمام - ومراجعة د. عبدالغفار مكاوي سلسلة عالم المعرفة بالكويت عدد ١٧٣ مايو عام ١٩٩٣.

- ٢٣- باركر (ارنست) «النظرية السياسية عند اليونان» جزءان - ترجمة
لويس أسكندر - مراجعة د. محمد سليم سالم - مؤسسة سجل العرب
القاهرة ١٩٦٦.
- ٢٤- برستد (هنري) : «فجر الضمير» ترجمة د. سليم حسن مراجعة علي
أدهم مكتبة مصر بالقاهرة (الألف كتاب رقم ١٠٨)
- ٢٥- د. بطرس غالي : «المدخل في علم السياسة» مكتبة الانجلو المصرية عام
١٩٩٠.
- ٢٦- ثارن (و.د) «الإسكندر الأكبر» ترجمة زكي علي - مركز كتب الشرق
الأوسط عام ١٩٦٣ (سلسلة الألف كتاب رقم ٤١١).
- ٢٧- توشار (جان) : «تاريخ الفكر السياسي» ترجمة د. علي مقلد - الدار
العالمية للطباعة والنشر - بيروت عام ١٩٨٣.
- ٢٨- د. ثروت بدوي : «النظم السياسية» دار النهضة العربية بالقاهرة عام
١٩٨٦.
- ٢٩- د. ثروت بدوي : «أصول الفكر السياسي» دار النهضة العربية
بالقاهرة، عام ١٩٧٦.
- ٣٠- د. جمال حمدان : «شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان» القاهرة
عالم الكتب عام ١٩٥٨.
- ٣١- د. حسن إبراهيم حسن : «تاريخ الإسلام» خمسة أجزاء دار الجيل
ومكتبة النهضة بالقاهرة الطبعة الثالثة عشرة عام ١٩٩١.
- ٣٢- د. حسن حنفي : «الجزور التاريخية لأزمة الحرية والديمقراطية في
وجداننا المعاصر» في كتاب: «الديمقراطية، وحقوق الإنسان في الوطن
العربي» مركز دراسات الوحدة العربية بيروت عام ١٩٨٦.
- ٣٣- د. حسين عطوان : «الأمويون والخلافة» دار الجيل عام ١٩٨٦.
- ٣٤- د. حسين مؤنس : «باشوات وسوبر باشوات : صورة مصر في عهدين
» دار الزهراء للإعلام العربي - القاهرة عام ١٩٨٤.
- ٣٥- الجاحظ «رسائل الجاحظ - الرسائل الكلامية (الرسالة رقم ١٠ -
رسالة في النيابة) دار مكتبة الهلال بيروت - عام ١٩٨٧.
- ٣٦- وسائل الجاحظ تحقيق عبدالسلام هاون - مكتبة الخانكي
بالقاهرة.

- ٣٧- د. خلدون النقيب : «بناء المجتمع العربي : بعض الفروض البحثية» في الكتاب التذكاري عن الدكتور زكي نجيب محمود - الكويت ١٩٨٧ .
- ٣٨- ديفرجيه (موريس) : «الدكتاورية» ترجمة د. هشام متولي بيروت دار عويدات عام ١٩٨٩ .
- ٣٩- ديورانت (ول) : «قصة الحضارة» - الترجمة العربية في ٤٢ جزءا ترجمها د. زكي نجيب محمود والأستاذ محمد بدران وعدد كبير من المترجمين وجمعتها ونشرتها في مجموعة كاملة دار الجيل للطبع والنشر والتوزيع ، بيروت بالاشتراك مع جامعة الدول العربية .
- ٤٠- رسل (برتراند) : «تاريخ الفلسفة الغربية» - الجزء الثاني ترجمة د. زكي نجيب محمود - لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة .
- ٤١- د. زكي نجيب محمود «في مفترق الطرق» دار الشروق بالقاهرة .
- ٤٢- د. زكي نجيب محمود : «.. والثورة على الأبواب» الأنجلو المصرية، وقد أعاد طباعتها تحت اسم «الكوميديا الأرضية» وأصدرتها دار الشروق بالقاهرة .
- ٤٣- د. زكي نجيب محمود : «رؤية إسلامية» دار الشروق بالقاهرة عام ١٩٨٧ .
- ٤٤- د. زكي نجيب محمود : «تجديد الفكر العربي» دار الشروق بالقاهرة .
- ٤٥- سباين (جورج) : «تطور الفكر السياسي» في خمسة أجزاء ترجمها حسن جلال العروسي وآخرون - دار المعارف بمصر .
- ٤٥- سمير خليل (وأحمد رائف) : «جمهورية الخوف» دار الزهراء للإعلام العربي - القاهرة عام ١٩٩١ .
- ٤٧- شيفاليه (جان - جاك) : «تاريخ الفكر السياسي: من المدينة - الدولة ، إلى الدولة القومية ترجمة محمد عرب صاصيلا - المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت عام ١٩٨٥ .
- ٤٨- صلاح عيسى : «مثقفون ... وعسكر» القاهرة مكتبة مدبولي الطبعة الأولى عام ١٩٨٦ .
- ٤٩- طه حسين : «من تاريخ الأدب العربي» مجلدان - دار العلم للملايين - بيروت .

- ٥٠- عادل حمودة : «كيف يسخر المصريون من حكاهم؟» دار سفنكس للطباعة والنشر، الطبعة الرابعة، القاهرة عام ١٩٩٢.
- ٥١- د. عبدالله ابراهيم ناصف : «السلطة السياسية : ضرورتها وطبيعتها، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٨٣.
- ٥٢- د. عبداللطيف أحمد علي : «التاريخ اليوناني» مجلدان - دار النهضة العربية بيروت ١٩٧٦.
- ٥٣- د. عبداللطيف أحمد علي : «التاريخ الروماني» دار النهضة العربية، بيروت عام ١٩٧٣.
- ٥٤- د. عبدالحميد متولي : «أزمة الفكر السياسي الإسلامي» الهيئة المصرية العامة للكتاب عام ١٩٨٥.
- ٥٥- د. عبدالعزيز الدوري : «الديمقراطية في فلسفة الحكم العربي، في كتاب: «الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي».
- ٥٦- د. عبدالغفار مكاوي «جلجامش وجذور الطغيان : قراءة في نص قديم، وأسئلة تفرضها المحنة»، المجلة العربية للعلوم الإنسانية العدد الثاني والأربعون شتاء ١٩٩٣.
- ٥٧- د. عبدالرزاق السنهوري : «فقه الخلافة وتطورها لتصبح عصبه أم شرقية» ترجمة د.نادية عبدالرزاق السنهوري، ومراجعة د. توفيق محمد الشاوي، الهيئة المصرية العامة للكتاب عام ١٩٨٩.
- ٥٨- د. عزت قرني : «العدالة، والحرية، في فجر النهضة العربية الحديثة» سلسلة عالم المعرفة بالكويت عدد رقم ٣٠، يونيو عام ١٩٨٠.
- ٥٩- د. علي كمال : «الجنس والنفس في الحياة الإنسانية» دار واسط للدراسات والنشر، لندن الطبعة الأولى عام ١٩٨٥.
- ٦٠- فرانكفورت (هـ) : «ماقبل الفلسفة» ترجمة جبرا إبراهيم جبرا، مكتبة الحياة بيروت عام ١٩٦٠.
- ٦١- كروزيه (موريس) : «تاريخ الحضارات العام» ترجمة فريد داخر، وفؤاد أبوريحان، منشورات عويدات، عام ١٩٨٦.
- ٦٢- لامب (هارولد) : «الإسكندري المقدوني» ترجمة عبدالجبار المطلبي ومحمد ناصر الصامع، ومراجعة د. محمد سليم سالم، مركز كتب الشرق الأوسط، القاهرة عام ١٩٦٣.

- لوك (جون): «في الحكم المدني» ترجمة د. ماجد فخري، اللجنة الدولية لترجمة الروائع، بيروت عام ١٩٥٩.
- ماكيفر (روبرت): «تكوين الدولة» ترجمة د. حسن صعب، دار العلم للملايين بيروت عام ١٩٨٤.
- ماريقان (جاك): «الفرد والدولة» ترجمة عبدالله أمين ومراجعة صالح الشماخ، مكتبة الحياة، بيروت عام ١٩٦٢.
- د. محمد ضياء الدين الرئيس: «النظريات السياسية الإسلامية» مكتبة الأنجلو المصرية عام ١٩٥٢.
- د. محمود عاطف البنا: «الوسيط في النظم السياسية» دار الفكر العربي القاهرة عام ١٩٨٨.
- د. محسن العبدوي: «رئيس الدولة بين النظم المعاصرة والفكر السياسي الإسلامي» دار النهضة العربية القاهرة عام ١٩٩٠.
- محمد عبده (الإمام): «الإسلام والنصرانية» دار الحداثة بيروت.
- ١- محمد مهدي محفوظ: «اتجاهات الفكر السياسي في العصر الحديث» المؤسسة الاجتماعية للدراسات والنشر والتوزيع بيروت، الطبعة الأولى عام ١٩٩٠.
- ١- د. محمد كامل عياد: «تاريخ اليونان» دار الفكر، دمشق عام ١٩٨٥.
- ١- د. محمد كامل ليلة: «النظم السياسية: الدولة والحكومة» دار الفكر العربي القاهرة.
- ١- د. محمد يوسف موسى: «نظام الحكم في الإسلام» دار الكتاب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة.
- ١- مونتسكيو: «روح الشرائع» جزءان. ترجمة عادل زعيتر - دار المعارف بمصر عام ١٩٥٣.
- ١- نزار قباني: «الأعمال السياسية» بيروت عام ١٩٧٤.
- ١- نزار قباني: «لا...» بيروت.
- ٧- هوك (سدني): «البطل في التاريخ» ترجمة مروان الجابري، بيروت، عام ١٩٥٩.
- ٧- هيجل (ح.ف.ف): «فلسفة التاريخ» ج١ (العقل في التاريخ) ترجمة د. إمام عبدالفتاح إمام، مراجعة د. فؤاد زكريا - دار التنوير العدد رقم ١ من المكتبة الهيجلية.

- ٧٩ - هيجل (ح.ف.ف) «فلسفة التاريخ» ج ٢ (العالم الشرقي) - ترجمة د.إمام عبدالفتاح إمام، مراجعة د. محمود زقزوق، دار التنوير العدد رقم ٧ من المكتبة الهيجلية.
- ٨٠ - دائرة معارف البستاني - المجلد السادس والمجلد الحادي عشر، دار المعرفة بيروت.
- ٨١ - موسوعة السياسة بإشراف د. عبدالوهاب الكيالي - المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ستة أجزاء.
- ٨٢ - الموسوعة الفلسفية العربية - المجلد الثاني - القسم الأول بإشراف د. معن زيادة - معهد الإنماء العربي، بيروت.
- ٨٣ - الموسوعة الفلسفية، المختصرة. بإشراف الدكتور زكي نجيب محمود - مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، عام ١٩٦٣.
- ٨٤ - موسوعة الفلسفة، د. عبدالرحمن بدوي، بيروت المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عام ١٩٨٤.



ثانيا : المراجع الأجنبية :

1. Aristotle: The Complete Works, Two Vols. Ed. By Bames, Princeton, N.Y. 1985
2. Anderson, Perry: Lineages of Absolutist State, Verso, London, 1989.
3. Andrewes, A.: The Greek Tyrants, Hutchinson's University Library.
4. Bluhm, William T. "Theories of Political System" Prentice-Hall, 1971.
5. Cranston (Maurice): Introduction to the Social Contract, Penguin Books.
6. Duncan B. Forster: M. Luther & J. Calvin in Leo Strauss: History of Political Philosophy, University of Chicago 1987.
7. Ebenstein, William: "Great Political Thinkers," Oxford 19972 ed by Leo Strauss.
8. Goldwin A. Robert: John Locke in History of Political Philosophy ed by Leo Strauss.
9. Graham, William: "English Political from Hobbes to Maine," Burt Franklin, N.Y. 1971.
10. Fortin, Arnest L. "St. Augustine" in Leo Strauss, History of Political Philosophy, Chicago 1987
11. Fromm, Erich: Escape From Freedom "An Avon Library Book, N.Y., 1967.
12. Latey, M. "Tyranny: A study in The Abuse of Power." A Pelican Book 1972.
13. Laertius, Diogens: Lives of Eminent Philosophers Eng. Trans. by R. D. Hicks, Loeb Classical Library 1972.
14. Lee Cameron McDonald "Western Political Theory From The Origins to the Present" Harcourt, N.Y. 1968.
15. Locke, John: Two Treatises of Government Everyman, 1988.
16. Machiavelli, N.: The Prince, Trans. by W.K. Marriott Everyman's Library.
17. Mill, J. S Utilitarianism, Liberty, Everyman's Library.
18. Nisbet, Robert: The Social Philosophers Paladin, 1974.
19. Rousseau (J.J.) The Social Contract Eng. Trans. by Maurice Cranston (Penguin Books).
20. Strauss (Leo) Ed. History of Political Philosophy. Chicago 1987
21. Strauss (Leo): City and Man. University of Chicago 1964
22. Saxe Coma Robert Linscott: Man & State: The Political Philosophers-Pocket Library, 1954.
23. Vereker, Charles: The Development of Political Theory Hutchinson University Library, London, 1965.
24. Zoll, D.A.: Reason and Rebellion.
25. Wittfogel, Karl A.: "Oriental Despotism": A Comparative Study of Total Power "New Haven, Yale University Press.

26. The Encyclopedia of Philosophy 8 Vols, ed. Paul Edwards, Macmillan, 1967.
27. Great Books of the Western World, The Great Ideas: 11. Vol. 3 ed. Robert Maynard Hutchins Carl: Tyranny).
28. The Blackwell, Encyclopedia of Political Thought — Oxford Blackwell.
29. Dictionary of the History of the Ideas: Studies of Selected Pivotal Ideas, Vol. 11 (Despotism), ch. Scribner's Sons, N.Y. 1973
30. Scruton, Roger: Dictionary of Political Thought. MacMillan 1982.
31. Dictionary of Modern Thought. ed. by A Bullock-Fontana Press 1977.
32. Encyclopedia Americana.
33. Encyclopedia Britannica.

المؤلف في سطور

أ. د. إمام عبدالفتاح إمام

* رئيس قسم الفلسفة بجامعة الكويت منذ عام ١٩٩٢.

* ولد بمحافظة الشرقية بمصر

* نال درجة الدكتوراه سنة ١٩٧٢ -

* له عدد من المؤلفات منها: «المنهج الجدلي عند هيجل» ١٩٦٩،

«كيركجور جـ ١، جـ ٢ (١٩٨٢ - ١٩٨٦)، «توماس هوبز»

(١٩٨٥)، «دراسات هيجلية» (١٩٨١)، «تطور الجدل بعد هيجل»

(في ثلاثة أجزاء)، «دراسات في الفلسفات السياسية عند هيجل»،

«أفلاطون والمرأة».

* وله من الكتب المترجمة: «فلسفة هيجل» (١٩٨٠)، «محاضرات في

فلسفة التاريخ» (١٩٨٠ - ١٩٨٤)، «أصول فلسفة الحق» - في

مجلدين - (١٩٨٢) «هيجل

والديمقراطية» (١٩٩٠).

* وفي هذه السلسلة ترجم

«الوجودية» عدد ٥٨ - أكتوبر

١٩٨٢، والمعتقدات الدينية

لدى الشعوب عدد ١٧٣ - مايو

١٩٩٣، وراجع «الموت في

الفكر الغربي» عدد ٧٦ - أبريل

١٩٨٤.



العرب وعصر المعلومات

تأليف:

الدكتور نبيل علي

صدر عن هذه السلسلة

- ١- الحضارة تأليف : د / حسين مؤنس يناير ١٩٧٨
- ٢- اتجاهات الشعر العربي المعاصر تأليف : د / إحسان عباس فبراير ١٩٧٨
- ٣- التفكير العلمي تأليف : د / فؤاد زكريا مارس ١٩٧٨
- ٤- الولايات المتحدة والمشرق العربي تأليف : / أحمد عبد الرحيم مصطفى أبريل ١٩٧٨
- ٥- العلم ومشكلات الإنسان المعاصر تأليف : د / زهير الكرمي مايو ١٩٧٨
- ٦- الشباب العربي والمشكلات التي يواجهها تأليف : د / عزت حجازي يونيو ١٩٧٨
- ٧- الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية تأليف : / محمد عزيز شكري يوليو ١٩٧٨
- ٨- تراث الإسلام (الجزء الأول) ترجمة : د / زهير السهموري أغسطس ١٩٧٨
تحقيق وتعليق : د / شاكِر مصطفى
مراجعة : د / فؤاد زكريا
- ٩- أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة تأليف : د / نايف خرما سبتمبر ١٩٧٨
- ١٠- جحا العربي تأليف : د / محمد رجب النجار أكتوبر ١٩٧٨
- ١١- تراث الإسلام (الجزء الثاني) ترجمة : د / حسين مؤنس | د / إحسان العمد نوفمبر ١٩٧٨
مراجعة : د / فؤاد زكريا
- ١٢- تراث الإسلام (الجزء الثالث) ترجمة : د / حسين مؤنس | د / إحسان العمد ديسمبر ١٩٧٨
مراجعة : د / فؤاد زكريا
- ١٣- الملاحه وعلوم البحار عند العرب تأليف : د / أنور عبد العليم يناير ١٩٧٩
- ١٤- جمالية الفن العربي تأليف : د / عفيف بهنسي فبراير ١٩٧٩
- ١٥- الإنسان الحائر بين العلم والخرافة تأليف : د / عبد المحسن صالح مارس ١٩٧٩
- ١٦- النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية تأليف : د / محمود عبدالفضيل أبريل ١٩٧٩
- ١٧- الكون والثقوب السوداء إعداد : رؤوف وصفي مايو ١٩٧٩
مراجعة : زهير الكرمي
- ١٨- الكوميديا والتراجيديا ترجمة : د / علي أحمد محمود يونيو ١٩٧٩
مراجعة : د / شوقي السكري | د / علي الراعي
- ١٩- المخرج في المسرح المعاصر تأليف : / سعد أردش يوليو ١٩٧٩

- ٢٠- التفكير المستقيم والتفكير الأعوج ترجمة حسن سعيد الكرمي أغسطس ١٩٧٩
مراجعة : صدقي حطاب
- ٢١- مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربي تأليف : د/ محمد علي الفراء سبتمبر ١٩٧٩
- ٢٢- البيئة ومشكلاتها تأليف : رشيد الحمد أكتوبر ١٩٧٩
د/ محمد سعيد صباريني
- ٢٣- الرق تأليف : د/ عبدالسلام الترماني نوفمبر ١٩٧٩
- ٢٤- الإبداع في الفن والعلم تأليف : د/ حسن أحمد عيسى ديسمبر ١٩٧٩
- ٢٥- المسرح في الوطن العربي تأليف : د/ علي الراعي يناير ١٩٨٠
- ٢٦- مصر وفلسطين تأليف : د/ عواطف عبدالرحمن فبراير ١٩٨٠
- ٢٧- العلاج النفسي الحديث تأليف : د/ عبدالستار إبراهيم مارس ١٩٨٠
- ٢٨- أفريقيا في عصر التحول الاجتماعي ترجمة : شوقي جلال أبريل ١٩٨٠
- ٢٩- العرب والتحدي تأليف : د/ محمد عماره مايو ١٩٨٠
- ٣٠- العدالة والحرية في فجر النهضة العربية الحديثة تأليف : د/ عزت قرني يونيو ١٩٨٠
- ٣١- الموشحات الأندلسية تأليف : د/ محمد زكريا عناني يوليو ١٩٨٠
- ٣٢- تكنولوجيا السلوك الإنساني ترجمة : د/ عبدالقادر يوسف أغسطس ١٩٨٠
مراجعة : د/ رجا الدريني
- ٣٣- الإنسان والثروات المعدنية تأليف : د/ محمد فتحي عوض الله سبتمبر ١٩٨٠
- ٣٤- قضايا أفريقية تأليف : د/ محمد عبدالغني سعودي أكتوبر ١٩٨٠
- ٣٥- تحولات الفكر والسياسة تأليف : د/ محمد جابر الأنصاري نوفمبر ١٩٨٠
في الشرق العربي (١٩٣٠-١٩٧٠)
- ٣٦- الحب في التراث العربي تأليف : د/ محمد حسن عبدالله ديسمبر ١٩٨٠
- ٣٧- المساجد تأليف : د/ حسين مؤنس يناير ١٩٨١
- ٣٨- تكنولوجيا الطاقة البديلة تأليف : د/ سعود يوسف عياش فبراير ١٩٨١
- ٣٩- ارتفاع الإنسان ترجمة : د/ موفق شخاشيرو مارس ١٩٨١
مراجعة : زهير الكرمي
- ٤٠- الرواية الروسية في القرن التاسع عشر تأليف : د/ مكارم الغمري أبريل ١٩٨١
- ٤١- الشعر في السودان تأليف : د/ عبده بدوي مايو ١٩٨١
- ٤٢- دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية تأليف : د/ علي خليفة الكواري يونيو ١٩٨١
- ٤٣- الإسلام في الصين تأليف : فهمي هويدي يوليو ١٩٨١
- ٤٤- اتجاهات نظرية في علم الاجتماع تأليف : د/ عبدالباسط عبدالمعطي أغسطس ١٩٨١

- ٤٥- حكايات الشطار والعيارين في التراث العربي
٤٦- دعوة إلى الموسيقى
٤٧- فكرة القانون
٤٨- التنبؤ العلمي ومستقبل الإنسان
٤٩- صراع القوى العظمى حول القرن الأفريقي
٥٠- التكنولوجيا الحديثة والتنمية الزراعية
٥١- السينما في الوطن العربي
٥٢- النفط والعلاقات الدولية
٥٣- البدائية
٥٤- الحشرات الناقلة للأمراض
٥٥- العالم بعد ماتي عام
٥٦- الإدمان
٥٧- البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية
٥٨- الوجودية
٥٩- العرب أمام تحديات التكنولوجيا
٦٠- الأيديولوجية الصهيونية (الجزء الأول)
٦١- الأيديولوجية الصهيونية (الجزء الثاني)
٦٢- حكمة الغرب
٦٣- الإسلام والاقتصاد
٦٤- صناعة الجوع (خرافة الندرة)
٦٥- مدخل إلى تاريخ الموسيقى المغربية
٦٦- الإسلام والشعر
٦٧- بنو الإنسان
٦٨- الثقافة الألبانية في الأبدية العربية
٦٩- ظاهرة العلم الحديث
٧٠- نظريات التعلم (دراسة مقارنة)
القسم الأول
٧١- الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي
٧٢- حكمة الغرب (الجزء الثاني)
- تأليف : د / محمد رجب النجار
تأليف : د / يوسف السيبي
ترجمة : سليم الصويص
مراجعة : سليم بيسو
تأليف : د / عبدالمحسن صالح
تأليف : صلاح الدين حافظ
تأليف : د / محمد عبدالسلام
تأليف : جان ألكسان
تأليف : د / محمد الرميحي
ترجمة : د / محمد عصفور
تأليف : د / جليل أبو الحب
ترجمة : شوقي جلال
تأليف : د / عادل الدمرداش
تأليف : د / أسامة عبدالرحمن
ترجمة : د / إمام عبدالفتاح
تأليف : د / انطونيوس كرم
تأليف : د / عبدالوهاب المسيري
تأليف : د / عبدالوهاب المسيري
ترجمة : د / فؤاد زكريا
تأليف : د / عبدالحادي علي النجار
ترجمة : أحمد حسان عبدالواحد
تأليف : عبدالعزيز بن عبد الجليل
تأليف : د / سامي مكّي العاني
ترجمة : زهير الكرمي
تأليف : د / محمد مفاكو
تأليف : د / عبدالله العمر
ترجمة : د / علي حسين حجاج
مراجعة : د / عطية محمود هتا
تأليف : د / عبدالمالك خلف التميمي
ترجمة : د / فؤاد زكريا
- سبتمبر ١٩٨١
أكتوبر ١٩٨١
نوفمبر ١٩٨١
ديسمبر ١٩٨١
يناير ١٩٨٢
فبراير ١٩٨٢
مارس ١٩٨٢
أبريل ١٩٨٢
مايو ١٩٨٢
يونيو ١٩٨٢
يوليو ١٩٨٢
أغسطس ١٩٨٢
سبتمبر ١٩٨٢
أكتوبر ١٩٨٢
نوفمبر ١٩٨٢
ديسمبر ١٩٨٢
يناير ١٩٨٣
فبراير ١٩٨٣
مارس ١٩٨٣
أبريل ١٩٨٣
مايو ١٩٨٣
يونيو ١٩٨٣
يوليو ١٩٨٣
أغسطس ١٩٨٣
سبتمبر ١٩٨٣
أكتوبر ١٩٨٣
ديسمبر ١٩٨٣

- ٧٣- التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي
٧٤- مشاريع الاستيطان اليهودي
٧٥- التصوير والحياة
٧٦- الموت في الفكر الغربي
٧٧- الشعر الإغريقي تراثا إنسانيا وعالميا
٧٨- قضايا التبعية الإعلامية والثقافية
٧٩- مفاهيم قرآنية
٨٠- الزواج عند العرب (في الجاهلية والإسلام)
٨١- الأدب اليوغسلافي المعاصر
٨٢- تشكيل العقل الحديث
٨٣- البيولوجيا ومصير الإنسان
٨٤- المشكلة السكانية وخرافة المalthusية
٨٥- دول مجلس التعاون الخليجي ومستويات العمل الدولية
٨٦- الإنسان وعلم النفس
٨٧- في تراثنا العربي الإسلامي
٨٨- الميكروبات والإنسان
٨٩- الإسلام وحقوق الإنسان
٩٠- الغرب والعالم (القسم الأول)
٩١- تربية اليسر وتخلف التنمية
٩٢- عقول المستقبل
٩٣- لغة الكيمياء عند الكائنات الحية
٩٤- النظام الإعلامي الجديد
- تأليف : د / مجيد مسعود يناير ١٩٨٤
تأليف : أمين عبد الله محمود فبراير ١٩٨٤
تأليف : د / محمد نبهان سويلم مارس ١٩٨٤
ترجمة : كامل يوسف حسين أبريل ١٩٨٤
مراجعة : د / إمام عبدالفتاح
تأليف : د / أحمد عثمان مايو ١٩٨٤
تأليف : د / عواطف عبدالرحمن يونيو ١٩٨٤
تأليف : د / محمد أحمد خلف الله يوليو ١٩٨٤
تأليف : د / عبدالسلام الترماني أغسطس ١٩٨٤
تأليف : د / جمال الدين سيد محمد سبتمبر ١٩٨٤
ترجمة : شوقي جلال أكتوبر ١٩٨٤
مراجعة : صدقي خطاب
تأليف : د / سعيد الحفار نوفمبر ١٩٨٤
تأليف : د / رمزي زكي ديسمبر ١٩٨٤
تأليف : د / بدرية العوضي يناير ١٩٨٥
تأليف : د / عبدالستار إبراهيم فبراير ١٩٨٥
تأليف : د / توفيق الطويل مارس ١٩٨٥
ترجمة : د / عزت شعلان أبريل ١٩٨٥
مراجعة : د / عبدالرزاق العدواني
د / سمير رضوان
تأليف : د / محمد عماره مايو ١٩٨٥
تأليف : كافين زايلي يونيو ١٩٨٥
ترجمة : د / عبدالوهاب المسيري
د / هدى حجازي
مراجعة : د / فؤاد زكريا
تأليف : د / عبدالعزيز الجلال يوليو ١٩٨٥
ترجمة : د / لطفي فطيم أغسطس ١٩٨٥
تأليف : د / أحمد مدحت إسلام سبتمبر ١٩٨٥
تأليف : د / مصطفى المصمودي أكتوبر ١٩٨٥

- ٩٥ - تغير العالم تأليف : د / أنور عبد الملك نوفمبر ١٩٨٥
- ٩٦ - الصهيونية غير اليهودية تأليف : ريمينا الشريف ديسمبر ١٩٨٥
- ٩٧ - الغرب والعالم (القسم الثاني) ترجمة : أحمد عبد الله عبدالعزيز تأليف : كافين رابلي يناير ١٩٨٦
- ٩٨ - قصة الأنثروبولوجيا ترجمة : د / عبد الوهاب المسيري د / هدى حجازي فبراير ١٩٨٦
- ٩٩ - الأطفال مرآة المجتمع مراجعة : د / فؤاد زكريا فبراير ١٩٨٦
- ١٠٠ - الوراثة والإنسان تأليف : د / حسين فهميم مارس ١٩٨٦
- ١٠١ - الأدب في البرازيل تأليف : د / محمد عماد الدين إسماعيل أبريل ١٩٨٦
- ١٠٢ - الشخصية اليهودية الإسرائيلية تأليف : د / شاكرا مصطفى مايو ١٩٨٦
- ١٠٣ - التنمية في دول مجلس التعاون تأليف : د / رشاد الشامي يونيو ١٩٨٦
- ١٠٤ - العالم الثالث وتحديات البقاء والروح العدوانية تأليف : د / محمد توفيق صادق يوليو ١٩٨٦
- ١٠٥ - المسرح والتغير الاجتماعي في الخليج العربي تأليف : د / محمد توفيق صادق أغسطس ١٩٨٦
- ١٠٦ - « المتلاعبون بالعقول » ترجمة : أحمد فؤاد بليغ تأليف : د / إبراهيم عبد الله غلوم سبتمبر ١٩٨٦
- ١٠٧ - الشركات عابرة القومية تأليف : هيربرت . أ . شيلر أكتوبر ١٩٨٦
- ١٠٨ - نظريات التعلم (دراسة مقارنة) (الجزء الثاني) ترجمة : عبد السلام رضوان تأليف : د / محمد السيد سعيد نوفمبر ١٩٨٦
- ١٠٩ - العملية الإبداعية في فن التصوير ترجمة : د / علي حسين حجاج ديسمبر ١٩٨٦
- ١١٠ - مفاهيم نقدية مراجعة : د / عطية محمود هنا تأليف : د / شاكرا عبد الحميد يناير ١٩٨٧
- ١١١ - قلق الموت ترجمة : د / محمد عصفور فبراير ١٩٨٧
- ١١٢ - العلم والمشتغلون بالبحث العلمي تأليف : د / أحمد محمد عبد الخالق مارس ١٩٨٧
- ١١٣ - الفكر التربوي العربي الحديث تأليف : د / جون . ب . ديكنسون أبريل ١٩٨٧
- ١١٤ - الرياضيات في حياتنا ترجمة : شعبة الترجمة باليونيسكو تأليف : د / سعيد إسماعيل علي مايو ١٩٨٧
- ١١٥ - الرياضيات في حياتنا ترجمة : د / فاطمة عبدالقادر الميا يونيو ١٩٨٧

- ١١٥ - معالم على طريق تحديث الفكر العربي
١١٦ - أدب أمريكا اللاتينية
قصايا ومشكلات (القسم الأول)
١١٧ - الأحزاب السياسية في العالم الثالث
١١٨ - التاريخ النقدي للتخلف
١١٩ - قصيدة وصورة
١٢٠ - سيكولوجية اللعب
١٢١ - الدواء من فجر التاريخ إلى اليوم
١٢٢ - أدب أمريكا اللاتينية (القسم الثاني)
١٢٣ - ثقافة الأطفال
١٢٤ - مرض القلق
١٢٥ - طبيعة الحياة
١٢٦ - اللغات الأجنبية (تعليمها وتعلمها)
١٢٧ - اقتصاديات الإسكان
١٢٨ - المدينة الإسلامية
١٢٩ - الموسيقى الأندلسية المغربية
١٣٠ - التنبؤ الوراثي
تأليف : د / معن زيادة
تنسيق وتقديم : سيزار فرناندث مورينو
ترجمة : أحمد حسان عبدالواحد
مراجعة : د / شاكر مصطفى
تأليف : د / أسامة الغزالي حرب
تأليف : د / رمزي زكي
تأليف : د / عبدالغفار مكاوي
تأليف : د / سوزانا ميلر
ترجمة : د / حسن عيسى
مراجعة : د / محمد عماد الدين إسماعيل
تأليف : د / رياض رمضان العلمي
تنسيق وتقديم : سيزار فرناندث مورينو
ترجمة : أحمد حسان عبدالواحد
مراجعة : د / شاكر مصطفى
تأليف : د / هادي نيمان الهيتي
تأليف : د / دافيد . ف . شيهان
ترجمة : د / عزت شعلان
مراجعة : د / أحمد عبدالعزيز سلامة
تأليف : فرانسيس كريك
ترجمة : د / أحمد مستجير
مراجعة : د / عبد الحافظ حلمي
تأليف : د / نايف خرما
د / علي حججاج
تأليف : د / إسماعيل إبراهيم درة
تأليف : د / محمد عبدالستار عثمان
تأليف : عبدالعزيز بن عبد الجليل
تأليف : د / زولت هارسياني
ريتشارد هتون
ترجمة : د / مصطفى إبراهيم فهمي
مراجعة : د / مختار الطواهري
يوليو ١٩٨٧
أغسطس ١٩٨٧
سبتمبر ١٩٨٧
أكتوبر ١٩٨٧
نوفمبر ١٩٨٧
ديسمبر ١٩٨٧
يناير ١٩٨٨
فبراير ١٩٨٨
مارس ١٩٨٨
أبريل ١٩٨٨
مايو ١٩٨٨
يونيو ١٩٨٨
يوليو ١٩٨٨
أغسطس ١٩٨٨
سبتمبر ١٩٨٨
أكتوبر ١٩٨٨

- ١٣١ - مقدمة لتاريخ الفكر العلمي في الاسلام
تأليف : د / أحمد سليم سعيدان
نوفمبر ١٩٨٨
- ١٣٢ - أوروبا والتخلف في أفريقيا
تأليف : د / والتر رودني
ديسمبر ١٩٨٨
ترجمة : د / أحمد القصير
مراجعة : د / إبراهيم عثمان
- ١٣٣ - العالم المعاصر والصراعات الدولية
تأليف : د / عبدالحق عبد الله
يناير ١٩٨٩
- ١٣٤ - العلم في منظوره الجديد
تأليف : روبرت م . اغروس
فبراير ١٩٨٩
تأليف : جورج ن . ستانيس
ترجمة : د / كمال خلايلي
- ١٣٥ - العرب واليونسكو
تأليف : د / حسن نافعة
مارس ١٩٨٩
- ١٣٦ - اليابانيون
تأليف : إدوين رايشاور
أبريل ١٩٨٩
ترجمة : ليل الجبالي
مراجعة : شوقي جلال
- ١٣٧ - الاتجاهات التعصبيه
تأليف : د / معتز سيد عبدالله
مايو ١٩٨٩
- ١٣٨ - أدب الرحلات
تأليف : د / حسين فهميم
يونيو ١٩٨٩
- ١٣٩ - المسلمون والاستعمار الاوروبي لأفريقيا
تأليف : عبدالله عبدالرزاق ابراهيم
يوليو ١٩٨٩
- ١٤٠ - الانسان بين الجوهر والمظهر
تأليف : إريك فروم
أغسطس ١٩٨٩
ترجمة : سعد زهران
مراجعة : د / لطفي فطيم
- ١٤١ - الأدب اللاتيني (ودوره الحضاري)
تأليف : د / أحمد عثمان
سبتمبر ١٩٨٩
- ١٤٢ - مستقبلنا المشترك
إعداد : اللجنة العالمية للبيئة والتنمية
أكتوبر ١٩٨٩
ترجمة : محمد كامل عارف
مراجعة : علي حسين حجاج
- ١٤٣ - الريف في الرواية العربية
تأليف : د / محمد حسن عبدالله
نوفمبر ١٩٨٩
- ١٤٤ - الإبداع العام والخاص
تأليف : الكسندرو روشكا
ديسمبر ١٩٨٩
ترجمة : د / غسان عبدالحق أبو فخر
- ١٤٥ - سيكولوجية اللغة والمرض العقلي
تأليف : د / جمعة سيد يوسف
يناير ١٩٩٠
- ١٤٦ - حياة الوعي الفني
تأليف : غيورغي غانشف
فبراير ١٩٩٠
ترجمة : د / نوفل نيوف
مراجعة : د / سعد مصلوح
- ١٤٧ - الرأسالية تجدد نفسها
تأليف : د / فؤاد مُرسى
مارس ١٩٩٠

- ١٤٨ - علم الأحياء والأيدولوجيا والطبيعة البشرية
تأليف : ستيفن روز وآخرين
ترجمة : د / مصطفى إبراهيم فهمي
مراجعة : د / محمد عصفور
أبريل ١٩٩٠
- ١٤٩ - ماهية الحروب الصليبية
تأليف : د / فاسم عبده قاسم
مايو ١٩٩٠
- ١٥٠ - حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي
(برنامج الأمم المتحدة للبيئة)
ترجمة : عبد السلام رضوان
يوليو ١٩٩٠
- ١٥١ - تجارة المحيط الهندي في عصر السيادة الإسلامية
تأليف : د / شوقي عبد القوي عثمان
يوليو ١٩٨٩
- ١٥٢ - التلوث مشكلة العصر
تأليف : د / أحمد مدحت إسلام
أغسطس ١٩٩٠
- (ظهر هذا العدد في أغسطس ١٩٩٠، وانقطعت السلسلة بسبب
العدوان الغاشم، ثم استؤنفت في شهر سبتمبر ١٩٩١ بالعدد ١٥٣)
- ١٥٣ - الكويت والتنمية الثقافية العربية
تأليف : د / محمد حسن عبدالله
سبتمبر ١٩٩١
- ١٥٤ - النقطة المتحولة : أربعون عاما في
استكشاف المسرح
تأليف : بيتر بروك
أكتوبر ١٩٩١
- ١٥٥ - مؤثرات عربية وإسلامية في الادب الروسي
ترجمة : فاروق عبدالقادر
نوفمبر ١٩٩١
- ١٥٦ - الفصامي : كيف نفهمه ونساعده،
دليل للأسرة والأصدقاء
تأليف : سيلفانو آرتي
ديسمبر ١٩٩١
- ١٥٧ - الاستشراق في الفن الرومانسي الفرنسي
ترجمة : د / عاطف أحمد
يناير ١٩٩٢
- ١٥٨ - مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج
تأليف : د / محمد السيد سعيد
فبراير ١٩٩٢
- ١٥٩ - فكرة الزمان عبر التاريخ
ترجمة : فؤاد كامل عبدالعزيز
مارس ١٩٩٢
- ١٦٠ - ارتقاء القيم (دراسة نفسية)
مراجعة : شوقي جلال
نوفمبر ١٩٩٢
- ١٦١ - أمراض الفقر
تأليف : د / عبد اللطيف محمد خليفة
أبريل ١٩٩٢
- (المشكلات الصحية في العالم الثالث)
تأليف : د / فلييب عطية
مايو ١٩٩٢
- ١٦٢ - القومية في موسيقا القرن العشرين
تأليف : د / سمحة الخولي
يوليو ١٩٩٢
- ١٦٣ - أسرار النوم
تأليف : الكسندر بوريلي
يوليو ١٩٩٢
- ١٦٤ - بلاغة الخطاب وعلم النص
ترجمة : د / أحمد عبدالعزيز سلامة
أغسطس ١٩٩٢
- ١٦٥ - الفلسفة المعاصرة في أوروبا
تأليف : د / صلاح فضل
سبتمبر ١٩٩٢
- تأليف : م. م. بوشنسكي
ترجمة : د / عزت قرني

- ١٦٦ - الأمومة : نمو العلاقات بين الطفل والأم
١٦٧ - تاريخ الدراسات العربية في فرنسا
١٦٨ - بنية الثورات العلمية
- ١٦٩ - تاريخ الكتاب (القسم الاول)
١٧٠ - تاريخ الكتاب (القسم الثاني)
- ١٧١ - الأدب الأفريقي
١٧٢ - الذكاء الاصطناعي واقعه ومستقبله
- ١٧٣ - المعتقدات الدينية لدى الشعوب
- ١٧٤ - الهندسة الوراثية والأخلاق
١٧٥ - سيكولوجية السعادة
- ١٧٦ - العبقورية والإبداع والقيادة
- ١٧٧ - المذاهب الأدبية والنقدية
عند العرب والغربيين
- ١٧٨ - الكون
- ١٧٩ - الصداقة (من منظور علم النفس)
١٨٠ - العلاج السلوكي للطفل
أساليبه ونماذج من حالاته
- تأليف : د/ فايز قنطار
تأليف د/ محمود المقداد
تأليف : توماس كون
ترجمة : شوقي جلال
- تأليف : د/ الكسندر ستيشيفتش
ترجمة : د/ محمد م. الأرناؤوط
- تأليف : د/ الكسندر ستيشيفتش
ترجمة : د/ محمد م. الأرناؤوط
- تأليف : د/ علي شلش
تأليف : آلان بوني
- ترجمة : د/ علي صبري فرغلي
أشرف على التحرير جفري يارنذر
- ترجمة : د/ إمام عبدالفتاح إمام
مراجعة : د/ عبدالغفار مكاوي
- تأليف : ناهدة البقصي
تأليف : مايكل أرجايل
- ترجمة : د/ فيصل عبدالقادر يونس
مراجعة : شوقي جلال
- تأليف : دين كيث سايمتن
ترجمة : د/ شاكرا عبدالحميد
- مراجعة : د/ محمد عصفور
تأليف : د/ شكري محمد عياد
- تأليف : د/ كارل ساغان
ترجمة : نافع أيوب لبس
- مراجعة : محمد كامل عارف
تأليف : د/ أسامة سعد أبو سريع
- د/ عبد الستار إبراهيم
تأليف : د/ عبدالعزيز الدخيل
د/ رضوى إبراهيم

يناير ١٩٩٤

فبراير ١٩٩٤

تأليف : د/ عبدالرحمن بدوي

تأليف : والتر ج. أونيج

ترجمة : د. حسن البنا عز الدين

مراجعة : د. محمد عصفور

١٨١- الأدب الألماني في نصف قرن

١٨٢- الشفاهية والكتابية



سلسلة عالم المعرفة

عالم المعرفة سلسلة كتب ثقافية تصدر في مطلع كل شهر ميلادي عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - دولة الكويت - وقد صدر العدد الأول منها في شهر يناير عام ١٩٧٨ .

تهدف هذه السلسلة إلى تزويد القارئ بمادة جيدة من الثقافة تغطي جميع فروع المعرفة ، وكذلك ربطه بأحدث التيارات الفكرية والثقافية المعاصرة . ومن الموضوعات التي تعالجها تأليفاً وترجمة :

١ - الدراسات الإنسانية : تاريخ - فلسفة - أدب الرحلات - الدراسات الحضارية - تاريخ الأفكار .

٢ - العلوم الاجتماعية : اجتماع - اقتصاد - سياسة - علم نفس - جغرافيا - تخطيط - دراسات استراتيجية - مستقبلات .

٣ - الدراسات الأدبية واللغوية : الأدب العربي - الآداب العالمية - علم اللغة .

٤ - الدراسات الفنية : علم الجمال وفلسفة الفن - المسرح - الموسيقى - الفنون التشكيلية والفنون الشعبية .

٥ - الدراسات العلمية : تاريخ العلم وفلسفته ، تبسيط العلوم الطبيعية (فيزياء ، كيمياء ، علم الحياة ، فلك) - الرياضيات التطبيقية (مع الاهتمام بالجوانب الإنسانية لهذه العلوم) والدراسات التكنولوجية . أما بالنسبة لنشر الأعمال الإبداعية - المترجمة أو المؤلفة - من شعر وقصة ومسرحية ، وكذلك الأعمال المتعلقة بشخصية واحدة بعينها فهذا أمر

غير وارد في الوقت الحالي .
وتحرص سلسلة عالم المعرفة على ان تكون الأعمال المترجمة حديثة النشر.

وترحب السلسلة باقتراحات التأليف والترجمة المقدمة من المتخصصين ، على أن تكون مصحوبة بنبذة وافية عن الكتاب وموضوعاته وأهميته ومدى جدته ، وفي حالة الترجمة ترسل صفحة الغلاف والمحتويات ، كما ترفق مذكرة بالفكرة العامة للكتاب . وفي جميع الحالات ينبغي إرفاق سيرة ذاتية لمقترح الكتاب تتضمن البيانات الرئيسية عن نشاطه العلمي السابق .

وفي حال الموافقة والتعاقد على الموضوع - المؤلف أو المترجم - تصرف مكافأة للمؤلف مقدارها ألف دينار كويتي ، وللمترجم مكافأة بمعدل خمسة عشر فلساً عن الكلمة الواحدة في النص الأجنبي أو تسعمائة دينار أيهما أكثر (وبحد أقصى مقداره ألف ومائتا دينار كويتي) ، بالإضافة إلى مائة وخمسين ديناراً كويتياً مقابل تقديم المخطوطة - المؤلف و المترجمة - من نسختين مطبوعتين على الآلة الكاتبة .



الاشتراك السنوي : وهو مقصور على الفئات التالية :

- المؤسسات والهيئات داخل الكويت ١٠ دنانير كويتية
- المؤسسات والهيئات في الوطن العربي ١٢ ديناراً كويتياً
- المؤسسات والهيئات خارج الوطن العربي ٨٠ دولاراً أمريكياً
- الأفراد خارج الوطن العربي ٤٠ دولاراً أمريكياً

الاشتراكات :

ترسل باسم الأمين العام للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

ص . ب : ٢٣٩٩٦ الصفاة/ الكويت - 13100

برقيا : ثقف - تلکس : ٤٤٥٥٤ TLX. NO. 44554 NCCAL

فاكسميلي : ٤٨٧٣٦٩٤

طبع من هذا الكتاب أربعون ألف نسخة

مطابع السياسة - الكويت

هذا الكتاب

الطاغية...!

ذئب مفترس يلتهم لحوم البشر، كما وصفه أفلاطون .
أسوأ أنواع الحكام وأشدّهم خطورة ، لأنه يدمر روح الإنسان ، كما
قال عنه أرسطو .

ومع ذلك فمن النادر أن تجد من يكتب عنه، ربما لأن الباحث لا يجرؤ على الكتابة ما بقي الطاغية متربعا على كرسي الحكم. فإذا تنفس الناس الصعداء بعد زواله، تعمدوا نسيان تلك الأيام السوداء التي عاشوها في ظله!، مع أن فرص ظهوره من جديد لا تزال سانحة في عالم متخلف ترتفع فيه نسبة الأمية، ويغيب الوعي، ولا يستطيع الشعب أن يعتمد على نفسه، فينتظر من يخلصه مما هو فيه، فتكون بارقة الأمل عنده معقودة على «المخلص»، و«المنقذ»، و«الزعيم الأوحد»... إلخ.

وهذا كتاب يعرض لنماذج من الطغيان طوال التاريخ، ولبعض النظريات الفلسفية التي تفسره، مع التركيز على الطغيان الشرقي؛ لأنه يهمننا بالدرجة الأولى. كما يقترح حلاً بسيطاً يكسبنا مناعة ضد الطاغية، ويمكننا من الإفلات من قبضته الرهيبة؛ وهو الإيمان الحقيقي بالديمقراطية، والسعي الجاد إلى تطبيقها.

Bibliotheca Alexandrina



0335984



سعر النسخة		الاشتراكات:	
٥	أفراد	دول الكويت	الكويت ودول الخليج
١٠	١٥ د. ك	دول الكويت	الدول العربية الأخرى
١٠	١٧ د. ك	دول الخليج	خارج الوطن العربي
١٠	٢٥ دولاراً أمريكياً	الدول العربية الأخرى	
١٠	٥٠ دولاراً أمريكياً	خارج الوطن العربي	